656 أ

الجمهـــورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

معهد اللغة و الأدب العربي

جهـــود الآمـدي الـدلاليـــة

كتاب : الأحكام في أصول الأحكام -نموذجا-

﴿رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير﴾

في الأدب العربي

إشراف الدكتور

-سليمان عشراتي

إعداد الطالب:

- منقور عبد الجليل

السنة الدراسية 1995/1996

الباب الأول : مدخل نظري لعلم الدلالة

الفصل الأول : علم الدلالة: النشأة و الماهية

الفصل الثاني : مباحث علم الدلالة

الفصل الثالث : النظريات الدلالية الحديثة



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إلى كل من يروم أن يغتني بالبحث عن كينونته وسط تراكم معرفي زاخر....

إلى الذين لا يسأمون أن يرفعوا اللبنة فوق اللبنة ليس لبناء جدار عازل بل لتشييد شرفة لنطل من عليائها على ماضينا السحيق ونستشرف من عليها معالم مستقبلنا...

وأخيرا إلى من كان صدره رحبا لعزلتي ووحدتي مع البحث إلى أسرتي أهدي إليكم أولئك جميعا هذا العمل .

بسم الله الرحمن الرحيم



مدخل عام

إن الإسهامات اللغوية لأسلافنا المفكرين في التراث العربي، لم ينل المبحث فيهاما يستحقه من عناية واهتمام، فما زالت مجالات كثيرة في التراث العربي اللغوي بكرا تحتاج إلى نظرة لغوية علمية واعية وإن وجدت هناك أبحاث لغوية ذات قيمة إلا أنها محمولة على الرصيد المعرفي للتراث العربي، وتجتر عطاء معرفيا لأسلافنا الباحثين، ولم يخرج جهدها إلى ذلك من عملية نقل أو تصنيف دون أن يكون لروح العصر الحديث لمسات على هذا التراث ليبعث فيه التجديد، وفي غمرة الصراع بين دعاة الأصالة وأنصار المعاصرة يضيع البحث اللغوي، وينجرد من كل خلفية علمية حضارية، فإذا نظرنا إلى المعوّل عليه عند دعاة الأصالة، فإنه لايعدو أن يكون جردا سلبيا رتيبا دون أدنى جهد لخرق تلك الرتابة والولوج داخل التراث المعرفي لبحث بنيته الداخلية لكي يسهم في تحقيق النظرية اللسانية العامة. أما فئة أنصار المعاصرة فإنها أقحمت المعطيات اللسانية الغربية في دراستها للظواهر اللغوية العربية، دون أدنى إعتبار لأصالة وخصوصيات الفكر واللسان العربيين، وهذا الخلل المنهجي أحدث قطيعة معرفية بين التراث العربي والإحتياجات العلمية اللغوية للإنسان المعاصر، وكان وراء التخلف في مجال البحث العلمي اللغوي المعاصر عند الدارسين العرب. بينما إذا نظرنا - على سبيل المقارنة - إلى الفكر اللغوي الغربي فإننا لا نلمس تلك القطيعة المعرفية بين تراثه العلمي واللساني، ومتطلبات العصر اللغوية ولذلك جاءت أبحاث الدارسين في الغرب امتدادا لجهود أسلافهم اللغويين وكانت نظرياتهم تتويجا لتراكمات معرفية في تراثهم التاريخي.

إذا أردنا أن نؤسس فكرا عربيا معاصرا في مجال البحث اللغوي، فإننا ملزمون ضرورة بالقيام بعملية جرد للفكر اللغوي لتراثنا العربي، وتمحيصه وتحديد مجالاته، وفرز عطاءاته الإيجابية وسقطاته على مستوى الأسس المعرفية في الموضوع والمنهج، وهذا لايتم إلا بعودة تقويمية حضارية إلى الفكر العربي بشكل عام، والفكر اللغوي بشكل خاص، وتتم هذه العودة عبر تتبع المسار التطوري للدرس اللغوي عند العرب الأقدمين والبحث عن الأسس المعرفية والفلسفية التي انبنى عليها التراث الفكري العربي، وذلك بربطه بالعلوم الإنسانية المختلفة، فنحفظ أصالة تراثنا المعرفي، ونقف على المنهج الفكري الذي كان يشرف على تأطير الأبحاث والدراسات في هذا التراث، وبذلك يتحقق مشروع النظرية اللسانية العربية المعاصرة، ويظهر منهجها في مجال العطاء الفكري الإنساني، وبالتالي تكون شرعية النشأة على المستوى المعرفي. هذا المشروع اللساني العربي لايستقيم له أمر إلا إذا أخذنا بما حققته النظريات اللسانية الغربية، واستوعبنا مادتها استيعابا واعيا، وحاولنا تكييف هذه النظريات مع خصوصيات اللسان العربي في المجالات المختلفة، وأجرينا إسقاطات منهجية على التراث اللغوي العربي بعد تنويمه وتمحيصه من أجل بعثه بعثا جديدا وإعادة صياغته صياغة تدفعه لمواكبة التصور الحضاري للمجتمع البشري، مع ضرورة الأخذ بالمناخ الفكري الذي ساد نشأة وتوعرع الفكر اللغوي العربي، لأن فهم المنهج

العربي في أي علم من العلوم العربية التراثية،ينبغي أن يلتمس من داخل الحيدة العقلية العربية ومن خلال المناخ العقلي العام الذي نشأ وتطور وتأصل في ظل القرآن.فمن للعلوم أن المفكرين المسلمين بدأوا بما هو عملي قبل أن يصلوا إلى وضع "منهج نظري" لكل فرع من فروع البحث،وكانت-مثلا-قراءة القرآن عن طريق التلقي والعرض أسبق من وضع كتب تحدد منهج القراءات..."(1).فإذا تحققت هذه العملية في إطارها العلمي المنهجي ستؤدي حتما إلى تفكير لساني حديث تتمخض عنه نظرية لسانية عربية قادرة على تقديم التفسير الكافي لكل مستويات الدراسة اللغوية الصوتية والتركيبية والدلالية. بهذه الطريقة نربط الفكر اللغوي العربي القديم بالفكر اللساني العالمي الحديث،لأن التحول العلمي للنظرية اللسانية في العصر الحديث أضحى يتوخى الشمولية في التعامل العلمي مع الظاهرة اللغوية،بوصفها ظاهرة طبيعية إنسانية.قد تغطي إهتمامات الإنسان المعاصر،إذ لم تعد تعترف بالحدود المعرفية مع انتقال العالم اللساني إلى بحث اللسان البشري بحثا موضوعيا متخذا اللغة الإنسانية مادة للتطبيق باعتبارها تخضع لنواميس متجانسة تسمح بوضع منهج لساني عام يشمل كل اللغات.وتمثل هذا التعامل الواعي لحمي تراثنا اللغوي بأن تنفخ فيه من روح العصرنة والحداثة فينبعث ليساير التطور الإنساني في كل مجالات الفكر العلمي،ونعيد الصلة التي انبتّت بين تطلعاتنا الفكرية اللغوية المعاصرة،والجهود النظرية المنهجية التي أغنى بها أسلافنا تراثنا المعرفي.

وفي هذا المجال النظري.البين المعالم يندرج هذا البحث كخطوة مرحلية نحو معاينة لعطاءات التراث العربي في حقل اللغة،منحصرا الإهتمام في إسهامات عالم من علماء أصول الفقه.وربما كان ارتباط علم الدلالة-موضوع بحثنا النظري-بعلم أصول الفقه،أقوى من ارتباطه بأي علم آخر من العلوم،ذلك أن علماء الأصول قدموا نماذج متقدمة جدا في تعاملهم مع اللغة كمنظومة من العلامات اللسانية الدالة تخضع في حركيتها الخطابية إلى نواميس متحكمة في أداء وظائفها الدلالية.وساهموا منذ أوّل الأمد المبكرة في معالجة مشكلات لغوية.ومما أضفى على نتاجهم المعرفي طابع الدقة والموضوعية هو إتخاذهم القرآن الكريم منطلقا لاستنباط أحكامهم الفقهية العامة بالإستناد على الأحكام اللغوية التي من أظهر خصوصياتها،الدلالة،وقد كان هؤلاء العلماء يحملون وعيا معرفيا أملى عليهم أن يتعاملوا مع القرآن الكريم باعتباره كتاب لغة محكمة يحمل شبكة من النواميس العميقة التي تتحكم في ضبط الدلالة بأدوات وقفوا عليها وحددوا على أساسها أحكاما وقواعد أضحت فيما بعد مبادئ للتشريع.إذن،فالتناول الدلالي في التراث المعرفي العربي كان ضمن اهتمامات لغوية أخرى.امتزج البحث فيه بضروب معارف مختلفة من غير أن يحمل عنوانا مميزا له استقلال في موضوعاته ومعاييره الخاصة،فسعيا منا إلى تحقيق مقاربة علمية بين تراثنا الدلالي المتنوع،والمناهج الغربية الحديثة في ميدان علم السيمياء،حصرنا بحثنا في استنطاق بنية التراث اللغوي الدلالي.عند عالم أصولي يعد مفخرة القرن السادس الهجري بما توافر بين يديه من تراكم معرفي زاخر،أخرجه في كتابه الموسوم "بالأحكام في أصول الأحكام"

---

1 - د. ماجد سامي النشار - مناهج البحث عند مفكري الإسلام . ص : 31 .

هذا العالم هو سيف الدين الآمدي.الذي نوه بعلمه المؤرخ ابن خلدون،وذكره ضمن أربعة علماء متقدمين في علم أصول الفقه...

إن منهجنا في عرض بنية التفكير الدلالي عند الآمدي يقوم على أساس تفكيكها والإطلاع على أسسها العلمية، لنعيد تشكيلها تشكيلا يحفظ لها طابعها المعرفي الأصيل برؤى تتطلع إلى استفادة تخدم العصر وتحرك فاعلية تلك الأصول التراثية الدلالية وتساعد على تنمية قدراتها في عصرنا،خاصة إذا علمنا أن علم الدلالة حديثا يلقى من بالغ الإهتمام في عصرنا،فكل أنحاء العالم. ما يجعله نقطة إلتقاء لأنواع من التفكير الإنساني يقول(ليتش": leach))(السيمانتيك نقطة إلتقاء لأنواع من التفكير والمناهج مثل الفلسفة وعلم النفس و علم اللغة.وإن اختلفت إهتمامات كلٍّ لاختلاف نقطة البداية[2]."

يقع هذا البحث في بابين رئيسين: باب نظري عام يضم ثلاثة فصول، حاولت أن أبسط فيها معالم الدرس الدلالي الحديث مستهلا بالبحث عن نشأة علم الدلالة.منذ عهد الهنود الأوائل ثم اليونان فالرومان وصولا إلى العصرالوسيط فعصر النهضة إلى أن أعلن (بريال) عن ميلاد علم جديد يعتني بدراسة المعنى إصطلح على تسميته"بالسيمانتيك" سنة1883م.ولم يفوتني أن أعاين اهتمامات اللغويين و العلماء العرب القدامى بشأن الدلالة. معاينة سريعة مادمت خصصت لذلك فصلا كاملا في الباب الثاني من البحث، كما اجتهدت أن أرسم إطارا مفهوميا لماهية الدلالة إنطلاقا من قواميس اللغة ،وورودها في القرآن الكريم،وأقوال بعض العلماء العرب القدامى وبعض علماء الدلالة المحدثين من الغرب ، وقدمت أهم المباحث التي تشكل موضوعات علم الدلالة الحديث،وختمت ذلك بفصل عرضت فيه لمختلف النظريات الدلالية التي أسست الفكر الدلالي الحديث.

أما الباب الثاني فهو باب تطبيقي.استهلته بتلخيص للمناخ المعرفي العام الذي وفّر - بدون شك - للآمدي،الجو المناسب لكي يؤسس أفكاره الدلالية في كتابه"الأحكام".واهتديت إلى أنّ أفضل لكل قرن معرفي تقريبا بعالم تكون لعطاءاته العلمية أكبر الأثر في عصره،وما بعد عصره وبدأت ذلك من القرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس الهجري.

هذا كان في الفصل الأول أما الفصول.الثاني والثالث والرابع. فقد عرضت فيهم ماتناوله الآمدي من مسائل تخص الدلالة محاولا أن أبرز جهوده في ضوء ماخلصت إليه البحوث الدلالية الحديثة،وذلك خدمة للأهداف التي أومأت إليها في المداخل،ولا أدعي أني أتيت على تحقيق تلك الأهداف كلها.فحسبي إثارتي لمسائل لا زالت لم تُمَدّ إليها إهتمامات الباحثين المعاصرين امتدادا ترتدعلى إثره تلك المسائل،حية فاعلة في التفكير

2- semantics ،ص9.

اللساني الحديث. مع اعتقادي أن الدرس اللغوي بمختلف فروعه هو عند غير اللغويين من علمائنا أغزر وأدق مما هو عند اللغويين، في تراثنا المعرفي، وهذا ما يشجع - حقيقة - على استثمار جهود أولئك العلماء فيما يخص إرساء نظرية لغوية شاملة...

إن مسالك البحث في التراث المعرفي تكتنفها الوعور الصعبة، التي لا تقطعها دون أن تنال منك نيلا يتبدى - دون شك - في مباحثك، فهناك تعترضك اللغة وهي في كامل عنفوانها ونضجها وسلطتها، لغة تنفق معها - ضرورة - صبرا كبيرا لتصل إلى فك شبكتها والولوج إلى نصوصها، وهذا ما عايشته مع لغة الآمدي المنطقية. العلمية ، فضلا على ذلك فإن الرجوع إلى المصادر التي أفاد منها العالم أوالتي ذللت مضان كتابه أمر لاغنى عنه، خاصة وأن الآمدي مزج في كتابه "الأحكام" بين علوم العربية وعلم المنطق وعلم أصول الفقه.

ولا يفوتني أن أشيد بصنيع جميع أساتذة معهد الأدب - بوهران - معي فلم يدّخروا نصحا أو ملاحظة دون أن يبدولي بها، وأخص بالتنويه منهم أستاذي المحترم سليمان عشراتي الذي صاحبني مع نشأة بحثي مرحلة مرحلة . ولطالما كنت محتاجا إلى دفع معنوي فكان يحثني على المضي قدما في أطوار بحثي، وإني مدين كذلك للأستاذ المحترم أحمد حساني الذي لقيت عنده كل التشجيع، وكانت لملاحظاته القيمة أكبر الأثر في تدرجي في البحث. وكنت آخذ من وقته القسط الكبير ليشرف على مراجعة ما كنت أدونه من فصول...ولأساتذتي جميعا مني الشكر والإمتنان...والله ولي التوفيق...

الفصل الأول : علم الدلالة: النشأة و الماهية

أولا : نشأة علم الدلالة.

- المسار التطوري التاريخي

ثانيا : ماهية علم الدلالة بين القديم و الحديث



تمهيـــد :

يرى فريق من الدارسين أن البحث عن المصطلح العلمي في التراث المعرفي العربي القديم،قد لايقدم للدرس اللغوي الحديث شيئا ذا أهمية عدا أنه يضع يد الباحث، على التـــاريخ الأول لميـلاد المصطلـــح و يطلعه على الإطار العام الذي دارت حوله موضوعات" الدراسة" في طورها البدائي، و قد يحصل تطور جذري في مفهـوم المصطلح،فينتقل مفهومه من حقل دلالي معين،إلى حقل دلالي آخرخاضعا لسنن التطورالدلالي الذي يمس بنية اللغة وعناصرها عبر مسارها التاريخي المتجدد،ويخشى على الباحث أن يضيع جهده سدىفي خضم البحث عن الولادة الأولية لصيغة المصطلح و دلالته.

لكن الموضوعية العلمية في الدرس اللغوي الحديث،تملي بل تفـرض على البـاحثين ضـرورة تأطير بحثهم تأطيرا علميا دقيقا،خاصة إذا كان البحث يتوخى تأصيل الدراسة،و التنقيب عن جذورها في التراث المعرفي المتنـوع، سعيا منـه إلى ربـط الحقـائق العلميـة الحديثـة بأصولهـا الأولى، وإذا كـان دور التـــأريخ للمصطلح العلمي ينحصر في تحديد نشأة هذا المصطلح،و ماهيته الأولى تحديدا دقيقا أو يحيـل على الظـاهرة اللغوية التي يمكن أن يشرف عليها المصطلح العلمي الحديث،فإن ذلك يعد فصلا علميـا في غايـة الأهميـة خاصة إذا صحب ذلك وعي الباحث و تمكنه من أدوات بحثه بكيفية تعينه على الغوص في التراث المعرفي بمنهجية دقيقة ووسائل ملائمة، مما يتيح فرصة التوصـل إلى نتـائج علميـة مؤكـدة قـد تلقي أضـواء على جوانب هامة من التراث العلمي الزاخـر و بالتـالي تفتـح مجـالات واسـعة لإعـادة اكتشـاف هـذا الـتراث اكتشافا علميا واعيا، بإدراجه ضمن حركية العلوم الحديثة، وسعيا منـا إلى تأطير هـذه الدراسـة وضعنـا منهجية واضحة تمثل قاعدة هذا البحث وهي تشمل فصـــلا أولا بعنصريـه: نشـأة علـم الدلالـة، و الـذي عرضنا فيه للمسار التطوري الذي تبلور من خلاله علم الدلالة الذي انفصل من جملة علوم لغويـة مختلفـة ليختص بجانب المعنى و الدلالة. وآخر علم كان لعلم الدلالة معه و شائج متصلة و هـو علـم الألسنية بمختلف مباحثه. أما العنصر الثاني من هذا الفصل فقد بسطنا فيه ماهية علـم الدلالـة، و مختلـف المفـاهيم التي وردت بها كلمة"دلالة" و مايراد فيها بدءا من نصوص القرآن الكريـم باعتبـاره كتـاب ضبـط اللغـة العربية و أول أسلوب بياني عجز من بجاراته فصحاء العرب و بلغـائهم،و إليـه انتهى الإنتـاج الأدبـي واللغوي الذي يمثل قمة ما أبدعته القريحة العربية الجاهلية، ثم نقلنا الشروحات التي وردت في معاجم اللغة المشهورة و تتبعنا مادة"دلّ" و ما اشتق منها. و انهينا هـذا العنصـر مـن الفصـل الأول بتقديـم تعـاريف ومفاهيم كل من اللغويين و العلماء العرب الأقدمين، وعلماء العرب المحدثين حول الدلالة و متعلقاتهـــا وحقول مباحثها.

أولا- نشأة علم الدلالة

1- المسار التطوري التاريخي لعلم الدلالة

2- بين علم الدلالـــــة و اللســـــانيات



1 - نشأة علم الدلالة : المسار التطوري التاريخي:

لقد استقطبت اللغة إهتمام المفكرين منذ أمد بعيد،لأن عليها مدار حياة مجتمعاتهم الفكرية والإجتماعية،وبها قوام فهم كتبهم المقدسة، كما كان شأن الهنود قديما حيث كان كتابهم الديني(الفيدا) منبع الدراسات اللغوية و الألسنية على الخصوص التي قامت حوله، ومن ثمة غدت اللسانيات الإطار العام الذي اتخذت فيه اللغة مادة للدراسة والبحث. وكان الجدل الطويل الذي دار حول نشأة اللغة قد أثار عدة قضايا تعد المحاور الرئيسية لعلم الألسنية الحديث فمن جملة الآراءالتي أوردها العلماء حول نشأة اللغة نوفهم : "بوجود علاقة ضرورية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان."1 إن المباحث الدلالية قد أولت إهتماما كبيرا علاقة اللفظ بالمعنى،، وارتبط هذا بفهم طبيعة المفردات والجمل من جهة وفهم طبيعة المعنى من جهة اخرى،فلقد درس الهنود مختلف الأصناف التي تشكل عالم الموجودات، وقسموا دلالات الكلمات بناء على ذلك إلى أربعة أقسام :

-1 قسم يدل على مدلول عام أو شامل (مثل لفظ: رجل)

-2 قسم يدل على كيفية (مثل كلمة: طويل)

-3 قسم يدل على حدث (مثل الفعل : جاء)

-4 قسم يدل على ذات (مثل الإسم : محمد)2

إن دراسة المعنى في اللغة بدأ منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي،فلقد كان هذا مع علماء اللغة الهنود،كما كان لليونان أثرهم البين في بلورة مفاهيم لها صلة وثيقة بعلم الدلالة، فلقد حاور أفلاطون أستاذه سقراط حول موضوع العلاقة بين اللفظ ومعناه، وكان أفلاطون يميل إلى القول بالعلاقة الطبيعية بين الدال ومدلوله، أما أرسطو فكان يقول بإصطلاحية العلاقة، وذهب إلى أن قسّم الكلام إلى كلام خارجي وكلام داخلي في النفس،فضلا على تمييزه بين الصوت والمعنى معتبرا المعنى متطابقا مع التصور الذي يحمله العقل عنه.وقد تبلورت هذه المباحث اللغوية عند اليونان حتى غدا لكل رأي أنصاره من المفكرين فتأسست بناء على ذلك مدارس أرست قواعد هامة في مجال دراسة اللغة كمدرسة الرواقيين.3 ومدرسة الإسكندرية ثم كان لعلماء الرومان جهد معتبر في الدراسات اللغوية خاصة ما تعلق منها بالنحو،وإليهم يرجع الفضل في وضع الكتب المدرسية التي بقيت صالحة إلى حدود القرن السابع عشر بما حوته من النحو اللاتيني. وبلغت العلوم اللغوية من النضج والثراء مبلغا كبيرا في العصر الوسيط مع المدرسة السكولائية (Scolastique) والتي احتدم فيها الصراع حول طبيعة العلاقة بين الكلمات

1د أحمد مختار عمر علم الدلالة ص19

2مرجع السابق ص19

3الرواقيون (stoiciens) ينسبون إلى زينون الفيبيوني (ت244 ق.م) ربطوا المسائل اللغوية بفلسفة

ومدلولاتها،وانقسم المفكرون في هذه المدرسة إلى قائل بعرفية العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها وقائل بذاتية العلاقة.

وبقي الإهتمام بالمباحث الدلالية يزداد عبر مراحل التاريخ، ولم يدخر المفكرون أي جهد من أجل تقديم التفسيرات الكافية لمحمل القضايا اللغوية التي فرضت نفسها على ساحة الفكر ، ففي عصر النهضة، أين سادت "الكلاسيكية" بأنماطها في التفكير والتأليف امتازت الدراسات اللغوية في هذه المرحلة بالمنحى المنطقي العقلي، وأحسن من يمثل هذه الفترة رواد مدرسة(بورل رواياك) الذين رفعوا مقولة: أن اللغة ماهي إلا صورة للعقل،وأن النظام الذي يسود لغات البشر جميعا قوامه العقل والمنطق.4

وفي حدود القرن التاسع عشرالميلادي،تشعبت الدراسات اللغوية، فلزم ذلك تخصص البحث في جانب معين من اللغة،فظهرت النظريات اللسانية وتعددت المناهج، فبرزت الفونولوجيا التي اهتمت بدراسة وظائف الأصوات إلى جانب علم الفونتيك الذي يهتم بدراسة الأصوات المجردة، كما برزت الأتيمولوجيا التي اعتنت بدراسة الإشتقاقات في اللغة، ثم علم الأبنية والتراكيب الذي يختص بدراسة الجانب النحوي وربطه بالجانب الدلالي في بناء الجملة.

وفي الجانب الآخر من العالم ، كان المفكرون العرب قد خصصوا للبحوث اللغوية حيزا واسعا في إنتاجهم الموسوعي الذي يضم إلى جانب العلوم النظرية كالمنطق والفلسفة علوما لغوية قد مست كل جوانب الفكر عندهم، سواء تعلق الأمربالعلوم الشرعية كالفقه والحديث،أو علوم العربية، كالنحو والصرف والبلاغة،بل إنهم كانوا يعدون علوم العربية نفسها وتعلمها من المفاتيح الضرورية للتبحر في فهم العلوم الشرعية،ولذلك "تأثرت [العلوم اللغوية] بعلوم الدين وخضعت لتوجيهاتها. وقد تفاعلت الدراسات اللغوية مع الدراسات الفقهية،وبنى اللغويون أحكامهم على أصول دراسة القرآن والحديث والقراءات،وقالوا في أمور اللغة بالسماع والقياس والإجماع والإستصلاح تماما كما فعل الفقهاء في معالجة أمور علوم الدين". 5ولما كانت علوم الدين تهدف إلى استنباط الأحكام الفقهية ووضع القواعد الأصولية للفقه،اهتم العلماء بدلالة الألفاظ والتراكيب وتوسعوا في فهم معاني نصوص القرآن والحديث، واحتاج ذلك منهم إلى وضع أسس نظرية،فيها من مبادئ الفلسفة والمنطق ما يدل على تأثر العرب بالمفاهيم اليونانية ولذلك يؤكد عادل الفاخوري أنه "ليس من مبالغة في القول إن الفكر العربي استطاع أن يتوصل في مرحلته المتأخرة إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة." 6 فالأبحاث الدلالية في الفكر العربي التراثي،لايمكن حصرها في حقل معين من الإنتاج

4- عبد العزيز دراقي سـ : محاضرات في اللسانيات العامة والتاريخية . ص25

5فنون التقعيد وعلوم الألسنية : ص 26

6علم الدلالة عند العرب ص 5

الفكري بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم لأنها مدينة "للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان."7 هذا التلاقح بين هذه العلوم النظرية واللغوية هو الذي أنتج ذلك الفكر الدلالي العربي،الذي أرسى قواعد تعد الآن المنطلقات الأساسية لعلم الدلالة وعلم السيمياء على السواء،بل إنك لا تجد كبيرفرق بين علماء الدلالة في العصر الحديث وبين علماء العرب القدامى الذين ساهموا في تأسيس وعي دلالي هام،يمكن رصده في نتاج الفلاسفة واللغويين وعلماء الأصول والفقهاء والأدباء،"فالبحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائرالقرون التالية لها،وهذا التأريخ المبكر إنما يعني نضجا أحرزته العربية وأصّله الدارسون في جوانبها."8

إن هذه الجهود اللغوية في التراث العربي لأسلافنا الباحثين،وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية،فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي،إستفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير،وهو ما تجسم في تقدم العالم الفرنسي(ميشال بريال ((M.BREAL في الربع الأخير من القرن التاسع عشرإلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في الدلالة،واقترح دخوله اللغة العلمية.هذا المصطلح هو"السيمانتيك" يقول بريال:"إن الدراسة التي ندعوا إليها القارئ هي نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد،نعم، لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات،وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنتظم تغير المعاني،وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها،وبما أن هذه الدراسة تستحق إسما خاصا بها،فإننا نطلق عليها إسم"سيمانتيك"للدلالة على علم المعاني.9

إن العالم اللغوي(بريال) إنطلق-دون ريب-في تحديد موضوع علم الدلالة ومصطلحه من جهود من سبقه من علماء اللغة الذين وفروا مفاهيم مختلفة تخص المنظومة اللغوية من جميع جوانبها يقول الدكتور كمال محمد بشر:"إن دراسة المعنى بوصفه فرعا مستقلا عن علم اللغة،قد ظهرت أول ما ظهرت سنة 1839،لكن هذه الدراسة لم تعرف بهذا الإسم (السيمانتيك)إلا بعد فترة طويلة أي سنة 1883 عندما إبتكر العالم الفرنسي(م.بريال)المصطلح الحديث."10 إلا أن المؤرخين اللغويين لظهور علم الدلالة يجمعون على أن فضل (بريال) يكمن في تخصيصه كتابا استقل بدراسة المعنى هو كتاب (محاولة في علم المعاني) بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة،وأبدع منهجا جديدا في دراسة المعنى هو المنهج الذي ينطلق من

7المرجع السابق ص5

8.داير الدراية. علم الدلالة العربي ص6

9 -Les grands courrants de la linguistique moderne.le roy Maurice -p45-46

10تأليف ستيفن أولمن. دور الكلمة في اللغة. مقدمة ص6

الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى.ويمكن أن نرسم معالم هذا المنهج اللغوي الجديد إنطلاقا من النص الذي أورده(بريال) في سياق تعريفه بعلم الدلالة:

أولا :إذا كانت اللسانيات تهتم بشكل الكلمات،فإن علم الدلالة(السيمانتيك) يهتم بجوهرهذه الكلمات ومضامينها.

ثانيا: الهدف الذي ينشده علم الدلالة هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغيّر المعاني وتطوّرها،والقواعد التي تسير وفقها اللغة،وذلك بالإطلاع على النصوص اللغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة وفي هذا سعي حثيث إلى التنويع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة،وهذا التنويع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه اللغة، ولا يكون حاجزا أمام تطورها وتجددها ويمكن في خضم البحث عن هذه النواميس "خلق" نواميس لغوية جديدة لكي تشرف على النظام الكلامي بين أهل اللغة لأن "عالم اللسان يكون همه الوعي باللغة عبر إدراك نواميس السلوك الكلامي "11

ثالثا: اتباع المنهج التطوري التأصيلي الذي يقف على ميلاد الكلمات ويتتبعها في مسارها التاريخي،وقد يردها إلى أصولها الأولى"لأن اللغة مؤسسة إجتماعية تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد،تتناقلها الأجيال بضرب من الحتمية التاريخية،إذكل ما في اللغة-راهنا-إنما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثربدائية،وهكذا إلى الأصل الأوحد أوالأصول الأولية المتعددة " 12 فالنظام اللغوي، نظام متجدد مادامت الكلمات لا تخضع لقانون ثابت يلزمها بمدلولاتها، فاللغة تنتظمها نواميس خفية تعود إلى اقتضاءات تعبيرية هي جزء من النظام الكلي الذي تسير وفقه اللغة،وتصرف دلالات تراكيبها.

هذه النقاط الثلاث هي الأطر الكبرى التي يندرج ضمنها منهج (ميشال بريال) في علم الدلالة ومعه تحديد لمجمل فروع البحث في هذا المجال.

11د.عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 104

12المرجع السابق ص 161

2 - بين علم الدلالة وعلم اللسانيات:

إن نشأة علم الدلالة ، لم تكن نشأة مستقلة عن علوم اللغة الأخرى، إنما كان يعد هذا العلم جزء لصيقا بعلم اللسانيات الذي كان يهتم بدراسة اللسان البشري.إلا أن عدم اهتمام علماء اللسانيات بدلالة الكلمات-كما أشار إلى ذلك (بريال)-هو الذي كان دافعا لبعض العلماء اللغويين إلى البحث عن مجال علمي يضم بحثا في جوهر الكلمات ودلالاتها،لكي يحددوا ضمنه موضوعاته ومعاييره وقواعده ومناهجه وأدواته وما كان ذلك يسيرا،خاصة إذا علمنا ذلك التداخل المتشابك الذي كان يجمع بين علوم اللغة مجتمعة وعلم الألسنية الذي ذهب علماؤه إلى تفريعه إلى مباحث جمعت بين حقول مختلفة من العلوم كما هو شأن اللسانيات النفسية(psycolinguistique) ،ومبحث العصب ألسني neuro-linguistique وما إلى ذلك.إن العلم اللساني كان يهتم بوصف الجوانب الصورية للغة ويتجنب الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيها الذي أصبح من اهتمامات علم الدلالة (الحديث).ثم إن ضرورة الإحاطة ببعد اللغة الإجتماعي والثقافي والنفسي وتتبع سيرورة المعنى الديناميكي كل هذه حواجز وقفت أمام علماء اللسانيات،فاستبعدوا بذلك الخوض في دراسة المعنى وركزوا بحوثهم على شكل الكلمات،إلى أن برز علم الدلالة ليسد هذا الفراغ في الدراسات اللغوية من جهة ويعمق البحث في الجانب الدلالي للغة من جهة أخرى،ويجتاز تلك الحواجز التي حالت دون أن يخوض اللسانيون في دراسة المعنى"لأن علم الدلالة هو ميدان يتجاوز حدود اللسانيات التي يتعين عليها وصف الجوانب الصورية للغة قبل كل شيء،فالدلالة ليست ظاهرة لغوية صرفا وإذا كان بالإمكان بناء الحقول الدلالية فإنه ينبغي آنذاك الإعتماد على المعطيات الخارجية فقط..(...)

إن بعد اللغة الإجتماعي والثقافي من العوائق التي تقف أمام الدراسات الدلالية الحديثة ويمكن تحديد ذلك فيما يلي

أ- تعدد القيم الحافة بدلالة الألفاظ المركزية.

ب- إن دلالة اللفظ ليست ظاهرة قارة ذلك أنه يمكنها أن تعتني دوما بحسب التجارب الجديدة (اللغوية وغيرها التي يخبرها المتكلم)"[13]

إن هذه المباحث المتشعبة التي هي من صميم اهتمامات علم الدلالة،هي التي دفعت علماء الألسنية ومنهم التوزيعيين[14] إلى إبعاد دراسة الدلالة من اللسانيات. والحقيقة التي لا مراء فيها،أن دراسة المعنى لم تخل منه أي مباحث لغوية سواء أكانت قديمة أم حديثة،ذلك أنه لا يمكن تصور دراسة الكلمات وهي

13-ستيفن شاكر. مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة محمد يحياتين ص 28

14-التوزيعية: نظرية نوعمها العلم اللغوي الأمريكي بلومفيلد وهي نظرية عامة للألسنية ترى أن اللغة تتألف من إشارات معينة تتدرج جميعا ضمن نظام اللغة المغلق يكون التغيير على مستويات مختلفة والجملة تحلل إلى مونفاتها المباشرة بواسطة قواعد التوزيع والتعويض والاستبدال..

جوفاء خالية من الدلالات.وهذا ما عبر عنه سوسير في سياق حديثه عن الدال والمدلول وشبه اتحاد الكلمات ودلالتها بوجهي الورقة الواحدة.

إن علم الدلالة كمبحث من المباحث اللغوية حسب ماهية اللسانيات،يهتم بحلقة من حلقات علم اللسان البشري،هذه الحلقة تكمن في المظهر الإبلاغي وما يتعلق به،فالرسالة الإبلاغية هي التي تضطلع بنقل دلالة الخطاب إلى المتلقي بحيث يتم -في الحالات العادية- استيعابها استيعابا كافيا،"فالدراسة اللسانية لاتقف عند تشخيص الحدث اللغوي في مستواه الأدائي، ولكن في سلكه الدائري إذ تهتم اللسانيات بتولد الحدث وبلوغه وظيفته ثم بتحقيقه مردوده عندما يولد رد الفعل المنشود،وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيرا في مظهرها التواصلي.15

لقد ولجت اللسانيات كل مجالات الإتصالات الإنسانية حتى غدت ملتقى لكل العلوم الإنسانية واعتمدت في الخطاب بأنواعه،ولا يمكن أن نقيم هذا الدور الرائد في مجالات الحياة للألسنية دون أن نقر بحضور الدلالة في ذلك ،كفرع أساسي ومهم في فعالية الخطاب "فاللسانيات تستلهم الظاهرة اللغوية ونواميسها،من مصادر لسانية وغير لسانية فتعمد إلى إجراء مقطع عمودي على كل منتجات الفكر، بمنظور مخصوص فبعد البحث عن خصائص الخطاب الإخباري والخطاب الشعري الأدبي،تعمد اللسانيات إلى دراسة نواميس الخطاب العلمي والقضائي والإشهاري والديني والمذهبي.16

ولم يكن للألسنية هذا الإهتمام الواسع باللغة الإنسانية،إلا بعد أن ظهرت في أوربا مدارس بنيوية عاينت الظاهرة اللغوية من كل جوانبها :الجانب الصوتي،والجانب المعجمي،والجانب التركيبي والجانب الدلالي،واستقر لديها أن"الألسنية هي دراسة اللغة بحد ذاتها دراسة علمية،وتحليل خصائصها النوعية، بغية الوصول إلى نواميس عملها" 17.وأن "اللغة تنظيم ،وهذا التنظيم وظيفي ،يتوسله الإنسان للتعبير عن أغراضه ولعملية التواصل" فلم تعد الألسنية تهتم بشكل الكلمات فحسب،بل أعطت لجوهر هذه الكلمات أهمية كبيرة،وذلك بعد ما تأكد لدى علماء الألسنية،أن البحث الألسني يبقى ناقصا مالم يهتم بجوانب اللغة جميعها، ويظل حكمه على الظواهر اللغوية يفتقد إلى طابع المعيارية التي تسم ديناميكية اللغة وفعاليتها بسمة التقعيد.ولم يحصل هذا الوعي اللغوي في البحث الألسني إلا مع العلماء اللغويين المتأخرين كالعالم الأمريكي "بلومفيلد" الذي كان يرى أن الدراسة الألسنية،لا تنحصر بدراسة الأصوات والدلالات

15.د.عبد السلام المسدي. اللسانيات وأسسها المعرفية : ص.81

16.المرجع السابق ص 168

17.رمون طحان.د.لطيف بيطار طحان. قانون التقعيد وعلوم الألسنية: ص92

اللغوية بذاتها، بل تشمل دراسة الإرتباط القائم بين أصوات معينة ودلالات معينة(..)وجدير بالذكر أن مفهوم إرتباط الصوت اللغوي بالدلالة،قد تبنته الألسنية بصورة عامة.18

وبعد هذا التراوح الذي لزم علم الألسنية الأخذ به، تبين لعلماء اللغة المحدثين أن الجانب الدلالي في اللغة لايزال البحث فيه هزيلا كما كان في القديم،وأنه محتاج إلى نظرة أخرى على مستوى البحث وعلى مستوى المنهج، رغم ما قدمته العلوم المستحدثة من نظريات أثارت جوانب مهمة من علم الدلالة كنظريات الإعلام والتواصل والمعلوماتية.يقول في ذلك الكاتبان :ريمون طحان وديبر بيطار طحان:"يقترن الكلام أو الأصوات،بنظريات الدلالة العامة،وكان علم الدلالة الجزء الفريل من النظريات الألسنية،وقد أصبح بفضل نظريات الإعلام والتواصل والمعلوماتية،مزودا بمؤشرات سليمة منها أن المتكلمين بلغة واحدة يتبنون المعنى الواحد في الكلام الواحد أو الجملة الواحدة"19

وبعد ذلك توفر لعلم الدلالة وجودا مستقلا،وإن بقيت تربطه بعلوم اللغة الأخرى-وخاصة الألسنية-وشائج تتجلى بصورة واضحة في مجالات البحث.حيث يبرز التقاطع بين هذه العلوم مجتمعة، ولكن مايميز البحث الدلالي،هو عمق الدراسة في معنى الكلمات والتراكيب متخذا في ذلك منهجا خاصة يتوخى المعيارية في اللغة والكلام،"والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهوية وقوام العلوم ليست فحسب مواضيع بحثها وإنما يستقيم العلم بموضوع ومنهج".20 وتبعا لذلك اتسع نطاق البحث الدلالي،وأحرز علماء الغرب سبقا في هذا المجال حيث برز لغويون كثيرون وضعوانظريات مختلفة وأرسوا بذلك قواعد أضحت مدارس دلالية، تنظر إلى قضية "المعنى" بنظرات مختلفة، وداخل المنهج الأوحد للبحث الدلالي ظهرت مناهج فرعية رأى أصحابها نجاعتها في تقديم الأجوبة الكافية لمختلف المسائل التي طرحت في الدراسات الدلالية،والتي عجز عنها البحث اللغوي قبلها، ولكن ماهي القضايا الأساسية التي طرحها الدرس الدلالي الحديث؟ وماهي المباحث اللغوية التي اختص بها علم الدلالة حتى غدت مجالا خاصة به، تعبر عن خصوصية هذا العلم واستقلاله عن بقية العلوم اللغوية الأخرى؟

هذا ماسنحاول الإجابة عليه في المباحث التالية.

18- ميشال زكريا . ألغز الألسنية (علم اللغة الحديث): ص232- 233

19-أمون التقعيد وعلوم الألسنية ص 105

20- عبد السلام المسدي. اللسانيات وأسسها المعرفية : ص 41

ثانيا- ماهية الدلالة بين القديم و الحـــــديث

1- الدلالة في تعريفات علماء العرب القدامى

الأســـــس و المـــبادئ النظـــــرية

2- الدلالة في تعريفات العلماء المحـــــدثين

(المصطلح و الأبعاد) أو (الماهية و المشروع)



I - مصطلح "الدلالة" في القرآن الكريم ومعجمات اللغة:

تمهيد :الحديث عن المصطلح الدلالي - كيف نشأ وكيف تطور-يدعو إلى تحديد المفهوم اللغوي الأول لهذا المصطلح،لأن الوضع اللغوي الذي تصالح عليه أهل اللغة قديما،يلقي بظلاله الدلالية على المعنى العلمي المجرد في الدرس اللساني الحديث"فالمصطلح يتشكل مع نمو الاهتمام في أبواب العلم وبالاحتكاك الثقافي."21 وقد وقع اختلاف بين علماء اللغة المحدثين،في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح "السيمانتيك" بالأجنبية الذي أطلقه العالم اللغوي "بريل"سنة 1883 على تلك الدراسة الحديثة،التي تهتم بجوهر الكلمات في حالاتها الإفرادية المعجمية وفي حالاتها التركيبية السياقية وآلياتها الداخلية التي هي أساس عملية التواصل والإبلاغ،فاهتدى بعض علماء اللغة العرب إلى مصطلح "المعنى" باعتباره ورد في متون الكتب القديمة لعلماء أشاروا إلى الدراسة اللغوية التي تهتم بالجانب المفهومي للفظ كالجرجاني الذي يعرف الدلالة الوضعية،بأنها كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه.22 ومن علماء العرب المحدثين الذي استعمل مصطلح "المعنى" الدكتور تمام حسان اذ يقول،في سياق حديثه عن العلاقة بين الرمز والدلالة: " ولبيان ذلك نشير إلى تقسيم السيميائيين للعلاقة بين الرمز والمعنى إلى علاقة طبيعية وعلاقة عرفية وعلاقة ذهنية."23 وفي مقام آخر يستعمل الكاتب نفسه مصطلحي الدال والمدلول في حديثه عن العلاقة الطبيعية بين الرمز الأدبي ومعناه إذ يقول :" وهناك طريقة أخرى للكشف عن هذه الرموز الطبيعية في الأدب الطريقة هي عزل الدال عن المدلول أو الشكل عن المضمون، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفس بعد ذلك".24

وقد أثر لغويون آخرون إستعمال مصطلح "الدلالة" مقابلا للمصطلح الأجنبي:"لأنه يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة(الدلالة:دل-الدال-المدلول-المدلولات-الدلالات-الدلالي25 . ولأنه لفظ عام يرتبط بالرموز اللغوية وغير اللغوية، أما مصطلح"المعنى"فلا يعني إلا اللفظ اللغوي بحيث لا يمكن إطلاقه على الرمز غير اللغوي،فضلا على ذلك أنه يعد أحد فروع الدرس البلاغي وهو علم المعاني.

فدرءا للبس،وتحديدا لأطار الدراسة العلمية،استقر رأي علماء اللغة المحدثين على استعمال مصطلح "علم الدلالة"مرادفا لمصطلح "السيمانتيك"بالأجنبية وأبعدوا مصطلح "المعنى" وحصروه في الدراسة الجمالية للألفاظ والتراكيب اللغوية وهو ما يخص "علم المعاني" في البلاغة العربية.

21د.فايز الداية. علم الدلالة العربي: ص77

22السيد شريف الجرجاني. التعريفات. ص215

23د.تمام حسان. الأصول. ص318

24المرجع السابق: ص321

25د.فايز الداية. علم الدلالة العربي: ص9

1- لفظ "الدلالة" في القرآن الكريم:

لقد أورد القرآن الكريم صيغة "دلّ" بمختلف مشتقاتها في مواضع سبعة تشترك في إبراز الإطار اللغوي المفهومي لهذه الصيغة،وهي تعني الإشارة إلى الشيء أو الذات سواء أكان ذلك تجريدا أم حسا، ويترتب على ذلك وجود طرفين : طرف دال وطرف مدلول يقول تعالى في سورة "الأعراف" حكاية عن غواية الشيطان لآدم وزوجه:"فدلاّهما بغرور"26. أي أرشدهما إلى الأكل من تلك الشجرة التي نهاهما الله عنها. فإشارة الشيطان دال والمفهوم الذي استقر في ذهن آدم وزوجه وسلكا وفقه هو المدلول أو محتوى الإشارة،فبالرمز ومدلوله تمت العملية الإبلاغية بين الشيطان من جهة،وآدم وزوجه من جهة ثانية، وإلى المعنى ذاته،يشير قوله تعالى حكاية عن قصة موسى عليه السلام :"وحرمنا عليه المراضع من قبل فقالت هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون"27 كما ورد قوله تعالى في سورة "طه" حكاية عن إبليس : "قال ياآدم هل أدلّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى"28. فهاتان الآيتان تشيران بشكل بارز إلى الفعل الدلالي المرتكز على وجود باث يحمل رسالة ذات دلالة،ومتقبل يتلقى الرسالة ويستوعبها وهذا هو جوهر العملية الإبلاغية التي تنشدها اللسانيات الحديثة، فإذا تم الإتصال الإبلاغي فواضح أن القناة التواصلية سليمة بين الباث والمتقبل. وتبرز العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول -قطبي الفعل الدلالي- في قوله تعالى من سورة الفرقان:"ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا ثم جعلنا الشمس عليه دليلا".29 فلولا الشمس ما عرف الظل،فالشمس تدل على وجود الظل فهي شبيهة بعلاقة النار بالدخان الذي يورده علماء الدلالة مثالا للعلاقة الطبيعية التي تربط الدال بمدلوله،ويمكن تمثل هذه العلاقة في أي صيغة أخرى،ولقد دلت الأرضة، التي أكلت عصا سليمان عليه السلام حتى خرّ،أنه ميت في قوله تعالى من سورة سبأ:"فلما قضينا عليه الموت مادلّهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خرّتبينت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين".30 فتعيين طرفي الفعل الدلالي كما تحدده الآية،ضروري لإيضاح المعنى؛ فالدابة وأكلُها العصا دال،وهيئة سليمان وهو ميت مدلول، فلولا وجود "الأرضة"(الدال) لما كان هناك معرفة موت سليمان -عليه السلام-(دال عليه) ، ومن السورة السابقة ورد قوله تعالى :"وقال الذين كفروا هل ندلّكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد."31 فهذه الآية تؤكد على ضرورة وجود إطار للفعل الدلالي،عناصره الدال

26الآية رقم-22-انظر تفسير القرطبي:الجامع لأحكام القرآن ج13ص37

27-سورة القصص :الآية:12.-انظر تفسير الكشاف-للإمام الزمخشري ج4ص217

28الآية :120 -انظر تفسير ابن كثير -ج4ص542

29الآية : 45 -انظر تفسير الكشاف-للإمام الزمخشري ج4ص120

30 الآية : 14 -انظر تفسير الكشاف-للإمام الزمخشري ج 5 ص62

31الآية : 07-انظر تفسير القرطبي:الجامع لأحكام القرآن

والمدلول والرسالة الدلالية التي تخضع لقواعد معينة،تشرف على حفظ خط التواصل الدلالي بين المتخاطبين،وإلى المفهوم اللغوي ذاته يشير قوله تعالى على لسان أخت موسى عليه السلام :" إذ تمشي أختك فتقول هل أدلّكم على من يكفله فرجعناك إلى أمك كي تقرّ عينها ولا تحزن."32

هذه الآيات التي ورد ذكر لفظ "دلّ" بصيغه المختلفة،تشترك في تعيين الأصل اللغوي لهذا اللفظ، وهو لا يختلف كثيرا عن المصطلح العلمي الحديث ودلالته، فإذا كان معنى اللفظ "دلّ" وما صيغ منه في القرآن الكريم يعني الإعلام والإرشاد والإشارة والرمز، فإن المصطلح العلمي للدلالة الحديثة لا يخرج عن هذه المعاني إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدلالي، كالبحث عن البنية العميقة للتركيب اللغوي بملاحظة بنيته السطحية، أو افتراض وجود قواعد دلالية على مستوى الذهن تكفل التواصل بين أهل اللغة الواحدة)وهو يفسر توليد المتكلم لجمل جديدة لم يكن قد تعلمها من قبل.كما تنص على ذلك القواعد التوليدية التي أشار إليها(تشومسكي)ضمن نظريته التوليدية، فما يمتاز به متكلم اللغة قدرته على إنتاج وفهم جمل لم يسبق له أن أنتجها أو سمعها من قبل".33

2 -<u>لفظ "دل" في معاجم اللغة</u>:

الصورة المعجمية لأي لفظ في اللغة العربية تمثل المرجعية الأولى لهذا اللفظ في القاموس الخطابي، باعتبار دلالته الأولى" فالحالة المعجمية للألفاظ تمثل الصورة الأساسية لحيطها الدلالي34".وكتاب القرآن الكريم،يمثل ذروة ما وصل إليه الخطاب اللغوي القديم من فصاحة اللغة وجودة التعبير والدلالة، فلو تتبعنا لفظ "دل"، وما صيغ منه،في معاجم اللغة المعروفة، لألفينا دلالته لا تبتعد عن ذلك المجال الذي رسمه القرآن الكريم ،فيورد ابن منظور قوله حول معاني لفظ دل:"الدليل ما يستدل به،والدليل الدال. وقد دله على الطريق يدله دلالة(بفتح الدال أو كسرها أو ضمها) والفتح أعلى وأنشد أبو عبيد: إني امرؤ بالطرق ذو دلالات.والدليل والدليلي الذي يدلك". ويسوق ابن منظور قول سيبويه وعلي كرم الله وجهه-وقد تضمن قولهما لفظ "دل" يقول سيبويه:"والدليلي علمه بالدلالة ورسوخه فيها". وفي حديث علي-رضي الله عنه- في صفة الصحابة:"ويخرجون من عنده أدلة" وهو جمع دليل اي بما قد علموا فيدلون عليه الناس يعني : يخرجون من عنده فقهاء، فجعلهم أنفسهم أدلة، مبالغة."35

إن ابن منظور-بما جمع من أمثلة-يرسم الإطار المعجمي للفظ "دل" محددا المعنى الحقيقي الذي ينحصر في دلالة الإرشاد أو العلم بالطريق،الذي يدل الناس ويهديهم.وهذا التصور للدلالة،لا يختلف عن

32سورة طه : الآية 40-انظر تفسير ابن كثير ج4ص 506

33د. عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ص370

34دفايز الداية. علم الدلالة العربي ص 41

35ابن منظور. انظر لسان العرب. ص394-395.

التصور الحديث مما يعني أن المصطلح العلمي(الدلالة) يستوحي معناه من تلك الصورة المعجمية التي نجدها في أساليب الخطاب اللغوي القديم.

وإلى المعنى ذاته يشير الفيروز أبادي محددا الوضع اللغوي للفظ "دل" فيقول : "...والدالة ما تدل به على حميمك، ودله عليه دلالة(ويثلثه) ودلولة فاندل:سدده إليه(..)وقد دلت تدل والدال كالهادي36"...وبهذا الشرح يؤكد الفيروز أبادي ما نص عليه ابن منظور من أن الأصل اللغوي للفظ "دل" يعني هدى وسدد وأرشد..

ويترتب على هذا التصور المعجمي توفر عناصر الهدي والإرشاد والتسديد أي توفر: مرشِد ومرشَد ووسيلة إرشاد وأمر مرشَد إليه.وحين يتحقق الإرشاد تحصل الدلالة. وتقابل اللسانيات الحديثة هذا التصور، بتعيين الباث والمتقبل ووسيلة الإبلاغ والتواصل وشروطها، ثم المرجع المفهومي الذي تحيل عليه الرسالة الإبلاغية.وبناء على ذلك فالعمل المعجمي هو عمل دلالي وإن كان (جورج مونان) كما نقل د.فاير الداية ينبه إلى أنه من الضروري عدم الخلط بين علم الدلالة (SEMANTIQUE) والدراسة المعجمية (LEXICOGRAPHIE) ، هذه التي لا تهتم إلا بوصف فحوى الكلمات كما نراها -في الحالة التقليدية- حين تسجيلها في المعجم37. ولكن إذاكان المعجم لا يفي بالغرض في نقل دلالة اللفظ التي تشعب بها الخطاب اللغوي الحديث، فإن إيراد المعنى المركزي هو الذي يعين على مجموعة الحالات الجزئية التي تتباين وتتغاير بعدد السياقات التي تحل فيها38، وعلى ذلك فإن الدراسات المعجمية كما قام بها علماء المعجم -لا يمكن إغفالها أو إسقاطها من الجهود الدلالية العربية-ويبقى السياق المحدد الرئيسي لدلالة اللفظ المتجددة، إذ ذهب بعض العلماء إلى التأكيد أن معنى الكلمة هو مجموع استعمالاتها المختلفة في السياقات المتعددة،"وعلى العموم فإن معاني (دلالات) الكلمات هي نتائج لا يتوصل إليها إلا من خلال تفاعل الإمكانيات التفسيرية لكامل الكلام كما يرى إمبسون."39 هذا التحديد اللغوي للفظ "دل" كما جاء به الفيروزآبادي ينطوي على جملة من المعطيات اللغوية،يفسرها الدرس اللساني والدلالي الحديث ويحدد أبعادها المعرفية.

أما الزبيدي في معجمه فيشرح لفظ "دل" لغويا فيقول :"... وامرأة ذات دل أي شكل تدل به" وينقل عن الأزهري في كتابه "التهذيب" قوله:دللت بهذا الطريق دلالة عرفته ودللت به أدل دلالة، ثم إن

36القاموس المحيط ج3 ص 377

37د.فاير الداية. علم الدلالة العربي، ص204-205.

38المرجع السابق ص 217

39المرجع نفسه، ص 223

المراد بالتسديد إراءة الطريق، دل عليه يدله دلالة ودلولة فاندل على الطريق (سدده إليه). وانشد ابن الأعرابي :مالك يا أعور لا تندل وكيف يندل امرؤ وعثول...

ومما يستدرك عليه الدليل ما يستدل به، وأيضا الدال وقيل هو المرشد وما به الإرشاد، الجمع أدلة وأدلاء، قول الشاعر:

شدوا المطي على دليل دائب من أهل كاظمة بسيف البحر

أي على دلالة دليل كأنه قال معتمدين على دليل...قال ابن الأعرابي:دل فلان إذا هدى[40]

وتجمع قواميس اللغة على أن الدلالة تعني الهدي والإرشاد، فدله على الشيء وعليه أرشده وهداه

40الزبيدي، تاج العروس، ج7 ص324- 325

II - ماهية الدلالة بين القديم والحديث :

أولا: الدلالة في تعريفات علماء العرب القدامى(الأسس والمبادئ النظرية) :

إن الأسس النظرية التي انبنى عليها المصطلح العلمي القديم نشأت في رحاب الدرس الفقهي، الذي يتوخى فهم كتاب الله واستنباط الأحكام منه، ولذلك نجد مختلف علوم التراث المعرفي العربي تشترك -إلى حد بعيد- في أدوات البحث ومصطلحاته العلمية، ولا أدل على ذلك أن ظهر فرع من علوم العربية أطلق عليه مصطلح فقه اللغة"41 على غرار فقه الشرع. كما استخدم اللغويون القدامى مصطلحات هي من لوازم الفقه الشرعي نذكر منها: مصطلح القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال والإستحسان42 وما إلى ذلك، ولم يشذ الدرس الدلالي في التراث العربي عن هذه الأسس النظرية باعتباره كان يدور في فلك العلوم التي كانت تهدف إلى فهم كتاب القرآن، بتذليل معانيه واستنباط دلالاته، واقتباس سننه في الإنشاء والتعبير. ويمكن أن نلمس هذا الإهتمام بالدلالة- لدى المتقدمين من العلماء العرب- في ميادين مختلفة من المعارف والعلوم كالمنطق والفلسفة، وأصول الفقه، والتاريخ، والنقد، وبناء على هذه العلوم سنبين تعريفات للدلالة عند كل من : أبي نصر الفرابي (ت 339هـ)، والإمام أبي حامد الغزالي(ت505هـ)، وعبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ)، والشريف الجرجاني(ت816هـ)، واختيارنا لهؤلاء الأعلام ارتكز أساسا على عدة اعتبارات كان أهمها وضوح الاهتمام بالتنظير الدلالي الذي يبدو بارزا في مؤلفات هؤلاء العلماء ، وسنقتصر على تقديم ماهية الدلالة عند علماء العرب القدامى تقديما موجزا بالقدر الذي يبرز مفاهيمها وتعريفاتها، ذلك أن دراسة الدلالة في التراث العربي القديم بكيفية مفصلة سيشتمل عليه الفصل الأول من المدخل التطبيقي الذي يحمل عنوان :جهود العرب القدامى في الدراسة الدلالية.

I - مفاهيم الدلالة عند الفرابي (ت 339هـ) :

لقد اقترن إسم الفرابي في التراث العربي بميدانين من ميادين الثقافة الإسلامية وهما : ميدان علم المنطق وميدان علم الفلسفة، وصلة هذين الميدانين بعلوم اللغة لا تخفى على أي مطلع ودارس للتراث المعرفي العربي، فالفرابي كان يرى ضرورة الأخذ بعلوم العربية وقوانينها وسننها في التعبير والخطاب ، لأنها أدوات أساسية في البحث المنطقي والفلسفي، واهتمام الفرابي بعلوم العربية يستشف من خلال مؤلفاته في المنطق والفلسفة ، ولا نكاد نعثر عنده على تنظير للدلالة ومتعلقاتها، الا بقدر ما له ارتباط بهذين العلمين ، ومن جملة المسائل الدلالية التي بحثها الفرابي ما يلي

41أول مؤلف حمل عنوان فقه اللغة هو كتاب "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" لابن فارس.

42رشيد بلحبان، عابد بيطار مدخل، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص26 .

أ- أقسام الألفاظ باعتبار دلالتها:

اهتم الفرابي اهتماما بالغا بالألفاظ، فصنفها إلى تصنيفات عدة، بل إنه وضع لها علما خاصا سماه "علم الألفاظ" الذي عده من فروع علوم اللسان التي قسمها إلى سبعة أقسام وهي:"علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة ، وقوانين الشعر."43

ودراسة الفرابي للألفاظ لا يمكن تصورها بمعزل عن الدلالة ، فلا وجود لألفاظ فارغة الدلالة في علمي المنطق والفلسفة، إنما الألفاظ ودلالاتها وجهان لعملة واحدة، مما سيسمح ذلك في القرون المتأخرة إلى إبراز جملة من العلاقات الدلالية الناتجة عن إتحاد الدال بمدلوله، وهو ما ظهر جليا في العصر الحديث في مباحث دسوسير الذي وضع مصطلح الدليل اللساني (LE SIGNE LINGUISTIQUE)على اتحاد اللفظ بالمعنى ،قصد الفعل الدلالي.

إن المستوى الذي تتم فيه الدراسة الدلالية عند الفرابي هو مستوى الصيغة الإفرادية وهو يطلق عليه في الدرس الألسني الحديث بالدراسة المعجمية ، التي تتناول الألفاظ بمعزل عن سياقها اللغوي، فتدرس دلالاتها وأقسامها ضمن حقول دلالية تنتظم فيها وفق قوانين حددها علماء الدلالة وذلك لإدماجها في استعمال لغوي أمثل. يقول الفرابي مشيرا إلى هذه الدراسة:"الألفاظ الدالة منها مفردة تدل على معان مفردة ومنها مركبة تدل على معان مفردة...والألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: إسم و كلمة[فعل] وأداة[حرف] وهذه الأجناس الثلاثة تشترك في أن كل واحد منها دال على معنى مفرد"44 فأقسام الألفاظ باعتبار دلالتها تنتظم في قسمين ، ألفاظ مفردة ذات دلالة مفردة، ومعيار اللفظ المفرد هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، فدلالته قابلة للتجزئة ، أما قسم الألفاظ المركبة ذات الدلالة المفردة فهي على نقيض الألفاظ المفردة،إذ هي غير قابلة لأن تتجزأ دلالتها ، وتعرف بأنها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، يقدم ابن سينا تمثيلا لذلك بقوله :" اللفظ المفرد : هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه مثل تسميتك إنسانا بعبد الله فإنك حين تدل بهذا على ذاته ، لا على صفته من كونه "عبد الله" فلست تريد بقولك "عبد" شيئا أصلا. فكيف إذا سميته بـ" عيسى"؟ بلى ، في موضع آخر تقول "عبد الله"وتعني بـ"عبد" شيئا ، وحينئذ يكون "عبد الله" نعتا له، لا إسما وهو مركب لا مفرد".45 ولم يخرج تقسيم ابن سينا للألفاظ عما وضعه الفرابي قبله في كتابه"في المنطق ".

43الفرابي. إحصاء العلوم. ص 159

44الفرابي. العبارة. كتاب في المنطق ص.74

45الإشارات والتنبيهات – ج1 ص 191

ب- ما يقوم مقام اللفظ المفرد من الأدوات الدالة:

لقد قسم الفرابي الألفاظ الدالة إلى ثلاثة أقسام : الإسم والفعل والأداة. وإذا كانت دلالة الإسم والفعل واضحة، فإن دلالة الأداة قد يكتنفهاغموض، يشرح الفرابي في كتابه"الحروف" هذه المسألة ويفيض البحث فيها، ففي مقام حصره لاستخدامات الحرف "ما" يقول: "يستعمل[ما] في السؤال عن شيء ما مفرد، وقد يقرن باللفظ المفرد والذي للدلالة عليه أولا وهو الشيء الذي جعل ذلك اللفظ دالا عليه".46.فالحروف ليست لها دلالة في ذاتها إنما قيمتها الدلالية فيما تشير إليه، واللفظ لا يدل على ذاته إنّما يدل على المحتوى الفكري الذي في الذهن، وفي هذا الإطار يشرح الفرابي إستعمالات لفظ"موجود" فيقول :"الموجود لفظ مشترك يقال على جميع المقولات والأفضل أن يقال إنه إسم لجنس من الأجناس العالية على أنه ليست له دلالة في ذاته."47

ج ـ الدلالة محتواه في النفس:

إن العلاقة التي تربط الدال بمدلوله في علم المنطق ، لا يمكن أن تترك دون قواعد أو قوانين ،لأن علم المنطق يهدف إلى عقلنة الأفكار بإخضاعها إلى قوانين تنتظم في إطارها، وهذا يطلق الفرابي على المعاني أو الدلالات مصطلح منطقي هو "المعقولات" التي يكون محلها النفس التي يتم فيها تصحيح المفاهيم برؤية منطقية، يقول الفرابي في ذلك:" وأما موضوعات المنطق وهي التي تعطي القوانين فهي المعقولات ، من حيث تدل عليها الألفاظ ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات وذلك أن الرأي إنما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروّي ونقيم في أنفسنا أمورا ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأي."48

فالنظرية الدلالية عند الفرابي، لا تخرج عن إطار علاقة الألفاظ بالمعاني ضمن القوانين المنطقية، ويمكن أن نجمل تعريف الفرابي لعلم الدلالة بأنه الدراسة التي تنتظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها، وتتبع سنن الخطاب والتعبير لتقنينه وتقعيده.

II- مفاهيم الدلالة عند الغزالي (ت:505) :

إن مفهوم الدلالة عند الغزالي ينبغي أن ينظر إليه من زاوية الثقافة الأصولية، ذلك أن الأحكام التي استنبطها من القرآن الكريم -خاصة- استند فيها على أسس نظرية نجدها بشكل واضح في كتابه "المستصفى من علم الأصول". وتعود هذه الأسس أصلا إلى فهم عميق للدلالة، "وإن كانت وضعت لتطبق في فهم النصوص الشرعية،ولكنها تطبق أيضا في معاني أي نص غير شرعي ما دام مصوغا في لغة

46الحروف ص166.

47المصدر السابق ص 115.

48إحصاء العلوم ص 167

عربية"49 والتفسير الدلالي الذي توصل إليه الغزالي، يدل على أن هذا العالم الفيلسوف قد تجاوز البحث عن ماهية الدلالة إلى البحث عن جوهر الدلالة وفروعها، فبنظرة مقتضبة إلى بعض نصوصه في كتابه المشار إليه آنفا، نجده يذكر أصنافا لمعان قد حددها علماء الدلالة المحدثون كالمعنى الإشاري أو الإيمائي، والمعنى الإتساعي، والمعنى السياقي، وإن كان الغزالي يسميها بمصطلحات أصولية وهي على الترتيب دلالة الإشارة ودلالة الإقتضاء وفحوى الخطاب، وكل دلالة عند الغزالي قد تنقسم إلى دلالات فرعية يقول معرفا دلالة الإقتضاء، بأنها هي التي لا يدل عليها اللفظ ولا يكون منطوقا بها ولكن تكون من ضرورة اللفظ.50 وكيف تكون دلالة الإقتضاء من ضرورة اللفظ يا ترى ؟ يوضح ذلك الغزالي بقوله:"أما من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقا إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلا به أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلا به".51

إن إدراك دلالة الإقتضاء تتم إما باعتبار طبيعة حال المتكلم فهي بناء على ذلك طبيعية لا يكون المتكلم عندها إلا صادقا وإما باعتبار طريق العقل فالدلالة إذن عقلية منطقية

وسيشير الغزالي إلى ما يمكن أن يصحب العملية التواصلية من حركة وإيماء وإشارة من قبل المتكلم فتنصرف الدلالة من المعنى الرئيسي، إلى المعنى الإيمائي أو ما يسمى في علم الدلالة الحديث "بالقيم الحافة"، وهي تعني جملة القيم الثقافية والإجتماعية وغيرها التي تصحب عملية التواصل أوالإبلاغ فلكي تؤدي دلالة معينة لا نعتمد فحسب على الألفاظ أو الرموز ،إنما يقتضي ذلك تضافر عدة أنظمة إبلاغية "إذا كان النظام الكلامي أهمها فإن سائرها يواكبه مكملا إياه"52 من ذلك النظام الإشاري، والنظام النبري "فوق المقطعي"، والنظام الإيحائي، والنظام السياقي، ونظام المقام او الحال ،يقول الغزالي محددا بعض هذه الأنظمة الدلالية في سياق تعريفه لدلالة الإشارة:"وهي[أي دلالة الإشارة] ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ ونعني به ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه ، فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به(...) وهذا قد يسمى إيماء وإشارة ."53 أما النظام السياقي الذي يشرف على تحميل الصيغة دلالات إضافية، عدها الدرس الدلالي الحديث دلالات أساسية، يقدمه الغزالي بقوله أنه فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده ."54

49عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، ج1، ص156

50المستصفى من علم الأصول- ص 187

51المصدر السابق – نفس الصفحة

52عبد السلام المسدي:اللسانيات وأسسها المعرفية.

53المستصفى من علم الأصول –ج2 ص 188

54المصدر السابق- ج2ص 190

إن هذه التصنيفات للدلالة التي حددها الغزالي، تمثل وعيا عميقا صاحب فكر هذا العالم، ومكنه من أن يسهم في تأسيس الفكر النظري في مجال الدلالة.وهذه الإسهامات العلمية ، لن تقدر حق قدرها مالم ينظر إليها بمنظار " المعرفة" التي تأسس وفقها تراث القرن الخامس والسادس الهجريين ، وقد أبان الغزالي على نحو علمي راق علاقات الألفاظ بالمعاني ، ولم يخرج عن تلك المحددة قبلا عند العلماء ، وهي علاقة المطابقة وعلاقة التضامن وعلاقة الإلتزام أو الإستتباع .55 كما بحث الغزالي قسم الألفاظ من حيث إفرادها وتركيبها وأحصى في ذلك ثلاثة أقسام : ألفاظ مفردة وألفاظ مركبة ناقصة، وألفاظ مركبة تامة ، فاللفظ المفرد عند الغزالي ،لا يخرج عن تصور من سبقه من العلماء خاصة الفرابي وابن سينا يقول الغزالي:" المفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلا حين هو جزؤه كقولك عيسى وإنسان، فإن جزئي عيسى وهما "عي وسا" وجزئي إنسان وهما "إن وسان"ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلا56. أما المركب فهو الذي يدل كل جزء فيه على معنى ، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه من ذلك قولهم :زيد يمشي والناطق حيوان أما قولهم : في الدار أو الإنسان في، مركب ناقص لأنه مركب من إسم وأداة.57 وما يلاحظ في تقسيمات الفرابي وابن سينا والغزالي للألفاظ باعتبار الإفراد والتركيب، هو إسنادهم في ذلك كله على القصد والإرادة، فإن أريد بمركب إسمي أو فعلي دلالة مفردة، كانت تلك الدلالة ، وإن أريد بهما غير تلك الدلالة لم تكن.

وإن تتبعنا تقسيمات الغزالي للألفاظ، لألفيناها تتعدد لتعطي ذلك المفهوم العام الذي إستقر لدى هذا العالم حول الدلالة وفروعها ومتعلقاتها، ويمكن أن يشير في هذا المجال إلى تقسيمه للألفاظ باعتبار الكلي والجزئي، وعموم المعنى وخصوصه، كما أقام تقسيمات للألفاظ باعتبار نسبتها إلى المعاني وحدد أربعة أصناف يقول:" إعلم أن الألفاظ من المعاني على أربعة منازل : المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتراتبة."58 ويشرح الغزالي على نحو تفصيلي مرتب ، العلاقة بين الصور المحفوظة في الذاكرة للمدلولات المادية والمجردة، والألفاظ والكتابه التي هي أدوات دالة فيقول :"إعلم أن المراتب فيما نقصده أربع واللفظ في الرتبة الثالثة، فإن للشيء وجودا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في في الألفاظ ثم في الكتابة.فالكتابة دالة على اللفظ ،واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان."59

55معيار العلم في فن المنطق ص42- 43

56 المصدر السابق ص49

57المصدر نفسه ص49- 50

58المصدر نفسه.ص 52. المشتركة :(المشترك اللفظي). المتواطئة: أعيان متعددة تحمى واحد مشترك بينها كدلالة إسم الحيوان على الفرس والبغل و الأسد. المترادفة: (المرادف) المتراتبة: هي الأسماء المتباينة التي ليست بينها شيء من هذه النسب.

59المصدر نفسه ص46- 47

وعلى هذا الأساس وبحسب تقسيمات الغزالي:

- فالكتابة دال فقط باعتبارها واسطة تمثيل للملفوظ فهي إشارة لإشارة كما يقول (جاك دريدا)60

- اللفظ دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر.

- المعنى الذي في النفس (الصور الذهنية) مدلول فقط وليست بدال.

- الموجود في الأعيان (الأمور الخارجية) مدلول فقط وليست بدال.

وعلى هذا الإعتبار وبحسب ركني العملية الدلالية (الدال-المدلول)

-الكتابة ، الألفاظ : دال

-الصور الذهنية-الأمور الخارجية : مدلول.

إن تلك الإشارات العابرة، إلى ما قدمه الإمام الغزالي في مجال التأسيس النظري للدلالة ، يبرز ما مدى ثراء تراثنا المعرفي الذي اتخذ من النص القرآني كمعطى مثالي من أجل وضع أسس لنظرية معرفية شاملة خاصة إذا علمنا أن العلماء القدامى،قد امتلكوا الأدوات المختلفة اللغوية والمنطقية والفلسفية من أجل إبراز كل الجوانب الهامة في النص المقدس، وإن الحيطة التي أخذوها في التعامل مع أحكام القرآن زادت من منطقية معارفهم وصدق مفاهيمهم ، والغزالي يعد المازج الحقيقي للمنطق الأرسطاليسي61. بعلوم المسلمين، وظاهر ذلك من المقدمة المنطقية التي صدّر بها كتابه"المستصفى" وذكر فيها أن من لا يحيط بالمنطق و معاني اللغة وأسرارها لاثقة بعلومه قطعا.

ومنذ عهد الغزالي دأب الأصوليون المتكلمون يستهلون كتبهم بمقدمات كلامية ومنهم صاحب كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" سيف الدين الأمدي، موضوع هذا البحث ، وقد أظهر الغزالي قدرة عميقة في فهم تلك السنن التي ينطوي عليها نظام اللغة، وذلك إستجابة للمبحث الأصولي الذي يتجاوز الفهم السطحي "النحوي" للغة، إلى إستقراء دقيق لمعانيها، لا يتعرض فا اللغوي المشتغل بصناعة النحو.

III - مفاهيم الدلالة عند ابن خلدون (ت : 808 هـ) :

لا نكاد نعثر لابن خلدون عن تعريف بيّن للدلالة ، وإنما باستقراء نصوص "مقدمته" نجد دراسات في الدلالة قد تجاوزت-بلا شك- الماهية إلى البحث العميق عن جوهر الدلالة وطرق تأديتها.

60الكتابة جاءت لتملأ فراغا تكون امتدادا للملفوظ خاصة إذا وجدت لغات لن يمكن إلاّ تكون مكتوبة ولا نستطيع تحريرها بالنطق كما هو شأن لغة الخبر في الرياضيات . أنظر ذلك في كتاب: (DE LA GRAMMATOLOGIE) JAQUE DERRIDA (P 429)

61- محمود سامي لنشار منهج البحث عند مفكري الإسلام ص 90

واضحة من غير لبس يقول موضحا ذلك وشارحا :"واعلم بأن الخط بيان عن القول والكلام ، كما أن القول والكلام بيان عما في النفس والضمير من المعاني، فلا بد لكل منهما أن يكون واضح الدلالة ."62

فابن خلدون -على نهج الغزالي- يوضح العلاقة القائمة بين المعاني المحفوظة في النفس، والكتابة والألفاظ ويحصرها في ثلاثة أصناف.

أ- الكتابة الدالة على اللفظ

ب- اللفظ الدال على المعاني التي في النفس والضمير.(الصورة الذهنية) :و هذه المعاني إن لم تكن مجردة فإنها تدل على موجود في الأعيان و على هذا الأساس فالصنف الثالث للدلالة:

ج- المعاني الدالة على الأمور الخارجية

ويعطي ابن خلدون للخط والكتابة أبعادا مهمة في العملية التواصلية،باعتبارها أداتان مهمتان من ادوات التعليم والتعلّم الشيء الذي كان يشغل فكر ابن خلدون كثيرا يقول معرفا "الخط" وأداءه للدلالة "الخط و هو رسوم وأشكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس، فهو ثاني رتبة عن الدلالة اللغوية 63"فابن خلدون يصنف الخط في المرتبة الثانية -كما فعل ذلك الغزالي- وذلك في تأديته للدلالة اللغوية بعد الألفاظ ،فالخط دال على الألفاظ والألفاظ دالة على المعاني

ويوضح ابن خلدون هذه المسألة التي تخص أصناف الدوال فيقول :" إن في الكتابة إنتقالا من [صور] الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال ، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس فهو ينتقل أبدا من دليل إلى دليل مادام ملتبسا بالكتابة وتتعود النفس ذلك فيحصل لها ملكة الإنتقال من الأدلة إلى المدلولات."64

بهذا التعريف للدلالة اللفظية يكون ابن خلدون،قد أشار إلى ماسماه"اندري مارتيني" بالتلفظ المزدوج (double articulation)الشهير ذلك المصطلح في الألسنية الحديثة.إن التلفظ الأول هو الطريقة التي تترتب فيها الخبرة اللغوية المشتركة بين جميع أعضاء بيئة معينة، وتقوم كل وحدة من وحدات التلفظ الأول على دلالة وعلى صورة صوتية ولا يمكن تحليلها إلى وحدات أصغر ذات معنى ، أما التلفظ الثاني فهو إمكانية تحليل الصورة الصوتية إلى وحدات صوتية مميزة تحتوي هذه الوحدات على شكل صوتي ولا تحمل بذاتها أية دلالة.65

62المقدمة -ج2 ص 509

63 المصدر السابق : ج 2. ص502

64المصدر نفسه ج2 ص 518

65ابن سينا. العبارة. من الشفاء. ص 4

فصور الحروف الخطية-عند ابن خلدون-هي التي تمثل التلفظ الثاني وهو تقسيم الكلمة (المورفيم) إلى وحدات صوتية (فونيم) لا تحمل بذاتها أية دلالة .فضلا على ذلك يرسم ابن خلدون العملية التواصلية أو الإبلاغية رسما بينا ؛ فالخط يدل على الكلمات اللفظية التي في الخيال، والكلمات هذه تدل على المعاني التي في النفس ، والكلمات اللفظية التي في الخيال هو إختصار للعلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه، فابن خلدون ينظر إلى هذين الطرفين (اللفظ والمعنى) باعتبارهما طرف واحد، ذلك أن اللفظ قد ارتبط بتصور في الخيال وإلى هذا أشار ابن سينا في تعريفه للدلالة بقوله:"معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع ، ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس أن هذا المسموع هذا المفهوم فكلما أورده الحس على النفس إلتفت النفس إلى معناه، وهو معنى الدلالة.

فاللفظ يرتسم في الخيال كصورة صوتية ذات دلالة، فترتسم في النفس مقاصد هذه الدلالة وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

اللفظ ←قيمة صوتية ←تصور في الخيال ←المعاني ←الموضوع الخارجي، ثم يحصل للنفس ملكة الإنتقال من الأدلة إلى المدلولات ، فترتبط بالبداهة بين الإسم ومسماه أي بين الدال والمدلول.فإذا كان المدلول شيئا ماديا يكون الإنتقال من اللفظ المسموع إلى الموضوع الخارجي وإذا كان المدلول من المجردات يكون الإنتقال حينئذ من اللفظ إلى المعاني الذهنية.

إن هذه المفاهيم التي قدمها ابن خلدون للدلالة ورسم على أساسها العملية الدلالية، لا تختلف عن تلك النظرية التي توصل إليها العالم اللساني دوسوسير حول الدليل اللساني يقول في تعريفه:"فالدليل اللساني لا يجمع الشيء أو المادة والإسم وإنما المفهوم أو المعنى المجرد والصورة السمعية، وليست هذه الأخيرة الصوت المادي بعينه بقدر ماهي الأثر السيكولوجي له أو التمثيل المؤدى من طرف مدركاتنا الحسية66. فالكلمات ليست سوى صور سمعية حسب تعريف "دوسوسير"، وأن العلامة اللسانية أو (الدليل) هي التأليف بين التصور الذهني (concept) والصور السمعية (image accoustique).وإلى الفكرة ذاتها ذهب ابن خلدون في سياق شرحه للعملية الدلالية حين قال:"الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس" وأوضح المسألة أكثر ، حيث قال :"كما أن القول والكلام بيان عما في النفس والضمير من المعاني".67 هذه التقريرات تبين عن إدراك ابن خلدون لأهمية الجانب السيكولوجي في الفعل الدلالي، وقد دأب سوسير على التركير على هذا الجانب في كتابه المحاضرات حيث عرف الدال بكونه الإدراك النفساني للكلمة الصوتية، والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال.68

---

66 - Cours de linguistique generale -F de sausure P.98

67المقدمة: ابن خلدون ج2 ص.520

68 (3)- Cours de linguistique generale -F de sausure

لقد أسهم ابن خلدون في إرساء قواعد علم التربية مؤكدا على ضرورة الإحاطة بالألفاظ ودلالاتها على المعاني الذهنية، وحصر تحصيل تلك المعاني في طريقتين.

1- طريق القراءة والتعلّم من الكتاب.

2- طريق التعلم بالمشافهة والتلقين.

وعلى أساس هذا التنظير التعليمي، يحدد ابن خلدون مراتب الدوال بحسب أدائها للدلالات، ويشير إلى ضرورة إدراك السنن والقوانين التي تنتظم المعاني في الذهن، وهي كما نرى عملية سيكولوجية بحتة تصل الألفاظ بمحتواها الذهني. يشرح ابن خلدون هذه المسألة بقوله:"ثم من دون هذا الأمر الصناعي الذي هو المنطق مقدمة أخرى من التعليم، وهي معرفة الألفاظ ودلالتها على المعاني الذهنية تردها من مشافهة الرسوم بالكتاب ومشافهة اللسان بالخطاب،فأولا دلالة الكتابة المرسومة على الألفاظ المقولة وهي أخفها ثم دلالة الألفاظ المقولة على المعاني المطلوبة، ثم القوانين في ترتيب المعاني للإستدلال في قوالبها المعروفة في صناعة المنطق" .69

هذه -بإجمال-نظرة ابن خلدون لعلم الدلالة، وأقسام المعنى باعتبار الألفاظ ودلالتها، وهي نظرة مع قدمها إلا أنها ذات قيمة علمية معتبرة في الدراسة الدلالية الحديثة.

IV- ماهية الدلالة عند الشريف الجرجاني (ت:816 هـ) :

إن ما يبعث على تقدير جهود الجرجاني حق قدرها في ميدان علم الدلالة،هو عمق تحليله وحسن تصنيفه لأقسام الدلالة ، وقد قام عدة باحثين في العصرالحديث على إجراء مقاربة علمية بين ما توصل إليه الجرجاني في تقسيماته للدلالة وما توصل إليه علماء الدلالة في العصر الحديث،ومنهم العالم الأمريكي (بيرس).يعرف الجرجاني الدلالة من منطلق الثقافة الأصولية فيقول :"الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول ، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص .70

وعلى أساس هذا التعريف للدلالة ،فأقسامها عند الجرجاني إثنان.

أ- الدلالة اللفظية : إذا كان الشيء الدال لفظا.

ب- الدلالة غير اللفظية:إذا كان الشيء الدال غير لفظ.

بتحديده لطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، يحصي الجرجاني ثلاثة مستويات صورية تنتج عنها ثلاث دلالات: دلالة العبارة ودلالة الإشارة ودلالة الإقتضاء ، وقد مرّ معنا تعريف الإمام الغزالي لدلالتي

69المقدمة: ابن خلدون ج2 ص.698

70الشريف الجرجاني. التعريفات. ص 215

الإشارة والإقتضاء، أما دلالة العبارة أو النص فهي "المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من صيغة النص وهو الذي قصده الشارع من وضع النص، لأن المشرّع حين يضع النص يختار له من الألفاظ والعبارات ما يدل دلالة واضحة على غرضه ثم يصوغه بعد ذلك بحيث يتبادر المعنى المقصود من النص إلى ذهن المطلع بمجرد الإطلاع عليه."71

إن هذا الفهم العميق للدلالة ينم عن مدى النضج المعرفي الذي أحرزه علماء القرن الثامن الهجري والذي تبلور بعد تلك الدراسات الدلالية القيمة التي تطورت منذ القرن الثالث الهجري ، فالجرجاني يتجاوز بتعريفه الدلالة ليشير إلى علم آخر أعم من الدلالة (semantique) وهو ما يعرف بعلم الرموز أو بالسيمياء (simiologie) وذلك عندما نص على أن "الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" فذكره "الشيء" بدل "اللفظ" يدل على إشارته إلى هذا العلم الذي يعنى بالرموز والعلامات اللغوية وغير اللغوية، وقد نلمس بعض القصور في سعي الجرجاني في بلورة مفهوم عام يخص الدلالة وأنواعها ذلك "لأن العرب المتقدمين لم يكونوا يعنون بعلم الدلالة، كما يحاول العلماء اليوم بناءه، نظرا لتعقد الحضارة وارتباطها الوثيقبا ستعمال العلامات (signes) بالمعارف والفنون التي لا تتحقق إلا في أنساق من العلامات."72 هذه التصنيفات الثلاثة التي حددها الجرجاني في تعريفه تبلورت في علم الدلالة الحديث على يد علماء أمريكيين وأوروبيين اهتموا بما سمي بالدلالات الإيحائية، حيث يميز العالم الأمريكي هياكوا (S.J.Hayakwa)بين نوعين من المعاني :المعنى القصدي (Sens intentionnel)والمعنى الإتساعي(Sens extentionnel)،أو كما يسمى في الألسنية الحديثة المعنى الإيمائي ،وتحت هذين الصنفين يمكن أن ندرج دلالات الجرجاني الثلاث (دلالة العبارة-دلالة الإشارة-دلالة الإقتضاء)، وإلى التقسيم ذاته نزع العالم اللغوي الأوروبي غرينبرغ (J.HGreenberg)(حيث أقام تقسيمه باعتبار القصد والإيماء إلى : المعنى الداخلي (Sens internal)والمعنى الخارجي73(Sens external) فالدلالة -إذن- في ضوء معالم الدرس الحديث تتضح عند الجرجاني بكونها العلاقة بين المحتوى الفكري واللفظ،وعلى هذا الأساس يخضع ظهور الدلالة أو خفاؤها إلى قرائن لغوية تحدد الدلالة المقصودة، فهناك السياق الذي يحمل دلالة لا تقبل مجازا ولا تأويلا، كما يسوق معنى لا يصح حمله على غير ظاهره،إذ اللفظ منصرف إلى الحقيقة باعتبار الظاهر،مما هو الكلام الذي يظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملا للتأويل والتخصيص 74. ولقد أدرك الجرجاني العلاقة بين طرفي العملية الدلالية، الدال والمدلول،وحدد طبيعتها في وجود صلة مباشرة بين

71عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج1 ص 186- 187

72علم الدلالة عند العرب : عاطف فضلي ص127-مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 18-19 السنة: 1982

73مدخل إلى علم الدلالة الألسني د.موريس أبو ناضر ص33-مجلة الفكر العربي عدد: 18-19 السنة: 1982

74منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص 19.

الدال والمحتوى الفكري الذي يتحدد وفقه المرجع أو الموضوع، وإن كان لا يحدّد تحديدا بيّنا طبيعة المدلول، إلا أن تجريد عملية الإحالة المرجعية يقتضي بداهة التمييز بين المحتوى الذهني للعلامة وموضوعها الخارجي. والمهم في تعريف الجرجاني أن الدلالة تتمثل في وجهة صرف الدال إلى مدلوله ، ولا يمكن أن يغفل الجرجاني عن ذلك المقام الذي ارتقى إليه التفكير الدلالي في عصره،بل نرى عالما ناقدا قبله بقرنين وهو الكاتب حازم القرطاجني (ت684هـ) يحلل الدلالة بقوله:"...قد تبيّن أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان،ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة على ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام والأذهان» 74

هذه مفاهيم للدلالة لم توجد مبوبة مفصلة، كما هي عليه في الدراسات الحديثة، إنما كانت أساس الدراسات اللغوية في التراث المعرفي وخصت جميع العلوم بحيث وجدت في ثنايا كتب اللغة والمنطق والفقه وما إلى ذلك ، وهي تبرز من جهة أخرى حضور الدرس الدلالي بأبوابه الرئيسية في شتى معارف تراثنا. كما أن ظهور التحليلات العميقة في عدة مستويات من الدلالة عند العلماء العرب المتقدمين واتساع اهتماما تهم في كل العلوم ساعدهم على تأسيس نظرة دلالية ازدادت قيمتها مع مرور الزمن وتبلورت لدى المتأخرين من علماء القرن التاسع الهجري وما بعده .فقد ألفينا الجاحظ يصنف العلامات الدالة ويعطيها التمثيلات الإجرائية في واقع المجتمع العربي ، واشتغاله بالبيان والمنطق قد كرس عنده دقة التمييز مع عمق التحليل .وكذلك لمسنا عند علماء آخرين وضوح الرؤية الدلالية ضمن كتاباتهم ، وحسبنا أن نقرأ بعضا من أبواب ما كتبه سيبويه والجرجاني وابن جني، بل يكاد يجزم النقاد العرب المحدثون أن اللغة السيميائية قد مارسها شعراء أقدمون عبروا بها عن مكنوناتهم الوجدانية، وأشاحوا اهتماماتهم في مواضع كثيرة عن اللغة الطبيعية المألوفة وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد المالك مرتاض في موضوعه حول السمة والسيميائية."75 وإن المسار التاريخي لعلم السيمياء ليؤكد على إفادة هذا العلم من تلك الروافد التي جعلته يستقطب اهتمام المشتغلين في حقول شتى من العلوم يقول في ذلك الدكتور عبد المالك مرتاض:"وكذلك ابتدأت السيميائية طبية فلسفية، ثم لغوية خالصة ثم تشعبت إلى أدبية، مع احتفاظها بوضعها اللساني."76 وما يعضد هذا الرأي ما أجمع عليه الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه، فكلما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والإعتماد عليها في الإستعمال.77

74- المصدر السابق، ص 63 .

75عبد المالك مرتاض: السمة والسيميائية. ص19، مجلة الحداثة عدد 2 يونيو 1993

76المرجع السابق، ص 18

77- إبراهيم أنيس: انظر دلالة الألفاظ، ص 158

ثانيا : **الدلالة في تعريفات العلماء المحدثين :(المصطلح والأبعاد) أو (الماهية والمشروع) :**

لقد حدث تطور كبير في مفاهيم المصطلحات القديمة في العصر الحديث، واتخذت أبعادا أخرجتها من تلك الدراسة "الأولية" ووسعت مجال البحث فيها.ومصطلح "الدلالة" هو من ضمن تلك المصطلحات التي تبلورت مفاهيمها في العصر الحديث وشملت الدراسة فيها ميادين عدة من حياة الناس، بل أضحت ملتقى لإهتمامات كثير من المعارف الإنسانية الحديثة، بدءا بعلم النفس ثم علم الإجتماع والمنطق وعلوم الإتصال والإشارة.وإن هذه الصورة التي برز فيها علم الدلالة كأساس لعدة معارف حديثة هي نتاج للدراسة اللغوية المتخصصة ذلك "أن معالجة قضايا الدلالة بمفهوم العلم ،وبمناهج بحثه الخاصة وعلى أيدي لغويين متخصصين إنما تعد ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة."[78]

وتبعا لاتساع مجالات البحث الدلالي الحديث،فلم تعد الدلالة حكرا على النظام اللغوي وحسب، وإنما شملتها أنظمة سيميولوجية أزاحت الهيمنة اللغوية بل صارت معها في البحث جنبا إلى جنب،ومع ذلك بقيت اللغة إحدى أبجع وسائل نظام الإبلاغ والتواصل والخطاب،وأقدرها على الإطلاق على التجديد والتطور والتكيف بل لا مندوحة من القول أن الأنظمة السيميولوجية التي تتخذ العلامة المطلقة كمدخل أساسي لأي مستوى من مستويات الدراسة الدلالية،لا تستغني في الأحوال الغالبة عن اللغة خاصة على مستوى القراءة التعليلية التبيينية.

ومقاربة لماهية الدلالة وحقولها الدراسية في العصر الحديث،عجنا نسائل البحث الدلالي عند لفيف من اللغويين وذلك بقصد رسم إطار بيّن تتضح من خلاله معالم الدرس الدلالي الحديث إن على مستوى الماهية والمصطلح وما أفرزه من تفريعات زادت من توسيع دائرة البحث الدلالي، أو على مستوى الأبعاد والمشروع الذي تأسس بناء على اختلاف الرؤى والأهداف بين مجموع المشتغلين في حقل البحث الدلالي والسيميولوجي العام."يرمي [هذا المشروع السيميولوجي] من وجهة نظر"هينو" إلى تأسيس وعي بينيوي للإستقراء الدلالي."[79] ولأن حلقة تأسيس الدرس الدلالي لم تكتمل دائرتها بعد، اقتصرنا في مساءلتنا لمعالم البحث الدلالي الحديث على بعض اللغويين الذين بدأت معهم عملية التأسيس والتشكيل والتقعيد ،

---

78. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 22

79. فيدوح عبد القادر، دلائلية النص الأدبي، ص 7

وبعض المشتغلين في حقول النقد والأدب حيث غدا عندهم الدرس الدلالي السيميائي أحد أهم المناهج النقدية الحديثة.

أ- ماهية الدلالة بين الوصفية والمعيارية:

بدأ البحث الدلالي في العصر الحديث بمنهج وصفي يعاين جزئيات الظاهرة اللغوية معاينة وصفية تعتمد طريقة الملاحظة والتحليل فالإستنتاج ، وهي طريقة تعد امتدادا "لمنهج" البحث اللغوي القديم .ثم ارتقى الدرس الدلالي إلى مرحلة محاولة التنظير والتقعيد،فغدا يعتمد على المنهج المعياري وذلك لنزوع الباحثين اللغويين نحو تشكيل معالم مشروع دلالي بدءا ببلورة جهود السابقين في ميدان البحوث اللغوية المختلفة،وارتقاء إلى "بناء هيكل نظري ينظم الركام الذي هو هيئة المعلومات السابقة، وبهذا تغدو الدراسة مقدمة لتاليات فما فيدفع العلم خطوات إلى حقول جديدة ".80 هذا الاندفاع نحو بناء وعي دلالي يساهم في تشكيله علماء محدثون تعددت رؤاهم وتكاملت جهودهم،التي عكفوا من خلالها على إبراز اللغة بمفهومها العام ،نظاما لتحقيق التواصل والإبلاغ فبحثوا جزئياتها وغاصوا في عوالمها مستعينين في سبيل ذلك بعلوم أخرى، فتوسعت مجالات البحث اللغوي وغدا البحث الدلالي ملتقى لعلوم إنسانية واجتماعية وأدى ذلك إلى تنوع الدراسات ، وإذا رمنا حصر العلماء الذين ساهموا في تشكيل معالم الدرس الدلالي والسميولوجي الحديث فإنه يعجزنا ذلك.

وقصدا إلى تقديم صورة لماهية الدلالة في العصر الحديث استجمعنا آراء للفيف من اللغويين والمشتغلين في حقل الأدب والنقد.

لقد أعلن بريال ميلاد علم يختص بجانب المعنى في اللغة وهو علم الدلالة الذي أتى ليسد تلك الثغرة في الدراسات اللغوية التي كانت تهتم بشكل الكلمات ومادتها، أما دراسة المعنى فيها فتمثل الجانب الهزيل قال بريال:" إن الدراسة التي ندعوا إليها القارئ هي من نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد،نعم،لقد اهتم معظم اللسانين بجسم وشكل الكلمات وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنظم تغير المعاني وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها.ومهما أن هذه الدراسة تستحق إسما خاصا بها فإننا نطلق عليها إسم (semantique) للدلالة على علم المعاني81" فعلم الدلالة-عند العالم بريال يعني بتلك القوانين التي تشرف على تغير المعاني، وبجانب الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ودلالاتها. ويكون بريال بذلك أول من وجه الإهتمام إلى دراسة المعاني ذاتها، لكن أهمية إلتفاتة بريال إلى جوهر الكلمات لم تقدر حق قدرها قبل محاولة الإنجليزين أوجدن (C.K orgdon) وريتشاردز (I.A RICHARDS)

80- فايز الداية: علم الدلالة العربي ص 99

81 LES GRANDS COURANTSDE LA LINGUISTIQUE MODERNE (Maurice le roy) P 45

اللذين أحدثا ضجة في الدراسة اللغوية بإصدار كتابهما عام 1923 تحت إسم "معنى المعنى" وفيه تساءل العالمان عن ماهية المعنى من حيث هو عمل ناتج عن إتحاد وجهي الدلالة أي الدال والمدلول[82]. وأصبحت علم الدلالة إبتداء من ذلك يهتم بالصورة المفهومية، باعتبار أن لا علاقة مباشرة بين الإسم ومسماه، إنما العلاقة المباشرة تربط الدال بالمحتوى الفكري الذي في الذهن يقول مازن الوعر في هذا الصدد في تقديمه لكتاب "علم الدلالة" لبيارجيرو: "إذا كانت الصوتيات واللغويات تدرسان البنى التعبيرية وإمكانية حدوثها في اللغة، فإن الدلاليات تدرس المعاني التي يمكن أن يعبر عنها من خلال البنى الصوتية والتركيبية"[83]

ويوضح سالم شاكر أكثر فيقول: "إن علم الدلالة يعني بظواهر مجردة هي الصورة المفهومية" 84.

ونرى علم الدلالة في العصر الحديث إلى تمثل المنهج الوصفي في بعض مراحل الدراسة خاصة فيما يتعلق برصد تطور الدلالة وتعيرهاوبناء الحقول الدلالية يقول ميشال زكريا: "أما علم الدلالات فهو مستوى من مستويات الوصف اللغوي،ويتناول كل ما يتعلق بالدلالة أو بالمعنى فيبحث مثلا في تطور معنى الكلمة ويقارن بين الحقول الدلالية المختلفة" 85.

إن المجال الواسع الذي حظيت به الدراسات الدلالية الحديثة،يرجع بالأساس إلى تلك الأطر المميزة التي رسمها العالمان أوجدن وريشاردز وبعدهما بريال، ومع تقدم الدراسة بدأت البحوث الدلالية تشهد عقبات تكمن صعوبتها في استحالة حصرها، وتحديدهامن ذلك أن عكف الدرس الدلالي الحديث على البحث في ماهية الصورة المفهومية، بحيث استحال معها الإحاطة بكل مايشكل عالم المتكلم حتى يمكن فهم وادراك المحتوى الفكري المجرد.يقول (كولردج)محدداً مجال البحث الجديد لعلم الدلالة: "ولا يتضمن معنى اللفظة في رأيي مجرد الموضوع الذي يقابلها، بل يشمل أيضا جميع الإرتباطات التي تبعثها اللفظة في أذهاننا فطبيعة اللغة لا تمكنها من نقل الموضوع فحسب، وإنما تجعلها أيضا تنقل شخصية المتكلم الذي يعرض الموضوع ونواياه" 86.

إن الحديث عن البنى العميقة التي تتحكم في إنتاج الدلالة من وجهة نظر مجردة، يبقى بعيد المرام، ولذلك فإن جل علماء الدلالة والسيمياء المحدثين يركزون أبحاثهم أكثر، على ما يحيط عملية تأدية الدلالة من ظواهر منطقية نفسية. يقول(بيار جيرو)موضحا ذلك :"ويبقى علم الدلالة بالنسبة لبريال واتباعه متجها نحو السمات المنطقية، النفسية والتاريخية للظواهر أكثر من اتجاهه نحو عللها اللسانية 87.

---

82 د. موريس أبو ناضر. مدخل إلى علم الدلالة الألسني. مجلة الفكر المعاصر. العدد18/19 لسنة 1982 ص 32

83. بيارجيرو علم الدلالة ترجمة منذر عياشي ص.72

84سالم شاكر مدخل إلى علم الدلالة.. ترجمة محمد يحياتين ص.4

85ميشال زكريا الألسنة: علم اللغة الحديث. ص 211

86. محمد مصطفى بدوي. كولردج. ص.97

87بيار جيرو علم الدلالة. ترجمة منذر عياشي. ص 133

لقد خطا العالمان كاتروفودر بالبحث الدلالي خطوة بعيدة إذ تناولاه من ناحية تفاعل مركبات الحدث الكلامي، بل إنهما طرحا إشكالية أساسية تتمحور حول تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ودلالتها في لغة معينة في غياب النحو، إذ قد تصل العملية التواصلية التي تضطلع بأمر نقل الدلالة إلى مستوى من التعقيد لا يمكن للنحو أن يشرح فيه ذلك، لأن السيمانتيك من وجهة نظر هذين العالمين يتناول قدرة المتكلم على إرسال وفهم الجمل الجديدة في ميدان يعجز عن شرحها النحو 88.إن الأبعاد التي اتخذها البحث الدلالي الحديث عبر دراسات معمقة،أخرجت النظريات الدلالية والفرضيات العلمية اللسانية من مجال التخمين والتقدير إلى ميدان التحقيق والتطبيق،رسمت إطارا مفتوحا على المستقبل لمشروع دلالي أوسع يلج من خلال الدرس السيمائي إلى كل مجال من مجالات المعرفة والبحث العلمي، ويكفي أن نتأمل كتب (أ.ج غريماس) مثل كتاب "علم الدلالة البنيوي" 1966،"السيميوتيكا والعلوم الإجتماعية"1976، "في المعنى" 1970، لندرك المضاف الذي بلغه علم الدلالة بعد ما كان علما يفتقد إلى المنهج والموضوع معا، إذ كان منشأه في إطار علم الألسنية العام

يحتل اسم(غريماس)مكانا عليا ضمن الباحثين في الحقل الدلالي الحديث ويرجع ذلك إلى قدرته على تحقيق الرؤية في قراءاته النقدية للخطاب الأدبي،الشعري والنثري، لقد تجاوز غريماس المعطى الدلالي، الآني مفترضا وجود معطى ممكنا تتجلى فيه العوالم الدلالية التي تتمظهر في بنى دلالية، وعلى أساس وجود هذه العوالم يتم تنظيم البنيات الدلالية والكشف عن آلياتها، وقد يطرح العالم الدلالي فرضية وجود بنية دلالية كمعطى مسبق وذلك للبحث عن عوالم دلالية يوضح غريماس هذه الفكرة في سياق حديثه عن البنية الدلالية والعوالم الدلالية فيقول: "يجبأن نفهم بالبنية الدلالية ذلك الشكل العام لنظام العوالم الدلالية -المعطى، أو الممكن، ذي الطبيعة الإجتماعية والفردية (ثقافات أو أفراد) والسؤال عما إذا كانت البنية الدلالية ماثلة في عالم الدلالة أو تخضن هذا العالم" 89. إن احتواء العوالم الدلالية في بناء من صنع ألسني للتعبير عنها يفترض وجود مشاكلة بين مستوى التعبير ومكوناته ومستوى المعنى وسماته" 90. ذلك أن عالم المعنى يتمظهر في التلفظ articulation ويتموقع في البنى التعبيرية يوضح غريماس ذلك بقوله: "إن فرضية المشاكلة بين المستويين تسمح إذن بالنظر إلى بنية المعنى وكأنها تلقطلعالم الدلالة حسب وحداته المعنوية الصغرى[أي السمات] وما يقابلها من سمات مميزة على مستوى التعبير. هذه الوحدات الدلالية مكونة بالطريقة نفسها المكونة بها سمات التعبير، من فئات سمات ثنائية" 91

---

88 Initiation aux problemes des linguistiques contemporaines, C. Fuches et P. le Goffic, P72.

89.أ.ج غريماس بنية الدلالية ص97من مجلة الفكر العربي المعاصر ترجمة مبشال زكريا العدد 18/19 السنة 1982

90سمات المعنى: وحدات المعنى الصغرى

91المرجع السابق ص 97

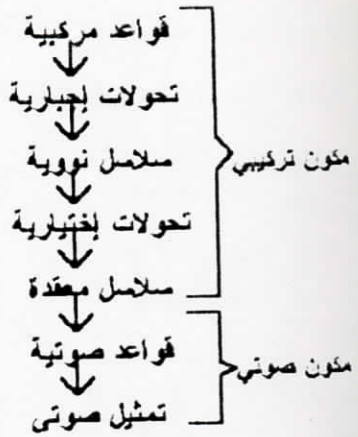
على الرغم من تباين آراء علماء الدلالةحول جوهر العملية الدلاليـة، فـإن البحـث الـدلالي أخـذ مسارات جديدة بعد وقوع التأكيد على أن اللغة هي نظام تتظافر فيه جملة من الأنظمـة اللغويـة، كنظـام البنى التركيبية، ونظام البنى المعجمية، والبنى الصوتيـة، والبنـى الدلاليـة، ضمـن نسـق محكـم أطلـق عليـه العلماء مصطلح النحو الكلي(Universal Grammar) ، واتجه الباحثون إلى الكشف عـن هـذا النسـق وتحديـد معالمه وسماته، وهذه مرحلة مهمة ارتقى إليها البحـث الـدلالي حيـث "يلاحـظ تشومسـكي أن مـا طبـع البحث اللغوي في السنوات الأخيرة –هو تحول من العناية باللغة إلى العناية بالنحو، وهو تحول من تجميـع العينات وتنظيمها أو دراسة لغة خاصة أو الخصائص العامة لكثير من اللغـات أو كـل اللغـات إلى دراسـة الأنساق التي توجـد فعـلا في الدمـاغ وتسـاهم في تفسـير الظواهـر الملاحظـة" 92. وقـد أسـهمت فكـرة تشومسكي في توليد جملة من الأفكار طُرحت كاستفهامات تقتضي أجوبة ولو على وجه الإفتراض، مـن ذلك السؤال حول كيف تنتظم اللغة كجملة من البنى في شكل أنساق نظرية داخل الدمـاغ؟ إن وجـود هذه الأنساق داخل الدماغ يترتب عليه الكشف عن المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة وضمنها الإهتمـام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عوض الإهتمام بسلوكهم الفعلي، وأقصى مـا وصلـت إليـه البحـوث اللغوية الدلالية هو بروز نموذج جديد للتفكير في نظام اللغة، المركب من أنساق مختلفة بحيـث بـرغ زمـن التركيب مع نظرية تشومسكي 93 في النحو التوليدي التي تقوم على أسـاس تحليـل السلسـلة الكلاميـة إلى وحدات من الرموز، لتعيد تشكيل ليس السلسلة الكلامية وحسب بل سلاسل كلامية لا متناهية، وذلـك إشارة إلى أن الدماغ البشري مركب فيه قواعد إنتاج لأحداث كلامية سليمة في التركيب والدلالة معـا، وعلى الرغم من أن تشومسكي قد أغفل في بحوثه الأولى النسق الدلالي إلا أنه تدارك ذلـك، خاصـة بعـد تلك الإسهامات التي تقدم بها العالمان كاتروفودور، وأعاد الإعتبار إلى الوظيفة الدلالية للتركيب،وعـدّل في رسمه البياني الذي تناول فيه السمات البنيويـة الـتي تتـألف منهـا الجملـة، مضيفـا المكـون الـدلالي وإن كانت البنية الدلالية تحتواه في ما سماه تشومسكي "بالسلاسل المعقدة"،وتوضيح ذلك فيما يلي :

---

92. عبد القادر الفاسي. الفهري،اللسانيات واللغة العربية،، ص.45

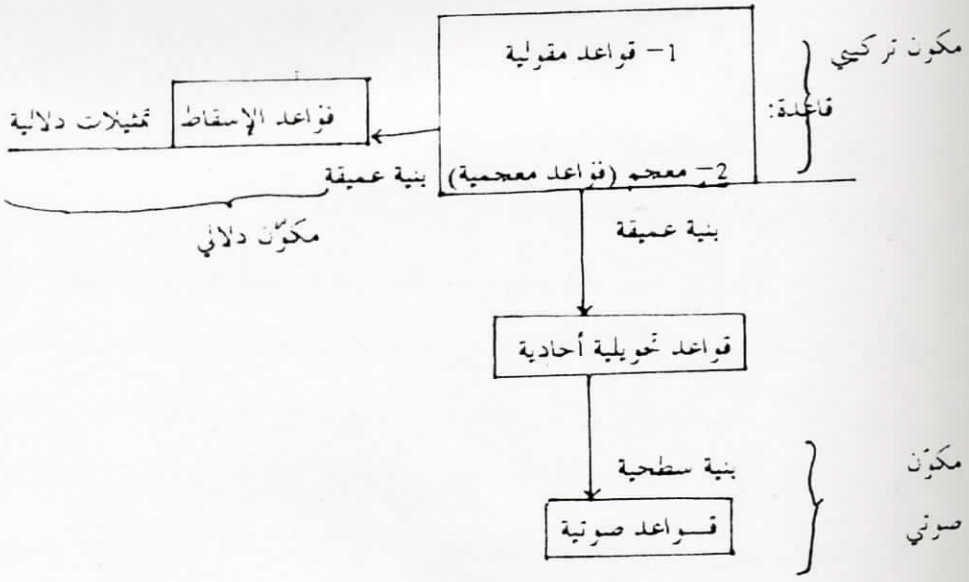
93المرجع السابق ص.65

الرسم قبل التعديل: 94



ما يلاحظ هو غياب المكون الدلالي في الرسم البياني، إلا أن هناك مرحلة مهمة تقع بين المكـون التركيبي والمكون الصوتي وهو ما سيغير فيه تشومسكي في الرسم الثاني وذلك بتحليله للسلاسـل المعقـدة .

الرسم بعد التعديل: 95

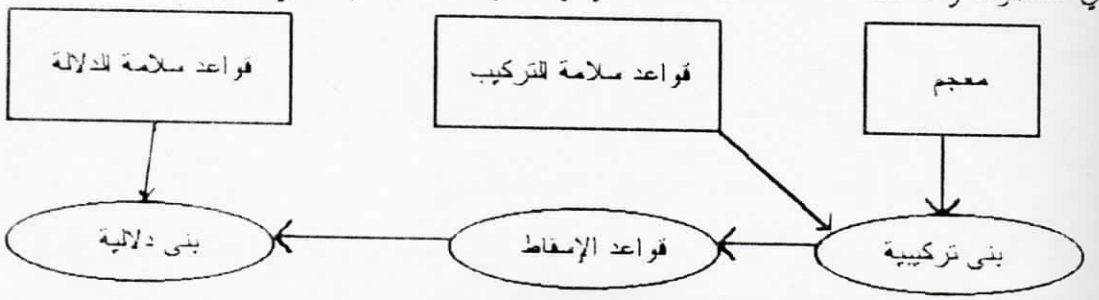


ما يلاحظ هو بروز البنية العميقةو البنية السطحية ولعل ذلك ما حول تشومسكي إضافـة الحلقـة المفقودة في الرسم الأول، ونعني بها، المكون الدلالي، إذ البنية العميقة هي التي تنطوي على التمثيل الدلالي الذي يتحول إلى بنية سطحية وفق قواعد التحويل متشكلا في تمثيل صوتي

94المرجع نفسه،ص 66

95المرجع نفسه، ص 67

و غدا المبحث الدلالي، واسع الأرجاء بحيث انكب الدارسون يتناولون جانبا واحدا من جوانبه، فيبدو عميقا متشعبا فمن ذلك أن اهتدوا إلى وضع قواعد سلامة التركيب، وسلامة الدلالة، مستوحين ذلك من قواعد الإسقاط التي وضعها تشومسكي،فلكي يؤدي التركيب الدلالة المعينة، وجب أن يكون سليما في عناصره، وكذلك الشأن لسلامة الدلالة وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي: 96



وبعد تخصيص الدلالة في التركيب اللغوي، توسعت الدلالة لتشمل ما هو لغوي وغير لغوي من الرموز والإشارات والسمات، وهو ما انبنى عنه ميلاد السيميولوجيا كمنهج جديد في دراسة الدلالة بحيث لم تعد اللغة المحتكر الوحيد في البحث، إنما برزت أنظمة إبلاغية أخرى أهمها النظام الإشاري: "فالسيميولوجية [كما تقول كريستيفا] هي لحظة التفكير في قوانين التدليل دون أن تبقى أسيرة اللغة التواصلية التي تخلو من مكان الذات" 97. إذن هناك وسائل اتصال –واللغة احداها– تستدعي دراسة في ماهيتهاو علاقاتها وكيفية حدوثها ثم القوانين التي تنتظمها كما قال الدكتور فيدوح: "إنتاج الإعلام عبر إشارات هو الموضوع الأساسي لعلم السيميولوجية الذي هو بحث في ماهية هذه الإشارات وعلتها وكيفية حدوثها أو إنتاجها ووظيفتها والقوانين التي تتحكم بها" 98. إن الإطلاع على القواعد العامة التي تتحكم في حياة الدلائل، يسمح بوضع أسس لمشروع سيميولوجي يعنى بمعاينة انتاج الدلالة ويحدد طرق وقواعد ذلك كما يبيّنه الكاتب فيدوح بقوله: "والسيميولوجية منهج يهتم بدراسة حياة الدلائل داخل الحياة الإجتماعية ويحيلنا إلى معرفة كنه هذه الدلائل وعلتها وكينونتها وتجمل القوانين التي تحكمها، ويعمل من جهة على دراستها بكل أبعادها واستعمالاتها وتعقيداتها دراسة شاملة وعامة لكل مظاهرها العلامية لأن ذلك يشكل جوهرما يندرج ضمن أهدافها وغاياتها ومطامحها في تحقيق المشروع السيميولوجي 99.

96المرجع سابق ص 67

97. فيدوح،الدلالية النص الأدبي، ص 9

98المرجع السابق ص9– 10

99المرجع نفسه ص6– 7

إن هذا التحديد المسهب لعلم السيمياء جعله يحتل مكانه المؤثر ضمن المنظومة الإجتماعية، إذ أضحى يشمل على الإشارات الدالة اللغويةوغير اللغوية وتشترك جميعها في أدائها للقيمة الدلالية وفق شروط عامة..

في بحوثه حولفعالية الكلام والكتابة ،ميّز(رومان جاكبسون)بين عدة نظم تواصلية تتوزع في إطارين:

الإطار الأول :نظم لسانية تستخدم التراكيب اللغوية للتواصل والإبلاغ

والإطار الثاني: نظم سيسولوجية مستقلة نسبيا، عن النظام الألسني

ثم ميز في النظم اللسانية بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة،والذي يوضحها ذلك التمايز التاريخي الذي أشار إليه اللغويون في بحوثهم حول الصوت والحرف وتمييرهم بين السامع والقارئ وبالتالي بين فعالية الكلام وفعالية الكتابة، وخلص إلى أن الكتابة تبقى الأداة الأكثر فعالية في الخطاب التواصلي والإبلاغي كونها تضمن استمرارية ومنفذ إلى المتلقي مهما تباعد المكان والزمان .100

لقد تطور البحث الدلالي تطورا سريعا منذ عهد بريال ودسوسير، حتى غدا فيه التنوع والاختلاف بين العلماء سمة مميزة وذلك لإغراقه في بحث المجرد، ولاتساع مساحة الدرس وظهور نظم جديدة زاحمت النظام اللغوي "إذ لم تعد اللغة إلا مجرد نقطة في فضاء رحيب تهيمن عليه إمبراطورية السمات" 101. وأضحى النموذج السيميولوجي إحدى النماذج الأكثر حضورا في القراءات النقدية الأدبية باعتبارالنص شبكة من العلامات الدالة، وإن أهم مظهر تطوري بدا عليه علم الدلالة ضمن السيميولوجية الحديثة هو اقترانه بالتفكير الفلسفي "ويعتبر موريس من الذين قدموا نموذجا سيميولوجيا فلسفيا بحيث استطاع أن يميز بين الأبعاد الدلالية والأبعاد التركيبية والأبعاد الوظيفية للإشارة. فطبقا لرأيه فإن العلاقة بين الإشارة والمجموعة الإجتماعية هي علاقة دلالية، والعلاقة بين الإشارة والإشارات الأخرى هي علاقة تركيبية أما العلاقة بين الإشارة ومستعمليها فهي علاقة وظيفية" 102.

إن العامل النفسي في إدراك القيمة الدلالية للعلامة ذو أهمية بالغة، فافتراض وجود الكفاية اللغوية عند المتكلم يتوق إلى تحليل نفسي (للمتكلم) لضبط هذه الكفاية مرورا بتحليل التركيب اللساني، ولذلك فالتحليل موحد بين اللسانيات، والنفس لسانيات (psycholinguistiques) دون إغفال المركب الدلالي في العملية التي تتناول السلوك الكلامي بقصد الوقوف على البنى الذهنية المشكلة لدلالته، فالإحاطة بالجانب التصوري في العملية التواصلية يساهم بقسط وفير في إكتمال حلقات الفعل الدلالي...

---

100 Essais de linguistique generale Roman Jakobson, P 101-102

101، عبد الملك مرتاض بين اللسنة والسيميائية، ص9 مجلة الحداثة العدد الثاني 1993

102،اللغةوالخطاب الأدبي، فيدوح ص 15

إن ماهية علم الدلالة –كما أوضحناها– تنأى عن كل تأطير وحصر، كما أن المباحث اللغوية الحديثة لاتخاذها طابع الشمولية في التناول والطرح،لازال معها **الدرس الدلالي يراوح مكانه ضمن المبحث** السيميولوجي العام بين تحديد الماهية العامة،وتحقيق الأبعاد في إطار النظرية السيميولوجية الشاملة التي تحاول وضع المفاهيم الدلالية رهن التحقيق في المنظومة الإجتماعية الحديثة التي عجت فيها المعارف والعلوم،واحتيج في سبيل استثمارها لأنساق لسانية دقيقة قد تضاف إلى النظم السيميائية غيراللغوية لأحداث وعي سيميولوجية، تتحقق معه النهضة المبتغاة

الفصل الثاني : مباحث علم الدلالة الحديث

اولا : اللغة

ثـــانيـا : الدال و المدلول

ثـــالثـا : أقسام الدلالة

رابـــعا : التطور الدلالي

خامسا : الحقيقة و المجاز

سادسا : الحقول الدلالية



مباحث علم الدلالة :

تمهـــيد: إن المجال الذي يندرج في إطاره البحث الدلالي، **يمكن حصره في دراسة طرفي الفعل** الدلالي - الدال والمدلول - وما يتفرع عن ذلك من أبحاث تخص الدال من جهة والمدلول من جهة أخرى والعلاقة التي تجمع بينهما، وبناء على هذه الدراسة حدد موضوع علم الدلالة الذي يضم مباحث لغوية مختلفة ومتباينة لكنها مترابطة ومتكاملة، فمبحث موضوع اللغة من جوانب مختلفة، كما تناول الدلاليون مسألة التطور الدلالي فدرسوا أشكاله و أسبابه، ونشأت عن مبحث علاقة الدال بالمدلول مواضيع أخرى كموضوع أنواع الدلالة وأقسامها ومبحث الحقول الدلالية وما توصل إليه اللغويون في هذا المجال من نظريات وآراء علمية، كما برز موضوع المجاز بمفهومه العام وعلاقته بالتغير الدلالي، وفي هذا السياق سنحدد مباحث علم الدلالة في العصر الحديث لتشاكل بها المباحث الدلالية التي تناولها الأمدي في مجال الدرس الأصولي وهذا من أجل مقاربة علمية بين جانب من مباحث التراث المعرفي و المضامين الدلالية الحديثة لأن المنهج المتوخى في المعارف اللغوية الحديثة يتراوح بين تقديم المضامين اللسانية والبحث عن الأصول الأولية لها من دعائم ذهنية، وضوابط منهجية، ومصادرات إستدلالية، وإستثمارات نفعية.103

المبحث الأول : اللغة

لقد بحث موضوع اللغة في بداية نشأة علم الدلالة وعلوم الألسنية بوجه عام،من الجانب التاريخي، حيث إتسع مجال البحث في نشأة اللغة، وهي مسألة شغلت إهتمام العلماء قديما وحديثا.أما في المرحلة التالية فقد بحث موضوع اللغة بمنهج وصفي آني و هو منهج يأخذ دراسة اللغة من جانب بنيتها الداخلية بإعتبار اللغة نظام من الرموز اللسانية أو مجموعة من الأصوات الدالة.كما تناول علماء الدلالة وظائف اللغة والنواميس الخفية التي تتحكم في نظام بنيتها وحركيتها،104 التي و سموها بالتعقيد.يظهر ذلك من إختلافهم في تعريفها.فيعرفها أحدهم بأنها نظام من الرموز والإشارات،ويعرفها آخر بأنها مجموعة الأصوات الدالة أو أداة للفكر، بينما يحددها أنيس فريحة بقوله :" الواقع أن اللغة أكثر من مجموعة أصوات، وأكثر من أن تكون أداة للفكر أو تعبيرا عن عاطفة اللغة جزء من كياننا البسيكولوجي الروحي وهي عملية فيزيائية إجتماعية بسيكولوجية على غاية من التعقيد "105

إن البحث في أصل اللغة،من المسائل الفكرية الصعبة التي بقي معها فكر العلماء يدور في حلقة مفرغة،بحيث إنقسمت آراؤهم حول تحديد نشأة اللغة،وبرزت في ثلاثة إتجاهات : إتجاه يذهب إلى أن

- 103عبد السلام المسدي اللسانيات وأسسها المعرفية: ع ص 7

- 104أطلق عليها سوسير مصطلح " ميكانيزم " محاضرات في اللسانيات العامة ص 177

- 105أنيس فريحة نظريات في اللغة ص 11

اللغة توقيفية طبيعية، و إتجاه يذهب إلى أن اللغة عرفية إصطلاحية،وإتجاه ثالث يجمع بين الرأيين . وكان جل العلماء اللغويون يأملون التوصل إلى تفسير شامل لهذه المسألة،ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك وأصبحت أبحاثهم لا تقدم لمسألة نشأة اللغة أي حل مقنع قد يفتح المجال أمام جهود الباحثين في هذا الميدان،بل إن المسألة إزدادت تعقيدا،بكثرة الآراء والنظريات التي نشأت حولها مما حدا بالجمعية اللغوية الفرنسية (la societe de linguistique) إلى إصدار قانون يمنع إلقاء محاضرات في موضوع نشأة اللغة. إن إعتماد النظريات اللغوية الحديثة على معطيات مبنية على الحدس و الإفتراض، هو الذي أبعدها من التوصل إلى نتائج علمية دقيقة، و لقيت بعض هذه النظريات إعترافا علميا، لأنها إستندت في تعليلها لنشأة اللغة على معطيات لغوية ملموسة من ذلك نظرية (bow waw) التي تذهب الى أن أصل اللغة هو محاكاة لأصوات إستقاها الإنسان من الطبيعة، تدعم رأيها بوجود ألفاظ مأخوذة من أصوات تصدرها عناصر من الطبيعة كالرقرقة و الخرير، و الحفيف،و الحشخشة،و العواء،و المواء و ما إلى ذلك.رأي مماثل تذهب إليه نظرية الأصوات التعجبية العاطفية،و تفيد أن الكلمات الأولى التي نطق بها الإنسان، كانت أصوات تعجبية عاطفية تعبر عن ألم أو دهشة أو فرح من تلك الكلمات " أف " وي " " أنين " و غير ذلك 106

إن المنهج الوصفي الآني، يرمي الى تحليل البنية الداخلية للغة،و ذلك بإستنباط الشبكة التنظيمية التي تبدو كنواميس خفية تنتظم في إطارها اللغة. يرى جان بياجي أن اللغة مؤسسة إجتماعية تحكمها نواميس خفية مفروضة على الأفراد، تتناولها الأجيال بضرب من الحتمية التاريخية إذ كل ماضي اللغة - راهنا - إنما هو منقول عن أشكال سابقة، هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائية، و هكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأولية المتعددة " 107

هذه القوانين الخفية التي تنتظم في إطارها اللغة،تعود إلى الأصول الأولية للغة الخطاب و هي تشكل النظام اللغوي،و بذلك سعى اللغويون و علماء الدلالة بوجه خاص، إلى تفكيك بنية هذا النظام لإكتشاف اللغة إكتشافا علميا، قد يقدم تفسيرا مقبولا لمشكلات لغوية،في عالم أصبح يعتمد على اللغة في الإتصال و الإعلام في مستويات رفيعة و هامة.يقول بيار جيرو : " إنّ اللغة نظام من الإشارات و هي تخدمنا في إيصال الأفكار و إستدعاء صور مفاهيم الأشياء التي تكونت في أذهاننا إلى ذهن الآخرين " 108

إن الدرس الدلالي الحديث يهدف أساسا إلى التعرف على القوانين التي تشرف على النظام اللغوي،و ذلك بتحليل نصوص لغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة و في هذا سعي الى تنويع التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة، و هذا التنويع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه

106- أنيس فريحة نظريات في اللغة ص17- 18

107 - عبد السلام المسدي اللسانيات وأسسها المعرفية، د ص 161

108 - بيار جيرو. ترجمة د : منذر عياشي علم الدلالة - ص 51

اللغة و لا يكون حاجزا أمام تطورها و تجددها. و يمكن في خضم هذا البحث على النواميس الخفية "خلق" نواميس لغوية جديدة لتشرف على النظام الكلامي و الخطابي بين أفراد المجتمع الواحد، يقول عبد السلام المسدي شارحا ذلك بتعريفه لدور النحوي:" أما النحوي – نعني فقيه اللغة بالإصطلاح المطرد – فمرامه أن يعي وجود اللسان من خلال وجود الكلام، و يأتي عالم اللسان ليكون همه الوعي باللغة عبر إدراك نواميس السلوك الكلامي109 " و أشارت البحوث الدلالية، في خضم بحثها في موضوع اللغة، إلى أن إكتساب التراكيب اللغوية يخضع إلى التلقائية و العفوية أثناء الحدث الكلامي، غير أن هذه التلقائية تحمل في جوهرها تلك القواعد التي تحدد للغة الخطاب و التواصل إطارها، و يتعرف المجتمع اللغوي على سننها و يتمرس في توظيفها، يوضح عبد السلام المسدي ذلك قائلا :"إن الحدث الكلامي يكتسب تلقائيا عن طريق التحصيل بالأمومة، غير أن هذا الإكتساب الأمومي، سرعان مايتحول إلى ضرب من الإدراك الخفي بقوانين تلك اللغة ذلك أن الظاهرة اللسانية من شروطها الأولية، أنها عقد جماعي يلتزم به الفرد ضمنيا بعد أن يحذق إستخدام ما تنص عليه بنوده الصوتية و النحوية و المعجمية و الدلالية110 ". و إلى هذه السنن اللغوية ذاتها أشار نوام تشومسكي في سياق حديثه عن البنية السطحية و البنية العميقة للغة، محددا مسألة الأداء الكلامي و الكفاية اللغوية التي تتيح للفرد التوصل إلى نسج جمل كثيرة و جديدة، بواسطة ما يحمل ذهنه من قواعد و سنن لغوية. يشرح ريمون طحان هذه العملية اللغويةبكيفية مفصلة فيقول"إن البنى السطحية، نتيجة آلية و ميكانيكية لبنى كانت في الأعماق و دفعتها اللغة الى السطح، و يبدو أن البنى العميقة هي أسس التفكير و هي التي تستوعب المفاهيم، و أن البنى السطحية تقوم فقط بصوغ المفهوم على شكل جملة أصولية، و يبدو أن هناك تماثل بين هياكل اللغة و هياكل الذهن، و تصبح البنى الفكرية الخفية، قوالب لغوية بارزة و اللسان مرآة صادقة تعكس صورة الفكر "111

إن تعميق البحث العلمي في اللغة، مكن من تجاوز البنى السطحية لهذه اللغةإلى بنى عميقة تكشف عن الشبكة الداخلية التي تصنف الأداءات اللغوية و تستمر معها عملية التواصل و الإبلاغ إذ: "ليس للساني من مهمة في خاتمة المطاف، سوى إستنباط الشبكة التصنيفية التي تقوم عليها الظاهرة اللغوية مما يتيح له إستطلاع مقومات الإنتظام الداخلي عبر إكتشاف النواميس المحددة لبنية اللغة و المحركة لوظيفتها في آن معا " 112

- 109عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 104
- 110المرجع السابق ص. 31
- 111ريمون طحان : الألسنة العربية ص 144
- 112عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص . 30

إن اللغة تشكل مجموعة الخبرات اللغوية للمجتمع و التي تراكمت عبر مراحل التاريخ، و هي هـذا، نظـام كامل لا يمكن أن يوجد لدى فرد واحد. و قد عبر أفلاطون عن ذلك بقوله:" إن الإنسان لن يجرؤ علـى أن يعبر باللغة على كل ما يدور بخلده من أفكار و أشياء"113 و لذلك تقف اللغة عاجزة عن الإلمام بكـل ما يريد أن يفصح عنه الإنسان، من أفكار و مشاعر، و مع ذلـك تبقى اللغـة الأداة الأساسية للتعبير.

ولتمييز اللغة كنظام و إستخدام الإنسان لهذا النظام قسم سوسير دراسة اللغة الى قسمين:

1- دراسة جوهرية موضوعها اللغة المعينة التي هي إجتماعية في جوهرها و متكاملة في نظامها.

2- دراسة تتناول الإستخدام الفردي للغة بإعتباره تطبيق علمي لنظام اللغة المتكامل الذي هـو عبـارة عـن مجموعة من العلامات المختزنة في ا لعقل الجمعي، و لا تنطق لأنها ليست فردية114. يشرح سوسير بكيفية مفصلة التقابل الذي تشكله اللغة بنظامها، و الأداء الفردي فهذا النظام مشبها اللغة بالقاموس الذي توجد فيه الكلمات صامتة غير منطوقة، صالحة للنطق و الإستعمال، و إنما يستخرج منـه الفـرد بحسـب الحاجـة إليها و بحسب الإختيار و هي القاسم المشترك بين أفراد المجتمع اللغوي و توجد في حـاصل جمـع عقولهـم جميعا و إذا إستطعنا أن نستخرج الصور الكلامية المختزنة في عقول جميع الأفراد في مجتمع لغوي واحـد، فإننا سنلمس تلك الرابطة الإجتماعية التي تربطهم جميعا و هي ما يسمى" باللغة المعينـة " و هـي لا تمكـن أن تكون كاملة في ذهن أي فرد بعينه، بل لا تكتمل إلا في الوعي الجمعي و تمثلها هذه المعادلة الحسابية:

1+1+1+1 .....=1. 115

و ما يلاحظ على المناهج التي تناولت اللغـة كمـادة للبحـث، أنهـا تختلـف مـن مرحلـة لأخـرى لإختلاف النمط الفكري و العلمي السائدين في العصر، فيمكن أن نذكر المنهـج السـلوكي، الـذي يعتبـر اللغة مجموعة عادات صوتية يكيفها حافز البيئة،و يفترض أصحاب هذا المنهج حصول الإسـتجابةالكلامية للحافز على نحو شبيه في الواقع إلى حد كبيرما يحصل عند الحيوان . و هناك المنهج العقلي المستمد أساسا من فلسفة ديكارت، و ينظر هذا المنهج إلى الأداء الكلامي، كونه يخفي وراءه معرفة ضمنية بقواعد معينـة، ويحرص العقلانيون على تبيان السنن القاعديـة في النظـام اللغـوي، بغيـة التوصـل الى إدراك الآليـة العقليـة المحركة لعمل اللغة 116

هذا التناول اللغوي الموسوم بالتحليل العميق لبنية اللغة الداخلية، يبين المـدى الـذي توصلـت إليـه الدراسات اللسانية و الدلالية في العصر الحديث، فلم تعد الدراسـة تكتفـي بـالوصف السـطحي للظـاهرة

113- سيفن أولمان ترجمة د. محمد كمال بشر: دور الكلمة في اللغة ص 6

114 - 38-37 P cours de linguistique generale f. de saussure

115- المرجع السابق ص37 – 38

116- د. ميشال زكريا : الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ص73– 74

اللغوية فحسب، و إنما تلاقح العلوم الحديثة من فلسفية و نفسية و إجتماعية،أثرى المنهج اللغوي المعتمد في إستنباطات سنن اللغة و قواعد نظامها،و تمكن العلماء معه إلى تحديد وظائف للغة حسب العملية التواصلية،حيث يميز رومان جاكسون في الحدث اللساني ست وظائف هي: 117

-1الوظيفة المرجعية (referentielle) و هي تعني إشارة اللغة إلى محتوى معين لا يصاله إلى أذهان الآخرين و تبادل الرأي معهم.

-2الوظيفة التعبيرية أو الإنفعالية (emotive): و هي التي تشير فيها اللغة إلى موقف المرسل من مختلف القضايا التي يتحدث عنها.

-3الوظيفة الإنشائية (conative) : تظهر في اللغة التي يتوجه بها إلى المخاطب قصد لفت إنتباهه إلى أمر أو طلب منه القيام بعمل معين.

-4الوظيفة الوراألسنية (Metalinguistique) و هي تعكس شعور المعبّر بنظام التواصل و تتمحور حول اللغة نفسها

-5وظيفة الإتصال (phatique) و هي تقوم على تعابير تتيح للمرسل إقامة الاتصال أو قطعه

-6الوظيفة الشعرية (poetique)و هي تتمحور حول اللغة باعتبارها تحمل ظلالا من المعاني و القيم الدلالية.

هذه الوظائف الستهي التي تتمحور في إطارها العملية الإبلاغية،التي تتخذ اللغة كخطاب يؤدي الدلالات المقصودة في الأحوال العادية، و هي تشير إلى مدى العمق العلمي التحليلي الذي سارت عليه الدراسات اللغوية الحديثة،من أجل إبراز القيم الجوهرية في اللغة بإعتبارها أهم نظام للتواصل. يقول سوسير:" إن اللغة هي نظام من العلامات المعبرة عن أفكار،و بهذا و مقارنة بالأنظمة التواصلية الأخرى كنظام لغة الصم البكم أو نظام الطقوس و الشعائر أو الإشارات العسكرية،وما إلى ذلك،تبقى اللغة الأهم من هذه الأنظمة " .118

و يدعم هذه الفكرة الدكتور أحمد مختار عمر بقوله : " و رغم إهتمام علم الدلالة بدراسة الرموز و أنظمتها حتى ماكان منها خارج نطاق اللغة، فإنه يركز على اللغة من بين أنظمة الرموز بإعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان "119

هذه الجوانب من مبحث اللغة كما تناولته الدراسات الألسنية و الدلالية الحديثة، و التي كانت ترمي إلى تأسيس رؤية علمية شاملة، تبرز الدور الوظيفي الأساسي للغة، و ذلك بتفكيك بنيتها الداخلية

117- أنظر المرجع السابق ص54 وكتاب initiation aux problemes des linguistiques contemporaires c. fuchs et p. le goffi C . P.115-116.

118 - cours de linguistiques generale f. de saussure p 33.

119- علم الدلالة ص 12.

التعرف على الشبكة التنظيمية التي تشرف على عملية التواصل و الإبلاغ، وهو ما دأب عليه علماء اللسانيات و الدلالة في دراسات مستفيضة، إستعانت بمناهج علمية مختلفة أحدثت في مبحث اللغة نقلة نوعية، وأنتجت نظريات – رغم قدمها – مازالت تعتمد كمراجع في البحث اللغوي المعاصر.

المبحث الثاني : الدال و المدلول

من أهم القضايا الدلالية التي تناولها علماء الألسنية و الدلالة، مسألة الدال و المدلول و العلاقة بينهما . كانت القضية في بداية طرحها في الدرس اللغوي، تقتصر على اللفظ و المعنى و باتساع مجال علم الدلالة أضحت المسألة تتعلق بالدال و المدلول سواء أكان الدال لفظا أو غير لفظ، و اللغة في الأخير ما هي إلا علاقات تربط دالا بمدلوله، ضمن شبكة تنظيمية،ذلك أن الدال لا يحمل دلالته في ذاته إنما منبع الدلالة هي تلك التقابلات الثنائية التي تتم على مستوى الرصيد اللغوي، يقول في ذلك د. عبد السلام المسدي : " اللغة هي مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها، و عندئذ نستسيغ أيضا ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنها تشكل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته،و إنما يستمدهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه و بين سائر العلامات الأخرى."[120]

وقد خصص سوسير حيزا واسعا لدراسة مسألة الدال و المدلول، و أطلق مصطلح الدليل اللساني على وجهي العملية الدلالية (الدال و المدلول) فالدال هو القيمة الصوتية أو الصورة الأكوستيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذهني أو الفكري.[121]

إن علم الدلالة، يقوم على أساس تحديد العلاقة بين الدال و المدلول وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرفنا على طبيعة كل من الدال و المدلول و خواصهما، و في هذا الإطار فإن الدال اللغوي لا يمكن بحال من الأحوال أن يحيلنا على الشيئ الذي يعينه في العالم الخارجي مباشرة، و انما مرورا بالمدلول أو المحتوى الذهني الذي يرجعنا الى الشيئ الذي تشير إليه العلامة اللسانية. فالعلامات اللسانية حسب النموذج السوسيري تقتضي توفر ثلاثة شروط:

أ- أن تكون العلامة اللسانية دالة على المعنى.

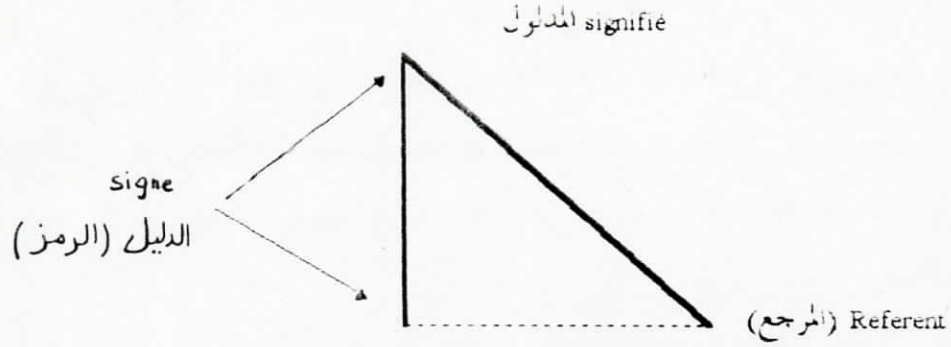
ب- أن تكون مستعملة في مجتمع لساني يفهمها.

ج- أن تنتمي إلى نظام من العلامات اللغوية.

و يمكن تقديم علاقة العلامة اللسانية بالمدلول و الموجود في الأعيان على النحو التالي:

120- عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية د . ص. 30

121 - .cours de linguistiques generale f. de saussure P99



فالمرجع يعني الشيئ الخارجي الذي يحيلنا عليه الدليل اللساني، و هو عالم غير لغوي، و هو لا يحدد فقط بالأشياء المادية المحسوسة، فكثيرا من المراجع لا توجد إلا في إطار الخطاب اللغوي فمثلا "حب " أو " صداقة " تسجل في الخطاب اللساني، و لكن لا نجد قيمتها الدلالية الحقيقية إلا داخل المجتمع اللغوي. و هذا المثلث، الذي يوضح العلاقات التي يقيمها الرمز اللغوي مع الدال و المدلول و المرجع، يبرز أن العلاقة بين الدال و المرجع هي منقطعة و ذلك للدلالة على ان استحضار المرجع يمر غالبا عبر المدلول، و تترك حالات قليلة يمكن أن يستحضر فيها المرجع بواسطة الدال و ذلك مثلا في الأسماء الأعلام.122

واتخذ منحى دراسة الدليل اللساني في المباحث الدلالية، عدة أبعاد ترمي إلى تعميق الدراسة لرصد العلاقة التي تجمع الدال بالمدلول، و أخذ علم الدلالة بالمبادئ اللسانية التي كتب لها النجاح في علم الأصوات الوظيفي، و رسم العلماء منهجا لدراسة طرفي الفعل الدلالي، أو الدليل اللساني بمصطلح سوسير و حددوا جانبين رئيسيين لهذه الدراسة :

1-التحليل الداخلي للدليل و ذلك بتحليل المدلول بأساليب مختلفة برده و إختزاله إلى صفاته الدلالية

2-التحليل الخارجي للدليل، أي تحليل علاقات الدليل ببقية المعجم في إطار الحقول الدلالية.123

و تفرعت المباحث الدلالية في العصر الحديث لتشمل عناصر الدلالة الثلاث : الدال و المدلول و المرجع، و حرص العلماء على التأكيد أن علم الدلالة يختص بدراسة المدلول محددا في سبيل ذلك معايير علمية "فالمدلول يتحدد بواسطة الوحدات المجاورة له، و كل تغير يصيب وحدة ما من وحدات النظام يمكن أن ينعكس على مجموع أو جزء من هذا النظام(...) فقيمة وحدة ما هي ذات طبيعة علائقية(relationnel) و هذا لا ينفي على كل حال الوجود الايجابي للمدلول كوحدة معجمية"124

---

122 - linguistique françaises, initiation à la problématique structurale tome1 j.L. chiss, j filliolet, d maigueneau P.118-119

123- سامر شاكر ترجمة محمد جياتين مدخل إلى علم الدلالة.ص. 21

124- المرجع السابق ص. 18

و يمكن أن تجمع عناصر الدلالة، في دراسة متكاملة تدخل ضمن مباحث الحقول الدلالية، التي تنتظم وفقا للمنهج التصنيفي التنظيمي في دراسة الأدلة و محتوياتها،لأن الدراسة التي تناولها الدال تنسحب بالضرورة لتتناول المدلول و من ثم المرجع. فتقسيم الدراسة العلمية لمؤلفات الدلالة الثلاثة ليس سوى تبسيرا منهجيا،يعتمد في تفكيك البنية الواحدة ذات المكونات المتحدة ليعيد تركيبها مرة أخرى لتكون الدراسة ذات طابع شمولي متكامل

إذا كانت اللسانيات تركز إهتمامها على دراسة " الدال " من جوانبه المختلفة، فإن علم الدلالة -كما أسلفنا - يعني، بالأخص، بالجانب المفهومي " للدال " فيتناول ضمن مباحثه العلاقة التي يقيمها الدلول " مع الاشياء، و علاقته ببقية المدلولات داخل السياق اللغوي.يوضح موريس أبو ناضر ذلك بقوله :" يعرف علم المعاني أو علم الدلالة بأنه العلم الذي يعنى بدراسة الدلالات الألسنية، و على الأخص الجانب المعنوي من هذه الدلالات، أي المدلول. و المدلول يدرس على ضوء هذا العلم من عدة جوانب:

أ- **الجانب الأول** : يتمثل في العلاقات التي يقيمها المدلول مع الأشياء التي يومئ إليها أو يعبر عنها (المفاهيم - العواطف- معطيات العالم الخارجي.)

ب- **الجانب الثاني** : يتمثل في العلاقات التي يقيمها المدلول مع غيره من المدلولات

ج- **الجانب الثالث** :يتمثل في العلاقات التي تنشأ بين السمات الأساسية التي تتكون منها المدلولات.125

فقد يكون للدال أكثر من مدلول يتحدد وفق السياق اللغوي،و من ثم قد يكون المعنى أساسيا أو أوليا تصريحيا أو إيمائيا، و قد يحمل الدال قيما دلالية تسمى القيم التعبيرية أو الأسلوبية يذهب بيار جيرو إلى التأكيد أن للكلمة أكثر من معنى تصريحي و آخر إيمائي، نظرا للتداعيات التي يمكن أن تحدثها أثناء الإستعمال، فأي كلمة قد تستدعي قيما إجتماعية أو ثقافية أو حتى قيما إنفعالية، تعكس صورة قائلها أو تحدد بعض ملامح الجانب النفسي فيه.126

و توصل علماء الدلالة في العصر الحديث، إلى تصنيف للمدلولات بالإعتماد على عدة طرق، حددها الدكتور موريس أبو ناضر منها

أ- **الطريقة الشكلية** : و هي تعني تصنيف المدلولات بإعتبار الشكل الذي يجمع مدلولات ما في بنية واحدة بتفرعها عن أصل واحد يبرز القرابة بينها مثل : علم - يعلم - تعليم - معلم...

125- انظر مقال : مدخل إلى علم الدلالة الألسني د . موريس أبو ناضر مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 18- 19 لسنة 1982 ص 34

126- بيار جيرو انظر علم الدلالة ترجمة د . منذر عياشي ص61-62- 63

2- **الطريقة السياقية** : و تفيد أن المدلولات تصنف بإعتبار المعنى الذي ترد من خلاله في السياقات المختلفة.

3- **الطريقة الموضعية** : و هي تعني أن المدلول يتحدد من خلال الموضع و الموقف الذي يكون فيهما المتكلم.

4- **الحقول الدلالية** : و هي تكشف عن القرابة المعنوية بين المدلولات

5- **التحليل المؤلفاتي** : و هو يفيد أن المدلول يعيّن إنطلاقا من مؤلفات الكلمة الأساسية أو ما يطلق عليه باللكسيم " مثل لكسيم " إمرأة " يحوي المؤلفات التالية : أنثى+ بالغ + بشر.127

أما دراسة (المرجع) عند علماء الدلالة فإنها لم تحسم ذلك الجدل الدائر حول تحديد الموجودات في عالم الأعيان، بحيث أن المرجع الذي يحدّد في السياق اللغوي أو في الصيغة المعجمية لا يمكنه أن يحيل إلى الشيئ المعين في العالم الخارجي إحالة دقيقة، ذلك أن الموجودات في العالم الخارجي، تتميز بالتصنيف المتعدد و المتداخل حتى داخل الحقل الواحد الذي يضم موجودات متماثلة، ذلك " أن التحديد المرجعي يقع في الخطأ إعتبارعلاقة : دال – مدلول علاقة تسمية (...)في حين يتعين علينا أولا عند إقدامنا على وصف المدلول، إستنباط الصفات المشتركة التي تلازم (المراجع) التي قد ينطبق عليها (دليل) ما فكوننا قد شاهدنا كرسيا واحدا، لا يخبرنا بالخصائص (الفيزيائية و الوظيفية) اللصيقة بمجموعة لا متناهية من الأشياء التي تكوّن جنس الكرسي "128 و إلى الفكرة ذاتها يشير كولردج بقوله :" و لا يتضمن " معنى " اللفظة في رأيي مجرد الموضوع الذي يقابلها بل يشمل أيضا جميع الإرتباطات التي تبعثها اللفظة في أذهاننا" 129

و يبقى تحديد الشيئ الخارجي في عالم الموجودات بكيفية لا تعيق عملية الإبلاغ و التواصل، من المسائل التي مازالت تشغل إهتمام علماء الدلالة في العصر الحديث،خاصة و أنهم توصلوا إلى تنظيم دلالي في هذا المجال مفاده أن معرفة شيئ من الأشياء، ينبغي فيه إعتبار جميع مستلزمات هذا الشيئ بحيث يتميز عن غيره و لا يلتبس في تحديده أو تعيينه.

أما المسألة الأخرى في المبحث الدلالي و التي كانت مدار الدرس اللغوي في التراث المعرفي إحدى أسس الدرس اللساني الحديث، فهي العلاقة بين الدال و المدلول أهي عرفية إصطلاحية أم إعتباطية لا تخضع لأية معيارية قسرية تخلو من العلل؟ و أثارت قضية إعتباطية الدليل اللساني أو عرفيته – منذ سوسير – كثيراً من الجدل، و كان دو سوسير أول من وضع نظرية لسانية تنم عن فهم عميق لطبيعة

---

127 – مقال : مدخل إلى علم الدلالة الألسني د . موريس أبو ناضر : مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 18/19 السنة 1982 ص34– 35

128–سالم شاكر : ترجمة محمد يحياتن مدخل إلى علم الدلالة ص 23

129–أحمد مختار عمر : يدوي كولردج ص 97

العلاقة بين العلامة اللسانية و مدلولها، حيث يقول توليو دوموزو (tullio de mauro) و هو يعاين هذه المسألة في كتاب سوسير " محاضرات في اللسانيات العامة " : " إن سوسير وجد في مبدأ إعتباطية الدليل اللساني، ما كان يصبو إليه من أجل إرساء نظرية لسانية، إضافة إلى أن سوسير في سياق حديثه عن إعتباطية العلاقة بين الدال و المدلول-في بدء إلقاء دروسه على تلاميذه – لم ينته سوى من الخطوة الأولى في طريق الفهم العميق لمبدأ الإعتباطية. هذا يعني أن المفهوم العميق لهذا المبدأ عند سوسير، لا ينبغي تحديده إنطلاقا من الصفحتين 101–102 من الكتاب لكن من قراءته كله" 130

إن الإعتباطية في الإقتران العرضي بين الدال و المدلول، تعتبر الخلية الحيوية التي تشرف على عملية التوالد الداخلي في اللغة، إذ يتم إستحداث تراكيب وصيغ لغوية جديدة في صلب اللغة و إبتكار مدلولات لها ذلك أن الألفاظ تمتلك من المرونة ما يمكنها من عبور المجالات الدلالية بإعتماد معيار النقل الدلالي، أو تغيير مجال الإستعمال، و إن المدلولات تستطيع كذلك أن تجتاز سلسلة من الأدلة مرتدية بعضها مكان البعض الآخر، و ذلك إذا إعتمدت في سياقات معينة يحددها الموقف المعين. يشرح ذلك الدكتور عبد السلام المسدي بقوله : " إن التوالد المستمر في رصيد اللغة سببه سمة العرضية في حصول الألفاظ دوال على المعاني، و بهذا يتسنى الجزم بطواعية الألفاظ على عبور المجالات الدلالية واحداً بعد آخر و بطواعية المدلولات على إرتداء الألفاظ بعضها مكان بعض، كما تسنى البت – بحكم علاقة الإنسان باللغة و موقعه الفاعل منها – في أمر إستحداث المركبات الدلالية أصلا بإبتكار المدلول الذي لم يكن، ثم صناعة دال له فيلتحمان، ومن إلتحامهما يتكون مثلث دلالي جديد" 131

و لا تتوفر للغة هذه الحركية المتجددة في بنيتها، إذا لم تخضع علاقة الدال بالمدلول إلى (معيار) الإعتباطية الذي لا يقيد دالا بمدلوله، و إنما يكسب اللغة مرونة وقدرة على تجديدها كلها بإبتكار مكونات أخرى. و تعميق البحث اللغوي في مسألة العلاقة بين طرفي الفعل الدلالي، أدى الى الاعتقاد بأن إتصال الدال بمدلوله لم يبن على (معيار) الإعتباطية إنما الذي يوحي بوجود هذا المبدأ، هو قدم العلة التي ربطت الدال بمدلوله، حتى ليخال إلينا أنه لا وجود لعلة تجمع بينهما. يوضح بيار جيرو ذلك بقوله : " إن كل الكلمات تحتوي على العلة في البداية و تحتفظ غالبيتها بها زمنا طويلا إلى حد ما. و على هذا فإن العلة تكون إذن إحدى السمات الرئيسية للإشارة اللسانية" 132

إن(معيار) الإعتباطية في العلاقة الدلالية المعتمد في النظام اللغوي، تتحدد على أساسه العملية الإبلاغية و التواصلية، ذلك أنه كلما تحققت العلاقة الاعتباطية بكثافة في لغة الخطاب، كلما بلغ النظام

---

130 - notes bio-graphiques et critiques de cours de linguistique generale P 343

131-اللسانيات وأسسها المعرفية ص 95

132-بيار جيرو علم الدلالة –ترجمة د. منذر عياشي ص 46

التواصلي مداه و إنتهى الجهاز الإبلاغي إلى حده الأوفى. و يدل ذلك على الطاقة التعبيرية الكبيرة التي توفر عليها اللغة المبينة علاقتها الدلالية على أساس الإقتران العرضي أو التعسفي. يبيّن المسدي ذلك بقوله: "إن مقبولية العلاقة بين الدال و المدلول في كل نظام تواصلي على أساس الإقتران المنطقي، تتناسب تناسبا عكسيا مع طاقة ذلك النظام المعتمد في الإبلاغ (...) فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إخباري، نزع نسقه الدلالي إلى طاقته القصوى. فالشحنة الإعتباطية في كل واقعة تواصلية هي المولد الدائم لسعة القدرة الإبلاغية التي تلتئم فيها."[133]

فالدلالة تكون قابلة للإتساع، كلما كانت العلة مختفية غير معروفة ذلك أن الإرتباط القسري الذي جمع الدال بمدلوله، كان في البدء عن طريق علة جوهرية هي التي أعطت هذا الإرتباط مرونته، بحيث يحدث إمتداد في المجال الدلالي للفظ "، فيجب على العلة أن تختفي إذن لمصلحة المعنى أما إذا حدث العكس فإنها ستقلص المعنى و تهدمه."[134]

هذه – بجملة – هي المباحث الدلالية التي تناولت في مجالها الدراسي مسألة الدال و المدلول، و ما تفرع عنها من مسائل أخرى، أضحت مواد الدرس الدلالي الحديث الذي إعتمد منهج التحليل والتفكيك لبنية النظام اللغوي، و إظهار مكوناته الأساسية قصد بحثها، و إيجاد العلائق التي تجمع بينها.

المبحث الثالث : أقسام الدلالة

من المباحث اللغوية التي أثارها الدرس الدلالي، بناء على العلاقات التي تجمع الدال بمدلوله، بحث أقسام الدلالة و أنواع المعنى. فإذا كان تحديد معنى الكلمة يتم بالرجوع الى القاموس اللغوي، فإن ذلك لا يمكن أن ينسحب على جميع الكلمات التي ترد مفردة أو في السياق، و لذلك مير اللغويون بين معان كثيرة أهمها:

1- **المعنى الأساسي أو التصوري** : و هو المعنى الذي تحمله الوحدة المعجمية حينما ترد مفردة

2- **المعنى الإضافي أو الثانوي** : وهو معنى زائد على المعنى الأساسي يدرك من خلال سياق الجملة

3- **المعنى الأسلوبي** : وهو الذي يحدد قيم تعبيرية تخص الثقافة أو الإجتماع

4- **المعنى النفسي** : و هو الذي يعكس الدلالات النفسية للفرد المتكلم

5- **المعنى الإيحائي** : وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتصل بالكلمات ذات القدرة على الإيحاء نظرا لشفافيتها.[135]

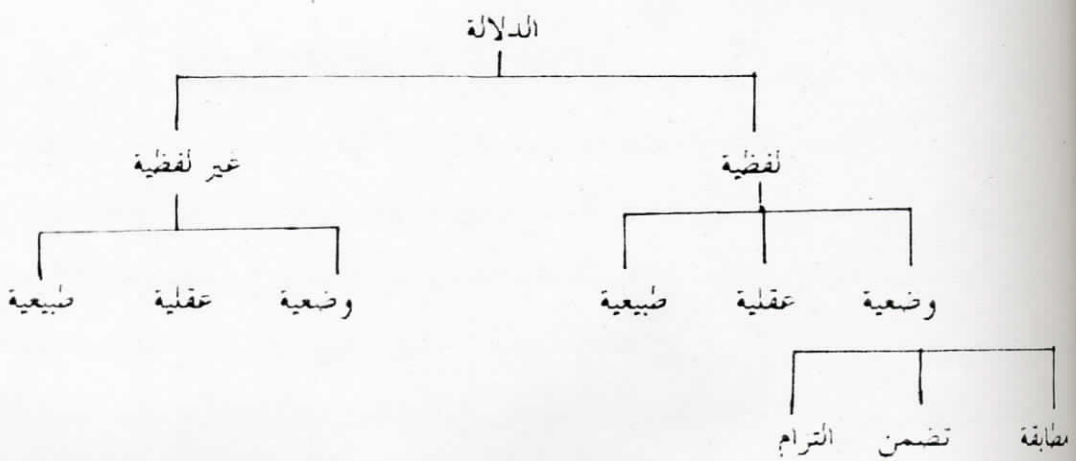
133- اللسانيات وأسسها المعرفية : ص. 74

134- بيار جيرو علم الدلالة – ترجمة د . منذر عياشي ص. 50

135- أحمد مختار عمر : علم الدلالة ص. 36-37-38-39

و تقسيم المعنى في علم الدلالة يخضع لمبدأ عام ملخصه أن القيمة الدلالية للوحدة المعجمية لا يمكن إعتبارها دلالة قارة، إنما يخضع تحديد تلك القيمة لمجموع إستعمالات هذه الصيغة في السياقات المختلفة، ولقد قسم العلماء الدلالات إعتمادا على معايير أخرى ترتكز على الادراك لطبيعة العلاقة بين نطق الفعل الدلالي، و هو لا يخرج عن ثلاث : إعتبار العرف ، أو إعتبار الطبيعة أو إعتبار العقل،و على ذلك فالدلالة إما عرفية أو طبيعية أو عقلية. و أخضع علماء الدلالة تصنيف الدلالات بناء على أداء السياق للمعنى "، فالكلام إما أن يساق ليدل على تمام معناه. و إما أن يساق ليدل على بعض معناه، وإما أن يساق ليدل على معنى آخر خارج عن معناه إلا أنه لازم له عقلا أو عرفا "136 و إستنادا إلى ذلك فالدلالات ثلاثة أصناف.

دلالة المطابقة و دلالة التضمن و دلالة الالتزام، وهذه الدلالات الثلاثة تندرج ضمن دلالة عامة هي الدلالة الوضعية التي هي قسم من الاقسام الدلالة اللفظية، و بناء على ذلك فأقسام الدلالة في العصر الحديث تتفرع إلى ستة أصناف يمكن تمثيلها في الترسيمة التالية :



و يمكن تحديد مفاهيم هذه الأصناف الدلالية ،كما درج على تعريفها علماء الدلالة. فالدلالة اللفظية العربية لا تنعقد إلا بتوفر ثلاثة أركان : " اللفظ، و هو نوع من الكيفيات المسموعة، و المعنى الذي جعل اللفظ بازائه، و إضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بازاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى "137 فالدلالة الوضعية، هي الدلالة العرفية أو الإصطلاحية، حيث يتواضع الناس في إصطلاحهم على دلالة شيئ ما .و بعد ذلك فالدلالة الوضعية بتقضي لإدراكها العلم المسبق بطبيعة الإرتباط بين الدال و مدلوله،ففي الدلالة العرفية يقول المسدي :" لا ينسى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم

136-عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الإستدلال والمناظرة ص 27

137-شرح مطالع الأنوار : الصحاني ص28 . نقله عادل الفاخوري في كتابه علم الدلالة عند العرب ص 16

سلفا بمفاتيح الربط بين ماهو دال وماهو مدلول ، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص و لكنه من المواضعات التي يصطنعها المجتمع "138

أما الدلالة العقلية و تسمى كذلك الدلالة المنطقية،فهي التي يكون فيها العقل أمير إدراك طبيعة العلاقة التي تربط الدال بمدلوله،و يمثل لتعريفها عادة بدلالة الدخان على النار إذ يتم إستحضار الدلالة الغائبة بحقيقة حاضرة و الذي يربط بين الأمرين هو العقل و على هذا سميت الدلالة المستحضرة بالدلالة العقلية يحدد المسدي هذه الدلالة و طرق إدراكها بقوله :" و فيها (أي الدلالة العقلية) يتحول الفكر من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها "139 هذه المسالك المعتمد عليها في رصد الدلالة المنطقية تتحدد في ثلاثة:

1- **مسلك البرهان القاطع** : وهو الذي يتقيد بقيود المنطق العقلي،فإذا سألت عن جنس الحاضرين فأجبت بأن بعضهم ذكور عرفت أن بينهم إناث

2- **مسلك القرائن الراجحة** : وهو الذي يفضي إلى تسليم ظني يأخذ في البدء بمعطيات هي في منزلة "العلامات الدالة " وبواسطة القرائن المنطقية يستكشف " مدلول " تلك العلامات.

3- **مسلك الإستدلال الرياضي** : و هو يعني الإنتقال من المعلوم فرضا إلى المجهول تقديرا "140

أما الدلالة الثالثة فهي الدلالة الطبيعية،التي يعتمد في إدراكها على علاقة طبيعية يتم على أساسها الانتقال من الدال إلى المدلول ، يقول عادي الفاخوري في تعريفها :" هي الدلالة، يجد العقل بين الدال و المدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه،كدلالة الحمرة على الخجل و الصفرة على الوجل "141. فالدلالة الطبيعية – إذن – فيها ربط بين حقيقة ظاهرة و حقيقة غائبة يتم على أساسها إقتران الدال بمدلوله إقترانا طبيعيا،و هذا الإقتران الطبيعي " يتمثل في الرابطة التي تكوّن ما يقع عليه الحس الإنساني و بين تفسير الإنسان هذا المحسوس ، فأعراض الأمراض محسوسات يفسرها الطبيب تغيرات تربط بين كل منهما و بين مرض معين "142 . و يعزى وجود هذا الإرتباط بين الدال و المدلول إلى السنن الكونية التي تسير وفقها الطبيعة،فالحدث الطبيعي إذا تكرر أمكن للعقل المدرك أن يعقد بينه و بين الشيئ الذي أحدثه، و بناء على ذلك " فالدلالة الطبيعية هي التي ليس بين الملزوم و اللازم فيها إرتباط عقلي،إلا أن النظام الذي وضعه الله في الطبيعة قد أوجد هذا الترابط فإذا سألنا العقل المجرد عن ملاحظة النظام الموجود في

138- المسانيات وأسسها المعرفية ص 52

139- المرجع السابق ص . 47

140- المرجع نفسه ص50- . 51

141- عادل الفاخوري علم الدلالة . ص . 42

142 – د . تمام حسان– الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – ص 319

الطبيعة لم يجد تعليلا عقليا له غير أن الإختيار المتكرر للأحداث الطبيعية،قد نبه على وجود هذا الترابط في الواقع"143

أما الدلالة من حيث المفهوم فإنها تصنف كذلك إلى ثلاثة أصناف - أشرنا إليها سابقا - هي التي تمثل الأقسام الثلاثة للدلالة الوضعية اللفظية و هي : دلالة المطابقة و دلالة التضمن و دلالة الإلتزام " فدلالة اللفظ على تمام معناه الحقيقي و المجازي هي دلالة المطابقة و دلالة اللفظ على بعض معناه الحقيقي أو المجازي هي دلالة التضمن ، ودلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه لازم له عقلا أو عرفا هي دلالة الإلتزام ، و اللفظ الدال يحمل مقومات تمثل مؤلفاته التمييزية فلكسيم " إنسان " يحمل المقومات التمييزية التالية : " الجسم الحي، الحساس، الناطق. " وعليه تكون دلالة المطابقة، دلالة اللفظ الكلي على مجموع هذه المقومات التي تؤلف الذات أو الكنه ، وتكون دلالة التضمن دلالته على بعض هذه المقومات لاكلّها . فهكذا كلمة " إنسان " تدل بالمطابقة على الحيوان الناطق ،و بالتضمن على الجسم مثلا أو على الناطق أو على الجسم الحي "144 أما دلالة الإلتزام فإنها تكون خارج اللكسيم ذاته بشيء يلزمه. و على ذلك " فدلالة الإلتزام تكون دلالة جزء على الجزء المجاور له ضمن مجموعة مرتبة من الأجزاء كدلالة الحاجب على العين ".145

و بما أن العلاقة بين الدال و المدلول تخضع أساسا لفعل الإدراك لطبيعة هذه العلاقة ، و بناء على ذلك تتحدد الأنساق الدلالية ، فإن للسياق اللغوي إضافات نوعية على مستوى تحديد الأصناف الدلالية، فتتميز بذلك الدلالة العامة من الدلالة الخاصة،و الدلالة الظاهرة من الدلالة الخفية اللتان يتحكم فيهما التصريف المزدوج لاستعمال اللغة وهو ما يمكن أن يدرج تحت ما يسمى بالدلالة الأصلية و الدلالة المحولة،فالتراكيب السياقية هي التي تشرف أساسا على تحديد الدلالة المعينة للصيغة " فإذا إستطاع إسم من الأسماء أن تكون له معان عديدة فيجب أن نعلم أنها معان محتملة وأن أحد هذه المعاني يتحدد ضمن سياق معين "146 إن الدلالة السياقية،تشير إلى ذلك الترابط العضوي بين عناصر الجملة و هو ما يشكل بنية اللغة ، بل إن مفهوم الدلالة السياقية يتسع ليشمل مجموع الجمل التي تكون النص.يوضح ستيفن أولمان ذلك قائلا :" إن السياق ، ينبغي أن يشمل - لا الكلمات و الجمل الحقيقية السابقة و الملاحقة

---

143 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول المناظرة والإستدلال. ص 26

144 - عادل فاخوري علم الدلالة عند العرب - دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة - ص 43

145 - المرجع السابق ص 43

146 - بيار جيرو علم الدلالة .ترجمة د . منذر عياشي ص 56

فحسب – بل و القطعة كلها و الكتاب كله – كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف و ملابسات "147.

إن الجملة التي تؤدي قيما دلالية، يفترض أن تكون ذات وحدة بنيوية ووظائفية، وهو ما يكرّس مبدأ التركيب السياقي ودوره الأدائي، وقد تستقل الجملة بدلالتها داخل النسيج الدلالي للخطاب و هذا لا يعني نفي أية صلة بينها و بين السياق العام للنص بحكم إنتمائها إلى نفس المجال الدلالي للجمل الأخرى داخل النص الواحد. يبيّن عبد السلام المسدي ذلك بقوله :" إن إستقلال التركيب لا يعزل وجود إرتباط معنوي ، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد ، و الجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام يحكم إنتمائها إلى نفس المجال الدلالي "148.

وإضافة إلى الدلالة السياقية، يشير الدرس الدلالي الحديث إلى دلالة أخرى تتحدد وفق موقع الصيغة من السياق، ووفق تركيب عناصر الجملة و ترتيبها، وهو ما اصطلح على تسميتها بالدلالة الموقعية، فقد تتكون الجملتان من نفس الوحدات لكن ترتيبها في كل جملة يختلف فتتمير الدلالة تبعا لذلك ، إن السياق اللغوي قد يحيل إلى دلالات مختلفة تتحدد بضوابط خاصة من ذلك المعاني الحافة الإجتماعية و الفردية، و هي عبارة عن قيم عاطفية إضافية تسمى القيم التعبيرية أو الأسلوبية و التي أضحت من مباحث علم الأسلوب الذي يهدف إلى الإجابة على التساؤل التالي : " ما الذي يجعل الخطاب الأدبي الفني مزدوج الوظيفة و الغاية يؤدي ما يؤديه الكلام عادة وهو إبلاغ الرسالة الدلالية ، و يسلط مع ذلك على المتقبل تأثيراً ضاغطا به ينفعل للرسالة المبلغة إنفعالا ما "149.

وشبيهة بالقيم الأسلوبية، تلك الدلالة التي أطلق عليها مصطلح الدلالة النحوية و هي تجمع بين المعنى الموقعي و المعنى فوق الدلالي أو التعبيري، فالكلمة في سياق الجملة و في موقع إعرابي معين تشير إلى دلالة معينة. يشرح ذلك فاير الداية بقوله :" وأما الإضافة الثانية فهي الدلالة النحوية أي أن الكلمة تكتسب تحديدا و تبرز جزءا من الحياة الإجتماعية و الفكرية عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الاسادي و علاقاته الوظيفية : الفاعلية ، المفعولية ، النعتية، الإضافة ، التمييز ، الظرفية ، فمثلا : خاطبت الطحان في شأن تحسين عمله و زيادة مقدار إنتاجه " فكلمة" طحان " في موقع المفعول به تبرز في جهة من العلاقة الإجتماعية هي موقع المخاسبة و المسؤولية وهناك من يخاسبها أو يسألها "150.

147- سبفن أولمان ترجمة دور الكلمة في اللغة . ت . كمال محمد بشر ص 62

148- الدكتور عبد السلام المسدي اللسانيات وأسسها المعرفية : ص 153

149- عز الدين صبحي نظرية النقد العربي وتطورها إلى عصرنا ت . ص 194

150- ت . فاير الداية علم الدلالة العربي – النظرية والتطبيق – ص 21

هذه هي مختلف الابحاث الدلالية التي دارت حول محور دراسة طرفي الدلالة – الدال و المدلول – تناولت طبيعة كل منهما كما عاينت العلاقة المختلفة التي تنشأ من إتحاد الدال بمدلوله و التي إنتجت أقساما و أنواعا للدلالة.

المبحث الرابع: التطور الدلالي

لقد كان إهتمام علماء الدلالة بمسألة التطور الدلالي،منذ أوائل القرن التاسع عشر، حاولوا خلاله تأطير تغير المعنى بقواعد وقوانين،فبحثوا في هذا المجال أسباب تغير الدلالة وأشكاله وصوره،وقد أدركوا أن التطور الدلالي،هو تغيير الألفاظ لمعانيها،ذلك أن الألفاظ ترتبط بدلالتها ضمن علاقة متبادلة فيحدث التطور الدلالي كلما حدث تغير في هذه العلاقة،ولا يكون التطور في مفهوم علم الدلالة في إتجاه متصاعد دائما إنما قد يحدث وأن يضيف المعنى أو يخصص ،كما يتسع أو يعمم،فيكون الإنتقال من المعنى الضيق أو الخاص الى المعنى الإتساعي أو العام وقد يحدث العكس، ولذلك يفضل بعض علماء اللغة المحدثين مصطلح تغير المعنى عوض مصطلح التطور الدلالي يقول المسدي في ذلك: " إن الحقيقة العلمية التي لامراء فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية مادامت تتداول فإنها تتطور، ومفهوم التطور هنا لايحمل شحنه معيارية لا ايجابا ولا سلبا وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص ولكن هذا التغير هو من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر" 151

إن التغير الدلالي ظاهرة طبيعية،يمكن رصدها بوعي لغوي لحركية النظام اللغوي المرن،إذ تنتقل العلامة اللغوية من مجال دلالي معين الى مجال دلالي آخر،وهو مايمكن أن يدرس في مباحث المجاز ، وفي حركية اللغة الدائبة قد تتخلف الدلالة الأساسية للكلمة فاسحة مكانها للدلالة السياقية،أو لقيمة تعبيرية أو أسلوبية،وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسي جديد وقد يحدث أن يزاح هذا المفهوم بدوره ليحل مكانه مفهوم آخر،وهكذا يستمر التطور الدلالي في حركة لا متناهية تتميز بالبطء والخفاء.يشرح بيار جيرو ذلك بقوله:" يتغير المعنى لأننا نعطي إسما عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكية أو تعبيرية ،إننا نسمي الأشياء ويتغير المعنى لأن إحدى المشتركات الثانوية (معنى سياقي ، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق تدريجيا إلى المعنى الأساسي وتحل محله فيتطور المعنى "152

إن التغيير الذي يطرأ على بنية اللغة،لا يحدث إلا إذا توفرت عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تدفع العناصر اللغوية الى تغيير دلالاتها،وقد حصر علماء الدلالة هذه العوامل في ثلاثة: عوامل إجتماعية ثقافية، عوامل نفسية، وعوامل لغوية. وقد توجد غير هذه العوامل تتحكم في التطور الدلالي.يوضح ذلك

151- ألسنية العربية . ص 38

152- علم الدلالة : ترجمة منذر عياشي ص 99

ستيفن أولمن بقوله:" هذه الأنواع الثلاثة مجتمعة تستطيع فيما بينها أن توضح حالات كثيرة من تغير المعنى، ولكنها مع ذلك ليست جامعة بحال من الأحوال"153 وأهم عوامل التطور الدلالي

1-العامل الإجتماعي الثقافي :

حيث يتم الإنتقال من الدلالة الحسية الى الدلالة التجريدية،نتيجة لرقي العقل الإنساني ويكون ذلك تدريجيا، ثم قد تندثر الدلالة الحسية فاسحة مجالها للدلالة التجريدية ، وقد تظل مستعملة جنبا الى جنب مع الدلالة التجريدية لفترة من الزمن154 فالنمو اللغوي لدى الإنسان الاول،عرف في بداية تسمية العالم الخارجي الدلالة الحسية فحسب،ومع تطور العقل الإنساني إندرت تلك الدلالات الحسية وحلت محلها الدلالات التجريدية.

وقد يحدث أن تضيق الدلالة بعد أن كانت متسعة أو عامة،ويمكن تمثل ذلك في الدلالات التي كانت مستعملة قبل الإسلام مثل الصلاة والزكاة والحج،ثم بعد الإسلام مالت دلالات هذه الصيغ اللغوية نحو التخصيص وهذه سنن لغوية تنسحب على كل عناصر النظام اللغوي ، وقد تتسع الدلالة بعد أن كانت ضيقة مثال ذلك يذكر اللغويون ألفاظا مثل :" الدلو " ، و"القصعة " و"السفينة" وغيرها إذ كانت تدل هذه الكلمات على أشياء مصنوعة من مادة الخشب أو الطين ولكن رغم التغير الذي حصل في شكل ومادة هذه الاشياء في العصر الحديث،إلا أن هذه الألفاظ مازالت دلالاتها القديمة تشملها ضمن مجالها الدلالي.

2 - العامل النفسي:

قد تعدل اللغة بإشراف المجتمع عن إستعمال بعض الكلمات لما لها من دلالات مكروهة،أو يمجها الذوق الإنساني وهو مايعرف باللامساس،ويخضع ذلك لثقافة المجتمع ونمط تفكيره وحسه التربوي ، فيلجأ المجتمع اللغوي الى تغيير ذلك اللفظ ذي الدلالة المكروهة والممجوجة بلفظ آخر ذي دلالة يستحسنها الذوق،فكأن اللامساس يؤدي الى تحايل في التعبير أو مايسمى بالتلطف،وهو في حقيقته إبدال الكلمة الحادة بالكلمة الأقل حدة،وهذا النزوع نحو إلتمام التلطف في إستعمال الدلالات اللغوية هو السبب في تغير المعنى 155

3 - العامل اللغوي :

قد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية لا تجد معها اللفظ الذي يعبر عن الدلالة الجديدة، فيلجأ اللغويون الى سدها عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق ، وقد يتجه المجتمع اللغوي نحو المجاز

- 153 انظر الكلمة في اللغة : ترجمة كمال محمد بشر ص 157

- 154 د . إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ : ص161- 162

- 155 د . أحمد مختار عمر. علم الدلالة. ص 240

فيتم إبتداع دلالة جديدة أو يحصل نقل لدلالة من حقل دلالي إلى آخر، و أمثلة ذلك كثيرة في اللغة العربية كقولنا : أسنان المشط فدلالة " الأسنان " ثم نقلها من مجال دلالي يخص الكائن الحي بوجه عام إلى مجال آخر يبدو بعيدا ويخص " المشط " ومثل ذلك قولنا : " أرجل الكرسي " و" ظهر السيف " و" كبد السماء " وغيرها من التراكيب اللغوية . إن الكلمة قد تقترض معنى جديدا ضمن الخطاب اللغوي فتصبح ذات دلالة إضافية متداولة مع مجموع المتخاطبين يشرح ذلك بيارجيرو بقوله :" إني لا أرى بأسا من التكرار فأقول مجددا إني أعتقد -مع سوسير - بضرورة وجود مفهومين للقيمة البنيوية و المضمون الدلالي،و لا تنفي هاتان القيمتان بعضها بعضا بل تتكاملان . فالكلمة من جهة أولى منفتحة على إمكانات من العلاقة تعدها بنية النظام اللساني،و لكن من جهة أخرى كلما تحققت العلاقات الإفتراضية ضمن الخطاب و عرفها المتكلمون،نجد أن أثر المعنى الناتج عنها يتخزن في الذاكرة و إنطلاقا من هذه اللحظة يتعلق المعنى بالإشارة و يعطيها مضمونا 156

هذه الأسباب تعد أهم العوامل التي تتحكم في التطور الدلالي أو تغيّر المعنى و قد عقد إبراهيم أنيس فصلا في كتابه " دلالة الألفاظ"وشّح فيه أسباب تغيّر المعنى ومظاهره،و التي شبهها بمظاهر و أعراض المرض و حصرها في خمس مظاهر هي : تخصيص الدلالة ، تعميم الدلالة ، إنحطاط الدلالة ، رقي الدلالة ،وتغيير مجال الإستعمال (المجاز) 157

و تخصيص الدلالة،يعني تحويل الدلالة من المعنى الكلي، إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجال إستعمالها، أما تعميم الدلالة فمعناها أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق/أو يصبح مجال إستعمالها أوسع من قبل . أما رقي الدلالة وإنحطاطها فيدرجه علماء الدلالة تحت مصطلح "نقل المعنى " إذ قد تتردد الكلمة بين الرقي و الإنحطاط في سلم الإستعمال الإجتماعي،بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمة و تهبط إلى الحضيض في وقت قصير،فكانت دلالة طول اليد كناية عن السخاء و الكرم وهي قيمة عليا لكنها أضحت وصفا للسارق إذ يقال له : هو طويل اليد . أما تغيير مجال الإستعمال بنقل الدلالة من مجالها الحقيقي إلى مجال المجاز فيمثلون لها بكلمة " رسول " التي كانت تطلق على الشخص الذي يرسل لأداء مهمة ما.

فحوّل مجال إستعمالها الدلالي فأضحت تطلق على شخص " النبي" بحيث تتبادر الى الذهن كلما إستعملت ضمن الخطاب اللغوي العادي.158

156-ينظر عياشي. علم الدلالة ترجمة: ص 43

157-إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ. ص152 إلى ص 167

158- . أحمد مختار عمر. أنظر علم الدلالة: ص243- 245- 248

هذه التبدلات التي تحدث في صلب النظام اللغوي هي من التعقيد والبطء بحيث لايمكن رصد ذلك إلا بوعي علمي، متمكن صاحبه من أدوات رصد التطور أو التغير الدلالي. ثم إن اللغة مادامت تضع علاقتها الدلالية لمعيار الإعتباطية، فإنها تتطور وتتغير وتنزع نحو إحتواء التغيرات الإجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع اللغوي ، فما اللغة الا إنعكاس للمجتمع بكل مكوناته وعناصره وإن المجتمع يؤثر في اللغة سلبا وإيجابا وعلى ذلك فمسألة التطور أو التغير الدلالي تأخذ في مجالها كل هذه الإعتبارات الإجتماعية والفكرية واللغوية النفسية التي تخص المجتمع اللغوي

المبحث الخامس : الحقيقة والمجاز :

يوصف الرصيد اللغوي بالالا متناهي بناء على تداخل البنى التعبيرية بين حقوله الدلالية ، وتتراوح هذه البنى عند الإستعمال في مد و جزر بين المعنى الأصلي و المعنى المجازي ، ذلك أن مرونة النظام اللغوي تسمح بوجود هذا التداخل المستمر حتى لتغدو الدلالة المجازية بالإستعمال المتداول دلالة حقيقية تعايش الدلالة الأصلية القديمة فتخرج من مجالها " الإستثنائي " إلى مجال الإستعمال الحقيقي يوضح الدكتور عبد السلام المسدي ذلك بقوله : " فاستعمال اللغة يقتضي تصريفا مردوجا للألفاظ بين دلالة بالوضع الأول و هي الدلالة الحقيقية و دلالة بالوضع الطارئ و هي الدلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة و محوّلة، فكلمات اللغة في وظيفتها الدلالية متعددة الأبعاد تبعا لموقعها من البنى التركيبية ومن وراء ذلك الموقع موقف يتخذه المتكلم من أدواته التعبيرية وهو ما يجعل رصيد اللغة لا متناهيا في دلالته بحكم حركة المد و الجزر الواقعة بين حقولها المعنوية طبقا لما تستوعبه الدوال "159

إن هذا المد و الجزر الواقع بين الحقول الدلالية تقتضيه بنية اللغة التي تنزع إلى التجدد و التطور "و العبارات كلما كثر دورانها على الألسن بدأت مفهوماتها المحددة تتسع و قد تنحرف إلى مدلولات مغايرة من بعض الوجوه لمدلولها القديم "160 إن صورة الدلالة الجديدة، تحمل سمات الدلالة القديمة بحكم أنها كانت دلالة أصلية حلت مكانها الدلالة المجازية التي قد تنزاح أمام حكم الإستعمال اللغوي لتنتقل إلى مجال دلالي آخر، و قد تعود تلك الدلالة الأصلية القديمة إلى مكانها الأول يقول السيد أحمد خليل في سياق حديثه عن هذا التداخل بين الحقيقة و المجاز :" و حتى ذلك اللفظ المجاز لا يظل مجازا على طول الزمن و إنما يعرض له أن يكون حقيقة متعارفا عليها في بيئة من البيئات أو فحة من اللهجات، و متى إستقر في البيئة مدلوله و تحدد معناه إلى ماكان عليه أولا من تسميته بالحقيقة مقيدة بعرف هذه البيئة و تواضعها "161

159- اللسانيات وأسسها المعرفية : ص 96

160- عز الدين إسماعيل. الأسس الجمالية في النقد العربي ص 378

161- دراسات في القرآن : ص 31

تملك اللغة – إذن – القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة داخل النظام اللغوي العام، و ذلك بوصفها نظاما من العلائق الدلالية و تبقى الصلة – مع ذلك – قائمة بين مختلف أنظمتها اللغوية. فدلالة المجاز لا يمكن أن نتصورها على أنها دلالة جديدة تنفصم كليا عن الدلالة الأصلية، و إنما يبقى المجال الدلالي للفظ المجاز يحتفظ بخيط – مهما دقّ – يربطه بالمجال الدلالي للفظ الحقيقي " فكل التحولات داخل نظام اللغة تبقى معقودة بنمط تواصلي يفسر ما إذا كان المجاز يراد به المستعار بعد أن تجوز عن وضعه أم يراد به ما يقتضي الحقيقة "[162]

إن العلاقة التي تربط الدلالة الحقيقية بالدلالة المجازية، لا تخرج عن تلك الأنساق الدلالية العامة التي تربط الدال بمدلوله . فالبحث في دلالة المجاز هو بحث في معنى المعنى . إذ أن مدلول أول (وهو الدلالة الحقيقية) يقود إلى مدلول ثان (وهو الدلالة المجازية) و الأنساق الدلالية التي حددها علماء الدلالة ثلاثة: دلالة المطابقة و دلالة التضمن و دلالة الإلتزام . و يمكن أن نلمس هذه الأصناف من الدلالات في المجاز بأنواعه و هو يشمل كل لفظ أو تركيب حوّل عن معناه الأصلي و بقيت تربطه معه علاقات تحدد عن طريق قرائن ذكرها علماء البيان و البلاغة . فالمعنى الذي تفيده " الكناية" كصورة بيانية يمكن أن يؤخذ بدلالته الأصلية أو دلالته المجازية فالمدلول الأول الأصلي مقصود مع المدلول الثاني المجازي فالدلالة بناء على ذلك دلالة مطابقة فالكناية في عرف البلاغيين هي إستعمال اللفظ و التركيب اللغوي في غيرما وضعا له أصلا مع إمكان إيراد المعنى الحقيقي.

أما دلالة المجاز، ذو العلاقة الجزئية حيث يذكر المعنى الجزئي و يراد به المعنى الكلي، فهو يعبر عن دلالة التضمن الذي يكون فيها المدلول الأول و هو الدلالة الأصلية المذكورة في السياق – محتوى و متضمن في المدلول الثاني – وهو الدلالة المجازية المرادة من السياق مثال ذلك قوله تعالى :" و الذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسّا ذلكم توعظون به، و الله بما تعملون خبير".[163] فاستعمل لفظ " رقبة " و أريد به " العبد الذي يعيش الرق " و الرقبة هي جزء من الجسم و على ذلك فدلالتها متضمنة في دلالة الجسم .و إذا كان المجاز ذا علاقة كلية حيث يعبر بالكل و يراد به الجزء فهو إشارة كذلك إلى دلالة التضمن و لكن في إتجاه عكسي ذلك أن المدلول الثاني – الدلالة المجازية المرادة – تكون محتواة و متضمنة في المدلول الأول – الدلالة الحقيقية المذكورة

و إذا كان بين الدلالة الأصلية و الدلالة المجازية علاقة تشابه و هي ما تفيده " الإستعارة "، إذ تشير هذه الصورة البيانية إلى إشتراك في صفة أو أكثر بين مدلول أول و مدلول ثان . فعلاقة المدلول

162- د. عبد السلام المسدي اللسانيات وأسسها المعرفية ص 97

163- سورة المجادلة الآية 3

الأول بالصفة أو الصفات التي تجمعه بالمدلول الثاني هي علاقة تضمن . أما علاقة الصفة ذاتهاأو الصفات بالمدلول الثاني فهي علاقة إلتزام و مثال ذلك قولنا :" رأيت أسدا في المعركة " فعلاقة "الأسد " "بالشجاعة " – و هي الدلالة المرادة – هي علاقة تضمن من جهة ، وهي علاقة إلتزام من جهة أخرى إذ إعتبرت الشجاعة أحد المقومات الأساسية " للأسد " أما علاقة " الشجاعة بالرجل المشبه بالأسد فهي علاقة إلتزام أيضا بإعتبار " الشجاعة " ليست صفة ثابتة في الرجل و مقوم أساسي له إنما هي صفة عرضية.يشرح عادل الفاخوري علاقة الدلالة المجازية بالدلالة الحقيقية بمنهج نظري فيقول :" بما أن مدلول الألفاظ عامة يؤلف مجموعة من الصفات من حيث المفهوم أو مجموعة من الأجزاء من جهة كونه أمراً خارجيا ،كان من البديهي لتعيين العلاقة بين المدلول الأصلي و المدلول المجازي أن ينطلق علم البيان من النسب القائمة بين أية مجموعتين من الصفات أو من الأجزاء". 164

إن المجاز يعد مبحثا خصبا لعلم الدلالة،إذ فيه تتجلى مرونة النظام اللغوي و إنفتاحه على كل تغير للمعنى،و هو يؤكد من جانب آخر على مطاوعة اللغة لأساليب التعبير التي يفرضها الموقف و يتم في صلب النظام اللغوي إستحداث أنظمة إبلاغية جديدة تحافظ على نقل الرسالة الإبلاغية،و هي غاية ما يرمي إليه أي نظام لغوي.

المبحث السادس : الحقول الدلالية :

يعد مبحث الحقول الدلالية من المباحث التي لم تتبلور فيها نظرية دلالية جامعة رغم الجهود اللغوية لعلماء الألسنية و الدلالة،و التي أنتجت رؤى مختلفة حول تصور للحقول الدلالية، فقد أشار سوسير في مجال حديثه عن اللسانيات الوصفية في باب العلاقات الترابطية(les rapports associatifs)أن الدليل اللساني بإمكانه أن يخضع إلى نوعين من العلاقات

1-علاقة مبنية على معايير صورية مثل كلمة " تعليم " توحي بكلمات أخرى مشتقة منها و تنتمي إلى نفس المجال الدلالي مثل : علم ، نعلم.

2- علاقة مبنية على المعايير الدلالية فكلمة"تعليم"توحي بكلمات أخرى مثل : تربية ، تعلم ، تكوين .165 و بذلك وضع سوسير الإطار العام الذي يمكن أن تدرس فيه الأدلة اللغوية،و ذلك ببحث العلاقات التي تجمعها و تصنفها ضمن حقول دلالية،و برزت بعد نظرية سوسير عدة نظريات رائدة في مجال إستنباط العلاقات الأساسية بين الأدلة واضعة معايير مختلفة من ذلك

أ- بناء حقول دلالية بإعتبار العلاقات الترابية بين الأدلة اللغوية كنسبة الفرد إلى الجنس ، خضوع الجزء للكل ، خضوع الخاص للعام من أمثلة ذلك : رأس / جسم ، جسم / يد ، زيد / رجال

164.علم الدلالة عند العرب – دراسة مقارنة مع السيميا الحديثة – ص 53

165 - cours linguistiques generale f. de saussure P. 173-174.

ب- وضع حقول دلالية بناءعلى علاقة التقابل أو التضاد مثال ذلك : نهار / ليل ، موت/ حياة

ج- و ضع حقول دلالية بناء على علاقة البدء بالعاقبة مثال ذلك : تعلم /معرفة ، علاج / شفاء ، سافر وصول...

د- حقول دلالية بإعتبار علاقة التدرج أو التعاقب مثال ذلك: غال – دافئ- ماثل للبرودة – بارد – ارس – متجمد .166

هـ- وضع حقول دلالية بناء على علاقة الترادف : يتحقق الترادف حين يوجد تضمن من الجانبين يكون أ) و(ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ) كما في كلمة " أم " و" والدة167.

و- وضع حقول دلالية بناء على علاقة الإشتمال: تختلف هذه العلاقة عن علاقة الترادف في أنه تضمن من طرف واحد يكون(أ) مشتملا على (ب) حين يكون (ب) أعلى في التقسيم التصنيفي أو التفريعي (taxonomic)مثل " فرس" الذي ينتمي الى فصيلة أعلى" حيوان" وعلى هذا فمعنى" فرس" يتضمن معنى " حيوان".168

فالحقول الدلالية بناءا على ذلك هي – مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها.169

وإنتهى علم الدلالة الى تصنيف للحقول الدلالية بإعتبار ما تتضمنه من الأدلة اللغوية،وما تحيله عليه في عالم الأعيان والأذهان،وهو لايخرج عن جنسين من المدلولات : مدلولات محسوسة ومدلولات تجريدية

والمدلولات المحسوسة تتفرع الى قسمين : محسوسات متصلة ومحسوسات منفصلة وبناءا على ذلك توصل أولمان الى تقسيم الحقول الدلالية الى أنواع ثلاثة هي:

1. الحقول المحسوسة المتصلة مثل التي تشتمل على الألوان .
2. الحقول المحسوسة المنفصلة مثل التي تشتمل على الأُسر .
3. الحقول التجريدية وهي تضم عالم الأفكار المجردة170.

إن نظرية الحقول الدلالية،قد أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر الى زمن قريب– مستعصية،وتتسم بالتعقيدومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجدداخل الحقل الدلالي،وتسمى هذه بالفجوة الوظيفية أي عدم وجود الكلمات المناسبة لشرح فكرة

166.سالم شاكر: انظر مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة محمد يحياتين ص 44

167. أحمد مختار عمر: علم الدلالة. ص 98

168.المرجع السابق ص 99

169.المرجع نفسه ص 79

170 - s. ullman meaning and style P. 27-31

معينة أو التعبير عن شيء ما ، كذلك إيجاد التقابلات وأوجه الشبه والإختلاف بين الأدلةاللغوية داخل الحقل الدلالي الواحد،وعلاقتها باللفظ الأعم الذي يجمعها ويمكن بناء على ذلك إيجاد تقارب بين عدة حقول معجمية .كما تتمثل أهمية الحقول الدلالية في تجميع المفردات اللغوية بحسب السمات التميزية لكل صيغة لغوية،مما يرفع ذلك اللبس الذي كان يعيق المتكلم أو الكاتب في إستعمال المفردات التي تبدو مترادفة أو متقاربة في المعنى،وتوفر له معجما من الألفاظ الدقيقة الدلالة التي تقوم بالدور الأساسي في أداء الرسالة الإبلاغية أحسن الأداء.171

هذه التفريعات التي بحثها العلماء،تعتبر أسس الدراسة في مبحث الحقول الدلالية الذي برز في شكله الأولي في صورة المعاجم اللغوية،التي صنفت الأشياء الموجودة في عالم الأعيان. ونتيجة لتقدم العلوم وتشعب المعارف،إحتاج الإنسان إلى تصنيف علمي جديد يؤطر معارفه ويمنع عنه اللبس المصاحب لإستعمال اللغة التي هي أداة المعرفة والعلم،فتوصل إلى وضع معاجم لغوية جامعة ومصنفة لمفردات اللغة بشكل دقيق ، إصطلح على تسميتها- نظرا لسيادة النظرة الطبيعية العلمية في ذلك العصر - بالحقول الدلالية.

171. أحمد مختار عمر. أنظر في ذلك: علم الأدلة. ص110-11- 112

الخلاصـــة :

هذه المباحث التي أجملناها، تمثل مجال الدراسة الدلالية التي تهتم بالمعنى وما يتعلق به. فهي تتناوله في صيغته الإفرادية كما تتناوله في صيغته التركيبية. وأوّل ما بحث الدرس الدلالي، مسألة اللغة باعتبارها نظام من الرموز اللغوية. فتناولها -في البدء- من الجانب التاريخي كما تناولها الأقدمون من العلماء، وبقيت النتائج التي أحرزها العلماء في هذا المجال مجرد افتراضات تفتقد إلى الدقة العلمية لأنها تكشف عن عالم للغة لا تتوفر حوله معطيات كثيرة إنما هو أشبه بالبحث في مسألة ميتافزيقية. ولذلك تعددت النظريات حول نشأة اللغة وإن كانت تعود إلى أحد الاتجاهين التاليين:

-اتجاه يقول بعرفية اللغة ومواضعة الناس حول تسمية عالم الأشياء.

-اتجاه يذهب إلى أن اللغة توقيفية طبيعية في الإنسان.

وداخل كل اتجاه، توجد آراء مختلفة ومتباينة مما حدا ببعض الهيئات العلمية إلى منع إلقاء محاضرات، أو إجراء بحوث تخص النشأة التاريخية للغة.

وتناول البحث الدلالي والألسني بصفة عامة جوهر العملية الدلالية باعتبارها أساس التواصل والإبلاغ. وبما أن موضوع علم الدلالة المعنى، فإنه كان لزاما على الباحثين الدلاليين أن يتناولوا طبيعة الدال، كما تناولوا طبيعة المدلول. ولقد أطلق سوسير -اختصارا- على الدال والمدلول باعتبارهما وجهين لعملة واحدة مصطلح الدليل اللساني، وفي مجال هذا التناول الدلالي اهتم علماء الدلالة بالعلاقة التي تربط طرفي العملية الدلالية -الدال والمدلول- وبرزت على أساس ذلك، نظريات أرادت تأسيس رؤية موحدة تُظهر من خلالها القوانين اللغوية التي تنتظم الدليل اللساني، فظهر في هذا المجال مبحث العلاقات الدلالية والتي قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: العلاقة الوضعية، والعلاقة الطبيعية، والعلاقة العقلية.

إن دراسة طبيعة المدلول، أوحى للعلماء تقسيما آخر للدلالة بالاعتماد على معايير معينة فإذا كان الدال في صيغته الإفرادية فالدلالة -إذن- دلالة معجمية وسماها علماء الدلالة المعنى المركزي أو التصوري أو المفهومي أو الإدراكي. أما إذا كان الدال في صيغته التركيبية فالدلالة سياقية. وقد أكد كثير من علماء الدلالة أن معنى الكلمة هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية. وعلى هذا الأساس فتكون الدلالة موحية لمعان نفسية أو اجتماعية أو ثقافية، وقد يفيد السياق معان فوق دلالية اصطلح على نسبتها بالقيم تمييزا لها عن الدلالة وهي القيم الأسلوبية أو التعبيرية. وقد اعتمدت معايير أخرى في تقسيم الدلالة على أساس المفهوم من جهة، وعلى أساس المجزوء من جهة أخرى. وبناء على ذلك فالدلالة تتوزع إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة و دلالة تضمن و دلالة التزام.

ودرس علم الدلالة في جملة مباحثه، مسألة التطور الدلالي وهو مبحث اتخذ المنهج التاريخي الوصفي أسلوبا في الدراسة والتحليل، يتتبع الصيغة في مراحلها المختلفة **دارسا تغيرها الدلالي واقفا في هذا** المجال على أسباب هذا التغير وأشكاله وانحصرت هذه العوامل في: العامل الاجتماعي الثقافي، العامل اللغوي، والعامل النفسي كما بيّن الدرس الدلالي الحديث، مظاهر هذا التغير في المعنى منها: التخصيص والتعميم، والانحطاط ورقي المعنى، وتغيير مجال الاستعمال وهو ما يسمى بمبحث المجاز الذي يعد مبحثا خاصا من مباحث علم الدلالة، وذلك لاعتماده في التخاطب والتواصل اللغوي. فالتغير اللغوي إما أن يكون ذا دلالة أصلية أو دلالة مجازية، وعلى هذا الأساس فدرس المجاز والحقيقة تنتظم فيه معظم مباحث علم الدلالة. ففيه تبرز طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، وانتقال المدلول لأن يكون دالا لمدلول آخر وبناء على ذلك فمبحث المجاز هو دراسة لمعنى المعنى، ويمكن أن نلمس في هذا المبحث مختلف الأنساق الدلالية من دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، ومن الدلالة العرفية والطبيعية والعقلية، كما يتناول درس المجاز مسألة التطور الدلالي باعتبار أن وظيفة المجاز تتمثل في توسيع المعنى أو تضييقه، أو نقله من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر...

وتمثل نظرية الحقول الدلالية "الطريقة الأكثر حداثة في علم الدلالة فهي لا تسعى إلى تحديد البنية الداخلية لمدلول المونمات [الكلمات] فحسب، وإنما إلى الكشف عن بنية أخرى تسمح لنا بالتأكيد أن هناك قرابة دلالية بين مدلولات عدد معين من المونمات172". فتصنيف المدلولات إلى قوائم تشكل كل قائمة حقلا دلاليا يتيح استعمالا أمثل لمفردات اللغة، وفي سبيل ذلك اتخذت معايير معينة منها استنباط العلاقات الأساسية بين الأدلة اللغوية، فقد تكون هذه العلاقة مبنية على أساس التضاد أو التقابل، أو على أساس التماثل أو الترادف أو على أساس التدرج أو التعاقب، أو غير ذلك من العلاقات التي يتشكل على أساسها الحقل الدلالي وميّز علماء الدلالة بين ثلاثة أنواع من الحقول الدلالية:

الحقول الدلالية المحسوسة المنفصلة، والحقول الدلالية المحسوسة المتصلة، والحقول الدلالية التجريدية

وجملة القول، فإن هذه المباحث -مجتمعة- تشكل مادة لعلم الدلالة، ومن أجل تأسيس نظرة علمية شاملة تؤطر هذه المادة، وضع علماء الدلالة نظريات مختلفة تباينت نظرتها إلى المعنى لتباين المناهج المعتمدة في البحث والدراسة، إذ تأثرت هذه النظريات بالمنحى العلمي والعقلي السائد في العصر، فأخذ بعضها بالمنهج النفسي السلوكي في تفسير الظاهرة الدلالية وأخذ البعض الآخر بالمنهج العقلي التصوري،

---

172 د. موريس أبو ناضر. مدخل إلى علم الدلالة الألسني: ص35. مجلة الفكر العربي المعاصر. العدد 18/19 السنة 1982

كما انبنت نظريات أخرى على أسس فكرية وفلسفية مختلفة.

والفصل التالي فيه عرض لمختلف هذه النظريات التي تناولت مسألة الدلالة من جوانبها المتعددة، إذ سنبرز فيه أهم النظريات الأوربية من جهة والنظريات الأمريكية من جهة أخرى. وسنرسم الأسس العامة التي ارتكزت عليها هذه النظريات بما فيها المنهج العلمي المعتمد في التحليل والدراسة الدلالية.

الفصل الثالث : النظريات الدلالية الحديثة

1- النظرية الإشارية

2- النظرية التصورية

3- النظرية السلوكية

4- النظرية السياقية

5- النظرية التحليلية

6- النظرية التوليدية

7- نظرية الوضعية المنطقية

8- النظرية البراجماتية

9- نظرية مور - كواين

10- نظرية دلالة العوالم الممكنة



النظريات الدلالية الحديثة:

توطئة:

إن النزوع نحو تأسيس نظري للمبحث الدلالي العام،كان ولا زال دأب الدراسات التي تناولت مسألة "المعنى"،ورمت إلى بلورة أفكارها ضمن رؤى تنظيرية تتوخى الشمولية في الدراسة و العالمية في الأهداف. وإن التراكم الفكري اللغوي منذ مدرسة "براغ" التي ركزت اهتمامها على الصوت والدلالة، ومدرسة "كوبنهاجن" التي اهتمت بدراسة العلامة اللغوية، قد رسم للغويين المحدثين اتجاها يكاد يكون واضحا نحو إرساء علمي لنظرية الدلالة، ولا يمكن في هذا الموضع إغفال الجهد المضني الذي قدمه العالم اللغوي دي سوسير، إذ كانت لأفكاره و آرائه ومنهجه في الدراسة الألسنية،أكبر الأثر في مسار علم الدلالة الحديث.

إن مصطلح "النظرية اللغوية" يدل على اكتمال في الرؤية وحصول النتيجة العلمية، غاية البحث واطراد في السنن اللغوية، لكن المبحث الدلالي الحديث لم تكتمل حلقاته بعد، فلا زالت توجد الإضافات العلمية التي تقدم تأويلات جديدة لظاهرة لغوية تخص الدلالة.ومع ذلك تأسست نظريات تناولت مسألة "المعنى" من كل جوانبها،مما أدّى إلى تشعب البحث في متعلقات المعنى اللغوية وغير اللغوية، وحاولت تقديم معايير موضوعية تنحسم معها كل قضايا الدلالة موضوع الخلاف بين اللغويين، غير أنها فتحت عوالم أخرى جديدة لتتسع معها رقعة البحث الذي تباينت فيه آراء العلماء في التناول وطرائقه، والتأويل ومعاييره. ووجدت بين ذلك أفكار رغم أهميتها إلا أنها لم ترتق إلى مصاف النظرية العلمية،وذلك لافتقارها لصفة الشمولية في التناول ووقوعها أسيرة لمناخ فكري -أيديولوجي- ساد العصر.

الاختلاف في الرؤية التنظير به بين العلماء يرجع إلى اختلاف في المنهج أو الطريقة المعتمدة في الدراسة، وإذا تأملنا مختلف النظريات الغربية الحديثة التي عكفت على البحث في الدلالة، نلفي أغلبها يتوزع على خمسة حقول تخضع لخمسة مناهج تبناها اللغويون في التنظير: أما المنهج الأول فهو المنهج الشكلي التصوري الذي يصنف المدلولات بالنظر إلى الشكل الذي يجمعها في بنية واحدة وهو تفرعها عن أصل واحد. أما المنهج الثاني فهو المنهج السياقي الذي يتم من خلاله تصنيف المدلولات لاعتبارات تركيبية وتعبيرية وأسلوبية. أما المنهج الموضوعي المقامي النفسي فهو المنهج الثالث الذي يحدد معه مدلول اللفظ والخطاب اللغوي، باعتبار حال المتكلم ومقامه وموقفه، أما المنهج الرابع فهو منهج الحقول الدلالية المهتم بتحديد البنية الداخلية للمدلول، واعتبار القرابة الدلالية والعلائقية بين المدلولات (المفاهيم). أما المنهج الخامس فهو منهج التحليل المؤلفاتي الذي تنكشف معه البنية العميقة للخطاب بتحليل اللفظ إلى مؤلفاته وعناصره

وتجدر الإشارة إلى أن النظريات الغربية في أي حقل من حقول العلم والمعرفة، ومنها حقل الدراسة الدلالية، لها مرجعيتها التاريخية والفكرية، وتخضع لتصورات اجتماعية معينة لا يمكن إسقاطها من أي مقاربة علمية، وهو ما حدا ببعض علماء العرب المحدثين إلى الدعوة بضرورة تجديد التراث من داخله دون إغفال "المفاتيح" العلمية الحديثة، ولا بد معها من احتياطات منهجية على النتائج التي نصل إليها. ومع ذلك لا يثنينا شيء على إجراء اسقاطات منهجية ونظرية واعية على المنظومة المعرفية التراثية، وكون النظريات الغربية استمدت معالم قواعدها وتطبيقاتها من لغات أجنبية غير اللغة العربية، لا يعد مانعا من الاستفادة من أفكارها في تعاملنا مع التراث العربي، ذلك أن "اللغة العربية بصفتها "لغة" تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات" 173

وتحديدا للإطار النظري العام لعلم الدلالة، سنعرض لبعض النظريات التي قدمت معايير أولية لمسألة المعنى وما تفرع عنها وسنقتصر في عرضنا على أهم معالم النظرية وقواعدها وذلك بما يخدم غايات البحث وأهدافه

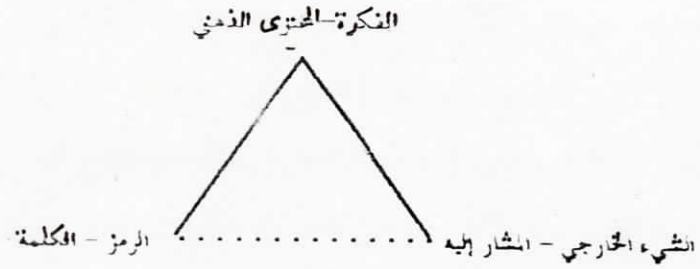
1- **النظرية الإشارية:**

تشكل هذه النظرية في مسار علم الدلالة الحديث أولى مراحل النظر العلمي في نظام اللغة، بل إلى أصحابها يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصل إليها فرديناند دي سوسير في أبحاثه اللسانية التي خص بها الإشارة اللغوية باعتبارها "الوحدة اللغوية المتكونة من دال ومدلول، الدال هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال" 174. ورغم أن أصحاب هذه النظرية لا يكادون يجمعون على رأي واحد فإن أغلبهم أطلق على هذه النظرية مصطلح "النظرية الاسمية في المعنى(theory of meanings nominal)" التي تنظر إلى الدلالة على أنها هي مسماها ذاته

إن الذي منح هذه النظرية الصبغة العلمية هما العالمان الإنجليزيان أوجدن وريتشاردز، اللذان اشتهرا بمثلثهما الذي يميز عناصر الدلالة بدءا بالفكرة أو المحتوى الذهني ثم الرمز أو الدال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشيء الخارجي.

173- عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية. ص56

174 ميشال زكريا. الألسنية. علم اللغة الحديث. ص178-180.



إن هذا التقسيم المتميز للمعنى يعد خطوة جريئة في عصره، وأعطى للمبحث الدلالي نفسا جديدا سوف يتولد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة إن الدراسات الدلالية التي اضطلع بها العلماء المتأخرون تدور كلها في فلك مثلث أوجدن وريتشاردز ذلك أنها تناولت في مباحثها أحد عناصر المثلث بتحليل عميق أو عنصرين اثنين، ومنها ما تناولت العناصر الثلاثة كلها استنادا على أن "معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها وهنا يوجد رأيان.

أ- رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

ب- رأي يرى أن معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه

فدراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه. وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية.175 "

وعلى أساس هذا التقسيم،نشأت نظريات المدلول التي تناولت أنواع الدلالة وأقسامها،كما برزت نظريات عكفت على دراسة الإشارة اللغوية وأحصت أقسامها،وفي إطارها نشأت فكرة العلامة أو السمة مما ساهم في ميلاد علم جديد هو علم العلامية أو السيميولوجية. وأهم مبحث شكل عقبة كأداء أمام علم الدلالة هو دراسة الصورة الذهنية التي تتميز بالتجريد،مما فتح المجال واسعا أمام الباحثين في اكتناه عوالم خفية أطلق عليها بعضهم "عالم المفاهيم" وسماها البعض الآخر "العوالم الدلالية"، التي تمثل إحدى الدعامات الرئيسية في نظرية الأوضاع التي تشكل الامتداد الطبيعي للنظرية الإشارية. إن مصدر الدلالة، كما ترمي إلى ذلك نظرية الأوضاع -يكمن بالأساس في المراجع الموجودة في العالم الخارجي وتبرز دلالة ما لصيغة معينة بواسطة مجموع العلائق المتشابكة بين جملة الأوضاع.يقول الدكتور الفاسي: "المكان الطبيعي للمعنى هو العالم الخارجي لأن المعنى يبرز في العلائق المطردة بين الأوضاع،والمعنى اللغوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة للعالم، عالم مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات" 176. وحقيقة أن الدلالة لا يتم التعرف عليها معجميا وإنما مرورا برصد جملة العلائق

---

175. أحمد مختار عمر . علم الدلالة. ص.55

176. عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية.ص 386

التي تحددها الأوضاع في العالم الخارجي،إذن "الفكرة الرائدة في دلالة الأوضاع هي أن معنى جملة يتحدد بعلاقة الكلام والوضع الموصوف" 177. وتدعيما للنظرية الإشارية التي حصل توسع في مفهومها لاحظ العالم اللغوي (بوتنم)(Putman) أن عالم المفاهيم المودع في العالم الخارجي أضخم بكثير مما هو في الرأس . فالمفاهيم هي الأساس الذي انبنت عليه نظرية الأوضاع التي تنظر إلى المعنى أنه علاقة بين الكلام المنتج والأوضاع الموصوفة. وهذه النظرية ترتكز كذلك على الدلالة الخارجية للغة وانصهار المعلومات اللغوية ضمن التيار المعلوماتي. وما دفع إلى القول بذلك، أن المعنى لا يتموضع في العالم الخارجي ولا في النفس وإنما يتموضع في عالم المفاهيم كما ذهب إلى ذلك العالم اللغوي(فريجة)الذي اعتبر المفاهيم هي الوسيط الذي يربط العناصر الثلاثة: الأذهان تمسك بالمفاهيم، والكلمات تعبر عنها،والأشياء يحل عليها بواسطتها178 .

2. **النظرية التصورية:**

إن هذه النظرية تمثل مستوى آخر من مستويات الدراسة الدلالية،فإذا كانت النظرية الإشارية قد ركزت على دراسة الإشارة كأساس للولوج إلى دراسة ما يتعلق بها من عناصر المعنى. فإن النظرية التصورية ترتكز على مبدأ التصور الذي يمثله المعنى الموجود في الذهن. وإذا أردنا أن نقف على جذور هذه النظرية فإننا نلفيها تعود إلى الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) (القرن السابع عشر) الذي سماها النظرية العقلية وناد فيها بأن استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار. والأفكار التي تمثلها تعد معراها المباشر الخاص" 179

وقد أطلق بعض الباحثين على هذه النظرية إسم النظرية الفكرية لأن "الكلمة تشير إلى فكرة في الذهن وأن هذه الفكرة هي معنى الكلمة180 " ونتيجة للطابع التجريدي الذي وسم النظرية التصورية، فإن العلماء المتأخرين أسسوا أفكارهم على معطيات حسية تقع تحت الملاحظة والمشاهدة، وأرجعوا الدلالات كلها إلى تلك التصورات التي تحقق الأثر العلمي، وهذه الفكرة قريبة من فكرة النظرية السلوكية التي تنبني على مبدأ المنبه والإستجابة، إلا أن تحديد مرجعية الآثار إلى التصورات الذهنية، تلحق تلك الفكرة بالنظرية التصورية. لقد أسس (تشارلز بيرس) نظريته البراجماتية واعتبرت امتدادا للنظرية التصورية: "رأى بيرس أن تصورنا لشيء ما يتألف من تصورنا لآثاره العملية. فالتيار الكهربي مثلا لا يعني مرور موجة غير مرئية في مادة ما، وإنما يعني مجموعة من الوقائع مثل إمكان شحن مولد كهربي أو

177المرجع السابق، ص386

178المرجع نفسه،ص. 381

179د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 57

180د. عبود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 96

أن يدق جرس، وأن تدور الآلة، وإذن فمعنى كهرباء هو ما تفعله، وإذن فالتصورات المختلفة التي تحقق نتيجة عملية واحدة إنما هي تصورواحد أو معنى واحد، والتصورات التي لا ينتج عنها آثار لامعنى لها" 181.

إن عالم الأفكار عالم مستقل بذاته فالدلالات واحدة في جميع اللغات وإنما الاختلاف أتى من تباين الألسنة، وذهب علماء الألسنية المحدثون إلى افتراض وجود عوالم دلالية يجب البحث عن معالمها وسننها بناء على البنية الدلالية حتى أن اللغويين المتأخرين اعتبروا، أن التصورات والأفكار هي كيان مستقل قد يستغني عن اللغة إذا أراد الأفراد ذلك يقول د. أحمد مختار عمر: "الأفكار تدور في أذهاننا تملك وجودا مستقلا. ووظيفة مستقلة عن اللغة وإذا قنع كل منا بالاحتفاظ بأفكاره لنفسه كان من الممكن الاستغناء عن اللغة" 182.

وما دام أن النظرية التصورية تعتبر أن المعنى هو التصور الذي يحمله المتكلم ويحصل للسامع حتى يتم التواصل والإبلاغ، فإن عالم الأشياء غير متجانس، كما أن التصورات متباينة من فرد لآخر، فتصور "شجرة" مثلا، يحمل جملة من الدلالات المختلفة اختلافا قد يكثر أو يقل بحسب وجود هذا التصور داخل عالم الأشياء، كما أن هناك كلمات لا تحمل تصورا باعتبارها لا تنتمي لعالم الأشياء كالأدوات والحروف وما إلى ذلك. "وقد كان رفض النظرية التصورية للمآخذ التي ذكرنا، وغيرها، هو المنطلق لمعظم المناهج الحديثة التي ظهرت خلال هذا القرن"183. وهو ما سيتبلور في نظريات أكثر موضوعية وعلمية...

3- النظرية السلوكية:

إن التجديد الذي طبع النظرية التصورية أدى إلى نشأة اتجاه آخر في البحث الدلالي، يستبعد الأفكار المجردة، وتمثل في النظرية السلوكية، وقد خضع أصحاب هذه النظرية للمسحى العلمي الذي طغى على ساحة البحث وقتذاك. وهومنحى يرتكز على الملاحظة والمشاهدة، فقد ولى عهد العلوم التجريدية النظرية، وأعطت هذه النظرية السلوكية اهتماما للجانب الممكن ملاحظته علانية وهي بهذا تخالف النظرية التصورية التي تركز على الفكرة أو التصور 184. إن البحث عن ماهية الدلالة وآلية حصولها أدى بالعالم اللغوي الأمريكي (بلومفيلد) إلى هجر الإتجاه العقلي والبحث عن الدلالة في السلوك اللغوي الظاهر، وبعد تحقق الأفكار التي مال إليها (بلومفيلد) تجلى الاتجاه السلوكي لدى هذا العالم وقد "عرف معنى الصيغة اللغوية بأنه الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع فعن

---

181 المرجع السابق، ص 97

182 علم الدلالة ص 57

183 المرجع السابق ص 58

184 المرجع نفسه ص 59

طريق نطق صيغة لغوية يحث المتكلم سامعه على الإستجابة لموقف. هذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصيغة" 185. والقول بمبدأ المثير والاستجابة يستدعي الأخذ كذلك بالمقام الذي حصل فيه الحدث الكلامي، ولكي يتم تحديد دلالة صيغة لغوية تحديدا دقيقا وجب حصر جميع المقامات التي صاحبت استعمال الصيغة في الحدث الكلامي، ومعرفة شاملة لكل ما يشكل عالم المتكلم "فدلالة صيغة لغوية ما إنما هي المقام الذي يفصح فيه المتكلم عن هذه الدلالة والرد اللغوي أو السلوكي الذي يصدر عن المخاطب" 186. لأن المقام هو المميّز بين الإمكانيات المتعددة للدلالة خاصة وإن الصيغة اللغوية قد أخذت أبعادا اجتماعية وثقافية وتعلقت بها قيم أسلوبية وتعبيرية مما يعيق التواصل والإبلاغ، وتداخل المعنى الرئيسي والهامشي،ولذا فالأخذ بالعلاقة المتينة بين القول والمقام سوف يزيل كثيرا من اللبس في الأحداث الكلامية "إذ أن اللجوء إلى المقام أو حال الخطاب يساعد على الخصوص في

1- استكشاف مرجع الصيغ اللغوية للقول.

2- اختيار وإيثار تأويل بعينه في حالة الكلام الملبس أو المبهم

3- استكشاف قيمة القول (تهديد، وعد، وعيد ( ))

4- تحديد خاصية القول (هل هو موسوم أو غير موسوم) صيغ لغوية خاصة بالفلاحين مثلا" 187.

والحقيقة أن النظرية السلوكية بقدر ما كشفت عن عوالم خفية ودفعت بالبحث الدلالي خطوات نحو الأمام،بقدر ما فتحت أبوابا عن عوالم أخرى بقيت خفية.ذلك أن الأخذ بمبدأ دراسة الأفعال الكلامية القابلة للملاحظة والمشاهدة،لم يقدم الأجوبة الكافية عن تلك التساؤلات حول ضبط دلالة الصيغة اللغوية ضبطا يخضع لمعايير علمية دقيقة تنسحب على كل الصيغ والتراكيب اللغوية، فوجود القيم الحافة وتكوّن المعنى الديناميكي الذي لا يأخذ صورة قارة ثابتة،شكّل أهم العوائق أمام نظرية (بلومفيلد) السلوكية، وقد تطورت هذه النظرية على يد الفيلسوف الأمريكي (شارل موريس) (Charles Morris) الذي لاحظ أنه قد تتعدد الاستجابات لمثير واحد، يعني اقتران دلالات لصيغة لغوية واحدة،وذلك أن المنطوق قد يحمل قيما أسلوبية ومعان حافة يتولد عنها استجابات متنوعة، وقد أخرج (موريس) من معنى الصيغة. الإستجابة أورد الفعل، واكتفى بمجرد الميل أو الرغبة". ويعني ذلك أنه إذا وجد ميل أو رغبة صريحة للقيام باستجابة معينة لمثير (منطوق لغوي) فدلالة على وجود ارتباط يجعل الاستجابة

185المرجع نفسه ص 61

186 سالم شلكاوه مدخل إلى علم الدلالة، ص 26

187المرجع السابق، ص 28

تكون لذلك المثير، وهذا الارتباط بمثابة الاشتراط وقد مثل ذلك بالعلاقة: "إذا كانت ط حينئذ تكون م". حيث ط = اشتراط "188.

ورغم هذا التطور الحاصل في النظرية السلوكية، بلجوء موريس إلى فكرة الميل أو المراح، فإنه وجدت تراكيب وعبارات لغوية لا تخضع لمعايير هذه النظرية. وبالتالي وجدت فجوات علمية واضحة لم تستطع النظرية السلوكية سدها، مما عجل بميلاد اتجاه آخر في الدرس الدلالي حاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول تحديد علمي موضوعي دقيق للدلالة وطرق ضبطها.

ب- النظرية السياقية:

إن نظام اللغة نظام متشابك العلاقات بين وحداته، ومفتوح دوما على التجديد والتغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، حتى غدا تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد مجموع السياقات التي ترد فيها، وهذا ما نادت به النظرية السياقية التي نفت عن الصيغة اللغوية دلالتها المعجمية يقول مارتيني: "خارج السياق لا تتوفر الكلمة على المعنى" 189. إن منهج النظرية السياقية يعد من المناهج الأكثر موضوعية ومقاربة للدلالة، ذلك أنه يقدم نموذجا فعليا لتحديد دلالة الصيغ اللغوية، وقد تبنى كثير من علماء اللغة هذا المنهج منهم العالم (وتغنشتين)(Wittgenstein) الذي صرح قائلا: "لا تفتش عن معنى الكلمة وإنما عن الطريقة التي تستعمل فيها190". إن هذه الطريقة التي تستعمل فيها الكلمة هي التي تصنف دلالة هذه الكلمة ضمن الدلالة الرئيسية أو القيم الحافة التي تتحدد معها الصور الأسلوبية، لأن السياق يحمل حقائق إضافية تشارك الدلالة المعجمية للكلمة في تحديد الدلالة العامة التي قصدها الباث يقول ستيفن أولمن:" السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها تقصد بها أساسا، التعبير عن العواطف أو الانفعالات" 191. لقد حصل تطور هام في مفهوم السياق إذ لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية،وإنما وجدت جوانب أخرى قد تتحسم معها الدلالة المقصودة للكلمة ،كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه يقول الدكتور عبد القادر الفهري الفاسي في ذلك: "اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهودا معرفيا خاصا ويتسبب أحيانا في أخطاء ويقع رفع الالتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر، أو السياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل

188- أحمد مختار عمر . علم الدلالة. ص 65

189- م. شاكر . مدخل إلى علم الدلالة. ص 31

190- موريس أبو ناضر. مدخل إلى علم الدلالة الألسني. ص33. مجلة الفكر العربي المعاصر العدد رقم 18/19 لسنة 1982

191- نظر الكلمة في اللغة. ستيفن أولمن. ترجمة محمد كمال بشر. ص.63

أي كل مصادر المعلومات المتوفرة لرفع اللبس" 192. إن تعدد المفاهيم التي يدل عليها اللفظ تعني أن هذا اللفظ له معنى مركزي هو "النواة"،ومعان هامشية ثانوية اكتسبها بفعل دورانه المتجدد في أنساق كلامية مختلفة، حتى أضحى المعنى المركزي يدور في فلك المعاني الثانوية التي لا تفاصل بينهما وأصبح طريق رفع اللبس في الدلالة يمر عبر السياق اللغوي أو الخطابي أو معاينة المقام الذي يتمثل في المعطيات الخارجية والنفسية.ويتضح في ذلك خاصة عند استعمال المشترك اللفظي(polysemie) . وتبعا لذلك فإن دلالة الكلمة تتعدد بتعدد السياقات وتنوعها أي تبعا لتوزعها اللغوي وقد توصل العلماء إلى تمييز بين أربعة أنواع من السياق: 193

1. السياق اللغوي
2. السياق العاطفي الإنفعالي
3. سياق الموقف أو المقام
4. السياق الثقافي أو الإجتماعي

1- السياق اللغوي:

فالسياق اللغوي يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي،كالتقديم والتأخير في عناصر الجملة فقولنا: "زيد أتم قراءة الكتاب" تختلف دلالتها اللغوية عن جملة: "قراءة الكتاب أتمها زيد" 194

2 - السياق العاطفي:

أما السياق العاطفي الانفعالي فهو يحدد دلالة الصيغة أو التركيب من معيار قوة أو ضعف الانفعال. فبالرغم من اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلا أن دلالتها تختلف، مثل ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين:(اغتال) و(قتل) بالإضافة إلى القيم الإجتماعية التي تحددها الكلمتان فهناك إشارة إلى درجة العاطفة والانفعال الذي تصاحب الفعل. فإذا كان الأول يدل على أن المغتال ذو مكانة اجتماعية عالية، وأن الإغتيال كان لدوافع سياسية، فإن الفعل الثاني يحمل دلالات مختلفة عن الأول وهي دلالات تشير إلى أن القتل قد يكون بوحشية وأن آلة القتل قد تختلف عن آلة الإغتيال فضلا على أن المقتول لا يتمتع بمكانة إجتماعية عالية

192اللسانيات واللغة العربية، ص 372

193د. أحمد مختار عمر. علم الدلالة. ص 69

194التقديم والتأخير في الكلام يخدم مقاصد دلالية. حددها البلاغيون في مبحثهم حول تخصيص الدلالة. وقد تبلور ذلك ضمن مفاهيم لسانية منها مصطلح "التبئير" الذي يعني الاهتمام بصورة خاصة في الجملة.

3- **سياق الموقف أو المقام:**

وهو يعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغير دلالاتها تبعا لتغير الموقف أو المقام وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح "الدلالة المقامية".

4- **السياق الثقافي:**

وهي القيم الثقافية والإجتماعية التي تحيط بالكلمة، إذ تأخذ ضمنه دلالة معينة. وقد أشار علماء اللغة إلى ضرورة وجود هذه المرجعية الثقافية عند أهل اللغة الواحدة لكي يتم التواصل والإبلاغ. وتخضع القيم الثقافية للطابع الخصوصي الذي يلون كل نظام لغوي بسمة ثقافية معينة وهو ما يكون أحد العوائق الوضوعية في تعلم اللغات...

وتعتبر النظرية السياقية بنموذجها النظري التطبيقي من النظريات العملية الأكثر تعلقا بالنظام اللغوي، بل إنها بطريقتها الإجرائية في تحديد جملة السياقات وما يصاحبها من العوامل الخارجية كالمقام والحال تعد بذلك مرحلة تمهيدية مهمة بالنسبة للنظرية التحليلية حيث "يرى أولمن أنه بعد أن يجمع المعجمي عددا من السياقات المتمثلة التي ترد فيها كلمة معينة، وحينما يتوقف أي جمع آخر للسياقات عن إعطاء أي معلومات جديدة، يأتي الجانب العملي إلى نهايته، ويصبح المجال مفتوحا أمام المنهج التحليلي" [195]

كان آخر ما توصل إليه علماء اللغة في إطار النظرية السياقية هو فكرة "الوصف" وهو يعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها حيث يعد هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة، إن تسييق الصيغة اللغوية يعد المنقد المهم لتحديد مجالها الدلالي فلا يمكن أن ترد الصيغة اللغوية بمعزل عن السياق النفسي أو الإجتماعي الثقافي، بل يحصل التجاور بين مجموع الصيغ اللغوية داخل التركيب وهو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "النظم" كما سماه قديما عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" وقد اعتبر فيرث (Firth) أن قائمة الكلمات المتراصفة مع كل كلمة تعد جزءا من معناها[196]، بحيث يستدعي حضور كلمة ما حضور سلسلة من الكلمات التي تتراصف معها سياقيا وتتوافق معها في الوقوع.

5- **النظرية التحليلية:**

تهتم هذه النظرية بتحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر، وقد قدم كاتزو فودر "تحليلا مميزا للكلمات ودلالاتها وأحصيا في ذلك ثلاثة عناصر اتخذت كمفاتيح للتحليل وتحديد المؤلفات التي تشكل الكلمة وذلك لتعيين دلالتها. وهذه العناصر هي: المحدِّد النحوي والمحدِّد الدلالي والمميز. وأهمية هذه النظرية تكمن في طابعها الوظيفي إذ تستخدم في كثير من مجالات اللغة كالمجاز و الترادف والمشترك

195- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 72

196- المرجع السابق، ص 77

اللفظي ولأن نظرية الحقول الدلالية تهتم بالنمط التصنيفي للكلمات ودلالاتها بناء على تحليل تفريعي للصيغة، فإنها تلتقي مع النظرية التحليلية التي تعنى بتحديد مؤلفات الكلمة عبر خصائصها وأبنيتها الداخلية، فالمحدد الدلالي يقوم بتخصيص معنى شامل لكل تركيب، الملائما من الدلالات الفردية للمورفامات التي تؤلفه وتبعا للطريقة التي تتألف بها هذه المورفامات197، والمميز يشرف على تلك الوظيفة التمييزية ويقتضي ذلك وجود تضاد بين الوحدات المميزة من ذلك التضاد الصوتي القادر على التمييز بين كلمتين من حيث المعنى كالتمييز بين الكلمتين: (تاب) و(ناب) فوجود التاء في (تاب) مكان النون في (ناب) قد ميز بين دلالة هاتين الكلميتن 198. ويقوم المحدِّد النحوي بوظيفة التمييز بين دلالتين لصيغة واحدة تأخذ إحداها في التركيب وظيفة "الفعلية" والأخرى وظيفة "الفاعلية"، كما هو الشأن في كلمة "يريد" إن تحديد دلالات الصيغ اللغوية يتم بمقاربة هذه الصيغ بصيغ أخرى داخل الحقل المعجمي كما ذهب إلى ذلك العالم دي سوسير بحيث نظر إلى المعنى على أساس أنه مجموع تقابلات الصيغة المنتمية مع بقية الصيغ الأخرى "فكل لغة تنتظم في حقول دلالية، وكل حقل دلالي له جانبين: حقل معجمي وحقل تصوري. ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي لتغطية أو تمثيل الحقل الدلالي وتكون كلمتان في نفس الحقل الدلالي إذا أدى تحليلها إلى عناصر تصورية مشتركة وبقدر ما يكثر عدد العناصر المشتركة بقدر ما يصغر الحقل الدلالي" 199. إن المكون التركيبي يقوم "بخلق" دلالات إضافية للصيغة وذلك لاحتوائه على المكون الأساسي الذي هو جملة من القواعد (إعادة الكتابة) والمكون التحويلي الذي تحدد معه المداخل المعجمية، وبكتابة التركيب ببنيته العميقة تتم عملية الاستبدال بتحويل القواعد إلى جمل وتراكيب (سطحية). ثم إن تحليل الصيغة إلى مكوناتها هو الذي يحدد مجالها الدلالي بتطابقها مع صيغ أخرى لها المكونات نفسها، ويكون للصيغة المعجمية دلالتها المميزة إذا حوت على مكونات تمييزية يوضح ذلك أحمد مختار فيقول: "إن معنى الكلمة طبقا للنظرية التحليلية هو "طاقم الملامح أو الخصائص التمييزية" وكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده، والعكس صحيح كذلك، وعلى هذا يمكن تضييق المعنى وتوسيعه عن طريق إضافة ملامح أو حذف ملامح" 200

---

197. ميشال زكريا. الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام. ص 213

198. المرجع السابق ص 238

199. عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية. ص 370

200. د. أحمد مختار عمر . علم الدلالة. ص 125

لقد أحصى أصحاب نظرية الحقول الدلالية علاقات يتم بموجبها تعيين قيمة الصيغة اللغوية داخل الحقل المعجمي، فقد أكد ستيفن أولمان ذلك بقوله: "الكلمة هي مكانها في نظام من العلاقات التي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللغوية .201 هذه العلاقات التي تم إحصاؤها هي كالتالي:

1- **علاقة الترادف:**

وهي تعني أن الكلمتين أو أكثر بمنطق النظرية التحليلية تتضمن نفس المكونات ولديها عناصر تصورية متماثلة، ويكون الترادف إذا كان هناك تضمن من جانبين فـ (أ) و(ب) مترادفان إذا كان (أ) يتضمن (ب) و(ب) يتضمن أ) مثل (أب) و(والد). وعليه تصنف الوحدات المعجمية ضمن حقول بمعيار الترادف.

2-**علاقة الإشتمال:**

هي تشبه علاقة الترادف إلا أنها تضمن من جانب واحد يكون (أ) مشتملا على (ب) حين يكون ب أعلى في التقسيم التصنيفي أو التفريعي مثل: (الإنسان) و(خالد) .

3- **علاقة الجزء بالكل:**

مثل علاقة اليد بالجسم والعجلة بالسيارة،والفرق بين هذه العلاقة وعلاقة الإشتمال أو التضمن واضح، فاليد ليست نوعا من الجسم ولكنها جزء منه بخلاف (خالد) الذي هو نوع أو جنس من الإنسان وليس جزءا منه.

والسؤال الذي طرحه اللغويون في هذا المجال هو هل يتعدى جزء الجزء فيصبح جزءا للكل؟

والجواب أنه قد يتعدى جزء الجزء فيصبح جزء كل وقد لا يتعدى.

فالنسبة للحالة الأولى مثل (أظافر – أصابع) علاقة جزئية. (أصابع-يد) علاقة جزئية. أما علاقة الجزء بالكل فهي (أظافر – يد 202)

أما الحالة الثانية مثل:(مقبض–باب) علاقة جزئية، (باب–دار) علاقة جزئية ولكن لا علاقة جزئية بين (مقبض–دار) وينسحب هذا المثال على أنواع كثيرة من العلاقات

4- **التضاد:** وهو أنواع:

أ. **التضاد الحاد** :ويسمى التضاد غير المتدرج مثل (حي–ميت) فهما كلمتان متقابلتان في الدلالة ونفي أحد طرفي التقابل يعني الاعتراف بالآخر.

---

201 Meaning and style, P31.

202- أحمد مختار عمر . علم الدلالة، ص98–99– 101

ب. **التضاد المتدرج**: ويصفه المناطقة بأن الحدين فيه لا يستنفدان كل عالم المقال،ولذا فإنهما قد يكذبان معا،بمعنى أن شيئا قد لا ينطبق عليه أحدهما، إذ بينهما وسط. فقولنا: الحساء ليس ساخنا لا يعني الاعتراف ضمنيا بأنه بارد فربما يكون فاترا أو دافئا أو ما إلى ذلك.

ج. **تضاد التضايف**: ويسميه المناطقة "الإضافة" وهي نسبة بين معنيين كل منهم مرتبط بإدراك الآخر كإدراك الأبوة والبنوة، فإن أحدهما لا يدرك إلا مع إدراك الآخر.

د. **علاقة التنافر** :أو ما يطلق عليه في علم المنطق بعلاقة التخالف وهي النسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة إمكان اجتماعهما وامكان ارتفاعهما، مع اتحاد المكان والزمان أي: يمكن إجتماعهما معا في شيء واحد في زمان واحد، ويمكن ارتفاعهما معا عن شيء واحد في زمان واحد مثل (أكل - باغ)،و(الطول - البياض) 203.

إن الاعتقاد بضرورة إحداث تقابلات بين مجموع الألفاظ المتماثلة أو المتباينة،يعكس حقيقة العملية الدلالية التي تتم في مستوى ذهني معقد، إذ التقاط دلالة صيغة ما يتم بعد سلسلة من التقابلات الذهنية التي يقوم بها السامع،ولذلك ذهب سوسير إلى القول بأن انتاج دلالة صيغة ما يتم بواسطة عملية التقابل بينهما وبين صيغ أخرى بإحدى العلاقات التي حددها اللغويون والتي أشرنا إليها سابقا.

6- **النظرية التوليدية**:

تعتبر النظرية التوليدية من أشهر النظريات اللغوية حاليا ويعد(نوام تشومسكي) رائد هذه النظرية، وبالرغم من أن تشومسكي عاد بالبحث الدلالي إلى الطابع العقلاني الذهني إلا أن نظريته استطاعت أن تقدم تفسيرات علمية لظواهر لغوية تخص الدلالة، وتستند هذه النظرية على آلية توليد جمل صحيحة اعتمادا على كفاية المتكلم (الكاتب) اللغوي ويعني ذلك توفر قواعد تنظيمية ذهنية في عقل متكلم اللغة تتيح له ما شاء من الجمل، وقد انطلق(تشومسكي)للتدليل على وجود هذه الكفاية، من تعلم اللغة عند الطفل حيث ألفى الطفل ينتج جملا لم يسبق له أن سمعها من قبل بناء على القواعد الكائنة ضمن كفايته اللغوية، والنظرية التوليدية "تتخذ شكل قاعدة "إعادة كتابة" أي أنها تعيد كتابة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام برمز آخر أو بعدة رموز" 204. وتكون هذه الكتابة بالنسبة للجملة المشتملة على ركن فعلي (مؤلف من فعل وفاعل ومفعول به وشبه جملة عائدة للفعل) وعلى شبه جملة. على النحو التالي:

203عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني. الظرفي ثلث: ضوابط المعرفة. ص53- 56

د.أحمد مختار عمر . علم الدلالة. ص102-103- 105

204. ميشال زكريا. الألسنية. علم ملكة الحديث. ص 203

ج ← رف+شج (حيث ج: ترمز إلى الجملة)، وعليه يمكن كتابة الركن الفعلي بمؤلفاته على النحو التالي:

رف ← ف+رأ+رأ+شج (حيث ف ترمز إلى الفعل، ورأ ترمز إلى الركن الاسمي ويتم اشتقاق الجملة:

ج←رف+شج

رف←ف+رأ+رأ+شج

رأ←تعر+رأ (تعر ترمز إلى التعريف).

شج←ج+رأ

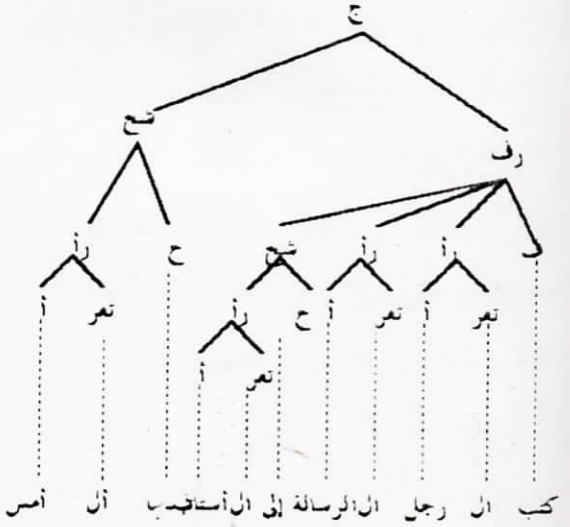
تعر←ال

ف←كتب، ذهب، سأل،...

أ←رجل، رسالة، أستاذ، أمس.

وباستبدال الرموز بعناصر الكلام في نظام اللغة تحصل جمل كثيرة من بينها الجملة

كتب الرجل الرسالة إلى الأستاذ بالأمس. ويمكن رسم تلك الرموز التي تدل على القواعد التنظيمية ضمن كفاية المتكلم اللغوية "بالمشجر arbre 205."



ويبدو أن اعتماد هذه القواعد من شأنه أن يعقد عملية التواصل والإبلاغ،ولذلك تشترط القاعدة التوليدية وجود متكلم ومتقبل مثاليين، لأن عملية إلتحام المعنى بالبنى اللغوية هي ليست بالعملية السهلة ذلك أنها تقتضي علما كافيا بقواعد الإسقاط وبناء على ذلك "يحتوي المكون الدلالي إذا على المعجم أو

205. ميشال زكريا، انظر الأنسة، علم اللغة الحديث، ص202 إلى 205.

اللائحة بمفردات اللغة وعلى القواعد الإسقاطية التي تشكل قدرة المتكلم على استدلال معنى الجمل من خلال معنى المفردات" 206.

لقد تحدث(تشومسكي) على وجهي الظاهرة اللغوية السطحي والعميق أو كما سماه الظاهر والخفي وعليه حدد مصطلح "الكفاية اللغوية" "والأداء اللغوي" وقد أرجع العلماء هذه الفكرة إلى أصول فلسفية تعود إلى نظرية أفلاطون حول العالم."تقول نظرية أفلاطون أن للعالم وجه ظاهري نعتمد في إدراكه على شهادة الحواس وقد تكون هذه الحواس خادعة لا موضوعية فيها ووجه خفي حقيقي يدرك بالعقل .. أو كما يقول كانط أن العالم الظاهري يخفي عالما حقيقيا" 207، فالأداء اللغوي يمثل ظاهرة الخطاب في النظرية التوليدية والكفاية اللغوية تمثل حقيقة الخطاب، وعلى اللغوي -كما يقول(تشومسكي)- أن لا يبني أحكامه على بنية اللغة السطحية، وإنما عليه أن يصل إلى البنية التحتية العميقة، ليطلع على القواعد الذهنية التي تنتظم اللغة. وقد توصل(تشومسكي)إلى أن العقل الإنساني يحوي آلية مكونة من مجموعة قواعد متناهية بمقدورها تحليل الجمل ومساعدة متكلم اللغة على انتاج جمل لا متناهية بمعجم لغوي متناه فضلا على فهم الجمل التي لم يسبق له أن سمعها، ورصد الإلتباس الحاصل في الجملة، وقد أضاف(تشومسكي) فكرة جريئة لا زالت موضع بحث وجدل بين علماء اللغة وهو ما سمي بالعموميات اللغوية، وتعني أن جميع اللغات متشابهة في بنياتها الداخلية وهو ما يفسر خضوع التركيب في أي لغة لتلك المدخلات العميقة، وما يشد من عضد هذه الفكرة هو أن المعاني كما تنص نظرية الأوضاع -لاتنمو قل في عالم اللغة إنما توجد في عالم الأوضاع وقد تمخض عن هذه الفكرة البحث عن العلاقة بين البنية الدلالية والعوالم الدلالية "فإذا كانت الكلمة على مستوى الدال عبارة عن "صرّة من الأصوات" وإذا كانت كذلك فلم لاتكون على مستوى المعنى "صرّة من الوحدات البدائية للمعنى" 208. وعوّض التحليل المفهومي في النظرية التوليدية التحليل التوزيعي،الذي اتبعته النظريات السابقة في اللغة، فما الدلالة إلا مجموعة سمات تتحدد بواسطة المشير الدلالي وذلك "في تعيين العلاقات الدلالية بين الكلمات المترادفة والمتبائلة أو المتضمنة الواحدة الأخرى" 209

إن الهدف الأسمى الذي رسمته النظرية التوليدية هو معرفة الطاقة الكامنة في اللغة على مستوى التعبير ولذلك تأثرا بآراء المدرسة الفلسفية العقلانية التي سادت القرن السابع عشر، اتخذ(تشومسكي) منهجا عميقا لا يعتمد الوصف، وإنما التحليل والتفسير للوصول إلى وضع معايير تحدد قدرة اللغة على

206د. ميشال زكريا، المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية، مجلة الفكر العربي المعاصر رقم 19/18 السنة 1982

207د. فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 142

208جلي الدلالة، بيار جيرو ترجمة د. منذر عياش ص 187

209 د. ميشال زكريا، المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد رقم 19/18 السنة 1982

الخلق والإبداع والإبتكار بإعادة بناء "نسق المعاني" عن طريق قواعد التوليد والتحويل،ولذلك عُدّت النظرية التحويلية التوليدية من أحدث النظريات التي قدمت تفسيرا علميا موضوعيا لنظام اللغة ووضعت قواعد مرنة تصلح لأي لغة، لأنها قواعد تتسم بالشمولية والعالمية، وهذه المرونة في التقعيد النظري ضرورية للنظام اللغوي الذي ينزع نحو التجدد والتكيف والتطور فضلا على شمولية التناول والدراسة، وغدا (تشومسكي) يرسم المنهج القويم في الدرس اللغوي مميزا بين الميتودولوجيا والنظرية، فقد كان اشتغال البنيويين –قبل تشومسكي– منحصرا على وصف الاتجاه ووضع نظريات تقوم بتطبيق مجموعة عمليات وإجراءات على العينات اللغوية، مهمتها معاينة الوحدات الدالة الصغرى، فأشار(تشومسكي)في كتابة (البنى التركيبية) إلى ضرورة الاهتمام بالمنهج الذي يكمن في الطرق التي تمكن من بناء الأنحاء، وغدا المبحث اللساني مع(تشومسكي)يهتم بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين بدلا من الاهتمام بسلوكهم الفعلي، فلم يعد الانتاج الكلامي الذي هو عبارة عن سلاسل فيزيائية بمفهوم الفونولوجيا قادرا على تقديم تفسير كاف لآليات حدوث التركيب اللغوي،ولذلك اتجه الدرس اللساني، لا إلى تحديد ما هو موجود من السلاسل اللغوية السليمة فحسب،بل أيضا إلى ما يمكن أن يوجد من التراكيب اللغوية غير اللاحنة بواسطة مجموعة من القواعد التوليدية. ويكون بذلك موقف(تشومسكي)قد انحرف بالدرس اللغوي إلى وجهة جديدة تختلف عن وجهة البنيويين الذين لم يميزوا بين صورة النحو، والوسيلة التي تقود إلى اكتشافه. وهو ما عكف تشومسكي على اتخاذه مبدأ للدراسة اللغوية بحيث فرق بين المنهج والنظرية وولج بذلك إلى كل ما يشكل العالم الداخلي الذهني للمتكلم، وشأن كل نظرية دلالية فإن النظرية التوليدية، وصلت إلى الباب المسدود، وإن نجحت في الكشف عن البنية العميقة لعدد لامتناه من الجمل إلا أنها عجزت عن تفسير عدم التوافق بين معاني المفردات المنتظمة في جملة واحدة، وهو ما فسح المجال لنظرية كاتز وفودر التي تعتبر مكملا لقواعد(تشومسكي)التوليدية التي ارتكزت على ما يسمى بالمؤلفات الأساسية لمعاني الكلمات وهي مؤلفات تتجاوز الرموز التي اعتمدها(تشومسكي)في القواعد التوليدية، وعلى ضوء نظرية كاتروفودر يمكن مثلا تحليل كلمة "رجل" على النحو التالي: اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + ذكر + بالغ.

وتختلف عنها كلمة "إمرأة" بمؤلف "الجنس فقط .210 وهكذا بالنسبة للكلمات الأخرى.

7- نظرية الوضعية المنطقية في المعنى :211

تصور معنى الكلمة أو الجملة عند أصحاب نظرية الوضعية المنطقية،ينبني على نظرات متباينة، وإن كانت كل نظرة من هذه النظرات هي عبارة عن امتداد معرفي لأفكار سبقتها وتأسست فلسفتها على

210- موريس أبو ناضر، مدخل إلى علم الدلالة الألسني: ص26، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 19/18 السنة 1982

211 د. محمد مهدي زيدان، في فلسفة اللغة من 125 إلى 128

جملة من الإنتقادات التي وجهها لها علماء اللغة عامة وأهل المنطق والفلسفة خاصة. من رواد هذه النظرية "مورتس شليك (M. Chlik) "المؤسس الأول. والعالم "أتونيراث" (A/ NEURATH) "وهمبل(Hempel) " و"كارنب212 (Carnap)". و"الفرد جولس أيير (A.J. Ayer) "و"فردريك وايرمان (Waisman) F.) " ذهب "شليك" (1882–1936) إلى أن معنى قضية ما، هو طريقة تحقيقها وذلك بتوفر شروط للتحقيق تكون على إثرها القضية صادقة،من ذلك الواقع التجريبي للمعنى وهو ماوسم نظريته "بالنظرية التجريبية في المعنى" وقد وضع "شليك" معايير ثلاثة لتحديد معنى الكلمة: إما بالإشارة إلى مسماها المعيّن (الشيء في العالم الخارجي)، أو بالتكافؤ والترادف ويخص ذلك الكلمات التي تعتبر محمولات تجريبية مثل: مربع، شجرة، ... أو بالاستخدام في السياق اللغوي وذلك خاص بالكلمات التي لا تعتبر محمولات تجريبية مثل: إذا، الآن، ... وغيرها من الصيغ التي لا معنى لها إلا داخل السياق. ماذا يعني "شليك" بمصطلح "التحقيق"؟ التحقيق عند "شليك" يعني مطابقة المعنى للواقع مما يدل على صدق القضية في الواقع التجريبي. ولا يشترط أن يكون التحقيق بالمعنى القوي فتلك غاية بعيدة الحصول وإنما يعني "شليك" التحقيق بالمعنى الضعيف،أو ما سماه بإمكان التحقيق. والإمكان كما يوضح "شليك" نوعان: إمكان تجريبي: وهو المعنى الذي يتسق وقوانين الواقع و الطبيعة وإمكان منطقي: وهو ما يطابق قواعد التركيب والنحو واستخدامنا المألوف للكلمات وفق نسق صحيح، والحقيقة أن نظرية "شليك" توقفت عن العطاء العلمي وتقديم التفسيرات الكافية لتمثيلات من المعنى لم تخضع لقواعد هذه النظرية ومعاييرها، وذلك لاحصار نظرية شليك في تفسير الكلمات ذات الواقع الحسي بينما وجدت قضايا وصيغ لا يشملها الإدراك الحسي المباشر لكنها محققة المعنى مثال ذلك تركيب الذرة الذي قال عنه "شليك" أن لا معنى له. ويأتي بعد "شليك" العالمان أو تونيراث" (1882–1945) "وهمبل" (1905–) اللذان دعا إلى معيار جديد يعتمد في رصد المعنى لا يرتد إلى الواقع التجريبي كما كان يقول "شليك" وإنما يرتد إلى قضية "بروتوكول" وتعني تسجيل دقيق لما عاناه المتكلم في خبرته، ويشترط في هذه القضية أن تصدر بضمير المتكلم وتلحق كل جملة بحسب اتساقها مع جمل بروتوكول سبق وأن قبلناها وذلك للحكم بصدقها، وإن تنافرت معها كان الحكم بكذبها وعدم تحققها، فالمعيار الذي اعتمده "نيراث وهمبل" ها هنا هو معيار الاتساق (consistance) .

---

212 إن اسهام "كارنب" في مجال فيسيولوجيا الحديثة قد عد عملا في غاية الأهمية. خاصة وأن سعي هذا العالم الفيلسوف كان يتجه إلى بناء لغة دلالية: (علم الإشارة=سيار جيو-موجي) المقدمة مازن الوعر. ص 15.

أما كارنب (1891–1975) بعد جملة أفكار قدمها حول تصوره لمعنى الجملة أو القضية، انتهى إلى رد ذلك إلى الواقع التجريبي وذلك بعد إدراكه أن اللغة هي حاملة للواقع ومعبرة عنه وليس عبارة فقط عن تراكيب وأنساق لغوية.

وبالرغم مما وجهت لنظرية الوضعية المنطقية من انتقادات، إلا أنها قدمت للدرس الدلالي الحديث طرقا أخرى للبحث عن المعنى تتسم بالعمق في التحليل، وإن كان أصحاب هذه النظرية قد وقعوا تحت سلطة النظرة الحسية للأشياء وهو ما جعلهم يخلطون بين البحث في المعنى وبين صدق الجملة. وذلك ما سوف يعرض نظريتهم إلى مآخذ شديدة أدت إلى تعديل في مواقفهم حيث عرفوا عن القول بمبدأ التحقيق التجريبي بالمعنى القوي، إلى القول بمبدأ التحقيق التجريبي بالمعنى الضعيف، ويعني ذلك نسبية تحقيق معنى الجمل والكلمات والقضايا واستحالة تحقيقها تحقيقا مطلقا تاما بينما ظل موقف القائلين بالاتساق في الحكم بصدق ومعنى الجملة ثابتا، بالرغم من الملاحظات الكثيرة التي وجهت إليهم وهو ما جعل موقفهم يضعف مما أدى إلى إجراء تعديل في المصطلح "تحقيق" الذي استبدل بمصطلح تدعيم(confirmation) وسوف ينشأ اتجاه آخر على يد "ألفرد جولزير (Ayer)" و(فردريك وايزمان) (F. Waismann).

يذهب "أير" إلى أنه لا يكون للجملة معنى إلا إذا أمكن تدعيمها إلى درجة كبيرة بإشارتها إلى واقع يمكن ملاحظته. ولا يعد هذا تحديدا تاما لمعنى الجملة وإنما مجرد تدعيم لها، بحيث يكون لها احتمال كبير في المعنى المحدد بواسطة التدعيم، خاصة وأن الجملة مسندة إلى ضمير المتكلم وبالتالي فهي تعبر عن احساسات وإدراكات ذاتية وقد وصل "أير" إلى قناعة علمية تتلخص في الإمتناع عن اعتماد معيار عام لمعنى الجملة، وربط ذلك المعنى بمجموعة الخبرات التي تحققت بفعل الملاحظة المباشرة عن طريق التحقيق التجريبي الذي يصدقه الواقع وحتى في هذه الحالة تصدق الجملة صدقا احتماليا لا صدقا تاما.[213]

أما (وايزمان) فقد سار على نهج "أير" ولكن بأسلوب مختلف وذلك بدعوته إلى أن البحث عن مكافئ تام يشرح معنى الجملة سيبقى مفتوحا لأنه ناقص، ذلك أن الجملة المطلوب رصد معناها تحوي على حالات جزئية يصعب حصرها وتحديدها، كما أن التركيب المعد لإقامة تحقيق القضية لن يكون هو التركيب الأخير المناسب، وإنما قد تحصل على تركيب جديد يشرح أو يحلل أو يضيف إلى معنى الجملة الأصلية، معان جديدة وبالرغم من الجهود المضنية في البحث عن تصور ثابت للمعنى بقي البحث بين دور وآخر يفاجأ بمسائل جديدة مرتبطة بمسألة "المعنى"، فيخوض من أجل تفسيرها وتحليلها دراسات

---

213 إن الإشارة إلى الأسس الفلسفية التي أرسيت عليها قواعد النظرية المنطقية في المعنى، تقدم الصورة الحقيقية لوظيفة اللغة التي لا تقتصر على الإبلاغ والإيصال فحسب أو تمثيله للواقع الفيزيائي للإنسان وإنما في فهم هذا الواقع وتحليله باستمرار. وتستأثر هذه النظرية بالاهتمام المتزايد لكونها تتناول اللغة في شكلها المنطقي المعقد...

سفضية، فالقول باعتماد معيار الترادف لتحديد معنى القضية أدى إلى البحث حول، ماهية الترادف، هل الترادف خال من المعنى؟ بالطبع لا يقدم الترادف تفسير لمعنى الجملة حتى يكون للجملة المرادفة معنى كذلك وهو يحتاج إلى إيجاد مكافئ له في المعنى، وهكذا يقع الدرس في هذا المجال، في حلقة مفرغة.

8-النظرية البراجماتية :214

قريبة هي نظرية (تشارلزبيرس (CH. Pierce) من نظرية أصحاب الوضعية المنطقية وذلك في اعتمادهم على الملاحظة الحسية المباشرة، وتحقق المعنى في الواقع التجريبي، وقد أشار (أير) إلى نظرية (بيرس)، لأنها تعد تدعيما لرأيه و موقفه، يرى (بيرس) أن تصورنا لشيء ما يتألف من تصورنا لآثاره العملية فالطابع الوظيفي للشيء هو الذي يحدد تصورنا حوله فالتيار الكهربي مثلا لا يعني مرور موجة غير مرئية في مادة ما وإنما يعني مجموعة من الوقائع مثل: إمكان شحن مولد كهربي أو أن يدق جرس أو أن تدور آلة، وإذن فمعنى لفظ "كهرباء" هو ما تفعله، ويبقى همّ نظرية "بيرس" هو إثبات المعادل المادي للشيء حتى يتحقق معناه، فمع أن الكهرباء غير مرئية فلا يمكن أن ننفي وجودها وإنما ننظر إلى آثارها العملية ولذلك رأى "بيرس" أن التصورات التي لا تنتج عنها آثار، لا معنى لها. وقد أوضحنا في نظرية (بلومفيلد) السلوكية 215 التي تقترب منها نظرية (بيرس) من حيث المبدأ، كيف عجزت معاييرها عن تقديم تفسير كاف لجمل وعبارات لا يبدي أمامها المتلقي أية استجابة، هل يعني ذلك حسب (بيرس) أنها لا تشتمل على معنى، ومع ذلك يبقى (بيرس) أهم فيلسوف مؤسس لعلم الإشارات لم تقدر جهوده حق قدرها إلا بعد موته سنة 1914، حيث استثمر العالمان رومان جاكسون وشارل موريس جهوده في علم الإشارات فحاولا تطبيق نظرياته على علم اللغة العام. ولا يمكن أن نغفل تلك التصانيف التي وضعها (بيرس) حول الإشارات محددا في ذلك نظاما سيميائيا يضم العلامات اللغوية وغير اللغوية، وما يلفت الانتباه في حديث (بيرس) عن الإشارات هو ربطه للإشارة مع مدلولها من جهة والمرسل إليه من جهة ثانية إذ قد تكون الإشارة رمزا (symbole) أو إيقونة (Icone) أو قرينة (Indice) ، وأثناء عملية التواصل قد تستعمل الإشارة نفسها تارة رمزا وتارة أخرى أيقونه أو قرينة.يتوقف استعمال الإشارة للتواصل والإبلاغ على معرفة مسبقة بدلالتها الاصطلاحية فرمز "الدخان" على سبيل المثال هو إشارة طبيعية أو قرينة قد تدل على النار أو علامة تدل على الخطر أو رمز الاتصال كما عند بعض قبائل الهنود الحمر" 216.

214- عصمت مهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 97

215انظر "النظرية السلوكية" ص83 للعالم الأمريكي بلومفيلد.

216انظر ذلك في مقال "الإشارة، الجذور الفلسفية والنظرية اللسانية، بسام بركة ص50-51، ضمن فكر العربي المعاصر العدد رقم 30-31، سنة 1984

9-نظرية: "مور-كواين" :217

-يرى جورج مور (G. Moore) أن تصور معنى كلمة أو جملة يمر عبر إجراءات تحليل صحيح يقوم على خطوتين: التقسيم والتمييز وعلى معايير ثلاث هي: التكافؤ المنطقي والترجمة والترادف. ويقصد (مور) بالتقسيم، تحليل تصور معنى ما إلى مؤلفاته ويعني ذلك أن تصور المعنى مركب من جملة تصوراته الجزئية، وشبيه تقسيم (مور) بتصنيفات أصحاب النظرية التحليلية الذين قسموا معنى الكلمات إلى ما يألفها من سمات دلالية 218. أما التمييز فله ارتباط عند (جورج مور) باستخدام الكلمة في السياق اللغوي وذلك بإحصاء جملة الاستخدامات الممكنة للكلمة الحاملة لتصور المعنى موضوع البحث، ومحاولة جمع الخصائص المشتركة التي تجمعها وتميزها عن المعنى الذي نحن بصدد البحث عنه، وإذا تحقق ذلك تميز تصور المعنى عما عداه من التصورات الأخرى.

أما معايير التحليل الصحيح فهي تهدف إلى إيجاد معادل دلالي للمعنى، فمعيار التكافؤ المنطقي عند "مور" يعني تحليل مقارب لتصور المعنى (موضوع البحث) إلى جملة تصورات أخرى تكافئه وتساويه وذلك من أجل التحقق من المعنى.

أما معيار الترجمة فليس يعني نقل كلمة من لغة إلى أخرى وإنما يعني ترجمة التصور إلى تصورات تصل معه إلى حد التكافؤ وينتج عن ذلك تساو في المعنى بين التحليل وموضوعه،وهو ما يسمى بـ"الترادف". فالترجمة تفضي إلى التكافؤ الذي يفضي بدوره إلى الترادف.

وبالرغم مما سجلته نظرية (مور) من تقدم في البحث حول المعنى إلا أنها تعرضت لمآخذ وانتقادات كثيرة كانت وراء نشوء نظريات أخرى قدمت البديل لنظرية (مور) ومن تلك النظريات نظرية (كواين (W.V. Quine (1908- الذي تتلمذ على (كارنب(Carnap))، بدأ (كواين) من حيث انتهى عنده (مور) الذي قال أن تصور معنى الكلمة هو الإتيان بتصورات أخرى تكافئه منطقيا ويسمى المعنى الناتج ترادفا ولكنه يجد نفسه قد وقع في حلقة مفرغة أشرنا إليها من قبل عند أصحاب نظرية الوضعية المنطقية وهو أن المعنى يعتمد على الإتيان بترادف، لكن الترادف غير ممكن إلا إذا كان المعنى قد استقر في ذهننا من قبل. فخاض كواين بحثه الأول في مسألة الترادف كأساس للبحث عن المعنى، فاستعان في بادئ الأمر بالنظرية السلوكية التي تبني على مبدأي المنبه والاستجابة ؛ أي أن معنى جملة ما بالنسبة لشخص ما نحدده بمجموعة المنبهات التي تفضي إلى تقبل الشخص للجملة. ويعني (كواين) بذلك أن القول بأن جملة ما أو كلمات تعتبر مترادفة إذ حققت استجابة واحدة، ولكن هذه النظرية لا تشتمل كل الجمل أو الكلمات، كما أوضحنا ذلك في النظرية البراجماتية (لبيرس) ذلك أن أساس تصور المعنى -عند هذه

---

217 د. محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص99-100-103-105

218انظر النظرية التحليلية ص 72

النظرية- نفسي، وبالتالي يختلف من شخص لآخر. فعدّل (كواين) من نظريته واعتمد على معيار (الصدق). نقول عن جملتين أو كلمتين أنهما مترادفاتان إذا كانتا هما قيمة صدق واحدة،وكانتا تشتركان في المصدقات. و(كواين) يربط تصوره حول المعنى بتحققه في الواقع، ويرتد (كواين)إلى ما آلت إليه نظرية المعنى التجريبي عند (شليك). ويقر بصعوبة البحث عن المعنى باعتماد معيار الترادف

- دلالة العوالم الممكنة عند (فريجة:219 (Frege)):

لم يرتق (فريجة) بأفكاره حول تصور المعنى إلى مستوى النظرية، وإنما لأهمية ما طرحه في هذا المجال ارتأينا الإشارة إليه.

ما يميز فكر (فريجة) في بحثه حول المعنى هو افتراضه لوجود عالم دلالي مستقل. كيف وصل (فريجة) إلى ذلك؟ لقد تبلورت فكرته هذه منذ أن أثبت التمييز بين معنى اسم العلم وإشارته، بحيث فرق بين الاسم ومسماه من جهة ودلالته من جهة ثانية، وخلص إلى أن المسمى ليس هو المعنى، وهو ما استقر لدى علماء الألسنية والدلالة المحدثين فيما يخص الأسماء كلها الدالة على معنى أو على ذات.ارتقى (فريجة) إلى التمييز بين الصورة الحسية التي تنشأ عن إدراك ضمني سابق لشيء ما أوتوهم هذا الإدراك، وهذه الصورة تختلط بالمشاعر والإنطباعات الذاتية، ولذلك يختلف الإدراك الحسي من شخص لآخر فكانت عندئذ الصورة الحسية ذاتية، أما المعنى فله موضوعيته واستقلاله ومن هنا تأتي فكرة (فريجة) من افتراض عالم المعاني 220 بحيث يكون السعي لاكتشافه لا لخلقه، وهو ، طرحه العالم الفرنسي (غريماس) في موضوعه "البنية الدلالية" 221. وقد ميز (فريجة) في العالم الدلالي ثلاثة عوالم هي

العالم المادي (عالم الأشياء) والعالم الذاتي (عالم التصورات والأفكار) وعالم المعاني. إلا أن افتراض (فريجة) بوجود دلالة العوالم الممكنة (possible world semantics) 222 قد قوبل بالانتقاد وذلك لاستحالة الحديث عن عالم غامض لا نعرف كيف نكتشفه. وقد كان (فريجة) نفسه قد أعلن أن المعاني ليست في حاجة إلى البحث عن معيار بفضله نستطيع تحديد معنى كلمة أو جملة ما، ولكن يجب أن ننطلق من مبدأ أن فكرة معنى كلمة هي فكرة معروفة لدى كل من يتكلم اللغة، وبالتالي فهي متروكة لاعتبارات أخرى تتضح بفعل الاستخدام لعناصر اللغة والتعامل في مجال الابلاغ والتواصل

219- محمود فهمي زيدان. فلسفة اللغة. الصفحة 115-116- 117

220أحدث السيميوتوجيا الحديثة أبعادها فلسفية على يد الفيلسوف(فريجة)خاصة. انظر علم الإشارة. السيميوتوجيا. طرجيمو ص 15

221انظر مقالة "البنية الدلالية" في مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 18/19 سنة 1982 ص 97

222- عبد القادر الفاسي الفهري. انظر اللسانيات والعلمة العربية، ص 351

وجملة القول أنالبحث عن ماله معنى في اللغة وما لا معنى له، قد أحدث من فكر العلماء المحدثين كثيرا وما استقر لديهم هو صعوبة المسلك نحو تحديد معنى الجملة **تحديدا تاما**، **واستحالة إقامة معيار** صارم ثابت يمكن بواسطته رصد دلالة الجملة،وما يمكن تسجيله

أ- إن البحث في دلالة الجمل أو القضايا،بحث يتسم بالحضورة وذلك لطبيعة اللغة التي تنزع نحو التطور والتجدد وترفض أبدا منطق "المعيارية"

ب- إن ما توصل إليه العلماء في مجال بحثهم عن المعنى،يفتقر إلى طابع الشمولية والعموم ولذلك وجدت ثغرات في نظرياتهم التي ضعفت على إثرها وزال تأثيرها

جـ- إن اعتماد معيار التحقيق أو مطابقة الواقع أو معيار الإنسجام أو معيار التدعيم كما نادى بذلك العلماء -الذين استعرضنا أفكارهم- يربط اللغة بالتحقيق المادي للدلالة، والملاحظة المباشرة للمعنى وهو مافتح المجال لاعتماد معيار "الصدق والكذب" بالنسبة للقضايا أو الجمل

د- إن النزوع نحو هدف إثبات معنى محدد للكلمة أو الجملة،كان دأب علماء اللغة والفلسفة والمنطق، آخذين في سبيل ذلك، بمستويين إثنين هما: مستوى التركيب ومستوى المضمون وهما معياران أساسيان ولكنهما لا يكفيان لتحديد شامل كامل لدلالة الجملة أو الكلمة،وإنما وجب تظافر عدة أنظمة تأخذ في اعتبارها عالم المتكلم وعالم المتلقي وطبيعة الخطاب وعناصره،والمقام الذي يجمع ذلك كله..

الباب الثاني : الدلالة عند الآمدي

الفصل الأول : جهود العرب القدامى في الدراسات الدلالية:

الفصل الثاني : العلامة اللسانية عند الآمدي

الفصل الثالث : الخطاب الإبلاغي عند الآمدي

الفصل الرابع : الحقيقة و المجاز عند الآمدي



الفصل الأول : جهود العرب القدامى في الدراسات الدلالية

الشافعي – الجاحظ – ابن جني – ابن سينا – الجرجاني



تمهيد:

مما يكاد يجمع حوله جل علماء اللغة والأدب المحدثين أنه لايمكن عزل النص عن سياقه الحيوي الذي نشأ في أجوائه وتأثر بمناخه المعرفي ، بل لولوج فضاء النص العام وتفكيك بنيته تفكيكا يبرز الأصول التي تتحكم في نتاج العصر المعرفي والإضافات التي جاء النص بها وابعادها الفلسفية،وجب مراعات الروافد المعرفية التي أفاد النص منها أو اتخذ موقفا إزاءها يقول مصطاع الصفدي : "لايمكن تأويل نص إلا باسترجاع السياق اللغوي والبيئي والانتربولوجي العام الذي نما وترعرع النص فيه."223 ثم إن مفهوم التراث المعرفي لاينحصر زمانيا في الماضي،وإنما المفهوم الحديث الذي بلوره غادامير(Hans -Gorg Gadamer) هو امتزاج التراث مع ذاتية الباحث عنه والملتمس لأسس بنائه ، وهذا التراث الحاصل كل متشكل من جدلية الحاضر مع الماضي ، فلا وجود لتراث ساكن لأنه لاجدوى منه وإنما الفهم المعاصر المتوافق وكينونتنا الراهنة هو الذي يعطي للتراث أبعاده وذلك بما يتحدد على أساسه من رواسب ثقافية محمولة في وعاء لغوي ، ومعنى ذلك أن مساءلتنا للتراث العربي تقوم على أساس من الحوار العادل إذ يتحول التراث إلى ذات محاورة تمتلك رواسبها الثقافية ذات أبعاد معرفية و فلسفية ، وتقوم ذاتنا المحملة بمعارف مسبقة تشتمل كل خصائص الوجود الثقافي العلمي الراهن وبذلك ينتفي أي تسلط من أي طرف ، وتتغير نظرتنا إلى اللغة الحاملة للفكر التراثي عن كونها كومة رموز خالية من أي عمق دلالي ذلك "أن إرجاع النص إلى مجرد كومة رموز لاعمق دلالي وراءها هو منهج مادي ساذج ، يريد أن يناقض المنهج التجريدي الساذج كذلك الذي يجرد عالم الدلالات بمعزل عن النص وسياقه الحيوي الذي قيل أو خط ضمن إطاره224وفي هذا الإطار النظري العام تأتي ضرورة تحديد المناخ المعرفي الذي أنتج فيه الآمدي كتابه"الإحكام في أصول الأحكام" بما اشتمل عليه من مفاهيم دلالية ولسانية تستند -بالطبع – إلى منهج يمتلك رؤية معينة في التعامل مع النصوص اللغوية وتأويل دلالتها بما يتوافق والوعي بعمق الحدث اللغوي مكتوبا أو منطوقا أو مسموعا، خاصة إذا علمنا أن الآمدي عاش في عصر الملخصات للنتاج التراثي المتقدم الذي تأثر بحركة النقل في القرنين الثاني والثالث الهجريين واللذين شهدا ترجمة لعلوم وآداب اليونان والفرس وغيرهما من الأقوام ، وظهر جليا أثر الفلسفة اليونانية عامة والمنطق الأرسطاليسي خاصة في مؤلفات علماء الأصول من المتكلمين .225 فضلا عن الفلاسفة المسلمين الذين اتخذوا مواقف متباينة من المنطق اليوناني ، فحرصا منا لمقاربة المنهج المعرفي الذي اعتمده الآمدي في تقديم قراءاته التأويلية لبنية الخطاب اللغوي في القرآن الكريم،عمدنا نسائل مجموعة من العلماء الذين افتخر بهم

223-استراتيجية التأويل . التأويل وسؤال التراث – مجلة الفكر العربي المعاصر ص4- عدد 31/30- 1984

224-مصطاع الصفدي: المرجع السابق. ص4-5.

225-نعرض لهذه الفكرة في مبحثنا حول الشافعي وطرق الاستدلال عنده ،والآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام.

عصرهم وذلك بما قدموه من عطاءات أسهمت بشكل بارز وواضح في بلورة العلوم الإنسانية في شتى مجالاتها في العصر الحديث،وقد اعتمدنا في سبيل ذلك التدرج الزمني بدءا بالقرن الثاني الهجري و انتهاءا الى القرن الذي سبق الآمدي،وحددنا مجالات معرفية تتباين من قرن لآخر، ففي مجال علم أصول الفقه اخترنا الشافعي – رضي الله عنه – لكونه أول من سن قواعد عامة لا ستنباط الأحكام والدلالات من القرآن الكريم معتمدا أساسا على القياس والفهم العميق لمعاني اللغة العربية،وقد كان اعتمادنا لإبراز إسهامات الشافعي في مجال الدلالة على كتابه " الرسالة " خاصة، وملخصه كتاب : "أحكام القرآن " وبما أن البلاغة وفن النظم لها صلة أساسية بعلاقة اللفظ بالمعنى والتركيب بالدلالة السياقية، أبرزنا اسهامات علماء البلاغة ملخصة في كتابي الجاحظ " البيان و التبيين" خاصة و كتاب "الحيوان" إلا أن القرن الخامس الهجري قد شهد بروز عالم فذ له حس لغوي نافذ في مجال النظم و هو عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الاعجاز" و لم نكتف بالجاحظ كمسهم في إرساء نظرية بلاغية ذات أهمية بالغة لكون عبد القاهرقد تخطى المفاهيم الأولية التي كانت معروفة بها البلاغة العربية إلى مفاهيم جديدة لازالت أحكامها نافذة إلى يومنا هذا رغم تقادم الأزمان و بعد المسافة بيننا و بين صاحبها - الجرجاني – . و قبل الجرجاني توقفنا عند صاحب كتاب "الخصائص " لنجلي فيه بعض الأحكام اللغوية التي أضحت سننا مطردة في فن الإنشاء و التعبير اللغويين . ولا تخفى على أي مطلع على التراث اللغوي العربي مكانة ابن جني في التأسيس لبنية الخطاب اللغوي،بما أرساه من نظريات في اللغة أثبتت بطول المعاينة لآلياتها في التشكيل الحرفي و اللفظي و السياقي،تنم عن امتلاك حقيقي لأدوات المساءلة اللغوية لسنن العرب في كلامها . و آخر ما ختمنا به رسم الأجواء المعرفية التي و لا شك أفاد منها الآمدي – هو الشيخ الرئيس ابن سينا فرصدنا عطاءاته التي تخص الدلالة في كتبه : "منطق المشرقين" ،و كتابه العبارة" ، "الشفاء" ثم كتابه " الإشارات و التنبيهات" .و قد حاولنا في كل ذلك ان نقدم بجمل الإسهامات في مجال الدرس اللغوي عامة والدلالي على وجه الخصوص التي يكون علي بن محمد الآ مدي قد افاد منها إفادة تدل على النضج المنهجي الذي وسم أبحاثه في كتابه الإحكام، وقد اكتفينا عند بعض المتقدمين - ممن وقع عليهم اختيارنا كنماذج لقرن معرفي معين - ببعض كتبهم عن البعض الآخر و ذلك خاضع للبرنامج الذي سطرناه حيث لا ينبغي أن نخوض في مباحث الدلالة عند عالم من هؤلاء المتقدمين خوضا شاملا و عميقا و كأنه موضوع البحث الذي عكفنا فيه على تجلية جهود الآمدي اللسانية و الدلالية،واضعين مقاربة علمية نحاول من خلالها ممارسة فعل الحفر و البناء في عطاءات الآمدي اللغوية بناء لا يسلب التراث اللغوي خصائصه و سماته و أبعاده المعرفية . كما لا يقدم تقديما مشوها و مريفا نتيجة لتلك الأدوات النظرية الحديثة التي عقدنا من خلالها جدلا معرفيا لغويا نراعي فيه شروط المثاقفة التي تتنافى و شروط

المشاكلة ، فيغدو كتاب الآمدي مشروعا ثقافيا متجدد الفعالية يطلب قراءة لغوية تتماشى و سنن الكلام و الكتابة آنذاك و بذلك نكون قد وصلنا بين حلقات المعرفة اللغوية ، و إن لم نعرض لكل فعاليات التراث اللغوي قبل عصر الآمدي،و لكن حسبنا أن نثير مسائل تخص حقل الدلالة المعرفي عند بعض العلماء،الذين اعتبروا كمقدمات مهمة لم تتضح معالم نتائجها إلا في القرون التالية لها،و خاصة مع الآمدي الذي تعد أبحاثه و أفكاره حلقة مهمة لا يمكن إسقاطها في عطاءات القرنين السادس و السابع الهجريين.

1- الجهود الدلالية عند الشافعي (150هـ - 204هـ):

من خلال كتابه "الرسالة":

يعد الإمام الشافعي أول من وضع الأبواب الأولى لعلم أصول الفقه،حيث بيّن العام من الألفاظ و الخاص ، كما أشار إلى طرق تخصيص الدلالة و تعميمها باعتماد القرائن اللفظية و العقلية ، و كيفية استنباط الأحكام بالإعتماد على التحليل المستند على النقل . يقول الشافعي: "و رسول الله عربي اللسان و الدار، فقد يقول القول عاما يريد به العام ، وعاما يريد به الخاص".[226]

و أقدم ما وصلنا مكتوبا في علم أصول الفقه هو كتاب"الرسالة" للشافعي يُجمع على ذلك العلماء المحدثون و الأقدمون على السواء، و كان الكتاب محاولة لوضع قواعد لفهم النصوص القرآنية و تحديد الدلالة المقصودة وفق منهج أظهر ما فيه هو القياس الفقهي . يقول الدكتور علي سامي النشار:"يجمع مؤرخو "علم الأصول" على أن أول محاولة لوضع مباحث الأصول كعلم نجدها عند الشافعي،و أنه لم يكن قبل هذا العهد ثمة محاولات لوضع منهج أصولي عام يحدد للفقيه الطرائق التي يجب أن يسلكها في استنباط الأحكام" و لم ينفرد المحدثون من باحثي المسلمين أو من المستشرقين بهذا القول وحدهم ، بل إن علماء المسلمين الأقدمين شاركوا فيه بحيث نرى إماما عظيما كابن حنبل (214 هـ - 8555 هـ) يقول : "لم نكن نعرف العموم و الخصوص حتى ورد الشافعي "كما يقول الجويني (شارح ممتاز من شراح الرسالة) : "أنه لم يسبق الشافعي أحد في تصنيف الأصول و معرفتها " كما يقول ابن رشد : "النظر في القياس الفقهي و أنواعه هو شيئ استنبط بعد الصدر الأول 227إن تلك المصطلحات التي أعطاها الشافعي أبعادها الدلالية ، و أضحت معروفة الحدود في علم أصول الفقه إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نعطيها قدرها من الإبداع العلمي ، إلا إذا أخذناها في عصرها الأول الذي ظهرت فيه ، ذلك أنه ليس من اليسير أن يتوصل عالم إلى حصر أدوات علمه النظرية في بداية تشكل بنية العقل العربي ، خاصة

226الرسالة - ص213

227فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من الإتصال - ص15

و أن فقه القرآن و تأويل معـــانيه الراجحة ، كـــانت آنذاك تعتمد على النقـل و الأثر لقرب عهدها بعصر الرســول ـ عليه الصلاة و السلام ـ و قد طرح هــذا النضج المبكـر لـدى الشـافعي بمعرفته طـرق تحديد الدلالات عدة أسئلة تحاول إيجاد التحليل الكافي لذلك النضج المعرفي المبكـر، و تقـف على أصـول منهج الشافعي و روافده المعرفية ، فمن المحققين من رد تلك القواعـد الفقهيـة الـتي استنبطها الشـافعي إلى تلك الإرهاصات الأولية التي تمظهرت في تعامل جمهور الصحابـة العلماء مع المسائل المستجدة بعـد وفـاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ،يقول ابن خلدون :"" ثـم نظرنـا في طـرق استدلال الصحابـة والسـلف بالكتاب والسنة فإذا هم يقايسون الأشباه منها بالأشباه ، ويناظرون الأمثـال بالأمثـال بإجمـاع منهـم (..) فإن كثيرا من الواقعات بعده ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ لم تنـدرج في النصـوص الثابتـة فقايسـوه بمـا ثبت وألحقوها بما نص عليه ، بشروط في ذلك الإلحاق، تصحح تلك المساواة بـين الشـبيهين أو المثلين (...)واتفق جمهور العلماء على أن هذه هي "أصول الأدلة"228 . ويكاد يجمع المؤرخون أن مناهج العلماء المسلمين مدينة بشكل بارز إلى منهج الشافعي ، بل إن من تلا الشافعي ماوسعه إلا أن يقتفي أثـر منهجـه ويسير على سنن القواعد الأصولية ، التي ارساها والتي يكون قـد أخذهـا ، أو استوحاها ممن سبقه مـن العلماء الأحناف ومن جمهور الصحابة الفقهاء. يقول الدكتور سامي النشار:" ... وفي الحقيقة إن تـاريخ وضع المنهج الأصولي يذهب إلى حد أبعد من عصر الشافعي بكثير ، بحيث لا يجب أن نلتمسه فقط عنـد العلماء الأحناف في السنوات التي تسبق عصر الشافعي،بل في عصر الصحابة أنفسـهم ولـدى الكثـير مـن فقهائهم ، وعن هؤلاء الفقهاء أخذت معظم القوانين التي يحتاج اليها في استفادة الأحكام".229 ونشير في هذا المجال إلى تلك الأبحاث الـتي أثارهـا المتكلمـون معتمدين على المنهـج العقلانـي في تحليـل الأحكـام وتأويل النصوص،ولاشك أن علماء الأصول بدءا من الشافعي قد افادوا من طـرق المتكلمين في استنباط الأحكام ومقايسة الأشباه وإلحاق الأمثال ببعضها لتشكيل القـانون المنطقـي المطـرد ، وقـد أخـذ العلمـاء الأحناف بالقياس العقلي حيث كانوا يلحقون الأصول بالفروع على نقيض الشافعي الذي سـوف يطلع فيما بعد بمنهج يقيم فيه الفروع على الأصـول 230 ويتجـاوز القيـاس الحنفي إلى نظريـة للمعرفـة تعتمـد أساسا على النصوص المنقولة وعلى علا قة الألفاظ بالمعاني يقول فخر الدين الرازي :" كان النـاس قبـل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجـوع

228المقدمـــة ـ ص . 551

229منهج البحث عند مفكري الإسلام ـ ص . 81

230المرجع السابق ـ ص 82

إليه في معرفة دلائل الشريعة) وفي كيفية معارضتها وترجيحها . فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ووضع للخلق قانونا كليا يرجع في معرفة مراتب أدلة الشرع اليه.231

بينما يذهب بعض المؤرخين إلى إلحاق فكر الشافعي في استنباط الأحكام و تحديد القواعد الأصولية،بفكر اليونان و يسوقون لذلك عللا و أدلة ترجح ذلك،منها أن كتب اليونان في المنطق والفلسفة كانت قد نقلت إلى اللغة العربية قبل الشافعي ، فضلا على ذلك كان الإمام ـ كما يذكر هؤلاء المؤرخون ـ على معرفة باللغة اليونانية . كما ذهب ابن القيم إلى أن الشافعي في قوله بالقياس الأصولي يشارك أرسطو في قوله بالتمثيل ضمنيا232، أي كلا من قياس الشافعي و تمثيل أرسطو لا يفضيان إلى اليقين . غير أن هذه العلل و الأدلة و غيرها مما ذكره المتقدمون أو المتأخرون من المؤرخين لا تثبت إثباتا قطعيا تأثر الشافعي بالمنطق الأرسطي خاصة إذا علمنا أن الشافعي في طرق الإستدلال لا يعتمد على العقل إلا لماما،بل إن اعتماده يكاد يقتصر كليا على النقل ، و مقارنة النصوص ببعضها ، و إسناد بعضها ببعض في إثبات الدلالة يقول مصطفى عبد الرازق و هو يصف منهج الشافعي في كتابه "الرسالة " : "الإتجاه المنطقي إلى وضع الحدود و التعاريف أولا ثم الأخذ في التقسيم مع التمثيل و الإستشهاد لكل قسم ، و قد يعرض الشافعي لسرد التعاريف المختلفة ليقارن بينها ، و ينتهي به التمحيص إلى تخيير ما يقتضيه منها ـ و منها أسلوبه في الحوار الجدلي المشبع بصور المنطق و معانيه ، حتى لتكاد تحسبه لما فيه من دقة البحث و لطف الفهم و حسن التصرف في الإستدلال والنقض و مراعاة النظام المنطقي حوارا فلسفيا على رغم اعتماده على النقل أولا و بالذات و اتصاله بأمور شرعية خالصة ."233 و ما هو ثابت لدى المحققين في حياة الشافعي العلمية،أنه كان يدعو إلى ضرورة الإلمام الشامل بفنون اللغة العربية ، لأن فهم النصوص لا يتأتى بغير ذلك ، فأصحاب العربية أحلق بتأويل و فهم معاني القرآن و السنة ، ينقل معروف الدواليبي إشادة الشافعي بأهل العربية فيقول : " أصحاب العربية جن الإنس يبصرون ما لا يبصر غيرهم ".234 و مصطلح "العربية" كان يطلق عصرئذ على علوم العربية كالنحو و البلاغة ، و يعني ذلك أن الشافعي كان ذا اطلاع واسع بعلوم العربية و طرق تأدية المعاني من غير لبس ، و ظاهر ذلك من المباحث اللسانية و الدلالية التي أثارها في كتابه "الرسالة"و ملخصه كتاب : "أحكام القرآن" لقد عقد الإمام الشافعي بابا عن الإختلاف بين الأحاديث في رسالته مثبتا أن اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات . يقول الشافعي موضحا و كاشفا أسرار بلاغة الحديث الشريف : "و يبين بلفظ مخرجه

231مناقب الشافعي ـ ص98ـ102. نقله د. سامي النشار في كتابه منهج البحث عند مفكري الإسلام ـ ص83

232مفتاح السعادة ـ ج 2 ـ ص . 232

233تمهيد لتاريخ فلسفة الإسلامية ـ ص . 245

234المدخل إلى علم أصول الفقه ـ ص . 76

عام جملة بتحريم شيئ أو بتحليله و يسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ". 235 إن هذا الفهم العميق لمقاصد الكلام ينم عن امتلاك الشافعي الحس لغوي ، متطلع على سنن القول و دلالاته ، و مراس طويل للفصيح من لسان العرب . بل إن رصف الألفاظ و حسن وقوعها في سياق الجملة،مما يبين عن دلالة اللفظ الذي كان مبهما في صيغته المعجمية،و هي إشارة إلى فضل تسييق اللفظ من أجل تحديد دلالته.و هو ما نادت به النظرية السياقية(theorie contextuelle)،حيث استقر لدى أصحابها من علماء الدلالة،أنّ ليس للفظ من دلالة إلا دلالته السياقية ، يقول الشافعي في إشارته إلى معنى اللفظ السياقي عند العرب في كلامها :"و تبتدئ الشيئ من كلامها بين أول لفظها فيه عن آخره ، و تبتدئ الشيئ يبين آخر لفظها منه عن أوله 236 و تأكيدا لذلك يضع الإمام عنوانا لباب سماه :"الصنف الذي يبين سياقه معناه"237 ويمكن أن نلمس نظرية الشافعي المعرفية بعرض السبل التي يدرك بها الإنسان معنى السياق و قد حصرها الإمام في النصوص الدينية و في اللغة العربية و سنن العرب في كلامها فضلا عن الحس السليم في تمييز الخاص و العام و الظاهر و الخفي الدلالة و نظرية المعرفة تعني الطرق المنطقية التي توصلنا إلى إدراك ماهية الأمور المعقولة و المحسوسة و هي نظرية أسقطت من تناولها البحث في ذات الله تعالى ، و في القضاء و القدر (الجبر و الإختيار) و في الخلود (بعد الموت) كما قال بذلك كبار الفلاسفة 238 . و من تمام المعرفة اللغوية التي ينص عليها الشافعي،هو العلم بمعاني اللغة و اتساع لسانها،و هي الإشارة إلى وجود المجاز الذي عدّ عند أهل العربية القدامى من طرق توسيع المعنى،و كذلك ينبه الشافعي إلا أن الكلام قد يخرج عن ظاهره كما يخرج عن عمومه و طريق معرفة ذلك هي القرينة اللفظية.يقول موضحا ذلك كله ، و محددا طرق المعرفة والإستدلال: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها و كان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها. وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهرو يستغني بأول هذا منه عن آخره . و عاما ظاهرا يراد به العام و يدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ماخوطب به فيه وعاما ظاهرا يراد به الخاص . وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره 239 إن هذا التعيين الدقيق لمنافذ المعرفة،وهذا التقسيم الواضح لأصناف اللفظ و الدلالة،يؤكد أن الشافعي في الصدر الأول كان ذا وعي لغوي كبير بمستويات الكلام ،وهو ما جعله حقيقة في طليعة العلماء الذين وضعوا منهجا

---

235 كتاب الرسالة – ص . 214

236 المصدر السابق – ص . 52

237 المصدر نفسه – ص . 62

238 بحوث ومقاربات في تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة في الإسلام – ص107

239 كتاب "الرسالة" – ص .52

بيّنا في استنباط الأحكام،وحصر الدلالات المختلفة،بالنظر الدقيق لظاهر الخطاب اللغوي و باطنه . ثم إن المادة اللغوية التي كان الشافعي يرتكز عليها أساسا لإصدار السنن الدلالية المطردة هو نصوص القرآن الكريم و ما صح من الحديث الشريف ، و هذا ما يعطي لتلك الأحكام مكانتها من الدقة و ضرورتها لأن تكون شاملة لكلام العرب،و سننها في فن القول و الكتابة. و يكفي أن نعرض لعناوين بعض الأبواب التي بحثها الشافعي لنستشف عمق التقسيم لمستويات الكلام عنده يقول:"باب بيان ما أنزل من الكتاب عاما يراد به العام و يدخله الخصوص"،"باب ما أنزل من الكتاب عام الظاهر و هو يجمع العام و الخصوص"،"باب ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص240 و غيرها من الأبواب . إن أحاديث النبي - صلى الله عليه و سلم - و هي أدنى مستوى من الفصاحة و حسن التأليف من القرآن الكريم، تكتسي عند الشافعي مقاما رفيعا و هي أقرب إلى كلام العرب الفصحاء ، مستوى من القرآن الكريم الذي يبقى من أعلى مستويات الكلام على الإطلاق،و في ذلك ما يجيز سحب تلك القوانين التي خصها الشافعي أحاديث النبي على كلام العرب . و القصد من ذلك تبيين معالم المشروع اللساني الذي يهدف اللغويون إلى وضعه في العصر الحديث،بحيث تكتسب تلك القواعد الأصولية التي شملت نصوص القرآن و الحديث الشريف طابع الشمولية لكل أقسام الكلام في اللغة العربية . و قد ربط الشافعي تحليله لبنية الخطاب على أساس موقعه من المتلقي الذي يتخذ منه موقفا من محموله ، و ذلك ظاهر في أن الخطاب يحمل تأليفا لمدلولاته ليس غريبا عما اعتاد سماعه المتلقي الذي يقوم بعملية تفكيك لبنية الخطاب بعد حصر مدلولاته،والوقوف على مقاصد صاحب الخطاب . و يقول الشافعي مبينا موقف المسلمين الفقهاء من الحديث النبوي الذي التبست دلالاته فلم يعرف أظاهر عام هو أم باطن خاص : "... و هكذا غير هذا من حديث رسول الله - صلى الله عليه و سلم - هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت [بطرق تحديد الدلالة لفظيا] أو بإجماع المسلمين : أنه على باطن دون ظاهر ، و خاص دون عام ، فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة و يطيعونه في الأمرين جميعا".241

كما كان للشافعي رؤية دلائلية للعلامة غير اللغوية إذ في معرض تفسيره للفظ "العلامات"الوارد في القرآن الكريم ، استند في تحديد مدلولها على العقل . يقول تعالى :"وعلامات و بالنجم هم يهتدون"242 قال الشافعي :"فخلق الله لهم (أي للمسلمين) علامات و نصب لهم المسجد الحرام ، و أمرهم أن يتوجهوا إليه . و إنما توجههم إليه بالعلامات التي خلق لهم ، و العقول التي ركبها فيهم التي

240المصدر السابق - ص 53 - 56 - 58 .

241المصدر نفسه - ص . 322

242 سورة النحل - الآية 16

استدلوا بها على معرفة العلامات 243و أثار الشافعي مسألة الترادف في اللغة و قد أثبته في معرض بحثه عن دلالة لفظ " شطر" الوارد ذكره في قوله تعالى مخاطبا نبيه ـ عليه الصلاة و السلام ـ : " و من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام" 244لقد أحصى الشافعي ألفاظا تناظر لفظ " شطر" في الدلالة منها :وجهة ـ قصد ـ تلقاء .

ثم قال :" و كلها بمعنى واحد و إن كانت بألفاظ مختلفة " 245و قد أُدرج موضوع " الترادف" ضمن مباحث الدلالة في العصر الحديث،لكونه له ارتباط بتأدية المعنى بأشكال لغوية مختلفة و هي مسألة أضحت مدار جدل كبير بين علماء اللغة المحدثين أثبتها البعض و أنكرها البعض الآخر،كما ناقشها الأقدمون و انقسموا إلى قسمين: مثبت للترادف و منكر لوجوده في اللغة ، وقد ألف هؤلاء كتبا عديدة للتدليل على صحة زعمهم، نذكر من بينهم الرّماني صاحب كتاب "الألفاظ المترادفة " وكراع النمل صاحب كتاب "المنتخب" والفيروز–آبادي الذي ألف كتابا سماه :" الروض المسلوف فيما له إسمان إلى ألوف ". أما المنكرون لوجود الترادف من الأقدمين فنذكر منهم : ابن فارس في كتابه " الصاحبي " وأبو هلال العسكري في كتابه " الفروق في اللغة".

أما المحدثون فقد وسعوا من دائرة الجدل اللغوي حول مسألة الترادف،وساق كل فريق دلائل تثبت أو تنكر وجود الترادف في اللغة الإنسانية كلها ، فقال المثبتون أنه لا خلاف في وجود الترادف بأنسامه (المتقارب دلاليا ـ شبه الترادف ـ الترجمة ـ التفسير)246 وإنما الخلاف في وجود الترادف الكامل بين لفظين أو أكثر ذلك أن هذا النوع يقتضي التطابق التام بين المكونات الأساسية لجميع الألفاظ التي تبدو مترادفة فضلا على التناظر التام بين سماتها الدلالية ،أما المنكرون فقد استندوا على نفي الترادف، لكون الإختلاف الفونولوجي بين الألفاظ يقتضي اختلافا في المعنى . 247ويبدو أن ماقدمه المثبتون من العلل ومن التقسيم لأصناف الترادف في اللغة،هو أرجح وأقوى مما قدمه المنكرون ، وذلك هو ما مال إليه الشافعي بعد معاينته لتلك العلاقات التي تربط الألفاظ ببعضها في القرآن الكريم ولايفوتنا أن نسجل كذلك إثارة الشافعي لمسألة المشترك اللفظي في لسان العرب ففي تفسيره لقوله تعالى في حق نبيه الكريم : " وأزواجه أمهاتهم " 248حيث يقول :" مثل ما وصفت : من اتساع لسان العرب وأن

243كتاب " أحكام القرآن" ـ ص 70

244ـــ سورة البقرة ـ الآية 150

245كتاب الأحكام ـ ص 68 ـ . 69

246د.أحمد مختار عمر. البحث علم الدلالة. ص 220– 221 – 223

247المرجع نفسه ـ ص 224

248ـــ سورة الأحزاب ـ الآية . 06

الكلمة الواحدة تجمع معان مختلفة" 249 وبذلك غدا الشافعي بما خطه من القواعد ووضعه من السنن، مصدر إلهام لجميع علماء الأصول، بحيث اتخذت "رسالته" كأساس لأي استنباط دلالي من القرآن الكريم والحديث الشريف، وغدت أبوابها معروفة لدى علماء الدين الذين عكفوا عليها شرحا وتمحيصا. يقول الدكتور سامي النشار :" واستمرت رسالة الشافعي سنوات طويلة تسيطر على المناهج الأصولية في العالم الإسلامي . ولم يبدأ التحقيق والتمحيص فيها إلا بعد أكثر من قرن حين بدأ الإمام محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي (320هـ ــ 932) يضع شرحه عليها . وقد حفظ لنا التاريخ أسماء تسعة 250 من شراح الرسالة "251و كما أثبت المؤرخون إفادة الشافعي من تلك الحركة العلمية التي قام بها المتكلمون ، لقد أعطى الشافعي دفعا قويا لعلم الكلام، وذلك أن أضحى بفضله صنف من الأصوليين يمزجون بين طريقة المتكلمين وطريقة الفقهاء في الإستدلال، آخذين بالمنهج الذي أرسى أطره الشافعي، من ذلك تجريد القواعد العامة من المسائل الفقهية، كما صنع صاحب الإحكام في أصول الأحكام.

249أحكام القرآن ــ ص167

250 هؤلاء التسعة هم : الصيرفي . الصيدلاني . حسان بن محمد . القفال محمد بن علي . الحافظ أبو بكر الحورقي . أبو زيد الحروي . يوسف بن عمر . جمال الدين المقسمي أو ابن الفاكهاني و أبو قاسم عيسى بن ماجي.

251منهج البحث عند مفكري الإسلام ــ ص .87

2- الجهود الدلالية عند الجاحظ (160هـ - 255 هـ) :

من خلال كتابه (البيان و التبيين و الحيوان) :

إن الجاحظ في علم البلاغة و الجمال،يضاهي مكانة الشافعي في علم أصول الفقه ، فهو أول من فتق أبواب البيان،و أبان عن مكامن اللغة العربية الجمالية ، آخذا في ذلك جميع الصور اللفظية و غير اللفظية التي تختضن الفكر و تعبر عن الدلالات و المعاني المختلفة . كما عكف على الدراسة الصوتية للحرف واللفظ لكون ذلك يفضي إلى استقامة البيان و حصول الإبلاغ،بحيث يراعى فيه حسن التأليف بين الحرف و الكلمة و قد أشار الجاحظ في هذا المجال إلى تلك الأمراض النطقية التي تؤدي إلى إختلال في آلة التعبير خاصة في مخارج الأصوات و عدّ منها الكثير)252 . و قد أضحى ذلك في العصر الحديث فرعا من اللسانيات و قد التمس له العلماء أسبابا فوجدوها عصبية نفسية تؤدي إلى اضطراب أساسي في بنى اللغة و أطلقوا على ذلك المبحث العصب السني (Neurolinguistique)253 تناول الجاحظ في كتابيه "البيان والتبيين" و كتاب" الحيوان" ؛ مباحث لها ارتباط وثيق بموضوع الدلالة،و علاقتها بطرق تأديتها فلقد قسم العلامة إلى أصناف ، كما وقف على وظائف الكلام لأن ذلك هو جوهر البيان و في إطاره تناول الدلالة السياقية و اختيار المكان و المقام الملائمين لموقع اللفظ و المعنى ، كما خاض الجاحظ ذلك الجدل الذي دار حول نشأة اللغة : أتوقيفية هي ام اصطلاحية توفيقية ؟. تلك بعض الأبحاث التي تناولها الجاحظ ضمن مباحث البيان ، نحاول أن نعبر إليها بغية اقتناص ما نستطيع أن نعثر عليه من مفاهيم لسانية ودلالية.

1- *حسن التأليف بين الحروف و الألفاظ:*

إن دراسة أصوات اللغة في الدرس اللساني الحديث تتم ضمن نمطين اثنين.

1- الدراسة الصوتية النطقية Articulation التي تتوخى وصف كيفية انتاج أصوات الكلام و وصف مخارج الحروف التي تشكل الصوت اللغوي الصحيح بحيث لا تتنافر الحروف مراعاة ليسر النطق وثبات الصوت في الإستعمال إذ تأكد لدى علماء اللغة أن الكلمات المتداولة كان أغلبها مؤلف من حروف صعبة التجاور

2-أما النمط الثاني فهي الدراسة الصوتية السمعية : Acoustique التي تدرس الخصائص الفيزيائية للصوت اللغوي المنطوق.يقول الجاحظ و هو يعرض صفات الحروف التي تتوافق لتشكل لفظا صحيحا والحروف المتنافرة التي تجتمع ليس في لسان العرب فحسب،بل و في ألسنة العجم من الفرس و الأجناس

252من هذه الآفات التي تصيب النطق : التقعر ، التشدق ، الحبسة ، اللعثمة ، العقدة ، العقلة ...انظر البيان و التبيين باب عيوب البيان ، ص 27.

253- ميشال زكريا. انظر ذلك في كتاب : الألسنة ، علم اللغة الحديث ، ص 70.

غير العربية254: " فأما في اقتران الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء و لا القاف و لا الطاء و لا العين ، بتقديم و لا بتأخير ، و الراي لا تقارن الظاء و لا السين و لا الضاد و لا الذال بتقديم و لا بتأخير" كذا

إن الجاحظ بهذا التحليل لطبيعة الحرف يحاول وضع أسس للصوت بحسب قوته من الجهر أو الهمس، فالحروف التي تختلف في السمات الصوتية تكون أقرب إلى المجاورة من الحروف التي تتفق في ذلك ، فالجيم صوت مجهور لا يقع مجاورا لصوت الظاء أو القاف أو الطاء و لا العين لكون هذه الحروف لها سمات الجهر كذلك،و هو ما استخلصته الألسنية الحديثة التي صنفت الحروف إلى مخارج و تأكد استحالة تأليف لفظ من حروف تنتمي لذات المخرج النطقي و إنما اللفظ الذي تتوفر فيه سمات النطق الصحيح هو المؤلف من حروف متباعدة المخارج مختلفة السمات الصوتية

و البيان - عند الجاحظ - يقتضي عدم التنافر بين مجموع الألفاظ التي تؤلف الجملة حتى أنه ينقل قول الشاعر : **و قبر حرب بمكان قفر و ليس قرب قبر حرب قبر.**

و لصعوبة انشاده ثلاث مرات متتالية ظن البعض من اللغويين أنه من أشعار الجن،و ذلك لما بين كلماته من تنافر يعسر نطقها مجتمعة في سياق واحد،و لما في انشادها من الإستكراه و النبو ه و البلاغة عند الجاحظ ليس إلا أن تؤلف في نسق صحيح بين كلمات أو بين حروف اللفظ ثم تراعي حسن موقع المعنى من ذلك لتقذفه إلى سمع المتكلم فإذا هو يعيه و يستوعبه يقول الجاحظ :"لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه و لفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك ".256 ثم إن القدر المساوي بين اللفظ و المعنى يقتضي أن يصرف المتكلم كلامه على وجه لا إطناب فيه و لا حشو لأن تأليف الكلام سليمة واقتضاؤها للمعنى صحيح يقول الجاحظ : " و إنما الألفاظ على أقدار المعاني فكثيرها لكثيرها و قليلها لقليلها ، و شريفها لشريفها ، و سخيفها لسخيفها ، و المعاني المصغرة البائنة بصورها و جهاتها تحتاج من الألفاظ إلى أقل ما تحتاج إليه المعاني المشتركة و الجهات الملتبسة "257 فعلى قدر المعاني تأتي الألفاظ ، فقد تكفي الإشارة الحقيقية للمعنى الظاهر البعيد عن اللبس و قد تتطلب المعاني الخفية التي تحتمل دلالات كثيرة إلى ألفاظ كثيرة قصد إجلاء الدلالات المشتركة و الابانة عن المعنى المراد . و إن إدراك الجاحظ إلى أن اللفظ هو عبارة عن مقاطع صوتية تنتج عنها حروف و أصوات ، ليعبر عن القدرة التي أوتيها في معاينة اللغة يضاهي في ذلك ما أشار إليه أندري مارتينه في قوله بالتلفظ المزدوج Double articulation،يقول الجاحظ: " الصوت هو آلة

254البيان و التبيين - ج1 - ص 51

255المصدر السابق - ج1 - ص .77

256 المصدر نفسه،ج1 - ص 81

257الحيوان - ج6 - ص .08

اللفظ و الجوهر الذي يقوم به التقطيع و به يوجد التأليف...و لا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف."258

ب ـ أصناف العلامة عند الجاحظ :

إن الدلالة كامنة مستترة لا تظهر لها دون العلامة التي تجسدها وتحققها في الواقع اللغوي ، هذه العلامة عند الجاحظ تشمل كل الوسائل التعبيرية الممكنة ، اللغوية وغير اللغوية،وبذلك يكون قد أوضح المسألة الدلالية في بعدها الكلي وهو ما أضحى يعرف بعلم الرموز((sémiologie)) .فقد عدّ الجاحظ خمسة أصناف من العلامة هي : اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال أو النصبة.يقول الجاحظ موضحا أدوات البيان الخمس : " وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغيرلفظ ، خمسة أشياء لاتنقص ولاتزيد : أولها اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نصبة (...)ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها ، وحيلة مخالفة لحيلة أختها ، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة ، ثم عن حقائقها في التفسير ..."259 وكان الجاحظ قد أشار إلى أن هذا التقسيم لأدوات البيان كان من الأحسن أن يكون في أول الكتاب،260 وذلك لشمولية تلك الأدوات لكل مرامي البيان،ومستويات الكلام البليغ

إن الأداة الأولى للبيان هواللفظ اللغوي ـ كما ينص على ذلك الجاحظ ـ وذلك لأن اللغة تبقى في إمبراطورية العلامات،تهيمن على كل الأنظمة الإبلاغية ، وقد خصّ الجاحظ اللفظ الدال بجملة سمات تعني بنيته الدلالية وبنيته الصورية يقول الجاحظ :" ثم إن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ ، لأن المعاني مبسوطة الى غير نهاية وممتدة الى غير نهاية،وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة ".261إن تصور لإنفصالية العلاقة بين اللفظ والمعنى يكرسه تعريف الجاحظ للفظ أو للمعنى فهما ـ كما أشار إلى ذلك دوسوسير ـ أشبه بوجهي الورقة الواحدة أو العملة الواحدة ، فنرى الجاحظ في كتبه يبرزهما دائما في شكل ثنائية تقابلية.إن الألفاظ ـ على نقيض المعاني ـ متناهية ، محدودة لأنها مشكلة من أصوات ، و الصوت محدود معدود ، ولذلك كانت المعاني مما يتوصل إليها بأشكال مختلفة من الألفاظ ، فاللغة قاصرة على أن تحيط بعالم المتكلم أو بالعوالم الدلالية كما سماها " غريماس "

أما الإشارة فهي علامة غير لغوية تشمل التعبير عن حالات نفسية وبيولوجية مختلفة ، وتكون بأعضاء الإنسان كاليد والرأس أو بأشياء أخرى خارجة عن أعضائه كالثوب والسيف. والحقيقة أن الجاحظ قد استطاع أن يحصر الإشارة غير اللفظية حصرا يتجاوز به عصره الذي نشأ فيه إلى عصر انبثاق

258البيان و التبيين ـ ج1 ـ ص84

259المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص 82

260ـ المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص 82

261ـ المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص 81

علم الرموز. يقول الجاحظ :" فأما الإشارة فباليد و بالرأس و بالعين و الحاجب و المنكب إذا تباعد الشخصان و بالثوب وبالسيف ، و قد يتهدد رافع السيف او السوط فيكون ذلك زاجرا و مانعا، رادعا و يكون وعيدا و تحذيرا."261 أما علاقة الإشارة باللفظ فهي تفصح عن مدلوله و قد تنوب عنه في الدلالة عليه ، كما تعتبر الإشارة إيجازا أو حذفا استغني فيه اللفظ في موضع لايختل فيه البيان بالإشارة. يقول الجاحظ :" والإشارة واللفظ شريكان . و نعم العون هي له و نعم الترجمان هي عنه و ما أكثرما تنوب عن اللفظ وما تعني عن الخط...ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص."262 إن للإشارة مجالها الوظيفي قد لا يلجه اللفظ،و هو الدلالة على "معنى خاص الخاص" و يقصد به الجاحظ المعنى الموجز إيجازا لا يكون إلا بالإشارة دون غيرها من أدوات البيان الخمس ، و قد يكون اللفظ ناقصا في الدلالة على المعنى لا يرفع عنه النقص إلا بمصاحبة الإشارة له.يوضح الجاحظ ذلك بقوله :" و حسن الإشارة باليد و الرأس من تمام حسن البيان باللسان"263 أما الدلالة بالعقد أو الحساب فهي كذلك من شمول أصناف أدوات البيان الخمس ، فالرقم الحسابي الذي تضمنته آيات القرآن الكريم يحمل دلالات ومنافع جليلة ، بل إن دلالة الرقم الرياضي هي من الدلالات المنطقية ، فسواء كانت مفردة أو أضيفت لبعضها البعض فإنما هي دوال تهدي إلى مدلولات،إذ تُتخذ مدرجا يُرتقى به من المعلوم فرضا إلى المجهول تقديرا. يقول الجاحظ،مؤكدا على قيمة دلالة العقد ضمن أنظمة الإبلاغ الأخرى.:"و الحساب يشمل على معان كثيرة و منافع جليلة ، و لولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله ـ عز وجل ـ معنى الحساب في الآخرة ، وفي عدم اللفظ و فساد الخط و الجهل بالعقد فساد جل النعم و فقدان جمهور المنافع و اختلال كل ما جعله الله ـ عز و جل ـ لنا قواما و مصلحة و نظاما."264

أما الدلالة بالنصبة أو الحال،فهي في حقيقتها امتداد للدلالة بالإشارة لأنها دلالة كل صامت أو ما كان في حكمه من جماد أو إنسان أو حيوان ، فصورته المرئية أو المسموعة تحمل مدلولات ترتبط بشكل علائقي مع دوالها.و بذلك يكون الجاحظ قد نظر إلى عالم الإشارة نظرة شاملة و هو في ذلك يستلهم أحكامه من القرآن الكريم،الذي جعل الله فيه كل شيء هو آية أو علامة من علامات الكون الفسيح و دليل من دلائلية ألوهيته و ربوبيته ـ عز و جل ـ يقول الجاحظ :"و أما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ و المشيرة بغير اليد،و ذلك ظاهر في خلق السموات و الأرض،و في كل صامت و ناطق،و جامد و نام و مقيم،و ظاعن و زائد و ناقص ، فالدلالة التي في الموات الجامد ، كالدلالة

261المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص 83

262المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص 83.

263المصدر نفسه ج1ـ ص 84

264المصدر نفسه ج1ـ ص 85

التي في الحيوان الناطق . فالصامت ناطق من جهة الدلالة و العجماء معربة من جهة البرهان "265. إن البلاغة عند الجاحظ - إذن - تهدف إلى تحقيق غاية من الكلام البشري تتلخص في حسن الإبلاغ بوسائل مختلفة ذات نسق تنظيمي محكم، و هو بذلك يؤسس لمفاهيم لسانية ودلالية تتوخى الشمولية في التناول، منطلقاتها شروط توصيل الدلالة كما يقصد إليها المتكلم مع وعي دقيق بأوضاع المستمع المتلقي و أجوائه النفسية و الحالية العامة. يقول الجاحظ ملخصا ذلك كله :" وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الإختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى ". [266] ويحصل تمة الإبلاغ بتوافر سمات تعود إلى الإشارة وإلى طريق تأديتها من دقة الإختيار وتناسبها مع المعنى المؤدى ، دون النظر إلى أداة ذلك من أدوات البيان الخمس . و قد أورد الجاحظ تلخيص هذه الأدوات في كتاب الحيوان إلا أنه لم يشر صراحة إلى أداة النصبة أو الحال و ذلك لكون الكتاب كان قد ألفه قبل كتاب البيان و التبيين الذي وردت فيه الأدوات خمسا مفصلة و محددة ، يقول الجاحظ : " و جعل [الله] آلة البيان التي بها يتعارفون (الناس) معانيهم و الترجمان الذي إليه يرجعون عند اختلافهم في أربعة أشياء ، و في خصلة خامسة و إن نقصت عن بلوغ هذه الأربعة في جهاتها ، فقد نزل بجنسها الذي وضعت له، وصرفت إليه . و هذه الخصال هي : اللفظ و الخط و الإشارة و العقد ، و الخصلة الخامسة ما أوجد من صحة الدلالة ، و صدق الشهادة و وضوح البرهان ، في الأحوال الجامدة و الصامتة والساكنة ."267

جـ - وظائف الكلام عند الجاحظ:

لقد أوضح " رومان جاكبسون (R.Jackobson)"الوظائف التي يؤديها الخطاب اللغوي انطلاقا من محتوى مضمونه الذي يحدد قصد المتكلم، وغايته من إعلام السامع،الذي بدوره يتخذ أشكالا عدة من ردود الفعل تجاه الخطاب اللغوي الذي استفزّه و أثاره ، هذه الوظائف هي : الوظيفة المرجعية ، والوظيفة الإنفعالية أو التعبيرية ، والوظيفة الإنشائية ،ووظيفة إقامة الإتصال ، والوظيفة الشعرية ،و الوظيفة ما بعد الألسنية...268 بعض هذه الوظائف يمكن مقاربتها بوظائف أشار إليها الجاحظ في معرض حديثه عن البيان.يقول : " لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه و لا حاجة أخيه و خليطه و لا معنى شريكه المعاون له على أموره و على ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره ، و إنما يجيي تلك المعاني ذكرهم لها واخبارهم عنها و استعمالهم إياها ."269ذلك أن المعاني كامنة مستترة لا يمكن أن يعلمها (الآخر) إلا إذا

265المصدر نفسه- ص 86

266المصدر نفسه - ص 89

267الحيوان - ج1 - ص 40

268 Essais de linguistique generale,p.98 .انظر شرح ذلك في الباب الأول، مبحث اللغة - ص 37 .

269البيان و التبيين - ج1 - ص 81

تظهرت في أنماط مقولية ، بها يطلع على ما في ضمير مخاطبه ، و لا ينعقد الإتصال الإعلامي بينهما حتى يفصح أحدهما عما في نفسه من الحاجات للآخر ، فكأن تلك المعاني كانت ميتة فأحييت بالذكر و الاخبار و الإستعمال،و هذا ما يكاد (جاكبسون) يعنيه من الوظيفتين المرجعية (referentielle)و الوظيفة التعبيرية أو الإنفعالية (emotive) إذ الأولى تعني التخاطب بهدف الإشارة إلى محتوى معين نرغب في إيصاله إلى الآخرين و تبادل الآراء معهم ، أما الثانية فهي تتمحور حول إبراز موقف المتكلم ـ خاصة ـ من مختلف القضايا موضوع حديثه.270

و كان الجاحظ في كتابه "البيان و التبيين" يسوق نصوصا و أخبارا تخص بعض البلغاء وبعض الذين استشهد بكلامهم،قصد تعليل رؤيته اللغوية حول قضية من قضايا اللغة، ويمكن أن نلتمس وظيفة الإتصال (Phatique) في حوار أقامه مع صديق له يقول الجاحظ : "فقلت له ـ أي للعتابي ـ قد عرفت الإعادة والحبسة [و هما من عيوب النطق] فما الإستعانة ؟ قال: أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه : يا هناه، ويا هذا و يه هيه ، و اسمع مني واستمع إلي ، و افهم عني أولست تفهم أولست تعقل ..." 271فالجاحظ يرصد هاهنا بعض "المداخل" اللغوية التي كانت توظف لإعادة إقامة الإتصال الذي قد يتعرض لإضطراب في قناته، فتأتي هذه "المداخل " لتضمن وتؤمن للإتصال استمراريته . هذه بعض الوظائف التي رصدناها من خلال معاينة ما أورده الجاحظ في كتابه،وهي تعبر بصدق عن امتلاك قوي وكبير لناصية اللغة وآليا تها في الإبلاغ والتواصل.

د ـ أصل اللغة عند الجاحظ:

يذهب الجاحظ في البحث عن أصل اللغة مذهب القائلين بالتوقيف لا التوفيق ، ويقدم لصحة مذهبه أدلة وحجج منها كلام عيسى ـ عليه السلام ـ بالحكمة وهو صبي،كما أن آدم وحواء كانا محتاجين للغة،للتفاهم والتحاور والتشاور فأخذ الله بأيديهم وأفهمهم لغة،وحيا من عنده ، ثم إن القرآن الكريم قد أتى بألفاظ لم يعرفها العرب في جاهليتهم وذكر الجاحظ بعضا منها كتسمية كتاب الله قرآن، والتيمم مسح على التراب ، والقذف فسق . إن ذلك كله لم يكن في لغة أهل الجاهلية .272 ومع ذلك أقر الجاحظ بوجود ألفاظ جديدة كانت ثمرة للتواضع والإصطلاح بين أهل اللغة استدعتها ظروف مستجدة،وعلوم فرضت مصطلحات جديدة حتى غدا لجمهور الفقهاء وعلماء أصول الفقه وأهل اللغة والأدب لكل معجمه الخاص، فكان ذلك اصطلاح على نظام علامي داخل نظام علامي عام . فالجاحظ كان يميل إلى القول بأن اللغة إلهام في الأصل إلا أنه يقول بالإصطلاح كذلك لأن المعاني غير متناهية ،

270ـ ميشال زكريا، الألسنية ـ علم اللغة الحديث ـ ص 54.

271 البيان و التبيين ـ ج1 ـ ص 112

272 انظر الحيوان ـ ج1 ـ ص 280 ـ 281

والعالم الدلالي غير محصور ولذلك قد يلجأ المتكلم إلى الإحتيال على نفسه وعلى اللغة،وذلك ليعطي عن تصوره وقصورها ، لأنه لايستطيع أن يحيط بعالم المعنى كما أن اللغة لايمكنها أن تعبر عن كل ما يشكل عالمه الدلالي،فيلجأ عندئذ إلى اختراع أنظمة جديدة للتواصل يكون للاصطلاح فيها الحل الأول ولكنها ـ هذه الأنظمة الجديدة ـ تعيش داخل نظام كلي عام هو اللغة الأصلية الأولى

د ـ *الدلالة السياقية عند الجاحظ:*

إن مفهوم الجاحظ للمعنى ينبني على رصد موقعه من جملة المعاني ومقابلته باللفظ ، فيحدد المعنى بأنه مدلول الكلمة من الأشياء و الأفكار والمشاعر273، كما أن طبيعة المعنى تخالف طبيعة اللفظ ، فالمعنى مستتر خفي واللفظ هو المستخدم لبيانه وظهوره وعلى ذلك فالمعاني محلها النفس وصورتها في الذهن،كما أن الفكر هو الذي يشكلها ويحدثها.يقول الجاحظ: " قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني :المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم و المتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم ." 274 هذه هي مواصفات المعنى عند الجاحظ يضاف اليها لامحدوديتها ولا نهائيتها مقابل محدودية الألفاظ ونهائيتها .يقول الجاحظ في ذلك :" ثم إن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ ، لأن المعاني مبسوطة و ممتدة إلى غير نهاية وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة ."275.

وبعد أن أوضح الجاحظ مقام المعاني بالنسبة للألفاظ ومقامها في ذهن المتكلم إذ هي أقدار وأحوال وليست على درجة واحدة من الإستعمال ، فمايصلح لهذا المقام والحال قد لايصلح لمقام وحال آخرين وهذا ماعنته النظرية المقامية ، يقول الجاحظ كاشفا عن الدلالة المقامية أنه ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وحالاتهم ، فيجعل لكل طبقة منهم كلاما يخصهم به حتى يقسم بالتساوي أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات التي هم عليها المستمعون وحالاتهم . 276 فالمعاني إذن تصنف وترتب بحسب أصناف الناس في المجتمع وتباين مقاماتهم وأحوالهم.وتلك رؤية علمية في غاية الدقة لطبيعة وجوهر العملية الإبلاغية ،التي يراعى فيها الشروط الموضوعية (الخارجية) والشروط الذاتية التي يتصف بها الخطاب وصاحبه وهو ماتنادي به بعض المدارس اللسانية الحديثة التي تدعو إلى ضرورة الإحاطة بوضع المتلقي النفسي والإجتماعي حتى لايقع المعنى في إنسداد دلالي.وتلك إشارة إلى وجوب التوفيق عند المتكلم بين خطابه ومقام المستمع

273د. مبتاك عاصي. مفاهيم الحداثة والنقد في أدب الجاحظ ـ ص 166.

274البيان والتبيين ـ ج1 ـ ص 81

275المرجع السابق ـ ج1 ـ ص 81

276المصدر السابق ـ ج 1 ـ ص131

المتلقي،ويعني ذلك أن المتكلم كان قد قام بمطابقات تركيبية تشمل المطابقة النحوية (التأليف على سمت كلام العرب). والمطابقة البلاغية (معرفة الفصل من الوصل) فضلا على المطابقة بين اللفظ والمعنى وحسن موقع الكلمة من السياق،وهوما تشير إليه نظرية الوقوع أوالرصف (Collocational theory) حيث يعرف ستيفن أولمان الوقوع أوالرصف بقوله: "هو الإرتباط الإعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة." 277 ثم إن عرض الجاحظ لموضوع التنافر الحادث بين الكلمات يقدم التقدير الكافي لمنع الوقوع أو الرصف في بعض السياقات،و قد أكدت دراسات دلالية تالية في النظرية السياقية،أن الجملة لاتعتبر كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقا لقواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة وتقبلها أبناء اللغة بحيث يعطونها تفسيرا ملائما وهو ما سمي باسم التقبلية 278 (Acceptability).كما اتضح في الدرس الدلالي الحديث أنه كلما كان المتلقي على علم مسبق بفحوى الخطاب،كلما كان استيعابه للدلالة أكثر ، واتخذ الخطاب نمط الإيجاز والإقتصاد ، أما إذا كان المتلقي ممن لايستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملا مفصلا لاعتبارات شتى،فإنّ ذلك يقتضي التبسيط في بنيته ولذلك يقول الجاحظ : " رأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب ، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف ، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام."279 وقد يبلغ الحذف تمامه في الإضراب حيث يزول كل شيء وتبقى المعاني عارية "عفلا غير موسومة ".280

إن المقام ومحدودية الدراسة،لاتسمح لنا أن نفيض في المباحث اللغوية التي أثارها الجاحظ ،ولو استرسلنا في عرض عطاءات الجاحظ اللسانية والدلالية لضاق بنا المجال ولاحتاج ذلك لدراسة مستقلة، نحاول أن نقارب بين ما أبدعه الجاحظ وما قررته الدراسات اللغوية الحديثة . وحسب الجاحظ — من خلال ما قدمناه من عرض مقتضب — أنه كرّس رؤية علمية شاملة،إذ نظر إلى بنية اللغة نظرة كلية أخذا في ذلك بمبدأ أن الدلالة لاتتحقق إلا بتفاعل الأنساق اللغوية المختلفة،منها ما يخص المرسل ومنها ما يخص المتلقي من أهل اللغة،كما لم يغفل نسق المحتوى والمضمون فضلا على قناة الإرسال وعنى بها التركيب وسماته الصورية من تآلف الكلم وفق قواعد التركيب والنحو ، وما أظهره الجاحظ هومرونة النظام اللغوي،وقابلية الشكل والمحتوى إلى التغير في ظل معطيات الإبلاغ والتواصل،وأقرب تمثيل لذلك هو الإنزياح الدلالي المعبر عنه بالمجاز.

277.Meaning and style -- p.10

278انظر علم الدلالة — د. أحمد مختار عمر — ص77

279الحيوان — ج1 — ص94

280محمد مصطفى بلاي .النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ - من خلال البيان و التبيين - ص 270 -

3 ـ **الجهود الدلالية عند ابن جني:** (320هـ ـ 392هـ) من خلال كتابه "الخصائص"

في القرن الرابع الهجري ، ينهض ابن جني عالما لغويا ، قدم دراسات كانت ولازالت لها فاعليتها في الثقافة اللغوية ، والنشاط الفكري،إنْ على المستوى النظري المنهجي أو على المستوى الإجرائي التطبيقي ، ولذلك يعد ابن جني من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجا مشرقا لمباحث اللغة في التراث العربي المعرفي ، فبدت اللغة العربية في "خصائصه " لغة لاتدانيها لغة لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء ، كما فتح أبوابا بديعة في العربية لاعهد للناس بها قبله كوضعه لأصول الإشتقاق بأقسامه ، ومناسبة الألفاظ للمعاني 281 ومنها " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " ، كما ناقش ابن جني مسألة نشأة اللغة التي كانت تشغل مكانا مهما في البحوث اللغوية آنذاك ، وأوضح بتعليل منطقي أن اللغة أكثرها مجاز صار في حكم الحقيقة ، وما يبرز قدرة ابن جني على رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنطق علمي،هو ما قدمه حول التفريع الدلالي للفعل في "خصائصه".وفيما يلي سنعرض لبعض تلك المسائل عرضا نحاول من خلاله إبراز جهود ابن جني في ميدان " الدلالة."

أ ـ اللفظ و المعنى:

تناول ابن جني في كتابه الخصائص عرض ثلاث علائق متصلة هي : العلاقة بين اللفظ و المعنى ، والعلاقة بين اللفظ واللفظ ، ثم العلاقة بين الحروف ببعضها . وأفرد لذلك أبوابا من ذلك "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول و المباني" حيث عرض فيه لاشتراك الأسماء في المعنى الواحد و رده لوجود تقارب دلالي بين تلك الأسماء ، يقول في مستهل هذا الباب :" هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة ، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة ، و ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة ، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه" و في ذلك إشارة إلى وقوع الترادف في اللغة الذي كان ينكره بعض علماء اللغة في عصر ابن جني و منهم أستاذه أبو علي الفارسي . و ما اشتهر به صاحب الخصائص هو ابرازه لظاهرة لغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ،و هو ما سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"سجل فيه أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر ، هما متقاربان دلاليا لتقاربهما فنولوجيا و تلك خاصية من خصائص اللغة العربية . و هذه الملاحظة تنم عن دقة و عمق رؤية ابن جني لنظام اللغة ففي شرحه للفظ "أزا" الوارد ذكره في قوله تعالى : "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا "282 يقول ابن جني في قوله تعالى :"تأزهم أزا" : "

281الخصائص ـ ج1 ـ ص 27 ـ 28 . كان لأستاذه أبي علي الفارسي تقسيمات في الإشتقاق ولكن ليست كتقسيماته خاصة في الإشتقاق الكبير ـ أنظر كتابه ج 2 ـ ص 133

282سورة مريم ـ الآية 83

أي ترعجهم و تقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزا و الهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، و كأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، و هذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز ما لا بال له ، كالجذع و ساق الشجرة، و نحو ذلك." 283 كما قدم ابن جني تطبيقات أخرى مست ألفاظا وجد بين حروفها اشتراكا في الصفات الفنولوجية،فأفضى ذلك إلى تقاربها في الدلالة من ذلك المقابلة بين فعل (ج ع د) و الفعل (ش ح ط).يقول ابن جني:"فالجيم أخت الشين و العين أخت الحاء والدال أخت الطاء ." كما كان يرى أن هناك مناسبة طبيعية بين الصيغة المعجمية و دلالتها ، وذلك فيما يخص أصوات الطبيعة . و هي مسألة لم تكن محل خلاف بين العلماء في عصره ، إلا أن ابن جني قدم تعليلا بديعا ، للخليل بن أحمد و لسيبويه ، يفسر العلاقة الطبيعية بين الصوت و دلالته ، فيقول الخليل:"كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة و مدا فقالوا : صر و توهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرصر." و يقول سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان أنها تأتي للإضطراب و الحركة نحو القفزان و العليان ، و العثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال."284و هذا ما أدرجه ابن جني في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، إذ التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله ، و إن كان ذلك صعب تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي إلا أن ذلك يبقى طرحا جريئا من قبل ابن جني له قيمته العلمية و سبقه المعرفي في عصره ، و هي محاولات كانت تنتظر من يعطيها طابع النظرية الشاملة بعد ابن جني ، و لكن وجد أتباع لم يكملوا ما بدأه أبو الفتح ابن جني و إنما انتحلوا بحوثه و نسبوها إلى أنفسهم كابن سيده صاحب كتاب "المحكم" المتوفى سنة 458 هـ .285 و قد قام ابن جني بذات الصنيع في باب الإشتقاق ، خاصة في تلك التقلبات المورفولوجية الستة التي تنتج عن الصيغة المعجمية الثلاثية،إلا أنه بعد أن ربط تلك الصيغ دلاليا بالصيغة الأم،وجد صيغا مهملة لا واقع لغوي لها ، و كان في بعض الأحيان يلحق الأمثلة قسرا بالقاعدة و تلك ملاحظة أخذه عنها علماء اللغة، بل إن ابن جني نفسه قد أقر بصعوبة المسلك في إجراء التقلبات الستة و ربطها بدلالة الأصل الثلاثي فقال: "و هذا أغوص مذهبا ، وأحزن مضطربا و ذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة و الشدة..."286إن علاقة الرمز اللغوي بدلالته لا يمكن - كما قرر الدرس اللساني الحديث - أن تكون قسرية و لا طبيعية،لأن ذلك سيبقي النظام اللغوي في حالة من الجمود و لكن القول بالعلاقة الاعتباطية أو الكيفية (arbitraire) بين اللفظ و دلالته،يعطي للغة،المرونة اللازمة خلال التغيّر الذي يطرأ على البنية

283الخصائص - ج2 - ص 146

284المصدر السابق - ج2 - ص 152 وانظر الكتاب لسيبويه - ج4 - ص 14

285المصدر نفسه - ج1 - ص 29 (كلام المحقق محمد علي النجار)

286المصدر نفسه ج2 - ص 134 - 135

اللغوية من جراء الأحداث الناجمة عن الإستعمال اللغوي و عن تطور بعض المدلـولات ، مـا كـان التعبير ليحصل لو لم تكن الإشارة بالحقيقة "كيفية" أي اعتباطية"[287]

ب- **التفريع الدلالي للفعل** : يعقد ابن جني تفريعا دلاليا للفعل بضبط سماتـه الذاتيـة و الانتقائيـة ،فأبرز معايير تنتظم وفقها العلامة اللسانية الدالة،و قد خصّ ابن جني الفعل و كان يسميه اللفظ . بهذا التوزيع لكونه " يعد القطب الرئيسي في العملية الابلاغيـة إذ أنـه النـواة الدافعـة للحركـة المتجـددة المتوخـاة مـن الأحداث المحققة في الواقع اللغوي ، ولذلك فإن الافعال كما قال آدم سميث (A.Smith) نطقة اللغـات[288]. فالفعل يحمل دلالة بنيته المورفولوجية ، كما يقدم لنا سمات الفاعل و مكوناته الاساسية،إضافة الى الدلالـة الزمانية التي تعين على تحديد قيمة الدلالة العامة للصيغة المعجمية . يقسم ابن جني الدلالة الى ثلاثة أقسـام: الدلالة اللفظية و الدلالة الصناعية و الدلالة المعنوية،و يفاضل بينهـا جـاعلا الدلالـة اللفظيـة علـى رأس الدلالات الثلاثة ثم تليها الدلالة الصناعية فالمعنوية.يقول ابن جني : " فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى الى قام و(دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالـة معنـاه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته و معناه "[289] ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

- الدلالة التفريعية للفعل ←
  - الدلالة اللفظية (المعنى) .
  - الدلة الصناعية (الزمن) .
  - الدلالة المعنوية (الفاعل) .

1- **الدلالة اللفظية** : وهي الدلالة المعجمية و دلالة البنية الموفولوجية على الحدث ، وقد عدّها ابـن جـني على رأس الدلالات الثلاثة لأنها " دلالة أساسية تعد جوهر المادة اللّغوية المشترك في كل ما يستعمل مـن اشتقاقاتها و أبنيتها الصرفية "[290] ففعل " قعد" مثلا يدل بصيغته المعجمية على حـدث خـاص ذي دلالـة معينة و هو المصدر " القعود" ، وإنه متعلق بفاعل تعلق معنوي، و منه اشتقت صيغ أخرى لها ارتبـاط بالدلالة الأساسية للفعل منها : مقعد _ متقاعد _ قاعدة وما الى ذلك من الصيغ.وما يجدر ذكره أن قيمـة الدلالة الأساسية للصيغة الصرفية،تعتبر المركز الذي يستقطب كل الدلالات المتفرعة عنه،حيـث تدْخـل في علائق وظيفية مختلفة وتبقى مشدودة إلى الدلالة اللفظية للفعل.

2_ **الدلالة الصناعية** : وهي دلالة بنية (اللفظ) المورفولوجية على الزمن ، وهي تلي الدلالـة اللفظيـة لأن اللفظ يحمل صورة الحدث الدلالي المستغرق لحيز زماني يقول ابن جـني " وانما كـانت الدلالـة الصناعيـة

287- ميشال زكريا، الأسنية (علم اللغة الحديث) – ص 183.

288_ المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي _ ص 33 .

289_ الخصائص _ ج 3 ص 98.

290_ دراسات في علم الدلالة العربي ص 20.

أقوى من المعنوية من قبل إنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها و يستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ".[291] فكانت الدلالة الصناعية مع أنها دلالة غير لفظية وانما يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية ، التي هي صورة تلازم الفعل ، فأين كان هو مشاهدا معلوما كان الزمن المقترن به معلوما بالمشاهدة أيضا ، من مسموع اللفظ ، وينظر ابن جني في هذا المجال الى المصدر على أنه مجال مفتوح على الأزمنة الثلاثة فيقول : " وكذلك الضرب و القتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ، و نفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله في المصادر ".[292]

3_ **الدلالة المعنوية** : إن الفعل يحدّد سمات فاعله الذاتية و الانتقائية ، الأساسية والعرضية،وذلك من جهة دلالته،و يعرف ذلك بطريق الإستدلال،فيتحدد جنس الفاعل،و عدده،و حاله،ليس من الصيغة الفونولوجية للفعل بل من مؤشرات خارجة عن الفعل. ففعل (قعد) يدل على حادث مقترن بزمن ماض، و قد يتعرض مجاله الزمني إلى الإتساع ليشمل زمن الحاضر أو المضارع المستقبل في سياق لغوي يحمل خصائص تركيبية و دلالية و مقامية معينة، أما دلالته على (الفاعل) فهي دلالة إلزام، يقول ابن جني "ألا تراك حين تسمع (ضَرَب) قد عرفت حدثه و زمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل و لا بدّ له من فاعل،فليث شعري من هو؟ و ما هو؟ فتبحث حينئذ الى أن تعلم الفاعل من هو و ما حاله، من موضع آخر لا من موضع مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكر يصّح منه الفعل مجملا غير مفصّل".[293] إن السمات المعنوية التي رصدها ابن جني في هذا المقام يمكن على ضوئها وضع نسق تفريعي لفئة (الفاعل) تخصّ كل فعل من اللسان العربي و تو ضيحه كالآتي:



و يورد ابن جني تفريعا دلاليا لصيغ مختلفة من الألفاظ(الأفعال)،يحدّد على ضوئها سمات عامّة تخصّ الفعل و صاحبه فيقول:" و كذلك (قطّع) و (كسّر)، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث، و صورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، و الأخر تكثير الفعل، كما أنّ (ضارب) يفيد بلفظه الحدث،

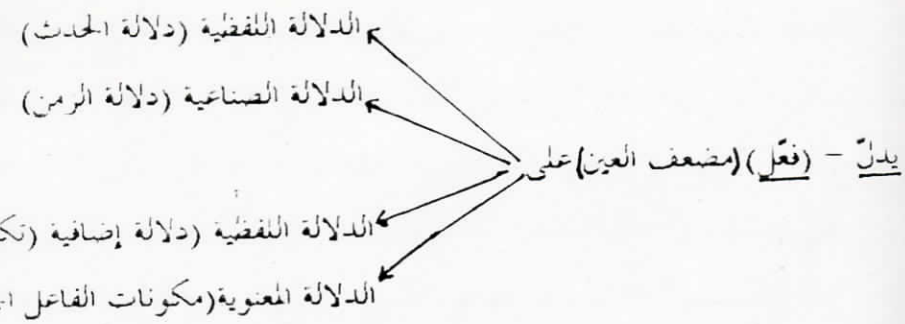
---

[291]_ الخصائص _ ج3 ص 98.

[292]_ المصدر السابق ج3 ص 101.

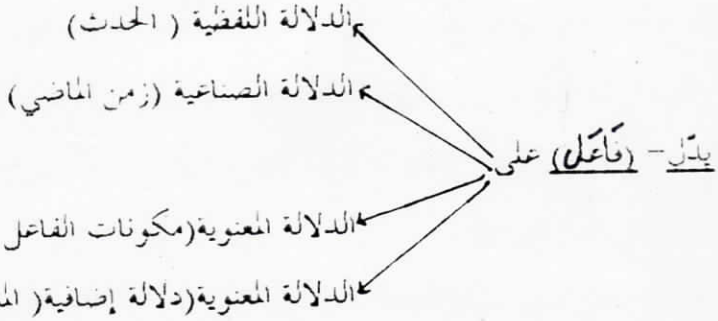
[293]_ المصدر السابق ج3 ص89_99.

و بنائه الماضي،و كون الفعل من اثنين، و بمعناه أنّ له فاعلا فتلك أربعة معان...'[284] فالتفريع الدلالي الإضافي الذي يكمل به ابن جني تفريعه الأول يمكن توضيحه كالتالي:



إن هذه السمات الدلالية للفعل و ما ينضوي تحتها من سمات فرعية محدّدة،هي في جوهرها سمات مميزة للفعل (كسّر)، الذي له توارد خاص في سياق معيّن، و يستلزم فاعلا يحمل مكونات تمييزية جوهرية و عرضية، فضلا عمّا يوحيه (الفعل) فيما يخص (المفعول به)، و ذلك بحسب قواعد الوقوع أو الوصف التي تتحكم في بنية التركيب الصحيح، حيث يستدعي الفعل، فاعلا معيّنا، و مفعولا معيّنا أيضا..

أمّا فعل (ضَارَبَ) و هو ذو صيغة مورفولوجية مختلفة عن (كسّر) يمكن توضيح سماته على النحو التالي:



إن جملة التفريعات التي أوردها ابن جني للركن الفعلي تؤكد على أهمية (الفعل) في الموروث اللساني إذ غدا حقلا ألسنيا يغطي مفاهيم مختلفة، تخصّ كلّ متعلقاته، التي يحدّد معها توواردا سياقيا صحيحا، و يمكن أن يتحد ذلك كتصنيف مهم في حصر السمات الدلالية و ضبطها ضبطا محكما لتغدي فيصلا فارزا للمداخل المعجمية، و هي المداخل التي تكتسب مجالها الدلالي من خلال توافقها، أو عدم توافقها مع السمة المميزة.[285] و إنّ تلك الأنماط التي عقدها ابي جني مع كل بنية مورفولوجية لا تختلف كبير اختلاف،مع تلك السمات المميزة المعتمدة في الدرس الدلالي الحديث[286] حيث تلعب الملامح المشتركة بين وحدات السياق اللغوي دورا مهمّا في تأمين التوارد الصحيح.

---

[284]_ الخصائص ص 101.

[285]_ الأستاذ أحمد حساني المكون الدلالي للفعل في الدرس العربي _ 32.

[286]_ انظر الباب الأول من البحث _ الفصل الثالث: النظرية التحليلية_ ص 78 .

ج- **الحقيقة و المجاز :** في مبحث الحقيقة و المجاز يعقد ابن جني بابين أولاهما في :

الفرق بين الحقيقة و المجاز، و ثانيهما في: أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة.

في الباب الأوّل تناول أبو الفتح بن جني تعريف الحقيقة و المجاز على أساس الوضع الأوّل الذي يحدّد الأستعمال الأصلي للصيغة، أمّا دواعي انتقال اللفظ من دلالته الحقيقية إلى دلالة المجاز فقد حصرها ابن جني في ثلاث : الاتساع و التوكيد و التشبيه. فانتفاء هذه الدواعي يبقي اللفظ على دلالته الحقيقية. يعرّف ابن جني الحقيقة و المجاز فيقول:" الحقيقة: ما أقرّ في الإستعمال على أصل وضعه في اللغة. و المجاز:ما كان ضدّ ذلك".[297] ثم يحدد دواعي التجوز فيقول:" و إنما يقع المجاز و يعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة،و هي: الإتساع و التوكيد و التشبيه،فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة".[298] فالمجاز في أصله هو إضافة معنى جديد إلى المعنى القديم(الحقيقة)، وفي ذلك توكيد للمعنى و تشبيه المعنيين الأوّل بالثاني.

أمّا الإتساع فلأن في لائحة الملامح الحقيقية للدال يُضاف ملمح جديد على سبيل المجاز، يقرّر ابن جني ذلك بتطبيق إجرائي فيقول:"...و كذلك قول الله سبحانه: ﴿و أدخلناه في رحمتنا﴾ هذا هو مجاز،وفيه الأوصاف الثلاثة.أمّا السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسما هوالرحمة،وأمّا التشبيه فلأنه شبّه الرحمة_وإن لم يصح دخولها _ بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه.وأمّا التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر.وهذا تعال بالعرض،وتفخيم منه اذ صيّر الى حيّز ما يشاهد و يلمس ويعاين."[299] وإنّ تحقق هذه المعاني مرتبط بوجود قرينة صارفة من اتيان المعنى الحقيقي لفظية في المجاز اللغوي وعقلية في المجاز المرسل.

أمّا في الباب الثاني فبعد طول معاينة للغة،يرى ابن جني أنّ أكثر كلام العرب إنّما هو مجاز و ذلك ناتج عن كثرة دوران اللفظ على الألسنة، بدلالته المجازية اكتسب سمة الدلالة الحقيقية، و إنّ تلك التراكيب اللغوية التي خالها ذات دلالة حقيقية هي في الأصل ذات دلالة مجازية تحققة لتلك المعاني الثلاثة التي ذكرنا. و يسوق ابن جني في سبيل ذلك أمثلة كثيرة، يقول:" إعلم أن أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة، و ذلك عامّة الأفعال، نحو قام زيد، و قعد عمرو(..)وجاء الصيف،و انهزم الشتاء..."[300] و يلمس ابن جني البحث في الزمن الطويل الغابر،عن الأصل الذي وظّفت لسببه الكلمة و هو محاولة الجمع بين التكوين اللغوي للكلمة و دلالتها المتداولة آنيا،ففي بحثه عن أصل فعل (غ ف ر) و دلالته على

---

[297]_ الخصائص ج 2 ، ص 442.

[298]_ المصدر السابق ج2 ص 442.

[299]_ المصدر نفسه ج2 ص 443.

[300]_ انظر مبحث المجاز ج2_ من ص 442 إلى ص 458.

الصوت في قولنا : (رفع عقيرته)يقول ابن جني:" أنّ رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها، ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس(رفع عقيرته)."[301] فكان الأصل في إستعمال (ع ق ر) للدلالة على الصوت المرتفع كالصراخ ولكن خفيت أسباب التسمية لبعدها الزمني فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت. فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال آخر، إنتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي.ويلجأ ابن جني إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية[302] على صحة ما ذهب إليه. و إن كنّا نرى أن رؤيته هذه في علاقة الدلالة بالحقيقة و المجاز أن فيها بعض التعسف لأنه إذا قلنا أن أكثر اللغة مجاز و حاولنا أن نردّ كل صيغة إلى دلالتها الأصلية لألفينا صيغا قد تعرّضت لحركة نقل متتالية فنردّها إلى أصل هو بذاته مجاز، و لظللنا نتبع الأصول فلا نعثر إلاّ على الفروع. و هذا حقيقة ما هو سمة في اللغة التي من مميزاتها المرونة و التغير ورفض كل قاعدة تريد أن تبقيها متحجرة جامدة .

5_ **نشأة اللغة** : يناقش ابن جني قضية نشأة اللغة التي نجد لها حضورا مكثّفا في مؤلفات الأقدمين ولعلّ ذلك راجع الى إرتباط هذه القضية بمشكلة كانت نقطة خلاف كبيرة بين العلماء ، بل تعدّ سبب الاصطدام الذي حصل بين السياسي و الديني و نعني بها مشكلة " خلق القرآن" يعرض ابن جني لأراء علماء عصره في مسألة نشأة اللغة فيصرح في باب القول على أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح : " هذا موضع محوج الى فصل تأمّل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع و اصطلاح لا وحي و توقيف. إلا أن أبا علي رحمه الله – قال لي يوما : هي من عند الله ، و احتج بقوله سبحانه : " وعلّم آدم الأسماء كلها"[303] وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر آدم على أن واضع عليها، و هذا المعنى من عند اللّه سبحانه لامحالة"[304]. وبهذا التعليق الأخير على قول أبي علي الفارسي يكون ابن جني قد أفصح عن مذهبه فكان أميل الى القول بعرفية الدلالة اللغوية مقدّما تأويلا للآية الكريمة السابقة الذكر. يكاد يجمع عليه أغلب العلماء الذين قالوا بالإصطلاح، يعني أن الانسان قد ركّبت فيه استعدادات فطرية، و قواعد ذهنية بها يستطيع أن يسمّي الأشياء، ويضع نظاما علاميا مطردا مع كل الأشياء الجديدة على غرار وضعه للرموز التي تخصّ نظام المرور أو تلك المستعملة في نظام الملاحة البحرية (الاشارات الضوئية) فهذا كلّه من باب التواضع و التوفيق، و الحقيقة أن ابن جني لا يكاد يستقرّ على رأي حيث ذكر مذهب الذين قالوا بطبيعية اللغة، المستدلهم من أصوات الطبيعة،

---

[301]_ الخصائص ج1 ص 66.

[302]_ المقتضب ج2 ص 488 : انظر التعليل الذي قدمه للتركيب (قام زيد) على اعتباره تعبيرا مجازيا

[303]_ سورة البقرة الآية : 31.

[304]_ الخصائص ج1 ص 4_41.

واستحسنه و قبله.يقول في ذلك: " وذهب بعضهم (أي بعض العلماء) إلى أن أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، و حنين الرعد، و خرير الماء. و شحيح الحمار، ونعيق الغراب وصهيل الفرس وتريب الظبي، و نحو ذلك، ثم وُلدّت اللغات عن ذلك فيما بعد. و هذا عندي وجه صالح، و مذهب متقبل".[305] لكن ابن جني ما يلبث أن يقوى في نفسه شعور يجذبه الى الاعتقاد بكون اللغة توقيفا من عند الله تعالى،وذلك ظاهر من تناسق أجزائها و موافقتها لكل حال ومقام، ثمّ ما اجتمع لديه من أقوال العلماء من أساتذته من أنّ اللغة وحي و إلهام من عند الله. كل ذلك دفع ابن جني الى ترجيح المذهب القائل بتوقيفية اللغة يقول في ذلك : " انّني اذا ما تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة و الدقة والارهاف و الرقّة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة[306] السحر، فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا –رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه و انقياده و بعد مراميه وأماده صحّة ما وفّقوا لتقديمه منه."[307]

و خلاصة موقف ابن جني من نشأة اللغة أنه وقف موقفا وسطا فقال بالالهام والاصطلاح معا، يوضّح ذلك ما ختم به هذا الباب حيث افترض أن يكون الله تعالى قد خلق قبلنا أقواما كانت لهم القدرة التي مكنتهم على الاصطلاح و التواضع في تسمية الأشياء، يقول أبوالفتح موضحا موقفه و معبّرا في ذات الوقت عن حيرته بين القول بعرفية اللغة أو القول بالالهام : "فأقف بين تين الخلتين (الالهام والعرف) حسيرا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورا وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف باحدى الجهتين ويكفها (أو يفكها) عن صاحبتها قلنا به."[308] وما يجدر ملاحظته هو أن موضوع نشأة اللغة كان من ضمن المواضيع التي أسهب البحث فيه علماء اللغة المحدثون،وجدّوا في تقديم العلل الراجحة لذلك، تهدف الى تأسيس رؤية موضوعية تأخذ الظواهر اللغوية النموذجية (القرآن الكريم _ الأحاديث الشريفة _ كلام العرب الفصيح) كمعطى لوضع معايير مطّردة تتناول اللغة في بعدها الشامل و في جميع مستوياتها المعجمية و التركيبية، وإنّ ذلك من شأنه أن ينقل البحث في أصل اللغة _ الذي عدّه بعض اللغويين بحثا ميتافيزيقيا _ إلى البحث في آلياتها التي تشرف على ضبط الدلالات المختلفة، خاصة اذا علمنا أن الدلالة قد ولجت كل مجالات المعرفة و الثقافة في العصر الحديث بل وكل ميادين الحياة.

305_ الخصائص ج1 ص 46.

306_ غلوة السحر : نهاية في سباق الجيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر.

307_ المصدر السابق ج1 ص 47.

308_ المصدر نفسه ج1 ص 47 و انظر باب في اللغة: أي باب واحد و ضمت أم تلاحق تابع منها بقارط _ ج2 _ ص 28. 29. 30.

4- الجهود الدلالية عند ابن سينا (373 هـ - 427 هـ)

إنّ ما يميز التحليل الدلالي عند ابن سينا هو وقوفه على البعد النفسي و الذهني اللذين يصاحبان العملية الدلالية، و هو ما يعطي لتحليله طابع الدقة و العمق اللازمين خاصة اذا استحضرنا دراية ابن سينا بعلم النفس و اعتماده منهج التشريح، وذلك ما يتطابق مع نشاطه كطبيب و فيلسوف في آن واحد.[309] فهو يكثر من ذكر الوجود الذهني للعلامات اللغوية و ارتسامها في النفس و الخيال في رصده لمراحل العملية الدلالية، حيث يتم نقل المفاهيم المودعة في الذهن لمدلولات في العالم الخارجي الى أدوات دالة كالألفاظ والكتابة، و بما أنّ اللفظ اللغوي يعدّ أساس العملية الدلالية أقام له ابن سينا تقسيما بحسب الإفراد و التركيب و التأليف، و بحسب الكلي و الجزئي ثم أبان عن اللفظ الخاص و اللفظ المشترك و الجامع بين الصفتين، أما الدلالة فقد صنفها ابن سينا إلى أصناف لم تخرج عن تلك التي كانت متداولة بين معاصريه ومن العلماء وممّن سبقه من الفلاسفة كالفرابي[310] (ت 339 هـ)، و فيما يلي عرضا لهذه المسائل التي أثارها ابن سينا و جمعناها في ثلاث عناوين و هي: أقسام اللفظ -أقسام الدلالة -العملية الدلالية.

أ- **أقسام اللفظ:** يحدّد ابن سينا ما هية اللفظ المفرد بالنظر إلى دلالته، فما كانت دلالته واحدة لا تتجزأ فهو اللفظ المفرد، ثم بحيث إذا تجزأت دلالته لم تفصح عنه و إنما تتحول إلى دال غيره، و معنى ذلك أن اللفظ المفرد قد يكون لفظا مركبا فقولنا "عبد شمس" فإنّه و إن جاز فيه أن يجزأ إلى "عبد" و "شمس" و لكن لا تكون دلالته من حيث يراد أن يقال "عبد شمس" يعرف ابن سينا اللفظ المفرد فيقول: اللفظ الدّال المفرد هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شيء".[311] و قريبة ماهية دلالة اللفظ المفرد عند ابن سينا بماهية المعنى التعييني (Sens dénotatif) عند الألسنيين المحدثين و منهم العالم الدلالي جون ليونز (John Lyons) و هو لا يختلف كثيرا عن معنى الإرجاع الذي تتحدد معه العلاقة القائمة بين الوحدة المعجمية و ما هو خارج من النظام اللغوي من أشخاص و أماكن و أشياء. إلاّ أنّ(ليونز) يميّز بين التعيين و الإرجاع في أنّ الأول يحدّد مدلول الوحدة المعجمية خارج السياق اللغوي أما الثاني فيحدّد مدلولها داخل العبارات المرتبطة بالسياق.[312] يبرز ابن سينا المعنى التعييني للفظ المفرد فيقول: "و المعنى المفرد-هو المعنى من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو، و لا يلتفت إلى شيء منه يقوم أو معه

309_ د. فايز الداية علم الدلالة العربي _ ص13.

310_ انظر مبحث : مفاهيم الدلالة عند الفارابي _ الفصل الأول : ماهية علم الدلالة كما عرفها الأقدمون ص 16.

311_ منطق المشرقيين _ ص 31.

312_ انظر الفصل : التعيين (dénotation) من كتابه Element de semantique . و انظر مقال التعيين و المعنى في علم الدلالة للدكتور جوزيف شاريم عدد 18 /17 سنة 1982 مجلة الفكر العربي المعاصر .

تحصل، و إن كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر إلى معان أخرى فيه و معه أو لم يكن".[313] و كإشارة إلى صعوبة تعيين دلالة اللفظ المفرد يرى ابن سينا أنه لكي تحصل الدلالة المعينة وجب أن يرجع الى معنى اللفظ المفرد دون متعلقاته،و إن كان ذلك يبقى مجرد شرط نظري حيث أن الذهن يُضمّن الصورة المفهوميةللفظ متعلقات أخرى و هو ما يشكل إحدى العقبات القائمة أمام التحديد التام لإرجاع دلالة اللفظ في العالم الخارجي،و قد طرح(ليونز) الإشكالية ذاتها في حديثه عن التعيين و وصل إلى حدّ القول بوقوع الإبهام في البحث عن تعيين بعض العبارات و الجمل،بل ووجد بعض الصيغ التي تخلو من التعيين مثل الصفات و النعوت منها : جميل،قبيح، زكي، شريف وغيرها...[314]

وما نلاحظه في تعريف ابن سينا للفظ المفرد أنه تعريف يختلف عن التعريف الذي أورده في كتابه " الاشارات و التنبيهات " حيث يقول :" اللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا، حين هو جزؤه مثل تسميتك انسانا بعبد الله فإنك حين تدل بهذا على ذاته لا على صفته من كونه " عبد الله" فلست تريد بقولك " عبد" شيئا أصلا ، فكيف إذا سميته ب " عيسى " ؟" بلى، في موضع آخر قد تقول "عبد الله " و تعني ب " عبد" شيئا، و حينئذ يكون " عبد الله " نعتا له، لا اسما، وهو مركب لامفرد".[315]

ومدار الدلالة عندابن سينا هو القصد و الارادة، لأنها " دلالة وضعية متعلقة بارادة المتلفظ الجارية على قانون الوضع فما يتلفظ به ويراد به معنى ما، ويفهم منه ذلك المعنى، يقال له: إنه دال على ذلك المعنى، وما سوى ذلك المعنى، مما لا تتعلق بإرادة التلفظ، وإن كان ذلك اللفظ أو جزء منه _ بحسب تلك اللغة، أو لغة أخرى أو بارادة أخرى _ يصلح لأن يدل به عليه فلا يقال له: إنه دال عليه _ أو لايراد"[316] ولذلك قد يقال أن جزء "عبد الله " يحمل دلالة في نفسه و لكن ليست دلالة مقصودة يقول ابن سينا موضحا ذلك: " إذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا. لأن معنى قولنا : " لفظ دال" هو أنه يراد به الدلالة لا أن له نفسه حقا من الدلالة."[317] و الواقع اللغوي يؤكد على أهمية التحقق من بنية الكلمة لرصد دلالتها و ضرورة الوقوف على قصد المتكلم من الصيغ المتشابهة،لما صنّة مايشكل عالمه الدلالي و هو مرمى مستحيل التحقيق، لأن اللغة وجدت للمحاورة و المشاركة لوجود المجاورة كما قال ابن سينا ولواحتفظ كل انسان بعالمه الدلالي لما احتجنا الى اللغة، فالتواصل و الإبلاغ يقتضي أن يكون قدر من

313_ منطق المشرقيين_ ص32.

314_ انظر فصل ' التعيين' في كتابه : (Element desemantique) ص 85.

315_ ص 192. (الإشارات والتنبيهات)

316_ نفسه نفسها. والمصدر نفسه .

317_ منطق المشرقيين ص 32.

الاشتراك في سنن اللغة بين جمهور المتكلمين من أهلها لأنها ثمرة لتواضع بينهم، و لذلك نجد من يعترض على تعريف ابن سينا للفظ المفرد، وما سبب ذلك إلا سوء في الفهم و قلة الاعتبار لما ينبغي أن يفهم بدقة.[318] وقد شرح العالم الامريكي هياكوا (S.J.Hayakwa) كيف تحمل الكلمات المعاني الايحائية التي هي إسقاطات نفسية تخص المتكلم و قد لا يتنبه المتلقي لها وميّز بين نوعين من المعنى : المعنى التصريحي (Sens intentionnel) و المعنى الثانوي أو الايحائي (Sens extensionnel) أو كما سمى ذلك غرينبرغ (J.H.Greeberg) المعنى الداخلي مقابل المعنى الخارجي و قد " علّق الشارح على التعديل الذي أدخله ابن سينا على تعريفه الأول للفظ المفرد بقوله قد: " زاد في الرسم القديم ذكر (الإرادة) تنبيها على أن المرجع في دلالة اللفظ هو إرادة المتلفظ."[319]

ويورد ابن سينا تقريعا آخر للفظ الدال بحسب ما يغطيه من الدوال الفرعية فكأنه لكسيم رئيسي يشرف على حقل من الألفاظ، قد يضم هذا الحقل دالا واحدا لا غير و هنا يحصل التطابق التام بين اللفظ الأعم وما يضمه، يسمي ابن سينا ذلك النوع من الألفاظ:

بالخاص المطلق، يقول في ذلك : " إعلم أن أصناف الدال على ما هو من غير تغيير العرف (وفي نسخة " مفهوم العرف") ثلاثة:

أحدهما : بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحد على ماهيه الاسم مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان".[320] فالمثال الذي قدمه ابن سينا يخصّ الحدود و التعاريف و ينسحب على الوحدات المعجمية، كما تقوم به نظرية الحقول الدلالية فالتعريف :" الحيوان الناطق " يعد لكسيما رئيسيا يغطي أو يتضمن الدلالة على ماهية لفظ الانسان ". معنى ذلك أن النوع يشتمل على الجنس من حيث المفهوم، لأن النوع يحتوي صفات الجنس كلها مضافا اليها الفصول النوعية في حين يكون الجنس أشمل من النوع من حيث المصدق كما يقول المناطقة.[321]

أما النوع الثاني من الألفاظ فهي تلك التي تعطي ألفاظا فرعية غير متجانسة، وهي ذات حقل من الأفراد تشترك في أن اللفظ العام يتحقق فيها مفهومه الذهني، يقول ابن سينا موضحا ذلك : " و الثاني : بالشركة المطلقة مثل ما يجب أن يقال _ حين يسأل عن جماعة مختلفة فيها مثلا : فرس و ثور و انسان : ماهي ؟ و هناك لايجب ولا يحسن الا الحيوان."[322]

318_ انظر تعليق الشارح : من كتاب الاشارات و التنبيهات. ج1 ص 192.

319_ الإشارات و التنبيهات ج1 ص 193.

320_ المصدر السابق ج1 ص 244.

321_ انظر الهامش في كتاب : علم الدلالة ص 99. أحمد مختار عمر.

322_ انظر المرجع السابق ص 111.

إن تحديد العلاقات التقابلية داخل الحقل المعجمي بناء على معجم المفاهيم،يوضح مجالات الاستعمال أكثر مما يوضحه المعجم التقليدي،و يسمح ذلك بمعرفة أن هذا اللفظ يدرس ضمن مجموعة مترابطة مع ألفاظ أخرى لأنها تنتمي الى حقل مفهومي مشترك.

أما النوع الثالث من أنواع اللفظ المفرد، فيقيم على أساسه ابن سينا حقلا أوسع مما خص به النوعين الأوليين، وذلك لأن هذا النوع يحمل سمات الخصوصية المطلقة و الشركة وهما صفتا النوعين السابقين.يقول ابن سينا في تحديد هذا النوع من اللفظ المفرد :"وأما الثالث فهو ما يكون بشركة و خصوصية معا، مثل ما إنّه اذا سئل عن جماعة هم : زيد و عمرو وخالد، ما هم ؟ كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور أنّهم أناس".[323]و من ضمن العلاقات التي حددها علماء الدلالة داخل الحقل المعجمي،علاقة الجزء بالكل،ذلك أن مجموع السمات التي يحملها الكل تنطبق على جزئياته ولايمكن أن تخصّ جزءا واحدا فقط،ويشرح المناطقة هذه العلاقة بكون الكل يضم تحته أجزاء لا جزئيات و هذه الأجزاء مجتمعة في هيئتها التركيبية يطلق عليها اسم الكل و لايصح اطلاق الكل على جزء من أجزائه[324] فلفظ "أناس" لفظ كلّ يضم تحته أجزاء من الألفاظ ، لايطلق عليها الا وهي مجتمعة لا مفردة .

وعلى أساس هذه الأصناف الثلاثة للفظ المفرد يمكن بناء العلاقات الدلالية بين جملة الحقول التي يؤسسها وبين الدلالة التي يحملها. فالنوع الأول يشير الى علاقة المطابقة بين الانسان و الحيوان الناطق،أما النوع الثاني و الثالث فهو يحقق علاقة التضمن. وما هو حريّ بالملاحظة في هذاالمقام هو أن ابن سينا يسعى الى وضع قواعد كلية تنتظم الألفاظ، و هذا هو " دأب المناطقة، بل إنه لينادي بأن تكون تلك القواعد عامّة لجميع اللغات ينتفع بها كل الأقوام خاصة فيما تعلق بالجانب الدلالي الذي يسعى المنطقي الى تحقيقه بضبطه للألفاظ في حالتها الافرادية و التركيبية يقول ابن سينا : " يلزم المنطقي أيضا أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم .الافيما يقل ."[325] فابن سينا بخبرته في التحليل يدرك أن بين اللغات قدرا من الإشتراك و تبقى كل لغة تتميّز بخصوصيتها المورفولوجية، و الفونولوجية بحيث تتفاوت في ذلك اللغات، و تختلف .

ب- **أقسام الدلالة** : إنّ تعيين العلاقة بين اللفظ و المعنى،تناوله ابن سينا من جوانب ثلاثة: - دلالة المطابقة و دلالة التضمن ودلالة الإلتزام. فإذا كان الانتقال بواسطة العقل من الدال الى مدلوله، لعلمه بعلاقة الوضع و أنّه كلّما تحقق مسموع اسم ارتسم في الخيال مدلوله، فإن الدلالة عندئذ دلالة وضعية تمنع من وقوع الإلتباس بين الدلالات الثلاث .لأنّه قد يطلق اللفظ و لايعنى به مدلوله المطابق له كما اذا

---

[323]_ الاشارات و التنبيهات _ ج1 ص 227.

[324]_ شرائط المعرفة ص32. حسن حنكة الميداني.

[325]_ الإشارات و التنبيهات _ ج1 ص181.

أطلقنا لفظ " الشمس " وعنينا به " الجرم" كانت الدلالة بينهما مطابقة و اذا عنينا به " الضوء" كانت العلاقة بينهما تضمن .

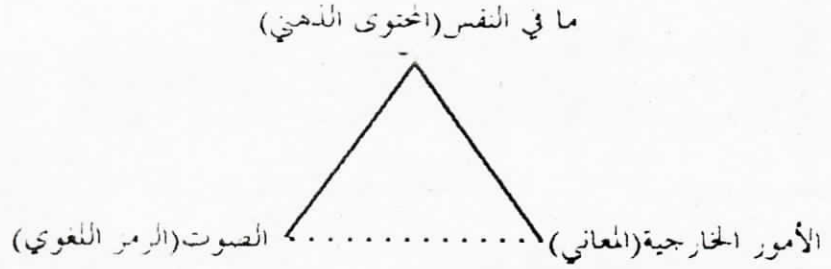
ولكن بتدخل الوضع و توسط العرف الأصلي يمنع إنتقاض الدلالات بعضها ببعض يورد ابن سينا أمثلة يوضح فيها كل قسم من أقسام الدلالة الثلاث فدلالة المطابقة هي التطابق الحاصل بين اللفظ و ما يدل عليه كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق، أمّا دلالة التضمن فهو ما يتضمنه اللفظ من معان جزئية تدّخل في ماهيته كفوهم الإنسان فإنه يتضمن الحيوان أما دلالة الإلتزام فهي تحتاج الى أمر خارجي لعقد الصلة بين الدال و لازمه،فقولنا الأب يلتزم الإبن يقول ابن سينا معرفا ذلك: " أصناف دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة:

دلالة المطابقة و دلالة التضمن و دلالة الإلتزام،[324] وهي دلالات تجمع الأنسان كلّها. و يشرح علاقة الإلتزام فيقول : " و دلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق و الأب على الإبن و السقف على الحائط و الإنسان على الضاحك،و ذلك أن يدل أولا دلالة المطابقة على المعنى الذي يدّل عليه أولا، و يكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن أيضا الى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول و يصحبه . و تشترك دلالة المطابقة و دلالة التضمن في أن كل منها ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء".[325] و ينصّ ابن سينا هاهنا على أمرمهم يخصّ العلاقة بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام اذ الوصول الى دلالة اللفظ على معناه بطريق الالتزام يمرّ عبر اجراء دلالة المطابقة بين اللفظ و ما يطابقه من مدلولات بتوسط الذهن الذي ينجز هاتين المرحلتين (بشكل سريع جدّا) فدلالة الأب على الإبن دلالة التزام ولكن هذه الدلالة لم تنعقد حتى وجد العقل أن بين الأب و مدلوله (أنه والد له أبناء) هناك علاقة مطابقة ، ثمّ تختلف دلالة الالتزام عن دلالتي التضمن و المطابقة في أنها تستدعي مدلولا خارجا عن اللفظ،أما دلالتي التضمن و المطابقة فإنهما تستدعيان مدلولهما من لفظيهما . لأن دلالة اللفظ على كل أجزائه هي دلالة مطابقة ، أما علاقته بجزء من هذه الأجزاء فهي علاقة تضمن، و لذلك نجد ابن سينا في حصره للعلاقة القائمة نظريا بين اللفظ و المعنى لايقيّدها فيقول في ذلك :" ولأن بين اللفظ و المعنى علاقة ما ".[327] ثم لتعيين العلاقة بين الدال و المدلول يستدعي ادراك العلاقة بين المدلول و الشيء الخارجي و ذلك ما أشارت اليه المباحث اللسانية الحديثة التي أكدت أنّ لا علاقة مباشرة بين الدال و المدلول و إنما العلاقة الحقيقية هي بين الرمز اللغوي و محتواه الذهني (concept) ، الا أن وعي الانسان اعتاد على ربط الدال بالشيء الخارجي ربطا مباشرا دون وعي باحتوى الذهني في العلاقة الدلالية بين الدال

326_ منطق المشرقيين _ ص 37.

327_ الإشارات و التنبيهات ج1 ص 189.

و المدلول،ولذلك يرى ابن سينا أن العلاقة الدلالية تنعقد بين المعنى (المدلول) والشيء في العالم الخارجي تأكيدا أن لا علاقة مباشرة بين الدال و المدلول يقول موضحا ذلك:"فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس و هي التي تسمى آثارا و التي في النفس تدل على الأمور و هي التي تسمى معاني".[328] و يمكن توضيح ذلك بالمثلث التالي :



و لاتكفينا المقارنة لنقارب مثلث ابن سينا الدلالي بمثلث ريشاردز و أوجدن، بل إنّ ابن سينا كان أعمق في إدراك جوهر الدلالة من المحدثين، فسمى الرمز اللغوي (صوتا) و ذلك إشارة كذلك إلى الرمز غير اللغوي، فما كل صوت،لفظ لغوي، ثم سمّى ما في النفس آثارا و ذلك لأنّ ارتسام صورة الرمز في النفس يشكل آثارا تتحول إلى تراكمات للمعاني الذهنية في الذاكرة فكلما تحقق مسموع صوت ارتسمت في الخيال صورته.

إنّ أهمية مباحث ابن سينا في الدلالة لا تكمن في عمق تصوّرها لجوهر الفعل الدلالي فحسب، و إنما في بعدها الشمولي للسان البشري،و هو هدف يعكف عليه علماء الدلالة المحدثين و على رأسهم (نوام تشومسكي) في بحثه عن القواسم المشتركة بين اللغات يحاول وضع قواعد أو نحو كلي (Universal Grammar) ينتظم اللسان البشري. إن ما يجمع بين اللغات هو اشتراكها في التصورات الذهنية اشتراكا عاما أما ما يفرقها فهي الأنساق الدلالية و كيفية تحقيقها في واقع اللغة، مع أنّ العالم الدلالي واحد في كل اللغات، يعني ذلك –حسب تشومسكي– أن البنية العميقة مشتركة بين جميع اللغات أما الإختلاف فيكمن في البنية السطحية،و دليله في ذلك أن الطفل في طور تعرّفه الأول على الأشياء المحيطة به تتحكم في منطقه البنية العميقة أو الكفاية اللغوية و هذا ما يفسّر اشتراك الأطفال من مختلف الأجناس في ترميزهم للمدلولات في العالم الخارجي،و التعبير عن أحوالهم السيكولوجية يقول ابن سينا شارحا ذلك: " و أمّا دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لايختلف الدال و لا المدلول عليه، كما في الدلالة بين اللفظ و الأثر النفساني،فإن المدلول عليه و إن كان غير مختلف، فإن الدال مختلف ولا كما في الدلالة بين اللفظ

328_ عبارة من الشفاء ص 2- 4 .

و الكتابة، فإن الدال و المدلول عليه جميعا قد يختلفان".[329] ثم إن الصورة السمعية (Image acoustique) هي التي تعكس مفهوم المدلول في النفس فيكون المعنى، و يرتسم في الذهن، ضمن الذاكرة اللغوية ارتباط اللفظ بمعناه، فكلما تمّ ارتسام مسموع الاسم في الخيال توارد الى النفس معناه، وذلك تأكيد على ما سجلناه عند ابن سينا من أن العلاقة الحقيقية الدلالية هي بين الدال و الصورة الذهنية يقول ابن سينا مبرزا ذلك : " فمعنى دلالة اللفظ أن يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت الى معناه."[330]

ج_ **العملية الدلالية** : يشير ابن سينا، في رصده لآليات الفعل الدلالي، الى تلك القدرة التي أوتيها الإنسان المتكلم، بحيث مكنته من نقل المفاهيم التي إلتقطها من العالم الخارجي الى نفسه وقد انتقل معها من الحس إلى التجريد و يطالعنا في هذا الموضوع الدرس الدلالي بأبحاث مستفيضة حول معاينة وجود العوالم الدلالية، و من ضمن المواضع التي أظهرها العلماء مواضع أربع و هي: الأفكار أو الأحداث أو الأوضاع أو المفاهيم.(ففريجه) Frege ذهب الى أن تموضع العوالم الدلالية هو عالم المفاهيم لأنها الوسيط الذي يربط الأفكار و الأحداث و الأوضاع: الأذهان تمسك بالمفاهيم و الكلمات تعبّر عنها و الأشياء يحال عليها بواسطتها."[331] فأين يرى ابن سينا تموضع العوالم الدلالية ؟ يقول في ذلك: " إن الانسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية و تتأدى عنها الى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا ثابتا، وإن غاب عن الحس. فللأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس يكوّن آثارا في النفس. ولمّا كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة و المحاورة انبعثت الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك(..) فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف و تركيبها معا، ليدل بها على ما في النفس من أثر. ثم وقع اضطرار ثان الى اعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين اعلاما بتدوين ما علم ... فأحتيج الى ضرب آخر من الإعلام غير النطق، فاخترعت أشكال الكتابة "[332]. ان هذا النص يحمل دلالة علمية عميقة،يقف فيه ابن سينا على تاريخ وجود الدلالة و أشكالها المقولية صوتا و كتابة.. فقد جعل الإنسان ذاته،مستودع للبنيات الدلالية التي عكست صورا من العالم الخارجي الى النفس،و لكنها ليست نفس الصور و إنّما أحدثت شكلا ثانيا ليس هو شكلها الأوّل و لكنّه شكل ثابت لا يتغيّر من هنا تنسج العمليات الدلالية_ بحسب ابن سينا_ حيث تأخذ الطابع التجريدي البحت في غياب صور عالم الأعيان. وتحتاج عندئذ لأنماط مقولية بعد المواضعة عليها و هنا

329_ المصدر السابق، ص 5.

330_ المصدر نفسه ص 4.

331_ اللسانيات و اللغة العربية_ ص 381 .د. عبد القادر الفاسي الفهري.

332_ الشفاء (العبارة) ص 5

يشير ابن سينا الى الطابع الإجتماعي للغة فلولا الحاجة الإجتماعية للمحاورة التي اقتضاها المجتمع البشري لاستغنى عن اللغة. فاللغة حاملة للقيم الإجتماعية و هي وعاء لكلّ ما يقي الصلات الإجتماعية راسخة. ولكن ابن سينا يميل الى القول بأن اللغة إلهام من عند الله تعالى الذي وهب الإنسان (الات) لانتاج تقاطيع صوتية اصطلح عليها، و حمّلها مدلولات متعلقة بها. وكان الصوت اللغوي يقوم بالعملية الدلالية، التي هي جوهر فعل الإبلاغ و التواصل، في تحيّز زماني و مكاني ضيّق. ولما احتاج الإنسان الى نقل معارفه الى العائبين من الموجودين،أو ما كان في حكمهم من الآتين مستقبلا، كانت الكتابة شكلا متطورا.و قد ميّز في الدرس اللساني الحديث العالم اللغوي (رومان جاكسون) بين اللغة المنطوقة و اللغة المكتوبة و في اطار ذلك قابل بين الصوت و الحرف، و المستمع و القارئ ووقف على فعالية الكلام و فعالية الكتابة وخلص الى أن الكتابة ستبقى الأداة الأكثر فعالية في الخطاب التواصلي والابلاغي كونها تضمن له استمرارية كبرى و منفذ الى المتلقين مهما تباعد المكان و الزمان . وأن الكتابة تفضل الكلام المنطوق،في أن المستمع بعد أن يقوم بتركيب ثان لسلسلة الكلام المنطوق قد يحصل له بعض المعنى لأنه ستكون عندئذ عناصر الكلام قد تلاشت .[333]

ويكون ابن سينا بما أوتي من سبر عميق لبنية اللغة، و تحليل علمي لفعاليات الدلالة قد وضع أسس نظرية لغوية ذات رؤية متميزة في التراث العربي، ظهر فيها بوضوح أهمية العامل النفسي و الذهني في تقديم التفسيرات الكافية للفعل الدلالي الموصوف بالتعقيد، و إنّ الذي أعان الشيخ الرئيس في استنباط تلك القواعد، التي تنتظم العالم الدلالي، هو امتلاكه للمنهج المنطقي القائم على الاستدلال و التعليل الذي يسوّغ رسم الاصول بأكبر قدر من التفصيل و التدقيق،و قد كان للبحث الدلالي الحظ الأوفر في أنه تنوول ضمن اهتمامات لغوية أخرى اتخذت الموضوع الدلالي كمنفذ أساسي لبسط مصنفاتها خاصة تلك العلوم التي ورثت منهجا علميا في غاية الدقة كعلم المنطق، الذي اشتغل به ابن سينا، وكان يهدف معه الى وضع قوانين المعنى بكشف أسراره و ايضاح أنماطه و تمظهراته في الواقع اللغوي وذلك حتى يغدو أداة عاصمة من الوقوع في اللحن بإحداث اضطراب في سنن النظام اللغوي، و يتماشى ذلك مع علم المنطق الذي يسعى أهله من العلماء الى تبيّن معالمه ليَعصِم من الوقوع في الزلل و الغلط .

5- **الجهود الدلالية عند عبد القاهر الجرجاني(ت 421 هـ)** : من خلال كتابه: "دلائل الاعجاز". لايمكن بحال أن نغلق حلقات البحث البلاغي من وجهة نظر دلالية و أسلوبية، بما قدّمه الجاحظ في هذا المجال، رغم قيمته العلمية، دون أن نضيف اليها حلقة مهمّة و أساسية تتلخص في جهود عبد القاهر الجرجاني في ارساء نظرية النظم،و يمكن أن نجزم بأن البحث في (المعاني) باعتبارها جوهر عملية تأليف

---

[333] p 101-102 Essais de linguistique generale

الكلام و اتقان نظمه، بدأت بإسهامات الجاحظ و تعريفه بأدوات البيان و مصطلحات (النظم) و تأسست على يد عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابة "دلائل الاعجاز" الذي لم يرد من وراء تأليفه اثبات اعجاز القرآن على سمت المتكلمين و المناطقة،وإنّما رام به الكشف عن اعجاز القرآن من زاوية نظرة لسانية و أسلوبية، فتناول ضمنها مباحث تتمحور كلها حول قيمة اللفظ في حالتيه الافرادية و التركيبية،و علاقته بالمعنى و ما تفرع عنهما من مباحث أخر، و سنبسط ها هنا الكلام عن بعض هذه المباحث بما يجلّي اسهامات الجرجاني في الحقل الدلالي، و قيمة ذلك بالنظر الى التطور الحاصل في ميدان علم اللغة بشكل عام.

أ- **العلامة اللسانية (علاقة اللفظ بالمعنى)** : هناك _كما تشير اليه الأسلوبية_عمليتان تتمان مع كل تلفظ أو انشاء كلامي، احداهما سابقة على الأخرى فأما الأولى فتتمثل في انتظام المعاني في الذهن ويصحبها حسن اختيار الدلالات المناسبة للموقف الكلامي،أمّا الأولى فتتمثل في انتظام المعاني في ألفاظ و تراكيب بأنساق مختلفة يحدّد الجرجاني بصورة دقيقة كيفية اختيار المتكلم للمعاني و الألفاظ أثناء الموقف الكلامي.فيقول: " إن الألفاظ اذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق"[334] وما يلاحظ أن الجرجاني يعطي الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي و الالفاظ تابعة لها في الواقع الكلامي،و هذا ما يفسّر لانهائية المعاني التي أقرّها علماء الدلالة المحدثون مقابلة نهائية الألفاظ،و استخلصوا أن المتكلم يلجأ ، لذلك-في غالب الأحيان-إلى توظيف الانزياح الدلالي لسدّ ثغرة دلالية لايستطيع المعجم ملأ ها و هو " احتيال من الإنسان على اللغة و على نفسه لسدّ قصوره وقصورها معا، لأن الانسان عاجز عن الإحاطة باللغة و طرائقها،مثلما هي عاجزة عن نقل كل ما في نفسه".[335] ويضع الجرجاني تعليلا منطقيا لأسبقية المعاني على الألفاظ مستندا على معيار التغيّر الذي يطرأ على المعنى دون اللفظ و هذا ما يؤكد على احتياطية الدليل اللساني الذي يعطي للغة مرونتها في ملاءمة الأوضاع المختلفة و مسايرة الأحوال المتغيرة، فلو كان اللفظ له ارتباط طبيعي بدلالته لما وسع اللغة أن تتميّز بطابعها الاجتماعي حيث تماشي المجتمع في تطوراته النفسية و العلمية.يقول الجرجاني في ذلك :" لو كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغيّر المعاني و الألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغيّر من غير أن تتغيّر الألفاظ و تزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة و المعاني هي المتبوعة".[336] كما أن الدرس الدلالي الحديث يقرّ أن الصيغة المعجمية تكتسب دلالة ثانية عندما تدخل في تجاور سياقي مع

---

[334] _ دلائل الإعجاز _ ص 68.

[335] _ نظرية النقد العربي و تطورها إلى عصرنا _ ص 202 د. محي الدين صبحي.

[336] _ دلائل الإعجاز ص 338.

وحدات كلامية أخرى يُراعَى في ذلك حسن التناسق بين المعاني و حسن الموقع للألفاظ فلاتبدو نابية ولا مستكرهة و بذلك تكتسب الصيغة المعجمية داخل التركيب (الفضيلة) وفي ذلك تأكيد على أهمية التلازم بين مكونات الجملة بالنظر الى الوظيفة الدلالية لهذه المكونات يشرح ذلك الجرجاني بقوله: " فقد اتضح اذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة و لا من حيث هي كلم مفردة، و إنّماالألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ".[337] إنّ تلك المرايا التي كان يخص بها أهل الشعر و محترفو صناعة النقد في التراث الأدبي العربي للفظ دون المعنى يعطيه الجرجاني تأويلا آخر،اذ ينظر الى اللفظ و المعنى كطرفين لا ينفكان يشكلان ما سمّاه علماء الألسنة المحدثون بالعلامة اللسانية أو الدليل اللساني (Signe linguistique) ومنهم العالم دوسوسير الذي يقيمه على الدال و المدلول و يغضّ الطرف على مفهوم المدلول في عالم الماديات و تعيينه كطرف ثالث في العملية الدلالية.[338] فأولئك النقاد الذين عناهم الجرجاني لا يبنون انطباعهم الجمالي على الصورة الصوتية للكلمة بمعزل عمّا توحيه من دلالة بديعة بل ينظرون الى اشتراك اللفظ و المعنى معا في إحداث صورة دلالية، فالجرجاني يضيف طرفا ثالثا في معادلة الفعل الدلالي و يجدر التنبيه هاهنا أن طبيعة المعنى عند اللغويين القدامى لا تختلف عن الشيء الخارجي الذي يومئ اليه اللفظ و هو المدلول، فيحصل أن الصورة الخاصة التي حدثت في المعنى إنّما يعني بها الجرجاني ما عناه علماء الدلالة و الألسنية المحدثون بالمحتوى الذهني للإشارة اللغوية.يفصّل ذلك الجرجاني بقوله: "فيعلموا (أي محترفو الشعر و النقد) أنّهم لم يوجبوا ما أوجبوه من الفضيلة و هم يعنون نطق اللسان و أجراس الحروف و لكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ و هم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى و الخاصّة التي حدثت فيه ".[339]

و يمكن على أساس هذا النص مقاربة رؤية الجرجاني للدليل اللساني برؤية المحدثين من العلماء الذين أوضحوا المكونات الثلاثة للعلامة اللغوية و هي : الدال و المدلول و المحتوى الذهني على الشكل الذي بيّناه بمثلث ابن سينا في هذا المجال و الذي قاربنا به مثلث أوجدن وريتشاردز. [340]فالجرجاني يحدّد ثلاثة مكونات تنشأ عن علاقة اللفظ بالمعنى و هي : اللفظ _ المعنى (الشيء الخارجي)_ الصورة الذهنية، و المثلث التالي يوضّح توزيع هذه المكونات:

337_ المصدر السابق ص 60.

338_ Cour de linguistique generale p 100.

339_ دلائل الإعجاز ص 425.

340_ انظر ذلك في مبحث أقسام الدلالة عند ابن سينا .ص 112

الصورة الذهنية (محتوى الدال الفكري)



المعنى (الشيء الخارجي) – المدلول ..... اللفظ (الدال)

إنّ اللغة عند الجرجاني تتمظهر في تقابلات ثنائية قطباها اللفظ و المعنى،و هي أعمق ممّا قيّدها به بعض البلاغيين الذين وضعوا معايير منطقية و نحوية (قواعدية) تمكن كل من قدر على النطق بها مراعيا أدواتها، من أن يبلغ الغاية من البيان في اللغة. و كأن النقص في بلوغ البيان يكمن فقط في النقص من جهة العلم باللغة، و معرفة الاشارة بالعين و بالرأس و دلالتهما و الخط و العقد و الحال و إتصافهم بتحقيق البيان. إن الذي يعطي المزية لخطاب لغوي هو مراعاته للأسرار و الدقائق التي تتعلق بجوهر اللغة لا بمظهرها، أخذا من أجل بلوغ الغاية التي لامبلغ بعدها تلك الإرتباطات الدلالية التي يلتحم فيها الدال بمدلوله ضمن شبكة من العلاقات،تقتضي معرفة بالأصول القواعدية،ووعي بأسرارها ،حيث لاتقف عند حدود المنطق و النحو انّما تأخذ فضلا عن ذلك العلامة اللغوية كتسجيد لدلالة هي عبارة عن نسيج حي متشعب الصور.يقول الجرجاني في ذلك متجاوزا نظرة الجاحظ إلى البيان المؤسّس على معايير هي أشبه بالقواعد النحوية :" ترى كثيرا منهم لايرى له (أي للنحو) معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس و العين وما تجده للخط و العقد يقول : إنّما هو خبر و استخبار و أمر و نهي. ولكل من ذلك لفظ قد وضع له، وجعل دليلا عليه فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات عربية كانت أو فرنسية و عَرَف المغزى من ذلك من كل لفظة ثم ساعده اللسان على النطق بها وعلى تأدية أجراسها و حروفها فهو بيّن في تلك اللغة كامل الأداة، بالغ عن البيان المبلغ الذي لامزيد عليه.ومنتهٍ إلى الغاية التي لامذهب بعدها(...) وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ذلك إلا من جهة نقصه في علم اللغة، لا يعلم أن هاهنا دقائق و أسرار، طريق العلم بها الرواية و الفكر ولطائف مستقاها العقل..."[341]

وبذلك يكون الجرجاني قد أعطى للنحو قيمته في اللغة،فهو ليس جملة من القواعد الجافة التي تعتني بضبط أواخر الكلمات و تعيين المبني منها و المعرب، إنّما النحو هو النظم الذي يكشف عن المعاني و يعطي للألفاظ البعد المطلوب من أجل الإفصاح عن الدلالة،و توليد المواقف المطلوبة المناسبة للتعبير فهو بذلك يساير اللغة في تجدّدها و تطورها لتحتضن المواقف الجديدة عبر الزمان و المكان و نلاحظ أن الجرجاني ناقم عن تلك الإتجاهات التي كانت تنظر الى النحو نظرة تفضي الى أن تجمد اللغة،و تبقى

---

[341]_ دلائل الإعجاز ص 20_ 21.

عاجزة عن احتواء المواقف،وذلك بتكبيل تراكيبها بقيود النحو و القواعد،كما أنّ النقاد الذين سبقوا الجرجاني كانوا يسرفون في الإهتمام باللفظ (الشكل) و يعطون له شرف إصابة الغرض و بلوغ البيان دون أن يكون للمعنى أثر في ذلك. ولذلك نرى ردّ فعل الجرجاني معاكسا لهذا الإتجاه فهو يقيم نظريته في النظم على المعاني[342] وليس على الألفاظ يقول معبّرا عن هذا الإتجاه:" أتتصوّر أن تكون معتبرا مفكرا في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول هذه اللفظة إنما صلحت هاهنا لكونها على صفة كذا؟ أم لا يعقل إلا أن تقول : صلحت ها هنا لأن معناها كذا، و لدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام و الغرض فيه يوجب كذا، ولأن معنى ما قبلها يقتضي معناها ؟ فإن تصوّرت الأول فقل ماشئت، واعلم أن كل ما ذكرناه باطل. وإن لم تتصوّر إلا الثاني فلا تخدعن نفسك بالأضاليل ودع النظر الى ظواهر الأمور، وإعلم أن ما ترى أنه لابدّ منه من ترتيب الألفاظ و توليها على النظام الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أن الألفاظ اذا كانت أوعية للمعاني فإنها لامحالة تتبع المعاني في مواضيعها ."[343] إن احتفاء الجرجاني بالمعنى وإعطائه القيمة العليا في العملية الدلالية، واحلاله المحل الأول في الإنشاء لكونه يعبر عن المقاصد و الأغراض،يمكن أن نجد له تعليلا في أن اللفظ قد حضيّ باهتمام كبير لدى النقاد الذين سبقوا الجرجاني في تقديمهم للشكل على المضمون. هذا الاهتمام المفرط باللفظ على حساب المعنى سعى الجرجاني إلى الحدّ منه وذلك بالنظر الى أن اللغة تنذوب فيها ثنائية اللفظ و المعنى،و هذا ما كرّسه في نظرية النظم التي أقامها على النحو (العلم بالتركيب) و علم المعاني (العلم بالدلالة).

2- <u>دلالة الحدث الكلامي</u>: تأكد بما لايدع للشك مجالا،أنّه كلّما كان المخاطب على علم بمحتوى الخطاب اللغوي،كلما كانت الدلالة أسرع الى فهمه و إدراكه، و كلما كان جهله بمحتوى الخطاب كلما صعب عليه إدراك الدلالة. ووسعه الأخذ بجملة من المعطيات الموضوعية و الذاتية في سبيل ذلك. يعني أن هناك تناسبًا عكسيًا بين طاقة التصريح في الكلام و علم السامع بمضمون الرسالة،يقول الدكتور عبد السلام المسدي: " و يتعين علينا_ و نحن على مسار تحديد الطاقة الإستعابية في اللغة_ إستنباط قانون من التناسب بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية،إذ بموجبه تكون الطاقة الاحترالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا على مضمونها الخبري."[344] و يشرح الجرجاني هذه الطاقة التي يتضمنها الخطاب و التي يكون على إثرها قابلا للإمتداد أو النقص فيقول :" لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللغة و بمعاني الألفاظ التي يسمعها أو يكون جاهلا بذلك ، فإن كان عالما لم يتصوّر

342_ قضايا النقد الأدبي بين القديم و الحديث.ص 291_ د.محمد زكي العشماوي.

343_ دلائل الإعجاز ص 67_ 68.

344_ اللسانيات و أسسها المعرفية ص 767.

أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى اللفظ أسرع الى قلبه من معنى لفظ آخر وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد."[345] وحتى على مستوى الخطاب الذي يكون للسامع علم بمحتواه تتفاوت الألفاظ فيه و المعاني من حيث وقوعها من ادراك المتلقي فبعضها يكون أسرع الى الفهم من بعضها الآخر. وهذا يتوقف أساسا على بنية الخطاب و موقعها من التعقيد و البساطة،وعلى قدرة المتلقي في تفكيك الخطاب بحسب ما توفر له ذاكرته اللغوية.كما يردّ الجرجاني وضوح دلالة الخطاب إلى حسن التأليف بين أجزائه و نظم كلماته،او إلى توخي معاني النحو وأحكامه فيقول: "إذا كان النظم سويا والتأليف مستقيما،كان وصول المعنى الى قلبك تلو وصول اللفظ الى سمعك وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ الى السمع و بقيت في المعنى تطلب و تتعب فيه وإذا أفرط الأمر في ذلك صار الى التعقيد الذي قالوا إنه يستهلك المعنى."[346] إنّ ما أوضحه الجرجاني في مقام سلامة الدلالة في الحدث الكلامي قد بحثه علماء الدلالة في العصر الحديث حيث وضعوا قواعد تضمن وضوح الدلالة تخصّ مادّة الحدث الكلامي ومحتواه معا. اطلقوا على الأولى قواعد سلامة التركيب و على الثانية قواعد سلامة الدلالة و هي قواعد تنهض بعملية توصيل الدلالة. و كل واحدة من هاتين القاعدتين تتوفر على وجود مستقل و إنّما يتم التعالق بينهما بقواعد الإسقاط او يجدر التنبيه أن البات للحدث الكلامي و المتلقي،وجب أن يكونان على وعي بهذه القواعد المنتجة للتمثيلات الدلالية و التمثيلات التركيبية في الحدث الكلامي الرامي إلى الابلاغ و يمكن توضيح ذلك بمايلي:

قواعد حسن النظم و استقامة التأليف ← بنى تركيبية سليمة ← قواعد الاسقاط ← بنى دلالية سليمة ← قواعد سلامة الدلالة

إن هذه القواعد لا تحقق الغاية من التواصل و الابلاغ إلا في وجود باث و متلق واعيين بآليات الحدث الكلامي،ذلك أنّ الحفاظ على خط التواصل سليما ليس بالأمر الهيّن،فقد يتعرض قانون التخاطب الى تعديل فيحصل بين المتخاطبين تواضع جديد و اصطلاح غير مطرد وهما يتعرض الحدث الكلامي إلى موجة من الشحن التغييري يتحول بواسطته المدلول الى دال على مدلول ثان على النحو الآتي:

دال ← مدلول 1

مدلول 1 ← مدلول 2

يحلّل ذلك الجرجاني بقوله: " و من الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ ثم لا تعترضك شبهة و لا يكون منك توقف في أنّها ليست له و لكن لمعناه فوهم : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة

345_ دلائل الإعجاز ص254.

346_ المصدر السابق ص257.

حتّى يسابق معناه لفظه معناه، ولايكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك و قولهم : يدْخل في الأذن بلا إذن فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع الى دلالة اللفظ على المعنى و أنّه لا يتصوّر أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة ".[347] فالجرجاني بتحليله هذا يعطي تأويلا لقول الجاحظ: " لايكون الكلام يستحق إسم البلاغة حتّى يسابق معناه لفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق الى سمعك من معناه إلى قلبك ".[348] و يرسم به ما يعرف في علم الدلالة الحديث بتعالق البنية الدلالية و البنية التصورية للمعجم الذهني التصوّري بحمل بنى دلالية تتعالق مع مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بها.

وعند انتاج الحدث الكلامي في عملية التواصل يتم احضار كل هذه التصوّرات و المفاهيم مما يؤدّي إلى التوالد الدلالي ، فالمعنى التصوّري-باعتبار أن الذاكرة المعجمية للفرد تعلّق كل كلمة بتصور دلالي واحد- يتولّد عنه معنى مفهومي أو معان مفهومية وجدت نتيجة لتعالق البنية الدلالية بالبنية التصوّرية،و لذلك نرى الجرجاني يميّز بين الصنفين فيقول : " أن تقول المعنى و معنى المعنى تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ و الذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر".[349] و يكفي الجرجاني بما قدّمه من جهود أنّه أثار قضية البحث في معنى المعنى،و هي قضية أحدث بها العالمان ريتشاردز و أوجدن ضجّة باصدار كتابيهما :" معنى المعنى" " The meaning of meaning " 1923 وفيه يتساءل العالمان ليس عن تطور المعنى كما كان سائدا آنذاك في الدرس الألسني التاريخي -، و انما عن ماهية المعنى.[350] و تشعّب البحث الدلالي في قضية "المعنى". فأثيرت مسألة تموضع الدّلالة فحاض العلماء اللغويون غمار ذلك و انطلقوا من معطيات منطقية إذ ادركوا أن المعاني موجودة قبل الألفاظ،بل قبل الرموز التي اتّخذها الانسان القديم للتواصل و الابلاغ و دليلهم على ذلك أن العوالم الدلالية غير محدّدة و لاتقبل التحديد بينما الأدوات الدالة على بعض هذه العوالم معلومة محدّدة سواء اللغوية منها أو غير اللغوية، فالمعاني غير متناهية ولازال الانسان يضع للمعاني التي توصل إلى ادراكها،حديثا الألفاظ التي تدلّ عليها، اذن أين تتموضع المعاني؟ لقد افترض "غريماس" وجود عالم دلالي معطى وذلك ليقابل به البنيات الدلالية في تقسيمها إلى سمات صوتية صغرى(Phemes) نشرع في تقسيم العالم الدلالي المفترض إلى سمات (Semes)، و الحقيقة أنّ عمل غريماس،لم يرق إلى مستوى العمل الإجرائي الذي يخرج الفرضيات و النظريات إلى الواقع اللغوي،فإذا كان قد إستطاع تحليل البنية الدلالية إلى سماتها الصوتية فإن تحليل الدلالة إلى سمات قد لايقدّم للبحث اللغوي-الدلالي شيئا عدا

---

[347] المصدر **دلائل** ص 253.

[348] **البيان والتبيين** ج 1 ص 81.

[349] **دلائل الإعجاز** ص 251.

[350] مدخل إلى علم الدلالة .د. هوريس أبو ناضر. مجلة الفكر العربي المعاصر. عدد 18-19. ص 31 سنة 1982

الوقوف على السمات الدلالية (Semantic markers) التي تعتبر إضافة إلى المميزات الأنجمية الدلالية التي تؤلف منها القراءات. إذ المميز يمثل ما هو خاص في معنى وحدة معجمية. وتمثل المسمة الدلالية ما هو نسقي أو علائقي في المعنى. أي مايربط بين المفردة و مفردات أخرى.[351] بينما **وضع** علماء آخرون المعنى في عالم المفاهيم و منهم العالم(Frege). لكنّ علماء التراث المعرفي العربي كانوا يربطون إنتاج الحدث الكلامي بتشكل المعنى في النفس و منهم الجاحظ و ابن سينا. و الجرجاني **الذي** يقول محدّدا موضع المعنى: " إنّ الخبر و جميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه و يصرفها في فكره و يناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله،وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض،و أعظمها شأنا الخبر فهو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة".[352]

ج- **النظام الإسنادي و الدلالة**: يضع الجرجاني للدلالة التي يؤديها الخطاب اللغوي أثناء عملية التواصل "معيار الإعلام المقصود " إما عن طريق نفي الخبر أو اثباته. فليس كل ما يحمله الخطاب يوصف بأنّه (دلالة) انّما الدلالة كما يقول الجرجاني- " هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه اذا كان الخبر اثباتا،و الحكم بعدمه اذا كان نفيا".[353] فالدلالة تتوقف على أمر خارجي غير لغوي يوجعه الجرجاني إلى قصد المتكلم من إعلام السامع/إذ يدلّ صدقا على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه. أمّا إن نقل المتكلم الخبر ليعلم السامع على وجود المخبر به من المخبر عنه. دون اثبات أو نفي فكأنه أخلى اللفظ من معناه و الخطاب من محتواه. وجلّ الدراسات الدلالية والألسنية الحديثة أضحت تركّز في رصدها للعملية الإبلاغية و التواصلية على " الباث" أو ما سمّاه الجرجاني " المُخبِر" حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر. وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدا كاملا من خلال سلسلة الكلام وحدها،خاصّة أنّه تأكد على يد علماء الدلالة الحدثيين ومنهم العالم (بيرس) (Pierce) أن المعنى ليس ما تحمله الوحدة المعجمية في نظام علائقي مع وحدات معجمية أخرى،و انما المعنى عبارة عن علاقة معقدة بين أحداث كلامية وأوجه أخرى للواقع الموضوعي.و يذهب العالم اللغوي بيار جيرو (Piere Giraud) إلى الإعتقاد بأنّ للكلمة أكثر من معنى تصريحي وآخر ايحائي نظرا للتداعيات التي يمكن أن تحدثها أثناء الإستعمال".[354] يقول الجرجاني محدّدا أهمية اسناد الخبر إلى المخبر و الأخذ بقصده في الخبر:" الدلالة على شيء هي لا محالة اعلامك السامع اياه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه. واذا كان كذلك و كان مما يعلم ببداءة العقول أن الناس إنما يكلم بعضهم

351_ **اللسانيات و اللغة العربية** ص 363_ د. عبد القادر الفاسي الفهري

352_ **دلائل الإعجاز** _ ص 460.

353_ **المصدر السابق**ص 463.

354_ **علم الدلالة** ص 63. ترجمة د. منذر عياشي .

بغضا ليعرف السامع غرض المتكلم و مقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبِر من خبره و ما هو؟ أهو أن يعلم السامع وجود المخبِر به من المخبَر عنه؟ أم أن يعلمه اثباتُ المعنى المخبِر به للمخبَر عنه؟ "[355]

فالجرجاني يرتكز هاهنا في تحديد الدلالة على:

أ- اثباتُ الخبر للمخبر عنه = علاقة المسند بالمسند إليه.

ب- اثباتُ الخبر من المخبر عنه = علاقة المسند بناقل الإسناد.

و لذلك فان الجرجاني يقيم دلالة الخطاب اللغوي على قاعدة الاسناد التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الابلاغ و هي:

- المسنَد - و المسنَد إليه - و ناقل الإسناد.

فالمسنَد هو محتوى الخطاب الابلاغي (الإعلامي) و هو يقتضي جملة من القواعد الدلالية المعيارية التي توفق بين المفهوم المجرد للمعنى و المصداق الذي يعطيه الخطاب)و يتحقق فيه المفهوم المجرد محتواه الدلالي، فالجملة الخبرية (كوحدة إتصال) يجب أن تخبر السامع ما يعتبر بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن[356] وهو ما يحققه (المسنَد) الذي يظهر محمولا في: البنية الشكلية للجملة. أمّا المسنَد إليه (المخبَر عنه) فعليه يتوقف حقيقة (الخبَر) وذلك بناء على الحكم بوجود المعنى أو عدمه وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام الإبلاغي، و الجرجاني بذلك لا يهتم إلاّ بالتراكيب الإسنادية أمّا التراكيب غير الإسنادية فإنّها جمل غير وظيفية لأنها لا تضطلع بمهمة الإبلاغ، فالفائدة الدلالية من الكلام ناتجة عن نظام الاسناد، وأيّ تغيير في البنية الشكلية للتركيب يترتب عليه تغيير في المعنى، فالسياق الكلامي عند الجرجاني يتميّز بمستويين:

أ- مستوى البنية النحوية الساكنة التي تتحدد بتحقّق الإسناد .

ب - مستوى البنية الإبلاغية المتغيرة حسب المقام و التي تتحدد بتحقق الفائدة من الخبر.[357]

أما ناقل الإسناد أو المخبِر-بمصطلح الجرجاني-أو الباث-بمصطلح الالسنية الحديثة-فهو الذي يثبت وجود المعنى للمخبَر عنه (المسند إليه) و قبل ذلك يكون (ناقل الاسناد) قد قام بترتيب الخطاب في نفسه قبل أن يصرفه إلى المتلقي، و قد أخذ في ذلك مقام (المتلقي) و حاله.يعيب الجرجاني على الذين جعلوا اللفظ أساس النظم و الإبلاغ فيقول: " فترى الرجل منهم يرى و يعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني و يرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تقتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، و تراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه، إلا من بعد أن

---

[355] _ دلائل الإعجاز _ ص 462.

[356] _ التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة_ عبد عبد القادر الجرجاني _ ص 96_ صالح بلعيد

[357] _ المرجع السابق

نفع الألفاظ مرتبة في سمعه نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع منه. و سبب ذلك **قصر الهمة** و ضعف العناية و ترك النظر و الأنس بالتقليد. وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها. وإنّ الصبح ليملأ الأفق ثم يراه الناتم و من قد أطبق جفنه".[358] أمّا ما يجب إعتباره أثناء عملية **الإبلاغ فيراه** الجرجاني في النظر إلى حال المتكلم و كيف يصرف المعاني و يرتبها فيقول:" فإن الإعتبار يبعي **أن يكون بحال** الواضع للكلام و المؤلف له، و **الواجب** أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع".[359]

نلمح من هذا كله أن الجرجاني الذي إهتم بطرق صرف الدلالة على وجهها الصحيح. إتخذ من النظر إلى لغة إعجاز القرآن مطية إلى رصد القواعد النمطية التي تزخر بها اللغة العربية. و بعرضه لتعالق النظام النحوي (النظام الاسنادي) بالنظام السياقي العام في تحديد دلالة الخبر يكون الجرجاني قد سبق إلى وضع نظرية في الاتّصال و الابلاغ.

358_ **دلائل الإعجاز**_ ص 466.

359_ **المصدر السابق** ص 375.

الخلاصة : و جملة القول عن ذلك المناخ المعرفي الذي سبق علي بن محمد الآمدي، **أن الدرس** اللغوي بدءا من القرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس قد تحدّدت مسائله،ووضّحت أسسه و طرائقه،فقد أرسى الشافعي قواعد للفهم و التأويل وإن كانت خاصّة بالنص الديني إلا أنّها تنسحب على كلّ تأليف كلامي انتظمت ألفاظه و معانيه باللغة التي أحكمت بها دلالات النص الديني،كما أثار الشافعي مسألتين دار حولهما حديث كثير و هما: الترادف و المشترك اللفظي و ذهب إلى القول بوقوعهما في اللغة. كما أبان عن دور السياق في تحديد دلالة اللفظ القابلة للاتساع و هي إشارة إلى قضية " **المجاز** ". وما يجدر ذكره عند الشافعي هو قدرته على وضع منهج بيّن في استنباط الأحكام،يعتمد التقسيم و **التمثيل** و حسن التصرف في الاستدلال و النقض،و مراعاة النظام المنطقي إلا أنّ أظهر ما يميّز الشافعي هو بسطه للقياس الفقهي الذي ذهب بعض المؤرخين لالحاقه بالتمثيل عند أرسطو،لكن وُجد أن **القياس الفقهي** يفضي إلى اليقين على نقيض التمثيل الأرسطي المبني على الظن و لايفضي إلى اليقين. وقد استفاد علماء الأصول من جهود الشافعي خاصّة في اقتباسه لبعض طرائق علماء الكلام،و كان من نتائج ذلك **ظهور** علماء **أصول الفقه** الذين مزجوا بين طرائق الاستدلال الفقهي،و الاعتماد أساسا على النقل، و بين طرائق المتكلمين في الاستدلال العقلي، و قياس الغائب على الشاهد، وأطلق على هؤلاء،المصطلح:" الأصوليون المتكلمون" و منهم: علي بن محمد الآمدي.

و في القرن الهجري ذاته الذي عاش فيه الشافعي يبرز في حقل معرفي آخر عمرو بن بحر الجاحظ، علَم من أعلام البلاغة و البيان،و مؤسس مهمّ لمباحث لغوية لازالت مرجعا **لدراسات** لسانية و دلالية معاصرة. فلقد عكف الجاحظ على الدراسة الصورية لعناصر اللغة موضحا قيمتها الصوتية و أهمية ذلك في حسن التأليف بين الحروف قصد تشكيل الوحدات الكلامية،أدوات البيان،و في ذلك يفصح الجاحظ عن الوظائف التي يضطلع بها الخطاب الابلاغي. وخصّ لغوي كبير أظهر صاحب "البيان و التبيين " أبعاد العلامة في التراث المعرفي مقسما إياها إلى العلامة اللسانية و العلامة غير اللسانية و جمع ذلك فيما سماه" أدوات البيان" الحسن. كما أثار الجاحظ قضية نشأة اللغة وأبان عن موقفه من ذلك،و قد استمر في ارساء قواعد البيان و الكشف عن قوانين اللغة إلى منتصف القرن الثالث الهجري.أمّا ابن جني " **خصائصه**" فقد مثل فعاليات القرن الرابع الهجري و لايمكن أن نقدّر ما قدّمه هذا العالم حقّ قدره إلاّ إذا نظرنا إلى جرأته في وضع قواعد تنتظم اللغة على الرغم مما آخذه عليها علماء عصره و من تأخّر منهم، كقوله بالتقلبات الستة للوحدة المعجمية و ربطها بدلالة أصلية واحدة. وذلك التفريع الدلالي الذي خصّ به الفعل محدّدا دلالته الثلاث. كما أثار قضية نشأة اللغة و مبحث الحقيقة **و المجاز**.

أمّا إبن سينا فيمثّل حقلا معرفيا أفاد منه الدرس الدّلالي كثيرا، خاصّة وأنّ الدلالة هي بحث في المعنى وطرق تشكله وتمظهره في أنماط مقولية مختلفة. فإبن سينا العالم النفساني الخبير بمكامن وأسرار النفس، و المشرّح البارع المستلك لأدواته الاجرائية في التشريح، قد إستطاع أن يلج إلى عالم الدلالة ليرصد لنا آليات الفعل الدلالي وأقسام الدلالة و العلاقة بين هذه الأقسام، فضلا عن أقسام اللفظ بإعتبار الشركة والخصوصية، و على أساس ذلك يمكن بناء حقول دلالية تخصّ الأسماء، وما يمكن إبرازه ها هنا هو العلاقة التي عقدها إبن سينا بين اللفظ والمعنى" والأثار" التي في النفس، وهي تقارب ما وضعه الألسنيون المحدثون في ذلك ممثلا إياه بالمثلث-كمثلث(ogden et richards) المعروف، والذي ينص أن لاعلاقة مباشرة بين اللفظ والمعنى، أو ما يصطلح عليه بالدال و المدلول وهو ما يوضحه الخط المتقطع في قاعدة المثلث. وما ختمنا به جهود العرب القدامى في ميدان الدلالة هو جهود العالم اللغوي عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم، البوليدت مع الجاحظ و تبلورت مع ابن جني، و تأسست على يد الجرجاني قاعدة بيّنة المعالم واضحة الأهداف تأخذ(النحو) بمفهومه الواسع أساسا لضبط قواعد سلامة التركيب، والنظام الدلالي العام. وما يميّز جهود الجرجاني هو تحديده بشكل دقيق لآليات الفعل الإبلاغي، واضعا في سبيل ذلك أسسا تتلخص في ضرورة الإهتمام بالسياق العام لكل عناصر الإبلاغ بدءا بالمخبر ومرورا بالخبر و انتهاءا إلى المستمع المتلقي للخبر، ثم هناك علاقة مهمة بين المخبر و الخبر من جهة و الخبر والمتلقي من جهة ثانية وعليها تتحدد دلالة الحدث الكلامي المتضمن للخبر. فإدراك الجرجاني لهذه العناصر كلها في عملية الإبلاغ، جعله يتبوأ مكانة كبيرة في عطاءات الدرس اللساني الحديث عامّة والدلالي خاصّة، و يكفيه جهدا أنّه أعاد للمعنى مكانته في الدرس اللغوي، وعدّل الكفّة بينه وبين اللفظ لأنهما معا جوهر العملية الدلالية، و بذلك يأتي الجرجاني في قسم البلاغة ليضع حدّا لذلك الإفراط في الإعلاء من شرف اللفظ وقداسة الشكل عند من سبقه من نقاد الشعر.

في هذه الأجواء المفعمة بالنشاط اللغوي الدؤوب و المتنوع، و بعد وضع اسس لنظرية معرفية تعطي السلطة الكبرى لفهم معاني اللغة، و الإلمام بطرقها في التعبير، و وضوح منهج البحث الذي إستفاد من روافد معرفية وافدة يأتي العالم الأصولي المتكلم سيف الدين الآمدي في منتصف القرن السادس لتتضح على يده معالم ذلك المشروع المعرفي الشامل الذي بدأه الشافعي و تبلور على يد من تعاقب من العلماء ليتأسس على يد الآمدي علما أصوليا واضح الأبواب بيّن المسائل طيّع الأدوات و هذا ما سوف نلمسه في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام".

الفصل الثاني : العلامة اللسانية عند الآمدي

1- مدخل عام : - الدلالة و علم أصول الفقه

- الآمدي و كتابه الاحكام

2- العلامة اللسانية أنماطها و أنساقها عند الآمدي

3- اعتباطية الدليل اللساني

4- الأنساق الدلالية (أقسام الدلالة)

5- الحقول الدلالية



مدخـــل عـــام

1- علم أصول الفقه و الدلالة.

2- لمحة عن حياة الآمدي.

3- كتاب الإحكام في أصول الأحكام : خطته و موضوعه.



1- مدخل عام حول علم أصول الفقه و الدلالة :

لمّا كان عهد النبوة و اشعاعه المعرفي لا يزال يؤثر في مجرى المعارف و العلوم، لم يحتج العرب إلى علوم يسطون فيها قواعد النظر و الاستنباط. و لكن ما إن تقادم عهد النبوة. و دخلت أجناس مختلفة إلى الأمصار الإسلامية و بدأت تتفشى العجمة في اللغة العربية،و تبدت مناهج الفلسفة و المنطق الوافدة من علوم الفرس و اليونان، رأيت نزوع العلماء نحو الإشتغال العقلي، و مزج فنون النقل بعلوم العقل فكان لزاما عصرئذ من وضع طرق للإستنباط و النظر خاصّة ما تعلّق منها بنصوص مقدّسة كالقرآن الكريم و أحاديث الرسول الشريفة،فاهتدى العلماء إلى وضع علم أصول الفقه.و كان أوّل من فتق قواعد هذا العلم و أجراه بمجرى التطبيق هو صاحب أول مصنّف في هذا المجال الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتابه " الرسالة ". و موقع أصول الفقه بالنسبة للفقه هو كموقع المنطق بالنسبة للفلسفة، إذ به تبرز الطرق الموصلة إلى إدراك ماهية المعاني و الأحكام المستنبطة من مضانها، كذلك المنطق به يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ. يقول الدّكتور علي سامي النشار :" وأول مسألة ينبغي توضيحها : هي إعتبار علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة (...) و في الواقع أن إعتبار الأصول بالنسبة إلى الفقه، كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة، يبدو واضحا تماما اذا ما بحثنا في علم الأصول نفسه".[360] وحقيقة إن علم أصول الفقه يضع أدوات الإستنباط هي أشبه بأدوات المنطق في ضبط القضايا.يقول الإمام الزركشي في كتابه " البحر المحيط " معرفا أصول الفقه:" فأصول الفقه هو مجموع طرق الفقه من حيث أنها على سبيل الإجمال وكيفية الإستدلال بها و حالة المستدل بها"[361] ويتقدم الآمدي قبل الزركشي في تعريف علم أصول الفقه فيقول:" فأصول الفقه هي أدلة الفقه و جهات دلالتها على الأحكام الشرعية وكيفية حال المستدل بها".[362] ثمّ احتاج علم أصول الفقه في مرحلة من مراحل تشكله إلى ضوابط لغوية أخذها من تقسيمات المناطقة للألفاظ من حيث دلالتها على المعاني و من حيث عمومها و خصوصها و من حيث افرادها و تركيبها. وإنّ نظرة عجلى إلى استهلالات كتب الأصوليين و تلك التي في كتب المنطق لتؤكد ما مدى صلة علم أصول الفقه بالمنطق خاصّة. يقول الدّكتور علي سامي النشار و هو يتحدث عن تلك المداخل اللغوية في كتب الأصوليين:" و تبدأ هذه الأبحاث اللفظية كما تبدأ كتب المنطق الأخرى بالبحث المشهور " دلالة الألفاظ على المعاني"[363] و منذ عهد العراقي دأب الأصوليون المتكلمون يستهلون كتبهم بمقدمات كلامية كمظهر من مظاهر تأثرهم بالمنطق اليوناني

360_ منهاج البحث عند مفكري الإسلام ص 79.
361_ البحر المحيط ج1 _ ص 19.
362_ الاحكام في أصول الأحكام ج1 ص 7.
363_ منهاج البحث عند مفكري الإسلام ص 45.

و منهم الآمدي صاحب "كتاب الإحكام في أصول الأحكام" و قد خدمت المباحث اللغوية في تلك الكتب من مسائل المنطق لأن الأصوليين المتكلمين خاصة، نصّوا على قواعد نظرية المعرفة وذكروا من ضمنها المبحث اللغوي الذي يتناول اللفظ و المعنى و ما يتفرع عنه من مسائل، و قد أطلقوا على تلك المقدمات اللغوية المنطقية بشكل عام إسم الكلامية و ذلك لإعتبارهم أن المنطق جزء من علم الكلام. إلا أنّ ما يجدر ذكره هو عمق النظرة اللغوية عند الأصوليين بلجوئهم إلى طرق و أدلة خاصّة في تعاملهم مع اللغة، لا يتوفر عليها اللغويون أنفسهم يقول الدكتور علي سامي النشار: "إن المباحث الاصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية. فقد دقق الأصوليون نظرهم في فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة. إن كلام العرب متسع و طرق البحث فيه متشعبة. فكتب اللغة تضبط الألفاظ و المعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي بإستقراء يزيد على إستقراء اللغوي. فهناك دقائق لا يتعرض لها اللغوي و لا تقتضيها صناعة النحو."[364] إن المباحث اللغوية و منها الدلالية على الخصوص، في كتب الأصوليين تتسم بعمق ودقّة الإستقراء، فتخريج الدلالة يتم عبر تفكيك لبنية الخطاب بتحليل عناصره و ربط ذلك بالمقام العام الذي يقتضي تلك الدلالة دون غيرها. إن اللغة منظومة لسانية و سيميائية بأنماطها المختلفة في التعبير وأسرار البيان تبدو بارزة بشكل ناضج في بحوث غير اللغويين، كالأصوليين الذين أسقطوا منهج الإستقراء و التدقيق في الجزئيات على اللغة، ذلك لاعتقادهم أن من الأسس الرئيسية لنظرية المعرفة هي اللغة فخاضوا في أقسام الألفاظ و الدلالات، فبحثوا الإشتراك و الترادف و أفاضوا الجدل حولهما وقسّموا الدلالات بحسب المنطوق و المفهوم من الخطاب، كما أبانوا عن قدرة لغوية في تحديد أدوات ضبط الدلالة المعيّنة فبحثوا الإستغراق و العموم و الشرط والإستثناء و التقديم و التأخير و الإطلاق و التقييد و غير ذلك مما سيرد ذكره في مباحث الآمدي في هذا المجال. وفضلا على وضوح المنهج الأصولي الذي يبدأ بما هو عملي و إجرائي قبل مناقشة المسائل النظرية المجردة فقد أكّد الأصوليون على ضرورة الالمام الشامل بحيثيات الخطاب و ظروفه و تجاوز البنية اللسانية للخطاب إلى رصد المعالم الدلالية العميقة، وذلك من أجل الفهم الكلي لفحوى الخطاب، و هو ما أشار إليه علماء الدلالة المحدثون و منهم (تشومسكي) الذي ذهب إلى أنّه لفهم جملة ما يجب أن يكون لدينا معارف أخرى تتجاوز التحليل اللساني لهذه الجملة في كل مستوى لساني، و يجب كذلك أن نعرف مرجع و معنى المورفيمات أو الكلمات التي تؤلفها".[365]

364_ المرجع السابق _ ص 91

365_ ص 117 Structures syntaxique - N. chomsky - ترجمة إلى الفرنسية ميشال بريور (Michel Braudeau)

2- لمحة عن حياة الآمدي وكتابه الإحكام في أصول الأحكام :

إن الركام المعرفي الذي اجتمع في القرن السادس الهجري، كان له أكبر الاثر في بروز أعلام سخّروا حياتهم لاعادة ترتيب ذلك الركام المعرفي و تمحيصه و تذليله حتى يدخل في تفاعل جدلي مع عطاءات القرن،و حاجات أهله من المعرفة و العلم. لقد وقر في الأذهان أن فكر الانسان لا يمكن أن يعزل عن مجرى عصره و حوادث زمانه و نتوءات أيامه البارزة. فالاطار التاريخي الحضاري الذي نشأ في أجوائه الآمدي جعله يتبوأ مكانة عليّه في عصره، خاصّة و أنّه أتى بعد أولئك الأعلام الذين رسموا المنهاج القويم في العلوم و تركوا آثارا بقيت على مرّ الزمن، معالم بارزة و مناوات نيّرة يهتدي بها كل عالم متأخر. فقد سبق الآمدي _كما أوضحنا في الفصل السابق_ الشافعي _ رضي الله عنه_ و الجاحظ و ابن جني و ابن سينا و عبدالقاهر الجرجاني و غيرهم.

الآمدي هو سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي. كانت ولادته في سنة احدى و خمسين و خمسمائة، فقيه أصولي مقدّم في زمانه. أعجب علماء عصره بحسن كلامه و قوّة حجته في الجدل و المناظرة يقول عنه معاصره بن أبي أصيبعة،الذي كانت تجمع أباه و الآمدي مودة أكيدة :" كان أذكى أهل زمانه و أكثرهم معرفة بالعلوم الحكمية، و المذاهب الشرعية و المبادئ الطبية (...) فصيح الكلام جيّد التصنيف".[366] بدأ الآمدي يشتغل بالمذهب الحنبلي مدّة من الزمن ثم ما لبث أن انتقل الى المذهب الشافعي، و قد عدّه ابن السبكي فيما عدّ من علماء الشافعية في كتابه " طبقات الشافعية"، كثُر تراجم الآمدي كما كثُر حسّاده من العلماء الذين ألّبوا عليه الأمراء و الحكام بحجة الاشتغال بالمنطق و الفلسفة حتّى وصل بهم الأمر الى استحلال دمه،و أمضوا في عارضة قدموها إلى حاكم مصر فخرج متخفيا إلى الشام يقول عنه ابن خلكان:" كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب(..) و بقي على ذلك مدّة ثم انتقل إلى مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه. ثم انتقل إلى الشام و إشتغل بفنون المعقول و حفظ منه الكثير و تمهر فيه و حصّل منه شيئا كثيرا و لم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم".[367] لمّا قدم إلى دمشق أكرمه الملك المعظم شرف الدّين بن أيوب و أنعم عليه وولاّه التدريس. و كان نابغة في الشام،لم يرق إلى مقامه أحد من العلماء يقول ابن أبي أصيبعة في ذلك :" وكان إذا نزل و جلس في المدرسة و ألقى الدرس و الفقهاء عنده يتعجب الناس من حسن كلامه في المناظرة و البحث. و لم يكن أحد يماثله في سائر العلوم".[368] للآمدي منهاج فريد في التصنيف و الحاجة إلى درجة تبعث على الاندهاش،و ذلك لتمكنه الشديد من أدوات الجدل و الكلام،و منها اللغة و علومها و المنطق و مسائله

---

[366] _ عيون الأنباء في طبقات الأطباء ج3 _ ص 285.

[367] _ وفيات الأعيان ج3 ص 293.

[368] _ عيون الانباء في طبقات الأطباء ج3_ص 285.

و لذلك " كان (الآمدي) قوي المعارضة كثير الجدل واسع الخيال، كثير التشقيقات في تفصيل المسائل، و الترديد و السبر و التقسيم في الأدلة إلى درجة قد تنتهي بالقارئ أحيانا إلى الحيرة ".[369]

و قد نقل الذهبي في كتابه " الميزان " أمورا هي محل ريبة و شك تخدش عقيدة الآمدي وهي أنه كان مستهترا تاركا للصلاة. وقد لوحظ ذلك بأن وضعت علامة من الحبر في أسفل قدمه بينما هو نائم ثم تبين أنّ تلك العلامة لم تزل من تحت قدمه بعد ذلك اليوم، و قد رد ابن كثير هذه الشكوك في كتابه " البداية و النهاية" خاصّة و أنّ هناك من العلماء من لايرى الدّلك في الوضوء من فرائض الطهارة بل إنّ الحبر قد يبقى أياما و لايزول بفعل الوضوء، و مهما يكن فإنّ المصنفات التي تركها الآمدي و خاصّة كتابه " الإحكام في أصول الأحكام" يدل على إحترام ظاهر و تقدير عالم ورع لآيات الله و أحاديث رسوله الكريم و قد نقل عنه ولده جمال الدين محمد بعض ممّا أنشده أبوه لنفسه[370] من ذلك قوله:

فلا فضيلة إلاّ من فضائله و لاغريبة إلا وهو منشاها

حاز الفخار بفضل العلم و ارتفعت به الممالك لما أن تولاها

فهو الوسيلة في الدنيا لطالبها و هو الطريق إلى الزلفى بأخراها

لقد ترك الآمدي مصنّفات تربو على العشرين مصنّفا إختصر بعضها في كتاب جامع، من ذلك كتاب " أبكار الأفكار" في علم الكلام إختصره في كتاب سمّاه " مناقع القرائح" و له كتاب " رموز الكنوز" و " دقائق الحقائق " و لباب الألباب " و كتاب منتهى السول في علم الأصول" وكتاب " كشف التمويهات في شرح التنبيهات " و كتاب " غاية الأمل في علم الجدل" و غير ذلك من الكتب فضلا على كتاب " الإحكام في أصول الأحكام ".

و أقام الآمدي في آخر حياته بدمشق مدرسا بالمدرسة العزيزية ثم ما لبث أن عزل منها و أقام بطالا في بيته و توفي على تلك الحال في رابع صفر يوم الثلاثاء سنة احدى وثلاثين وستمائة و دفن بسفح جبل قاسيون بدمشق[371] _ رحمه الله _ .

- كتاب " الإحكام في أصول الأحكام ": موضوعه و خطته:

أهم دافع يحفزّ على قراءة كتاب " الإحكام في أصول الأحكام" قراءة دلالية هو وضوح منهجه و دقة موضوعاته. و بسطه لقواعد لغوية و سنن كلامية و تعبيرية تبدو فيه اللغة العربية منظومة دلالية في حاجة إلى الاحاطة بأسرارها و معانيها و قدراتها على تحديد المعاني تحديدا يتجاوز النص المكتوب إلى رؤية تأويلية تعطي للمحتوى النصي أبعاده الدلالية الحاصّة. و قد أشاد علماء كثيرون بقيمة كتاب

369_ الأحكام في أصول الأحكام (المقدمة) الشيخ عبد الرزاق عفيفي

370_ عيون الأنباء في طبقات الأطباء ج3 ص 286.

371_ وفيات الأعيان لابن خلكان ج3 ص 294.

"الإحكام في أصول الأحكام" و عدّوه أحد الأعمدة الأساسية التي أقامت علم أصول الفقه، علما له قواعده و أصوله و طرائقه و مناهجه، فقد اعتبر ابن خلدون علم أصول الفقه من العلوم المستحدثة في الملّة و ذكر علماء هذا الفن السابقين فقال:" وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون، كتابا البرهان لامام الحرمين،[372] و المستصفى للغزالي و هما من الأشعرية، و كتب (العمد) لعبد الجبّار و شرحه "المعتمد" لأبي الحسين البصري و هما من المعتزلة، و كانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه ثمّ لخّص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين، و هما الامام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول، و سيف الدين الآمدي في كتاب الإحكام ".[373]

كان مشروعنا الأوّل،هو دراسة أفكار الآمدي الدلالية من خلال كتبه أو على الأقل من خلال أهم كتبه التي بسط فيها هذه الأفكار، لكننا ما ان قطعنا بعض الخطوات في دراسة كتاب " الإحكام في أصول الأحكام حتّى تبيّن لنا إستحالة ذلك، و أدركنا أن ما جاء في هذا الكتاب وحده لا يمكن أن تفي بدراسته في هذا المقام فعدلنا عن الهدف الأوّل و اقتصرنا على دراسة جهود الآمدي الدلالية من خلال كتابه الأحكام معتمدين على الطريقة الإستقرائية التي إستندنا فيها على ما قورنته الدراسات الدلالية و السيمائية الحديثة، و حاولنا إعادة قراءة ما كتبه الآمدي في الأحكام قراءة جديدة آخذين بعين الحذر صعوبة إجراء اسقاطات علمية منهجية لها مرجعيتها التاريخية و الإبستيمولوجية،على فترة معرفية من فترات التراث العربي، واحتطنا على ذلك بإجراء مقاربات بين ما أرساه الآمدي من قواعد وسنن لغوية و ضوابط دلالية و سيمائية تخصّ الخطاب اللغوي بتجلياته المختلفة،و بين ما تأسّس حديثا من أفكار و نظريات سيمائية لدى بعض علماء السيمياء المحدثين.

لقد إعتمدنا في دراستنا حول جهود الآمدي الدلالية على كتابه " الإحكام في أصول الأحكام " بتحقيق و شرح العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، و نسخة ذات طبعة ثانية بسنة 1402 هـ الموافق لـ 1981 م ، هذه الطبعة التي نشرت في دار " المكتب الإسلامي" في أربعة أجزاء يضمّها مجلّدان، لكننا كنّا نرجع بين الفينة و الأخرى إلى طبعتين أخريين هما : طبعة دار الكتب العلمية بشرح و تعليق الشيخ إبراهيم العجوز، وهي طبعة أولى بسنة 1405 هـ الموافق لـ 1985 م . أما النسخة الثانية التي كنت أرجع إليها هي طبعة دار الكتاب العربي، بشرح و تحقيق الدكتور سيّد الجميلي في طبعة ثانية سنة 1406 هـ الموافق لـ 1986 م.

372_ المقدمة ج2 ص 554 .

373_ امام الحرمين هو عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي

لقد رسم الآمدي في كتابه " الأحكام" المنهج و الخطة الواضحة لبحثه بحيث ينتخذ طرق النظر و الملاحظة العميقة مع الجمع بين البحث في المبنى و المعنى كليهما. وفي ذلك تحديد مسبق لاطار الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن أفكار الموضوع مادة البحث. ولا عجب في ذلك إذا علمنا أنّ الآمدي قد برع في السبر و التقسيم و تفريع المسائل، و كان أستاذا يلقن قواعد البحث للمتعلمين و صاحب منهج في التدريس لم يعرف أحسن منه في عصره، بعد تبيانه لمكانة الأحكام الشرعية، و القضايا الفقهية و فضلها على مصالح العباد في الدنيا و الدين، وضّح الآمدي السبيل إلى إستثمار ذلك فقال : " وحيث كان لاسبيل استثمارها دون النظر في مسالكها ولا مطمع في اقتناصها من غير التفات إلى مداركها. كان من اللازمات و القضايا الواجبات البحث في أغوارها و الكشف عن أسرارها و الإحاطة بمعانيها و المعرفة بمبانيها حتى تذلل طرق الاستثمار و ينقاد جموح غامض الأفكار".[374] ثمّ إنّ تحديد الدلالات اللفظية يمرّ عبر معرفة الأحكام اللغوية في علم العربية كالحقيقة و المجاز و موضوعاتهما الفرعية، و التعميم و التخصيص و أدواتهما و الاضمار و التنبيه و الاطلاق و التقييد و المفهوم و المنطوق و غير ذلك ممّا يعد مدخلا مهمّا لاستنباط الأحكام و قاعدة ينطلق منها الأصولي من أجل إثبات حكم أو نفيه أو تأويله. يحدّد الآمدي أدوات البحث الأصولي فيحصرها في ثلاث : علم الكلام، وعلم العربية، والأحكام الشرعية فيشرح علم العربية فيقول:" أما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب و السنة، وأقوال أهل الحل و العقد من الأمة، على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقية و المجاز و العموم و الخصوص والإطلاق و التقييد و الحذف و الإضمار و المنطوق و المفهوم والإقتضاء و الإشارة و التنبيه و الإيماء و غيره ممّا لايعرف في غير علم العربية".[375]

إن المباحث اللغوية التي ذكرها الآمدي تعدّ مفاتيح ضرورية للولوج الى المسالك المتعلقة بأصول الفقه الذي يتناول القرآن الكريم و السنة الصحيحة، كمادتين للبحث عن قواعد علمية موضوعية، لضبط دلالة نصوصهما ضبطا لايحتمل تأويلات قد تفقد النص دلالته التي تقف وراءها مصالح أمّة بأسرها، أو ضرورة من الضرورات الشرعية. و لذلك كان لزاما التحقق من الأدلة الفقهية و دلالاتها و موقع المستدل بها، يقول الآمدي شارحا ذلك:"فأصول الفقه هي أدلة الفقه وجهات دلالاتها على الأحكام الشرعية وكيفية حال المستدل بها".[376] و هو بذلك كأنه يشير الى علم الدلالة الحديث الذي يقتضي وجود أدلة لغوية و غير لغوية و دلالات الأدلة ثم مراعاة حال المتكلم و مقامه و حال المخاطب و موقعه.

374_ الأحكام في أصول الأحكام ص3

375_ المصدر السابق ص8

376_ المصدر نفسه ص 7

لقد نصّ الآمدي في مقدمة كتابه على دواعي تأليفه "للأحكام" حيث جعله خاصًا بالملك المعظم شرف الدين بن أيوب ملك دمشق وأهداه اليه وجعل كتابه هذا "حاويا لجميع مقاصد قواعد الأصول، مشتملا على حل ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، متجنبا للاسهاب وغث الاطناب مميطا للقشر عن اللباب..."[377] و قد حدّد الآمدي مسائل هذا الكتاب و قسمها إلى أربع:

_ **المسألة الأولى:** في مفهوم أصول الفقه و مبادئه و موضوعه وغاياته تناول فيها المبادئ الكلامية و اللغوية، و أقسام اللفظ و دلالاته، كما بحث موضوع الحقيقة و المجاز و الفعل و أقسامه و الحرف و أصنافه و عرض لنشأة اللغة و أصلها.

_ **المسألة الثانية:** في مفهوم الدليل الشرعي و أقسامه و ما يتعلق به من أحكامه، فبحث مسائل شرعية مختلفة تخصّ الكتاب الكريم و السنة المطهرة بالخصوص فبحث الخبر، و الخطاب و أقسامه فعرض للأمر و النهي و بسط القول فيهما ،كما تناول موضوع العموم و الخصوص و أدلة التعميم و التخصيص، كما أسهب القول في الاطلاق و التقييد و الإجمال والإضمار و التأويل.

_ **المسألة الثالثة:** في أحكام المجتهدين و أحوال المفتيين و المستفتين.

_ **المسألة الرابعة:** في الترجيحات الواقعة بين الحدود الموصلة إلى المعاني المفردة التصوّرية والحدود الموصلة إلى التصديقات، تحدث فيها كذلك عن القياس و الإجتهاد.

---

[377] _ المصدر نفسه ص 4.

2-العلامة اللسانية أنماطها وأنساقها الدلالية عند الآمدي:

لقد خصص الآمدي في كتابه "الأحكام" مجالا واسعا، تناول من خلاله ما يصطلح على تسميته في الدرس الدلالي الحديث بأنماط العلامة اللسانية من خلال البناء الصوري لها وبنائها المفهومي فبحث الأشكال التي تتمظهر فيها العلامة اللسانية ضمن نمطية تخضع لإطراد مفهومي تحدده معايير لغوية من ذلك تناوله للفظ المطلق واللفظ المقيد واللفظ المجمل وما إلى ذلك مما سيرد الكلام عنه، كما قدم الآمدي تحليلا مستوفيا لقضية أثارها الدرس اللساني الحديث عامة بالعالم اللغوي دي سوسير، ونعني بها اعتباطية العلامة اللسانية،وقد تناول ذلك الآمدي في إطار بحثه حول نشأة اللغة، وقد أبان فيه عن قدرة كبيرة على التصنيف والتحليل خاصة في تحديده للأنساق الدلالية أو العلاقات الدلالية التي تربط الدال بمدلوله، أو الدوال ببعضها البعض أو المدلولات مما يعرف بالحقول الدلالية.

أنماط العلامة اللسانية:

يتخذ الآمدي في تحديده لأنواع العلامة اللسانية مسلكين اثنين: مسلك صوري ومسلك مفهومي يقول في تعيين اللفظ المطلق: "أما المطلق فعبارة عن النكرة في سياق الإثبات أوهو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه" 378. إن اللفظ المطلق الذي يغطي حقلا من الألفاظ تتحدد صورته نحويا، فهو نكرة في سياق الإثبات من ذلك قوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾. هذا من ناحية القيود الشكلية، أما من ناحية القيود المفهومية فاللفظ المطلق يدل على اشتراك غير محدد في الدلالة بينه وبين حقل من المدلولات، فالآمدي يأخذ في الإعتبار مظهرين متكاملين لكل مدلول في الحقل المفهومي، المظهر الأول يظهر من خلال العلاقة الحتمية التي تربطه بالدال وهذه العلاقة تسجل مكان الدال إلا أنها لا تسمح لنا بتحديده بكيفية إيجابية.والمظهر الثاني يقوم على علاقة هذا المدلول بكل المدلولات الأخرى داخل منظومة العلامات، فكل لفظة يشار بها إلا كثرة مختلفة الصور تغطيها صورة اللفظ المطلق، وموقعه من حقل مدلولاته هو موقع اللكسيم الرئيسي في الحقول الدلالية كما صنفها علماء الدلالة المحدثون، ويمكن أن نجد تقاسيم مشتركة بين اللفظ المطلق وبين اللفظ العام واللفظ الكلي، بحيث يكمن الإلتقاء بينهم في اتساع مجال ارجاع كل منهم، وفي مقابل اللفظ المطلق يأتي اللفظ المقيد وفيه تتحقق الوظيفة الإرجاعية بحيث يعين اللفظ مرجعا محددا في عالم الأعيان والأذهان، وهذا التعيين يرتكز على أساسين اثنين: أوهما تعيين بأسماء العلم 379 التي لها مرجع واحد محدد لا أكثر وقد تقوم (السابقة)(prefixe) بالدور الحاسم في تحديد المرجع تحديدا لا يترك معه مجالا للبس مثل قولنا: هذا الرجل، وهذه المرأة، وذلك المكان وما إلى

---

378 المصدر نفسه - ج3، ص3.

379انظر فصل مباحث علم الدلالة الحديث: الدال والمدلول، ص42

ذلك. وثاني الأساسين هو التعيين بالصفة وهذا ما بحثه العالم اللساني(pierre leriat) في كتابه 380 حيث يقول:التعيين "هو عملية مرتبطة بالكلام ترتكز على تعيين أشياء (خارج النظام اللغوي، قد تكون حسية أو مجردة، مادية أو تخيلية)، نسمي الإرجاع الوظيفية التعيينية والمرجع الشيء المعين الذي قد يكون شيئا ماديا أو مفهوما مجردا". وقد أحصى الآمدي طرق تقييد المطلق فذكر منها التعيين بإسم العلم والتعيين بصفة زائدة يقول موضحا ذلك: "وأما المقيد فإنه يطلق باعتبارين:

الأول: ما كان من الألفاظ الدالة على مدلول معين كزيد وعمرو، وهذا الرجل ونحوه

الثاني: ما كان من الألفاظ دالا على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة عليه كقولك دينار مصري ودرهم مكي، وهذا النوع من المقيد، وإن كان مطلقا في جنسه من حيث هو دينار مصري ودرهم مكي، غير أنه مقيد بالنسبة إلى مطلق الدينار والدرهم فهو مطلق من وجه ومقيد من وجه" 381. وفي هذا الموضع يجري الآمدي تقاطعا تمييزيا بين اللفظ المطلق واللفظ المقيد، فالمطلق قد تضيق دلالاته فيصحى مقيدا إلا أن اللفظ المقيد قد يقع بين الإطلاق والتقييد كما بين ذلك الآمدي في الأمثلة التي ساقها آنفا، ولا يأخذ صاحب الأحكام مفهوم الإطلاق أو التقييد قاصرا إياه على الصيغة المعجمية فحسب، بل ويتناوله في سياقات التركيب المختلفة ولذلك يطرح إشكالات نوعية منها إذا وجدت جملتان قد ورد في إحداهما لفظ مطلق وفي الثانية لفظ مقيد من جنس واحد، هل يجوز الحاق المطلق بالمقيد أو العكس؟. يستند الآمدي في حل هذا الإشكال على اتحاد السبب واختلافه بين جملة الإطلاق وجملة التقييد، فإذا اتحد السبب كان الإلحاق وإذا اختلف السبب فالنظر إلى العلة الموجبة للإلحاق وإلا لا يلحق مطلق بمقيد. يشرح ذلك في قوله: "المعهدة على اتحاد السبب واختلافه فإذا اتحد السبب فلا خلاف في إلحاق المطلق بالمقيد كما لو جاء في الظهار: "اعتقوا رقبة" ثم جاء "اعتقوا رقبة مؤمنة". أما إذا اختلف السبب فالنظر حينئذ إلى العلة الموجبة للإلحاق وإلا فلا ينزل المطلق منزلة المقيد كما لو جاء في الإظهار قولهم: "فتحرير رقبة" وفي القتل الخطأ: "فتحرير رقبة مؤمنة 382. إن ما أشاره الآمدي في موضوع اللفظ المطلق يمكن فهمه على ضوء ما حدده (ليونز)(j. Lyons) في مناقشة العلاقة بين التعيين denotation والإرجاع Reference 383

فإذا كان اللفظ المطلق يحدد حقلا معجميا مفتوحا وغير محصور، فإن التعيين هو العلاقة القائمة بين وحدة معجمية وما تعينه خارج النظام اللغوي من أشياء أو أشخاص أو غير ذلك، ولنسق لذلك مثل كلمة (رجل) فإنها تشرف على حقل غير محصور من جنس معين له سمات ومميزات مخصوصة وإذا كان

---

380 Semantique descriptive, p65-66.

381الأحكام في أصول الأحكام، ج3، ص4

382المصدر السابق، ج3، ص5

383انظر –المعين والمضمون في علم الدلالة– (د. جوزيف شريم) –مجلة فكر المعاصر، عدد 18/19 سنة 1982، ص72– 73

لكل كلمة تعيينها فإن ذلك يحدد ارجاعها، إلا أن الإرجاع مرتبط أساسا بتسييق الوحدة المعجمية وهذا ما يكاد يكون سمة عامة عند الآمدي الذي يأخذ الصيغة المعجمية غالبا،داخل سياقات مختلفة لأن ذلك هو التعيين الأساسي لدلالتها.

إذا ورد لفظ دال على معنيين أو أكثرويتعين كلاهما عند إطلاقه،فهو اللفظ المشترك ويدخل في باب المشترك اللفظي،أو ما سماه الآمدي باللفظ المجمل،يقول في تعريفه: "المجمل ماله دلالة على أحد أمرين لامزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه" 384. وهذا التصنيف للدوال،يرتكز أساسا على المدلول المتعدد كقولهم: العين: للذهب وللشمس ولمورد الماء، وإذا ورد هذا اللفظ في سياق عام لم يتعين أحد هذه المدلولات مثل قولنا: "رأيت العين". فلفظ "العين" يطرح في هذا السياق إشكالا دلاليا وهو ما رصده الآمدي في تسجيل ذلك التردد في إنزال اللفظ على أحد المدلولين بسبب التردد في عود الضمير،أو بسبب تردد اللفظ بين جمع الأجزاء،وجمع الصفات أو بسبب الوقف والإبتداء أو بسبب تردد الصفة أو تردد اللفظ بين مجازاته المتعددة عند تعذر حمله على حقيقته فقولك: "كل ما علمه الفقيه فهو كما علمه" فإن الضمير (هو) متردد بين العود إلى الفقيه أو ما علمه الفقيه،وتعدد هذه القضايا اللغوية من المسائل التي أثارها علماء الدلالة المحدثون،يسجل ذلك الدكتور الفاسي الفهري فيقول: "إختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهودا معرفيا خاصا ويتسبب أحيانا في أخطاء 385 ولكن كيف يرفع اللبس الدلالي ويتعين مفهوم واحدمن جملة المفاهيم التي يحتوي عليها المعجم الذهني، حول لفظ (العين) في المثال السابق يقول الآمدي: "والأصل في كل ما يتبادر الى الفهم أن يكون حقيقة إما بالوضع الأصلي أو بعرف الاستعمال: والإجمال منتف بكل واحد منهما وهذا كان الإجمال منتفيا عند قول القائل: "رأيت دابة" لما كان المتبادر إلى الفهم ذوات الأربع بعرف الاستعمال وإن كان على خلاف الوضع الأصلي" 386 فالآمدي يحدد منفذين لتعيين مفهوم ملائم من جملة لائحة من المدلولات يختزنها المعجم الذهني وهما: الوضع الأصلي وحقيقة اللفظ أما الثاني هو عرف الاستعمال،إذ اللفظ قد اكتسب عبر السياق اللغوي وقوعا خاصا،لأنه أضحى بؤرة لتجميع كل حيثيات المقام الذي يستعمل فيه. يقول الدكتور الفاسي الفهري محددا طرق رفع اللبس عن اللفظ المجمل وتعيين مدلول واحد له: "ويقع رفع الإلتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر أو السياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل أي كل مصادر المعلومات المتوفرة لرفع اللبس" 387. ولكن رغم تسييق الصيغة المعجمية،أو بالنظر إلى إطارها

384الأحكام في أصول الأحكام. ج3، ص10

385طـسانيات واللغة العربية. ج، ص372

386الأحكام في أصول الأحكام.

387طـسانيات واللغة العربية. ص372

نواصلي، فإن اللبس قد لا يرفع وهذا ما كان يشكل نقطة الخلاف بين جمهور علماء الأصول في تأويل نصوص القرآنية المتشابهة التي يحمل فيها اللفظ أكثر من مدلول واحد، ولذلك دأب علماء الدلالة حدثون يبلورون مشروعا يقضي بأن يكون لكل لفظ معنى نواة،وذلك بالرجوع إلى حقيقة الوضع أصلي الذي أنتج فيه تعدد المدلولات حول الدال الواحد،ولذلك نرى الآمدي يسوق الشاهد ويردفه تأويل اللفظ المشترك،ففي قوله تعالى:﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾. يقول العلماء: القرء و الحيض أو الطهر، وقد ترتب عن ذلك الإختلاف في تحديد مدلول واحد للفظ (القرء) اختلاف بين لماء الأصول محل تحديد مدة مكوث المرأة المطلقة معتدّة. ومع ذلك عَدَّ بعض اللغويين المحدثين تعدد فاهيم اللفظ الواحد دليلا على حيوية اللغة، لأن اللفظ أحادي المدلول قد يرهق الجهد الذاكري،يقول لدكتور الفاسي في ذلك: "وعليه يكون تعدد المعاني دليلا على حيوية اللغة ورواجها فكيف يمكن أن نادي بتركه لفائدة أحادية المعنى؟ علما بأن أحادية المعنى لا يمكن أن تقوم إلا بتحجير اللغة والقضاء لى حركيتها، أي قتلها، وعلما كذلك بأن المجاز والسياق يعرضان اللفظ للتوسع الدائم" 388. وعموما إن لتعيين المدلول الرئيسي للفظ المجمل أو المشترك،هوفي حاجةإلى مزيد من الوعي اللغوي بحيث لا يلزم ن تحديد مدلوله النواة، تعطيل لمطاطية الألفاظ داخل النظام اللغوي التي هي طبيعة كل عناصر اللغات التي تنزع نحو التجدد والتغير والتكيف مع الأوضاع المستجدة، وإن كان الغالب من العناصر اللغوية هي لفيدة لمدلول واحد نواة. ومن جهة ثانية فإن محاولة إثارة قضايا تخص الدلالة من قبل الآمدي،تؤخذ على أنها وعي لغوي بأهمية الآليات الذاتية للجملة العربية، معتمدا في ذلك سبيل تفكيك عناصرها، والوقوف لى بؤرة الفعل الدلالي فيها، وذلك قصد استنباط قواعد عامة تصلح لأن تكون قوانين مطردة، لفهم كل الجمل وإمكانية إعادة الكتابة.

إن الإشكال الدلالي الذي يكتنف السياق اللغوي يمكن حله بصيغ التوضيح والتأويل، تلك الصيغ أطلق عليها الآمدي مصطلح "البيان". وهو لا يخرج في مفهومه عن الدليل الذي يفضي إلى العلم أو الظن. يقول الآمدي معرفا "البيان": أما البيان فاعلم أنه لما كان متعلقا بالتعريف والإعلام بما ليس بمعروف ولا معلوم، وكان ذلك مما يتوقف على الدليل، والدليل مرشد إلى المطلوب وهو العلم أو الظن الحاصل عن الدليل و لم يخرج البيان عن التعريف، والدليل والمطلوب الحاصل من الدليل" 389. ورغم أن الدليل لا يوصل إلى العلم اليقيني بل إلى الظن، يبقى في عرف الآمدي بيانا، لأنه يعتقد أن الظن هو في حد ذاته مطلوب خبري يترتب عليه دلالة خاصة ليست هي بالتأكيد دلالة القطع واليقين، وللبيان صيغ متعددة قد

388المرجع السابق، ص 374

389الأحكام في أصول الأحكام، ج3 ص 25

تكون حسية أو عقلية أو شرعية أو عرفية، بل إن السكوت يعد بيانا إذ يقول الآمدي: "فحد البيان ما هو حد الدليل (...)ويعم ذلك كل ما يقال له دليل كان مفيداللقطع أوالظن وسواء كان عقليا أو حد أوشرعياأوعرفياأو قولاأو سكوتاأوفعلا أو ترك فعل "إلى غير ذلك".390. فإذا اتضح مفهوم البيان وصيغته التي قد تكون صيغا لغوية أو غير لغوية،فهل كل سياق لغوي في حاجة إلى بيان أم أن هناك سياقات مخصوصة لذلك؟ إن السياق اللغوي لا يخلو إما أن يكون واضح الدلالة، أو حد المعنى،معين المدلول، فهو في طبيعته التركيبية والدلالية مبيَّن، أو يكون السياق اللغوي مجمل المعنى، عام اللفظ ، مطلق الدلالة فهو يحتاج لإظهار دلالته وتعيينها إلى صيغ البيان، وقد بُحث موضوع "البيان" في الدرس اللغوي الحديث تحت مصطلح التأويل الذي عُدّ البحث في لغة اللغات، أي فيما يجعل منظومات الرموز مؤسسة بالنسبة للمتكلم والمخاطب،للكاتب والقارئ، والتأسيس هنا يعني إقامة الروابط الطبيعية والبيئية بين الخطاب وسياقه الحيوي من إجتماعي وانتربولوجي وذاتي" 391.إن ذلك النص الذي يحتاج الى بيان أو تأويل لمنظومات رموزه، وكشف القناع عن سياقه الحيوي سماه الآمدي "المبيَّن" الذي يحتوي على بؤرة فاعلة في تركيبه تعطّل مفهوم دلالته الكلية يقول الآمدي شارحا ذلك: "وأما المبيَّن فقد يطلق، ويراد به ما كان من الخطاب المبتدإ المستغني بنفسه عن بيان، وقد يراد به ما كان محتاجا إلى البيان وقد ورد عليه بيانه، وذلك كاللفظ المجمل إذا بيّن المراد منه، والعام بعد التخصيص والمطلق بعد التقييد والفعل إذا اقترنت به ما يدل على الوجه الذي قصد منه إلى غير ذلك" 392 ولعل أهم كاتب خص البيان بشرح مستوف لجوانبه هو بلا ريب "الجاحظ" الذي عاش في حدود القرن الثاني الهجري،يقول الجاحظ معرفا البيان: "والبيان إسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت على المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع" 393. والظاهر أن الآمدي قد حصل مفهوم البيان من تعريف الجاحظ ذلك أنه ليس هناك كبير اختلاف بين التعريفين، إلا أن الآمدي كان أعمق بيان من الجاحظ ذلك لربطه بين البيان كأداة لتأويل الدلالة، ووضوح المدلول وتعيينه، وعموم مصطلح البيان لدلالتي العلم والظن معا، لأن حاصل البيان قد يكون علما وقد يكون ظنا، أما الجاحظ فالغاية عنده من البيان هو الفهم والإفهام بأي شيء حصل ذلك، ولعل مرد التباين بين العالمين الى مادة تطبيق

390المصدر السابق،ج3. ص 26

391استراتيجية التسمية، التأويل وسؤال التراث، مفتاح الصفدي، ص4، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 30-31 سنة 1984

392الأحكام، ج3. ص 26

393الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 ص82

كل منهما، فالآمدي إذا كان قد اتخذ من نصوص القرآن والأحاديث الشريفة مادة لتطبيقاته اللغوية والاستنباط القواعد والسنن المطردة في كل خطاب لغوي عربي، فإن الجاحظ يكاد يقصر مفاهيمه اللغوية على كلام العرب وما فيه من عيّ وفصيح، وضرورة تحقيق غاية الفهم والإفهام من الخطاب اللغوي،على نقيض الآمدي،والأصوليين بصفة عامة،الذين تعارفوا على وجود دلالات مختلفة منها: الدلالة القطعية والدلالة الظنية.

إن المبيَّن يتفاوت إجماله وإبهامه، فهو ليس على درجة واحدة، وتبعا لذلك فإن البيان وجب أن يجانس المبيَّن ولقد أوضح الآمدي هذه المسألة وأظهر أن البيان لا يخلو من أحد المظهرين: إما أن يكون أقوى دلالة من المبيَّن أوأدنى دلالة منه، أما أن يتساويا في ذلك فهو ممتنع يقول في ذلك: "إن كان المبيَّن مجملا، كفى في تعيين أحد احتماليه أدنى ما يفيد الترجيح وإن كان عاما أو مطلقا، فلابد وأن يكون المخصص والمقيد في دلالته أقوى من دلالة العام على صورة التخصيص ودلالة المطلق على صورة التقييد" 394. فالبيان يكون أدنى من المبيّن إذا كان المبيّن مجملا وذلك في تحديد أحد مدلولاته من ضمن لائحة قد تطول من المدلولات، أما إذا كان المبيّن مطلقا فالبيان يكون أقوى منه في الدلالة على التقييد وإذا كان المبيّن عاما كذلك في دلالة البيان عن التخصيص.إن هذا التدقيق في رفع العموم المطلق أو الإجمال القائم في دلالة الخطاب اللغوي يدل على عمق التحليل الذي وسم تفكير الآمدي بسعيه إلى تأسيس قواعد شاملة بناء على ملاحظات تشمل البنية اللسانية وعلاقتها بالبنية الدلالية، وما يجب التنبيه عليه هو أن الآمدي يجعل غايته دائما في أي تحليل لساني لبنية الجملة أو النص، هو طبيعة وهيئة الدلالة لأنها مدار الأمر كله في منظومة الإتصال والإبلاغ.

إن حاجة "اللغة" إلى بيان حاجة لا تعود إلى ذات المتكلم فحسب بل إلى قدرة المتلقي على تفكيك رسالة الخطاب. ولذلك عد الآمدي الخطاب المجمل غير صالح للتواصل والإبلاغ لأنه بمثابة لغة تخص المتكلم أنشأها بنفسه.يقول الآمدي في ذلك: "إنه لا فرق بين الخطاب باللفظ المجمل الذي لا يعرف له مدلول من غير بيان، وبين الخطاب بلغة يضعها المخاطب مع نفسه من غير بيان" 395.ثم إن غاية الخطاب هو إيصال دلالة الرسالة إلى المتلقي وبذلك تحصل الفائدة من الإبلاغ، أما وأن يترك الخطاب المجمل دون بيان فسماه الآمدي لغوا، لأنه قصور عن نقل المدركات الذهنية إلى من نريد إبلاغهم بذلك، وقد حدّد العلماء القول الشارح لغاية إفادة المخاطب بتصور مفرد أو لتمييز متشابه، حملوا الباث تبعة الشرح والتعريف .396

394الأحكام في أصول الأحكام، ج3، ص31.

395المصدر السابق، ج3 ص 45

396عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني ص 62

إن حصول الفائدة من الخطاب متعلقة بتحقيق الفهم من خلال المضمون الدلالي المحمول في سياق الخطاب، أما إذا تعذر الفهم لم تحصل الفائدة وكان الخطاب لغوا يقول الآمدي مبينا ذلك: "إنما المقصود من الخطاب إنما هو التفاهم،والمجمل الذي لا يعرف مدلوله من غير بيان له في الحال لا يحصل منه التفاهم، فلا يكون مفيدا وما لا فائدة فيه لا تحسن المخاطبة به لكونه لغوا .397

إن من تقسيمات الآمدي للألفاظ،قسم سماه "اللفظ الظاهر" وهو اللفظ الواضح المعنى المنكشف الدلالة وهو الدال دلالة حقيقية أصلية، أو جعلَه العرف اللغوي ذا دلالة أصلية راجحة يقول الآمدي في تعريفه لهذا اللفظ: "اللفظ الظاهر ما دل على المعنى بالوضع الأصلي أو العرفي،ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا" 398. إن دلالة اللفظ الظاهر مفتوحة على التأويل المرجوح بدليل،وبالنظر إلى دلالة الظاهر الأصلية أو العرفية،يتأرجح اللفظ بينهما مع احتماله الدلالة على معنى آخر يسنده دليل، ويتمصرف اللفظ إلى مدلوله غير الظاهر بتأويل مقبول،يتراوح بين القوةو الضعف بحسب طبيعة اللفظ،ويضطلع بالتأويل متلق مثالي له القدرة على تفكيك بنية الخطاب،والوقوف على بنية الدلالة العميقة متمكنا من تحديد طبيعة الظاهر من الألفاظ،وما يناسبه من التأويل قوة أو ضعفا وما يوافقه من الدليل الكاشف عن مدلوله الراجح.ففي قوله تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ فلفظ "الفقراء" لفظ ظاهر، وتأويله هو الإقتصار على البعض من الفقراء دون الكل، لأن الهدف هو رفع حاجة هؤلاء البعض في توفير الصدقة لهم وكذلك الأمر بالنسبة للفظ "المساكين". إن اللفظ الظاهر لا يحوّل من مدلوله بوجود قرينة صارفة إلا إذا كان في سياق لغوي، ويعني ذلك أن اللفظ قد اكتسب دلالات هامشيةإضافية عن مدلوله، وهو ما تنص عليه المباحث اللسانية الحديثة التي تجمع أن لا معنى للكلمة خارج سياقها اللغوي 399 فاللفظ الظاهر على أساس ذلك،لا يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي وإنما الدلالة المقصودة تأتي من سياقه، ويبقى في أمر استجابة المتلقي للخطاب المتضمن لصيغ من اللفظ الظاهر أن يكون على وعي أن الأصل في اللفظ عدم صرفه عن ظاهره إلا إذا اقتضى ذلك دليل راجح باحتماله التأويل وإرادة معناه غير الحقيقي، من ذلك إذا كان اللفظ الظاهر حقيقة يحتمل أن يراد به المعنى المجازي، وإذا كان عاما يحتمل التخصيص، وإذا كان مطلقا يحتمل التقييد وغير ذلك من وجوه التأويل في حقل أصول الفقه.

إنما هو حري بأن يشار إليه بعد هذه التفريعات لحقل الأدلة اللغوية،أن هذا الإنجاز يعد كسبا مرحليا في مسار التحوّل المنهجي للنظرية الدلالية،إذ بلغ الآمدي الغاية في وضع الحدود وحصر المفارقات الدلالية القائمة على أساس سبر عميق لبنية الخطاب لاسكتناه حقيقة البنية الدلالية،إذ الوصول إلى حصر

397الأحكام في أصول الأحكام، ج3، ص52.

398المصدر السابق، ج3، ص52.

399 Element de linguistique générale, Andre Martine, P 65.

سمات تمييزية بين خطاب وآخر يدل على أنه ثمة إمكانية منهجية، لإرساء قواعد علمية تعدو نموذجا متكاملا لضبط آليات الأحداث الكلامية بالوقوف على ما يشكل نسقها السياقي العام الذي ينتظم العناصر اللسانية في الخطاب الإبلاغي على وجه التحديد. إن ما أنهى الآمدي به كتابه "الإحكام" هو مبحثه في المفاضلة بين التعاريف الموصلة إلى كشف المعنى عن المبيَّن باعتماد معايير موضوعية، ضمن المقاييس التي تعطي للحد المعرف صفة الشمولية المقرونة بالعمق في التعريف أن يكون الحد: "مشتملا على ألفاظ صريحة ناصة على الغرض المطلوب من غير تجوز ولا استعارة ولا اشتراك ولا غرابة ولا اضطراب ولا ملازمة" بل أن يكون الحد مشاكلا للمعرف بطريق المطابقة أو التضمن (...)فهو أولى لكونه أقرب من الفهم وأبعد عن الخلل والإضطراب، ولتحقيقه لغاية الإبلاغ وهو حصول الإفهام بلا زيادة ولا نقصان 400. إن القيمة التفسيرية للتعريف، تستمد بعدها الدلالي من الحد المعرف حتى يغدو التعريف والمعرف، ثنائية ترسم مجالا دلاليا يحصل فيه امتداد المعنى،لكنه امتداد يحتفظ بنفس متصورات الخطاب الذاتية مع تحول حتمي في النسق البنيوي للمداخل المعجمية،التي تشكل الخطاب المطلوب تفسيره وتأويله.

إن الغرض المتوخى من إدراج الحدود الموصلة إلى المعاني المفردة التصورية ضمن الإهتمام الدلالي عند الآمدي،هو محاولة تأسيس رؤية نظرية قادرة على إيجاد كل التفسيرات لمستويات الخطاب، فيغدو بذلك الآمدي بمرتكزاته المعرفية حول اللسان العربي، أحد المؤسسين لنظرية لسانية تخص اللغة العربية التي تأخذ في ثنائية متلازمة،كل حيثيات الإنتاج اللغوي بدءا بماهية الحدث الدلالي،وانتقالا إلى فاعل الدلالة وقدراته الذاتية الكامنة وانتهاء عند متلقي الرسالة الإبلاغية وموقعه النفسي والإجتماعي والثقافي، هذه الثنائية المتلازمة التي نلمحضها في مباحث الآمدي،طرفها الجانب المعرفي النظري الذي يؤسس لنظرية لغوية منطلقاتها- غالبا-النص القرآني بأنظمته الخطابية وسننه في الإبلاغ، وطرفها الآخر التطبيق الإجرائي الذي يسعى إلى إخراج القاعدة اللغوية من حيز التنظيم والتجريد إلى حيز التطبيق والتمثيل، أو من حيز القوة إلى حيز الفعل.ومن هنا تتبدى أهمية الضوابط الحاصرة لانتظام العناصر اللسانية الدالة في الخطاب،فتلقي السياق اللغوي ليس على درجة واحدة من وضوح الإحالة المرجعية، إذ قد يتعطل الإرجاع لوجود خلل في متن الخطاب فتتحدد الدلالات ببروز المجال المرجعي وذلك بانتقاء عناصر استبدال تلغي عناصر الخطاب الآخر، أو تقوم بكتابتها بنمط مغاير لأنها قصّرت عن إيصال الدلالة، وذلك ما أفاض الآمدي الحديث حوله في مجال البيان و التأويل والتعريف...

400انظر الإحكام في أصول الأحكام، ج4 ص282

3-اعتباطية الدليل اللساني:

في مبحث "مبدأ اللغات وطرق معرفتها" يتناول الآمدي قضية لغوية كانت مدار جدل كبير بين العلماء في عصره، بل وفي تاريخ البشرية الطويل، وقد أعيد تناول هذه القضية مع اللغوي فرديناند دي سوسير في العصر الحديث، وهي قضية علاقة الدال بمدلوله، أو الإسم بمسماه هل تعود إلى مناسبة طبيعية أم هي غير معلّلة؟ انبثقت عن هذا الموضوع مواضيع فرعية أبرزت من خلالها جوانب مهمة في اللغة، وقد ذهب دي سوسير إلى اعتبار العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية، كيفية، لأن الدال لا يستمد معناه وقيمته الدلالية من بنيته الصوتية. وقد جمع سويسر الدال والمدلول في مصطلح واحد سماه "الدليل اللساني. (Le signe l'inguistique) 401.

أما الآمدي فقد سار على منهج علمي، عرض في أوله لآراء العلماء حول مسألة العلاقة بين الدال والمدلول، وساق أدلتهم في ذلك، منهم المعتزلة الذين اعتبروا العلاقة بين الدال والمدلول علاقة طبيعية أي ليست اعتباطية، فالمدلول في رأيهم يستدعي دالا يناسبه ويشاكله ولا يستدعي دالا آخر. يقول الآمدي عارضا هذا الرأي: "ذهب أرباب علم التكسير وبعض المعتزلة إلى ذلك، مصيرا منهم إلى أنه لو لم يكن بين اللفظ ومعناه مناسبة طبيعية، لما كان اختصاص ذلك المعنى بذلك اللفظ أولى من غيره. ويرى الآمدي غير ما رآه المعتزلة، ومن ذهب مذهبهم من العلماء، إذ لا يعتبر العلة التي استند عليها المعتزلة وغيرهم في القول باعتباطية الدليل اللساني قوية، ذلك أن الوضع الأول لما ربط اللفظ بمعناه كان يمكن أن يختار لفظا آخر أو نقيضه، بدليل وجود المشترك اللفظي في اللغة كلفظ الجون الذي يدل على اللون الأبيض والأسود، ولفظ القرء الذي يعني الحيض والطهر وغيرها من الألفاظ، فلا مناسبة طبيعة بين طرفي الدليل اللساني، وإنما اتصل الدال بمدلوله لغرض من الأغراض المخصوصة وليست لعلة ذاتية. يقول الآمدي موضحا ذلك: "فإنا نعلم أن الواضع في ابتداء الوضع، لو وضع لفظ الوجود على العدم و العدم على الوجود، وإسم كل ضد على مقابله لما كان ممتنعا كيف وقد وضع ذلك كما في إسم الجون والقرء، ونحوه، والإسم الواحد لا يكون مناسبا لطبيعة الشيء ولعدمه، وحيث خصص الواضع بعض الألفاظ ببعض المدلولات إنما كان ذلك نظرا إلى الإرادة المخصصة" 402. وإذا ثبت عند الآمدي أن القول باعتباطية الدليل اللساني ممتنع بالتعليل الذي تقدم به، فالقول بالوضع الإختياري يبدو مناسبا لوصف العلاقة غير المعللة بين وجهي "الإشارة اللغوية"، وذلك بما يتوفر من الشواهد النقلية خاصة التي استند عليها أصحاب هذا المذهب. يقول الآمدي: "وإذا بطلت المناسبة الطبيعية وظهر أن مستند تخصيص بعض

---

401 انظر فصل الدال والمدلول في المباحث الدلالية الحديثة ص. 42

402 الأحكام في أصول الأحكام ج1، ص 73

الألفاظ ببعض المعاني إنما هو الوضع الإختياري فقد يختلف الأصوليون فيه" 403. فإذا لم يكن الوضع اللغوي قد أخضع اللفظ لمعناه لمناسبة طبيعية بينهما،فمن أين جاءت العلاقة بين الدال والمدلول؟ وكيف ارتبط الدال بمدلوله و لم يرتبط بمدلول آخر؟ هذه الأسئلة تعتبر إشكالات أساسية طرحها الدرس التراثي الذي حاول فيه العلماء تخصيص العلاقة بين الدال ومدلوله،أو بين صورة اللفظ ومعناه. فالرأي الأول يمثله الأشاعرة والظاهرية وجماعة من الفقهاء الذين أرجعوا طبيعة العلاقة الدلالية بين اللفظ ومعناه إلى التوقيف الإلاهي الذي كان بالوحي المباشر،مع تضمين الكتاب المنزل ألفاظا ذات دلالات، أو بأن يخلق في الناس الإستعداد الذاتي لمعرفة أن هذه الأصوات والحروف خلقت للدلالة على تلك المعاني، واستند أصحاب هذا الرأي على آيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى:﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال: انبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا: سبحانك، لا علم لنا إلا ما علمتنا. إنك أنت العليم الحكيم﴾. قالوا: "دل على أن آدم والملائكة لا يعلمون إلا بتعليم الله، و منها قوله تعالى:﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ 404 بينما يمثل الرأي الثاني فرقة البهشمية وبعض المتكلمين الذين اعتبروا أن لا علاقة دلالية قائمة بين طرفي الدليل اللساني وإنما العلاقة حدثت لاصطلاح بين أهل اللغة ولأغراض ودواع ثم حصل توسيع في الاستعمال، يقدم الآمدي رأي البهشمية ولبعض المتكلمين الذين اعتبروا اللغة إحدى أهم وسائل التواصل، مشيرين إلى وجود أدوات أخرى للتواصل والإبلاغ وهي الإشارات والرموز، ومؤكدين أن القول بالتوقيف اللغوي غير صحيح، لأن اللغة سابقة على الوحي يقول الآمدي: "وذهبت البهشمية وجماعة من المتكلمين إلى أن ذلك من وضع أرباب اللغات واصطلاحهم، وأن واحد أو جماعة انبعثت داعيته أو دواعيهم، إلى وضع هذه الألفاظ بإزاء معانيها ثم حصل تعريف الباحثين بالإشارة والتكرار،كما يفعل الوالدان بالولد الرضيع وكما يعرف الأخرس ما في ضميره بالإشارة والتكرار مرة بعد أخرى، محتجين على ذلك بقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ وهذا دليل على تقدم اللغة على البعثة والوحي. 405

ويعرض الآمدي لرأي القاضي أبي بكر ليجمع بين القول بوجود علاقة طبيعية بين الدال و المدلول وبعدم وجود تلك العلاقة، ذلك أن تعيين الإصطلاح دون التوقيف أو العكس، لا يسنده دليل قاطع قوي فيقول الآمدي باسطا رأي أبي بكر القاضي: "وذهب القاضي أبو بكر وغيره من أهل التحقيق إلى أن كل واحد من هذه المذاهب ممكن،بحيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته وأما وقوع البعض دون البعض فليس عليه دليل قاطع،والظنون فمتعارضة يمتنع معها المصير إلى التعيين"406. وقد يرجح الآمدي

403المصدر السابق ج1 ص74-75.

404 المصدر نفسه ج1 ص74.

405المصدر نفسه ج1 ص75.

406المصدر نفسه ج1 ص77

بعض هذه المذاهب لقوة حجتها بالنسبة للمذاهب الأخرى، كما ذهب إلى الميل إلى رأي الأشعري القائل بالتوقيف بينما نراه يعلن عن رجاحة مذهب القاضي أبي بكر حيث يقول: "والحق أن يقال إن كان المطلوب في هذه المسألة يقين الوقوع لبعض هذه المذاهب، فالحق ما قاله القاضي أبو بكر إذ لا يقين من شيء منها" 406. ويدحض الآمدي آراء من قالوا بالتوقيف، مؤوّلا النصوص القرآنية التي استندوا عليها من ذلك تأويله (العلم) الوارد في قوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها" 407. بالإلهام. يقول شارحا ذلك: "وليس تأويلها بالحمل على اللغات أولى من تأويلها بالحمل على الإقدار على اللغات، كيف وإن التوقيف يتوقف على معرفة كون تلك الألفاظ دالة على تلك المعاني وذلك لا يعرف إلا بأمر خارج عن تلك الألفاظ" 408. فالآمدي ينص صراحة على وجود كفاية في ذات الإنسان، ذلك أن متكلم اللغة، أي لغة، مزود مسبقا بقواعد ذهنية تحدد له عوالم دلالية وتخول له انتاج جمل وتراكيب لم يتعلمها من قبل، وهو ما جعله تشومسكي دعامة لنظريته في النحو التوليدي 409. في حديثه عن الأداء اللغوي (performance) والكفاية اللغوية (competence) التي عبر عنها الآمدي (بالإقدار على اللغات) ونظرا لقوة نزوع العلماء إلى الدليل القرآني، نرى الآمدي في نهاية باب البحث في أصل اللغات، يميل إلى القول بالعلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول وذلك لاعتبار اللغة توقيفية معلوم توقيفها إما بالوحي أو بخلق اللغات بخلق الإستعداد الفطري، لمعرفة أن ذلك اللفظ وضع لذلك المعنى.يقول الآمدي :"بل جاز أن يكون أصل التوقيف معلوما، إما بالوحي من غير واسطة، وإما بخلق اللغات، وخلق العلم الضروري للسامعين بأن واضعا وضعها لتلك المعاني" 410.

4-الأنساق الدلالية (أنواع العلاقات وأقسامها) :

لقد بحث الدرس الدلالي الحديث، أنواع الدلالات واعتمد في سبيل تصنيفها على معايير تخضع لمقياس الطبيعة أو لمقياس العقل أولمقياس العرف، فأحصوا بناء على ذلك أنواعا من الدلالات كالدلالة الطبيعية،والدلالة المنطقية العقلية،والدلالة العرفية الوضعية. كما تناول علماء الدلالة الدلالات الهامشية التي يكتسبها اللفظ داخل السياق اللغوي وسموا ذلك فيما أسلوبية أو تعبيرية، أما دلالة المطابقة ودلالة التضمن والإلتزام، فقد اعتمد في تصنيفها على معيار الإنتماء والإحتواء والإستلزام. وإن كان العلماء يجمعون ذلك كله تحت الدلالة الوضعية.

406المصدر نفسه الصفحة نفسها.

407فقد تعرض الجاحظ لتأويل هذه الآية حيث نعاق المفسرون العلماء في القرن بمعرفة العلاقة الدلالية انظر ذلك في المبحث ص 98

408المصدر نفسه ج1 ص.76

409انظر ذلك في مبحث النظريات الدلالية الحديثة -النظرية التوليدية ص. 75 .

410المصدر السابق ج1 ص.78

إن الآمدي قد أفاض في تقسيم الدلالات متخذا معايير لفظية لغوية ومعايير عقلية منطقية، مستندا في ذلك على قصد المتكلم من خطابه، وطبيعة السياق اللغوي. يقول محددا الإنزياح الدلالي الذي تنشأ عنه دلالة إيحائية ومعرفا مصطلح دلالة غير المنظوم "وهو ما دلالته لا بصريح صيغته ووضعه" 411. فاللفظ قد ينزاح عن دلالته الأصلية ويخرج من نطاق الوضع والتعارف، بكيفه قصد المتكلم الذي يتمظهر في بنية الكلام، فالدلالة التي ينتجها السياق النفسي المقامي للمتكلم -كما يوضح الآمدي- هي دلالة إيمائية إيحائية غير وضعية 412.

إن اللفظ الذي يضمر مدلوله ويوصل إلى فهمه، إما لصدق المتكلم أو لتطابق مفهومه مع الملفوظ به سمى الآمدي دلالته دلالة اقتضاء، وهي دلالة منطقية لكون السياق الخطابي يقتضيها اقتضاء، فإذا ما دل الخطاب اللغوي على سياق مضموني فإنه يمكن أن نقف على ما ينضوي تحت هذا السياق من مدلولات لا تخرج عن صدق الخطاب ولا عن بنيته اللغوية، أي بناء على شكله المعجمي التعبيري، ومحتواه التصوري المفهومي. يقول الآمدي موضحا ذلك ومشيرا إلى اللفظ غير المنظوم (الدلالة القصدية): "إما أن يكون مدلوله مقصود للمتكلم، أو غير مقصود فإن كان مقصودا، فلا يخلو إما أن يتوقف صدق المتكلم أو صحة الملفوظ به عليه، أو لا يتوقف، فإن توقف، فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الإقتضاء، فقول الرسول عليه الصلاة والسلام :"رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". فالمدلول المضمر الذي يقتضيه سياق الحديث هو العقاب فكانت دلالة الخطاب النبوي على مدلول العقاب دلالة اقتضاء413

أما الدلالات التي يحملها سياق الخطاب وتضطلع بإبرازها عناصر لغوية،فقد أحصى فيها الآمدي ثلاث دلالات: دلالة التنبيه والإيماء، ودلالة المفهوم ودلالة الإشارة ، وهي دلالات تتوقف على شيئين اثنين: صدق المتكلم وهو أمر نفسي خارج عن النظام اللغوي، وصحة الملفوظ به في نصه على المدلول، وأمر لغوي يتمظهر في الخطاب والسياق. يقول الآمدي موضحاً دلالة التنبيه والإيماء: "وذلك بأن يكون التعليل لازما من مدلول اللفظ وضعا لا أن يكون اللفظ دالا بوضعه على التعليل" 414. فالخطاب اللغوي الذي يحمل دلالة الإيماء والتنبيه لا يشير صراحة إلى علة الحكم التي تومئ إليها عناصره، وإنما هي محتواة في سياقها المضموني (فإذا قلنا "عظم العالم" فدلالة الإيماء (الدلالة الحقية) هي كون التعظيم كان للعالم لعلمه، وهي قرينة إلى المعنى الإيحائي الذي يتصل بكلمات ذات قدرة على الإيماء،والإيحاء نظرا لشفافيتها 415

411المصدر نفسه ج3 ص 64

412- أحمد مختار عمر – انظر علم الدلالات ص36-37.

413الأحكام، ج3 ص 254

414المصدر السابق ج 3 ص. 253

415 أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص. 37

وأما الدلالة الثانية فهي دلالة المفهوم وهي تقابل دلالة المنطوق، من حيث أن المنطوق هو محمول اللفظ الظاهر في محل النطق، فدلالته دلالة ظاهرة، لا يختلف في إدراكها إثنان ولذلك لم يبحث فيها علماء الأصول.يقول الآمدي في تعريف دلالة المفهوم: "هو مافهم من اللفظ في غير محل النطق" 415. ويميز في دلالة المفهوم نوعين: دلالة الموافقة ودلالة المخالفة، وهي في الواقع اللغوي امتداد لدلالة الإقتضاء لكونها تتأسس ليس على بنية اللفظ وإنما على ما يحمله مدلوله من دلالته تشاكل دلالة مدلول آخر أو تخالفه، فهو إذن بحث في معنى المعنى أو في مدلول المدلول إما موافقة أو مخالفة فقوله تعالى في حق الوالدين:" ولا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما" فلفظ "أف" في هذا السياق قد تحول مدلوله إلى دال على معنى الضرب والإهانة وغير ذلك مما هو أشنع من إبداء التضجر والتضجر بلفظ أف. وقد كان انطلاق البحث الدلالي في العصر الحديث وانفصاله عن اللسانيات عندما بدأ يبحث في المدلول،الذي كان يمثل الجانب المغريل في دراسات الألسنيين القدامى 416. إن هذا الإتصال العلائقي بين دلالتين إحداهما ظاهرة وأخرى خفية، يشير إلى قدرة النظام اللغوي على اختزال المعاني غير المتناهية في عناصره اللغوية المتناهية، وهي إشارة كذلك إلى قدرة الذهن البشري على إجراء تقابلات دلالية تقوم على السلب أو الإيجاب، والإلحاق أو العزل وهي عملية تتم عبر كل إصدار لغوي أو تلق لسلسلة من الرسائل الخطابية.

إن دلالة المفهوم،لا تخلو إما أن تكون أدنى من دلالة المنطوق أو أعلى منها، كما تكون دلالتها أسبق في الحكم من دلالة المنطوق،فإذا قال الله تعالى في حق الوالدين"ولا تقل لهما أف" كانت دلالة المسكوت عنه (دلالة المفهوم) أقوى وأسبق في الحكم من دلالة المنطوق.يقول الآمدي شارحا ذلك: "وللدلالة في جميع هذه الأقسام لا تخرج عن قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى وبالأعلى على الأدنى، ويكون الحكم في محل السكوت أولى منه في محل النطق" 417.

أما القسم الثاني،من دلالة المفهوم،فهو ما سماه الآمدي دلالة المخالفة وهو نقيض لدلالة الموافقة، إذ المسكوت عنه (دلالة المفهوم) لا يكون امتدادا في الدلالة للمنطوق،وإنما المسكوت عنه يخالف دلالة المنطوق. يشرح ذلك الآمدي فيقول: "وأما مفهوم المخالفة فهو ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفا لمدلوله في محل النطق ويسمى دليل الخطاب أيضا" 418. إن الربط بين دلالة حاضرة ودلالة غائبة يجد العقل بينهما علاقة طبيعية ينتقل من إحداها إلى الأخرى، قد أشار إليه علماء الدلالة المحدثون في حديثهم

415الأحكام ج3 ص66

416 أصدر أوجدن وريتشاردز كتابهما "معنى المعنى" سنة 1932 وأحدثوا به ضجة في عالم اللغة.

417المصدر السابق ج3 ص67

418المصدر نفسه ج3 ص69

عن الدلالة الطبيعية،وإن كانوا قد حصروا ذلك بالظواهر الطبيعية والأعراض المرضية وما إلى ذلك.419

وإن لتحديد دلالة المخالفة –وهي دلالة غائبة– نص الآمدي على جملة من الطرق اتخذت معايير لإخراج الدلالة الغائبة من حكم الدلالة الحاضرة فإذا قلت: "اليوم قمت باكرا" دل السياق أنك بالأمس لم تقم باكرا وهو مفهوم مخالفة.ومن ضمن ما ذكر الآمدي من معايير تخصيص الدلالة الغائبة (دلالة المخالفة) التخصيص بالصفة كقولنا: "الرجل العالم أكرمه" يقتضي أن غير العالم لا يستحق الإكرام.

والتخصيص بالشرط والجزاء كقولنا: "إن دخلت داري أكرمتك"، والتخصيص بالغاية وبالإستثناء والعدد، وحصر المبتدأ في الخبر.420

ويبرز الإهتمام السيميولوجي عند الآمدي في تعريفه لدلالة الإشارة وهي دلالة إضافية تدرك من خلال السياق الخطاب اللغوي، لا يقصد إليها المتكلم قصدا، وإنما مدلول اللفظ في السياق استدعى مدلولا آخرأو عدة مدلولات وقد قال في تعريفه العراقي، هو "ما يؤخذ من إشارة اللفظ، لا من اللفظ ونعني به ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فسمي إشارة،فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به وبني عليه" .421

فدلالة الإشارة تتصل أساسا بقدرة اللفظ على استحضار جملة المعاني الإضافية التي هي امتداد لمدلول منطوقه، ويترتب على ذلك أن بنية الخطاب اللغوي تكون ذات واقع نفسي، بحيث تكون الأفكار المحمولة في الخطاب منسجمة ومتكاملة مع مدلوله السطحي الظاهر من ملفوظه، ويورد الآمدي أمثلة إجرائية لدلالة الإشارة من ذلك "دلالة مجموع قوله تعالى:﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾ وقوله تعالى:﴿وفصاله في عامين﴾ على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وإن لم يكن ذلك مقصودا من اللفظ" .422

ويبقى انجلاء هذه الدلالات أو خفاؤها،قائما على معرفة المقصود من الحكم في مستوى النطق من سياق الكلام، أما إذا انتفت هذه المعرفة فليس لنا إلى إدراك حقيقة الدلالة من سبيل إلا التأويل الذي قد يخطيء وقد يصيب، إن الأخذ بهذه الأنساق الدلالية التي كانت مادتها المنظومة اللغوية العربية في تجلياتها المختلفة على مستوى النص المقدس أو على مستوى كلام العرب،يفضي إلى النظر إلى ظاهرة الدلالة على أنها ظاهرة مركبة من فعل الإدلاء وآلياته وأنحائه، وفاعل ذلك الفعل وأحواله النفسية ومقصوده وغايته.

419انظر ذلك في "مبحث أقسام الدلالة" الدلالة الطبيعية ص.47

420انظر الإحكام ج3 ص 70

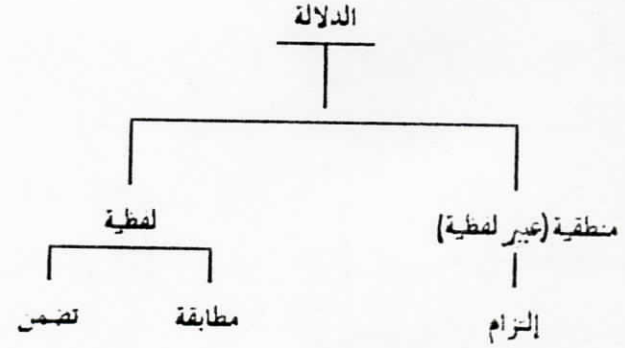
421 المستصفى، ج2 ص 128

422الإحكام ج3 ص 65

كما تشمل متلقي ذلك الفعل واستعداداته المعرفية ووعيه بين الخطاب ومضامينه ومسالك العبور من المنطوق إلى المفهوم، عبور تحكمه مقاييس دقيقة تفضي إلى متصورات دلالية منطقية.

في مقام نصه على ماهية الإجتهاد، وحقيقة المجتهد فيه، أثبت الآمدي شروط العالم المجتهد من ضمنها المعرفة اللغوية بطرق إثبات الدلالة واختلاف مراتبها وأقسامها من دلالة المطابقة و التضمن والإلتزام، وهي دلالات بحثها علماء اللغة المحدثون والقدماء على السواء وأفاضوا في الحديث حولها، وقد عدها الآمدي أرضية أساسية لأي استنطاق لبنية الخطاب الشرعي واستنباط الحكم منه، وهي إشارة إلى البعد اللغوي بمستوياته التركيبية والمعجمية والدلالية الذي ينطوي عليه التراث العربي المعرفي ومنه على الخصوص التراث الديني، والأصولي بصفة أخص.

يحدد الآمدي معيار بيان العلاقات الدلالية على أساس خصائص الإحتواء والإنتماء أو الإستلزام -كما أوضحنا سابقا-، و في دلالات تندرج ضمن الدلالة الوضعية التي هي قسم من أقسام الدلالة اللفظية 423.يقول الآمدي في اللفظ المفرد: "إما أن تكون دلالته لفظية أو غير لفظية و اللفظية إما أن تعتبر بالنسبة لكمال المعنى الموضوع له اللفظ وإلى بعضه. فالأول دلالة المطابقة،كدلالة لفظ الإنسان على معناه. والثاني دلالة التضمن كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق. والمطابقة أعم من التضمن لجواز أن يكون المدلول بسيطا لا جزء له .424 ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي :



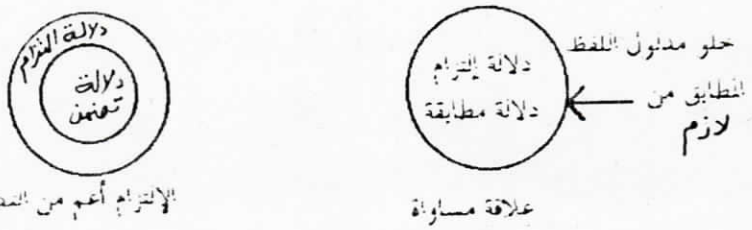
إن دلالة الإلتزام يعتبرها الآمدي غير لفظية كون اللازم هو خارج عن مدلول اللفظ، إذ لا يعتبر اللازم جزء من مدلول اللفظ بخلاف دلالة التضمن التي يعتبر فيها الجزء داخلا في مدلول اللفظ ولذلك عدت دلالة التضمن دلالة لفظية. وبين علاقة المطابقة والتضمن هناك مساواة بشرط انتفاء وجود لازم لمدلول اللفظ المطابق. يوضح ذلك الآمدي في قوله "ودلالة الإلتزام وإن شاركت دلالة التضمن في افتقارهما إلى نظر عقلي يعرف اللازم في الإلتزام، والجزء في دلالة التضمن،غير أنه في التضمن لتعريف كون الجزء داخلا في مدلول اللفظ وفي الإلتزام لتعريف كونه خارجا عن مدلول اللفظ. فلذلك كانت

---

423 انظر ذلك في الترجمة في "مبحث أقسام الدلالة" ص 44

424 الإحكام للآمدي ج 1 ص 51

دلالة التضمن لفظية بخلاف دلالة الإلتزام،ودلالة الإلتزام مساوية لدلالة المطابقة ضرورة امتناع خلو مدلول اللفظ المطابق عن لازم،وأعم من دلالة التضمن، بجواز أن يكون اللازم لما لاجزء له".[425] ويمكن تمثيل ذلك بالرسم التالي:



وقد كانت النسب بين الدلالات محل خلاف كبير بين جمهور العلماء، والآمدي يخالف بتصنيفه لأقسام الدلالة تقسيم العلماء المحدثين الذين أدرجوا دلالة الإلتزام ضمن الدلالة اللفظية. إن دلالة الإلتزام تحدّد على مستوى ذهني،فبين معنى اللفظ ومدلوله الخارجي اللازم له تلازما ذهنيا ولذلك كانت الدلالة، دلالة عقلية بحيث يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه إليه كما قال التهاوني 426. ولأن معنى اللفظ لا يرتبط بأي معنى خارجي،احتيج لتحديد علاقة اللزوم إلى آلية ضبط هو الإنتقال الذهني بحيث يكون الأمر الخارجي لازما لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره، بحيث إذا انتفى وجود الإنتقال الذهني لاستحال تحديد اللازم لدلالة اللفظ، ولما كانت الدلالة الإلتزامية يعتمد في إدراكها المسلك العقلي،كانت إذن دلالة عقلية وبما أن دلالة الإلتزام بتعبير المناطقة هي شاهد على غائب عدّها بعض اللغويين دلالة منطقية لأن الفكر ينتقل انتقالا منطقيا من الحقائق الحاضرة إلى حقائق غائبة.

إن ما حققه الآمدي في رحاب التفريع لعالم الدلالة، كان له أثر التحول المنهجي لمسار المقاربة العلمية للظاهرة اللغوية، مما يعين على التفكير في إيجاد نسق تفريعي دلالي للخطاب اللغوي في كامل مستوياته،والمعتمد في التواصل والإبلاغ، وقد يعوّل عليه كثيرا في حصر السمات الدلالية الدقيقة وضبطها ضبطا محكما لتغدو مداخل مهمة في التعامل مع الظواهر اللغوية المتجددة، لأن اللغة العربية علمية في سننها التعبيرية، ذهنية في انتظام قواعدها،وتخضع لنظام علامي متكامل الأجزاء، دقيق العناصر، وإن تجلياتها على مستوى النص القرآني خاصة وسعي العلماء نحو اكتشاف القوالب المقولية والنظم الخطابية وتأسيسها تأسيسا علميا، سيفتح المجال الواسع لإدخال المنظومة اللغوية في تفاعل خصب قصد تفجير طاقاتها الكامنة،موازاة مع المستجدات الحاصلة على المستوى المفهومي لعالم الدلالة أو عالم الأعيان والأشياء.

425المصدر السابق ج1 ص52

426عادل فاخوري. انظر دراسته في كتاب علم الدلالة عند العرب. ص16.

5- أسس الحقول الدلالية:

لقد نص الدرس الدلالي الحديث على أن علم الدلالة لا يهتم فقط باطلاق الأسماء، فالأهم من ذلك طريقة تصنيف الأشياء التي سنعطيها الأسماء 427 كما قسم أو لمن الحقول الدلالية إلى أنواع ثلاثة.

1-حقول محسوسة متصلة: كحقل الألوان، والعناصر التي تشكل حقلا متلاحما.

2-حقول محسوسة منفصلة: كحقل القرابة والأسر.

3- حقول تجريدية مفهومية (عالم الأفكار) .428

أما الآمدي فقد أسس نظرة لغوية حول مفهوم الحقل المعجمي بناء على علاقات متعددة، منها علاقة العموم، وعلاقة الإشتراك والترادف، وعلاقة الكل بالجزء.

في معرض حديثة عن الخبر، يناقش الآمدي مسألة كانت موضع خلاف في عصره بين جمهور العلماء، هذه المسألة لها علاقة بما أضحى يسمى في العصر الحديث بمبحث الحقول الدلالية التي تخضع عناصرها لعلاقات مختلفة تصنف على أساسها إلى "عائلات" لغوية تحت غطاء لفظ أعم، يكون مفهومه موضع اشتراك بين جميع العناصر التي تحته. يقول الآمدي في تعريفه للفظ الأعم وهو في مقام الرد على من اعتبر أن اللفظ الأعم مدلوله جزء من مدلولات أجزائه: "فإنه لا معنى لكون الأعم مشتركا فيه أنه موجود في الأنواع أو الأشخاص التي هي أخص منه: بل بمعنى أن حد الطبيعة التي عرض لها إن كانت كلية مطلقة مطابق لحد طبائع الأمور الخاصة تحتها" 429. فالأساس الأول الذي يبني عليه الآمدي نظريته في الأعم والأخص هو وجود سمات متطابقة موجودة في الأنواع التي تقع تحت اللفظ الأعم، وهذا التحديد النوعي للعلاقة بين الأعم والأخص يعد سبقا علميا للآمدي، إذ تصنيف المدلولات إلى حقول لا يتوقف على القرابة اللغوية الموجودة بينهما وبين اللفظ الأعم وإنما تتعداها إلى أحداث قرابة مبنية على أساس المفهوم أو الترادف والتماثل والسببية وما إلى ذلك مما فصل فيه علماء الدلالة المحدثون 430. فأشار الآمدي إلى تلك الأسس بقاعدة عامة شاملة لكل الضروب بقوله (مطابق لحد طبائع الأمور الخاصة) يعد ذلك كله وعيا ناضجا بأبعاد الدلالة الوظيفية في تجميع المفردات اللغوية بحسب سماتها التمييزية 431، التي يتخذها الآمدي معايير تعتمد في تصنيف الدوال في شكل حقول دلالية يشرف عليها لفظ غطاء، فليس إلا السمات الأساسية الجوهرية التي تقوم برسم الحدود بين حقل وآخر أما الأعراض العامة فلا تعد فيصلا دقيقا في تمييز الحقول. يقول الآمدي في ذلك: "ليس كل عام يكون جزءا من معنى الخاص، ومقوما

---

427 أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 86.

428 Meaning and style P27-31.

429 الأحكام في أصول الأحكام ج3 ص 5.

430 أحمد مختار، علم الدلالة، ص 99 وانظر مدخل إلى علم الدلالة - سامح شاكر ص 44.

431 هذا ما اعتمدته "النظرية التحليلية" في تعريفها للحقول الدلالية" انظر ذلك ص 74 من البحث.

له بجواز أن يكون من الأعراض العامة الخارجة عن مفهوم المعنى الخاص، كالأسود والأبيض بالنسبة إلى ما تحتهما من معنى الإنسان والفرس ونحوه" 432.فلا تقابل إذن يبقى بين لفظ الأبيض ككلمة غطاء وبين الإنسان والفرس كعناصر في الحقل الدلالي، ذلك أن اللون المذكور لا يعد سمة تمييزية للفظ الإنسان أو الفرس، إنما هناك تصنيف آخر لمثل هذه العناصر يقال على أساس علاقة التنافر، لأن الدرس الدلالي الحديث أفاد أنه إذ كان الحقل المعجمي يتضمن بيان العلاقة بين الكلمات التي تتقابل برد جماتيا، فكذلك تحليله يتضمن بيان العلاقة بين الكلمات التي تتقابل سنتجماتيا .433

والحقل عند الآمدي قد يضيق حتى أنه ليحتوي عنصرين اثنين وقد يتسع ليشمل عناصر كثيرة،وقد يبقى مجالا مفتوحا لا نهائيا، كما قد يكون هناك تقاطع بين حقل وآخر إذ ينتمي لفظ غطاء، يعامل على أنه لكسيم رئيسي،ويوجد مع ذلك كعنصر فرعي داخل حقل أعم.يقول الآمدي محددا ذلك: "العام هو اللفظ الواحد الدال على مسمين فصاعدا مطلقا معا" 434. فالحد الأدنى لحجم الحقل عند الآمدي هو احتواؤه على عنصرين فصاعدا مطلقا، كما أن هناك ألفاظا خاصة بالنسبة لما هو أعم منها وأخرى خاصة لا أخص منها،ولذلك لم يفت الآمدي ذكر هذا القسم فقال: "ما خصوصيته بالنسبة إلى ما هو أعم منه وحده أنه اللفظ الذي يقال عن مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ آخر من جهة واحدة كلفظ الإنسان فإنه خاص ويقال مدلوله وعلى غيره كالفرس والحمار، لفظ الحيوان من جهة واحدة"435 فلفظ الحيوان لفظ عام يضم تحته ألفاظا خاصة منها: الإنسان والفرس والحمار... فهذا البناء للحقول الدلالية قد أشار إليه الدرس الدلالي، فقد حددت هذه الحقول على أنها مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها 436. تقوم على أساس علائق ترابطية تعود إلى مقياس التدرج أو التقابل أو الاشتقاق أو الترتيب وما إلى ذلك، وقد سعت جل الأبحاث الدلالية إلى تمثل منهج حصب لبناء نظم مغلقة، ومع ذلك توصلت إلى بناء أنظمة حقولية تفتقر إلى الشمولية والتحديد العلمي الدقيق، ويمكن في خضم ما توصلت إليه هذه الأبحاث من نتائج إدراج محاولة الآمدي في بناء حقول دلالية مؤسسة على أمارات صورية تعتمد معيار الجزء والكل والخصوص والعموم وهو ما اصطلح على تسميته في الدرس الدلالي الحديث في مبحث الحقول الدلالية/بالعلاقات التراتبية .437

432الأحكام ج1، ص.5

433أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص.80

434الأحكام ج2 ص.196

435 المصدر السابق ج2 ص.197

436أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص.79

437سامر شاكر: انظر مدخل إلى علم الدلالة، ص.44

إن المشاكلة بين مستويي اللغة، مستوى التعبير ومستوى الدلالة، التي طرحها سوسير تعد مدخلا مهما للفهم ما سماه غريماس بالبنية الدلالية أو العوالم الدلالية، إذ كما تحلل الكلمة الى أصوات وفونامات يحلل المعنى إلى سمات معنوية صغرى، إن فرضية المشاكلة هذه تجعل بنية المعنى وكأنها تلفظ لعالم الدلالة بحسب وحداته الدلالية الصغرى، هذه الوحدات مشكلة بالنمط الذي تتشكل به وحدات التعبير 438.

وفي هذا السياق النظري يبحث الآمدي مسألة لفظ العموم الذي يعد لكسيما رئيسيا تنطوي تحته جملة من الألفاظ الجزئية أو الخاصة، فهل العموم في اللفظ يستلزم عموما في المعنى؟ يجيب الآمدي على هذا الطرح بأن اللفظ الكلي يكون، معناه عاما يضم تحته عناصر من المعاني تشكل حقلا من المدلولات الخاصة على غرار حقل الدوال الخاصة. يوضح ذلك الآمدي فيقول:" إنه وإن تعذر عروض العموم للمعاني الجزئية الواقعة في امتداد الإشارة إليها حقيقة، فليس في ذلك ما يدل على امتناع عروضه للمعاني الكلية المتصورة في الأذهان، كالمتصورة من معنى الإنسان المجرد من الأمور الموجبة لتشخيصه وتعيينه، فإنه مع اتحاده مطابق لمعناه وطبيعته لمعاني الجزئيات الداخلة تحته من زيد وعمرو ومن جهة واحدة كمطابقة اللفظ الواحد العام لمدلولاته" 439. وفي ذلك إشارة صريحة إلى أن اللفظ العام له تصور ذهني يجب أن يتخذ كمعطى لفهم ما يحتوي من معاني جزئية متحدة، ولا يمكن أن يتضح ذلك إلا إذا جردنا هذا اللفظ العام من التعيين في العالم الخارجي أو عالم الأعيان.ويذكر الآمدي في نهاية مبحثه حول العموم والخصوص القيود الشكلية التي تعمل على تعميم الدلالة فيقول: "وعلى هذا يكون الكلام في جميع الظروف المستعملة للشرط والإستفهام مثل: ما، وأي،ومتى،وأين،وكم،وكيف،ونحوه، ومؤكداتها مثل: كل وجميع فإنها للعموم(...)والجمع المعرف من غير العهد والنكرة المنفية نفي جنس .. 440

إن أهمية معرفة العلاقات بين العناصر اللغوية وبين مدلولاتها تكمن في الحاجة الشديدة لتوظيف سليم للغة التخاطب، فقد يؤدي اللبس الحاصل في تعيين اللفظ العام أو الخاص إلى انقطاع التواصل والابلاغ نتيجة لوجود خلل في الفهم، إذ المتلقي لرسالة الخطاب لا يملك القدرة على رد اللفظ إلى مدلول واحد على وجه الحقيقة، فهو غير متمكن من معرفة القرينة التي تفيد أن صيغة ما وردت دالة على العموم لا على الخصوص أو العكس.

6- بناء الحقول الدلالية:

يتناول الآمدي ضمن مبحث الحقول الدلالية،موضوع المشترك اللفظي والترادف باعتبار معيار الإشتراك والترادف من المعايير المعتمدة في وضع الحقول الدلالية، وقد اعتبر المشترك اللفظي من العلاقات

438غريماس. انظر –البنية الدلالية – ص97 –مجلة الفكر العربي المعاصر –عدد 9/18 سنة 1982.

439الأحكام ج2 ص 199.

440المصدر السابق ج2 ص 204.

المهمة في تصنيف المدلولات إلى حقول، ذلك لارتباط اللفظ بمجموعة من العناصر التي تشكل معه حقلا دلاليا بالإعتماد فيها على العلاقات الترابطية التي تكون نظاما من المدلولات اللغوية ففي باب التفريع الدلالي للإسم يذكر الآمدي المشترك اللفظي حيث يقول: "وأما إن كان الإسم واحدا والمسمى مختلفا، فإما أن يكون موضعا على الكل حقيقة بالوضع الأول أو هو مستعار في بعضها، فإن كان الأول فهو المشترك، وسواء كانت المسميات متباينة كالجون للسواد والبياض أو غير متباينة" 441. وفي هذا إشارة إلى اللفظ الذي اشتمل على حقل من المدلولات المتقابلة والمتضادة هو كذلك من المشترك اللفظي، فإذا كان التضاد هو وقوع اللفظ غطاء لمعنيين مختلفين فأكثر، فكذلك المشترك اللفظي هو وقوع اللفظ غطاء لمعنين مترادفين فأكثر.

لقد أثارت مسألة المشترك اللفظي ووقوعه في اللغة،جدلا كبيرا بين اللغويين العرب فنفاه البعض وأثبت وقوعه آخرون وهم الأكثر442، وحجج النافين لوقوع المشترك مستندة أساسا على غرض الإفهام، إذ المشترك اللفظي في عرفهم يوقع السامع في لبس وإبهام لاختيار الدلالة المرادة من السياق، وأن الله تعالى لا يضع الألفاظ قصد الإبهام واللبس ولكن قصد تحديد الدلالة تحديدا كاملا، أما حجج المثبتين لوقوع المشترك فهي حجج تستند على العقل، فلا يمنع أن يضع الواحد من أهل اللغة لفظا على معنيين مختلفين على طريق البدل ثم يتواضع عليه الباقون من أهل اللغة الواحدة، وقد تضع القبيلة لفظا بإزاء معنى وتضعه أخرى بإزاء معنى آخر من غير شعور ثم يشتهر الوضعان. 443 وهو دليل ثابت في تاريخ اللغة إذ صح وضع كلمة "سرحان" التي تعني الأسد في لهجة هذيل وهو مشهور الدلالة على "الذئب". وهناك دواع أخرى أدت إلى وقوع المشترك من ذلك أن وضع اللفظ يخضع لغرض الواضع حيث قد يعرفه لغيره مفصلا أو مجملا و يكون ذلك علة لوقوع المشترك اللفظي.يقول في ذلك الآمدي: "وأن وضع اللفظ تابع لغرض الواضع، والوضع كما أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلا، فقد يقصد تعريفه مجملا غير مفصل، إما لأنه علمه كذلك و لم يعلمه مفصلا أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الإجمال فلا يبعد هذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل" 444. ويردف الآمدي دليلا آخر لوقوع المشترك اللفظي، يتمثل في أنه لو انتفى المشترك اللفظي لقصرت الأسماء على تعطية المسميات وهي غير متناهية، ومع ذلك لا يميل الآمدي إلا هذا الدليل كثيرا لكون وضع الإسم إزاء مسماه عائدا إلى قصر الواضع، والقول بتناهي الأسماء قول غير سديد وإنما العمدة على الغرض من وضع الألفاظ، فلا يعقل أن تغطى

441الإحكام ج1 ص 18

442انظر المزهر للسيوطي ج1 (ص 369-386) فيه حديث مستفيض حول اهتمام اللغويين بالمشترك اللفظي واختلافهم في اثباته ونفيه...

443 الأحكام ج1 ص19

444الإحكام للآمدي ج1 ص 19

المسميات كلها بأن يوضع إزاءها الأسماء ولذلك وجدت معان كثيرة لم تضع العرب إزاءها أسماء، لأن الإنسان لن يجرؤ أن يعبر عن كل ما يدور بخلده من أفكار وأشياء، كما قال أفلاطون 445. لأن اللغة متناهية على خلاف عالم الأشياء فهو غير متناهي ولا محدود.يوضح الآمدي هذه المسألة بقوله: "فقد قال قوم أنه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة مع أن المسميات غير متناهية والأسماء متناهية ضرورة تركبها من الحروف المتناهية،لخلت أكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع دعوى الحاجة إليها،غير أن وضع الأسماء على مسمياتها مشروط بكون واحد من المسميات مقصودا بالوضع، وما لا نهاية له مما يستحيل فيه ذلك، ولئن سلمنا أنه غير ممتنع ولكن لا يلزم من ذلك الوضع، وهذا فإن كثيرا من المعاني لم تضع العرب بإزائها ألفاظا تدل عليها إلا بطريق الإشتراك ولا التفصيل كأنواع الروائح، وكثير من الصفات" 446. وينبري الآمدي يذود عن فكرته القائلة بوجود المشترك اللفظي في اللغة،بل وفي القرآن الكريم ذلك أنه إذا انتفى الإفهام من الصيغة اللغوية الواقعة مشتركا لفظيا، فإن سياق الجملة يقوم كقرينة لتحديد دلالة الصيغة، ثم إن التفصيل ليس سمة قارة في اللغة بدليل وجود أسماء مجملة، ووقوع اللفظ المشترك مفيدا لعموم الدلالة في كلام الله تعالى، وانتفاء ذلك عنه في مواضع أخرى لدليل على حصول الإفهام في المشترك اللفظي، ولقد أكد علماء الدلالة المحدثون على صعوبة تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها في لغة معينة، إذ هي أحد الإشكالات المطروحة في النظرية الدلالية الحديثة 447، وحصول حد أدنى من الفهم أثناء الإبلاغ والتواصل وليس بلوغ فهم التفصيلات هو ما يطلب في علاقة المحمول بالموضوع، وإلا كانت العلاقة ضرب من لغو الكلام.يقول الآمدي مشيرا إلى هذه المسألة :"قلنا وإن اختل فهم التفصيل على ما ذكروه، فلا يختل معه الفهم من جهة الجملة، وليس فهم التفصيل لغة، من الضروريات بدليل وضع أسماء الأجناس فإنها تفاصيل مع تحتها (...)وإذا عرف وقوع الإشتراك لغة،فهو أيضا واقع في كلام الله تعالى. والدليل عليه قوله تعالى:(والليل إذا عسعس) فإنه مشترك بين إقبال الليل وإدباره، وهما ضدان، هكذا ذكره صاحب الصحاح" 448.

ولوجود المشترك اللفظي في كلام الله،أثبته الأصوليون كنوع من أنواع العموم يدل عليه ثبوت اللفظ ذي الدلالة العامة. إن العلاقة الترابطية بين الألفاظ ودلالاتها،تتحكم فيها نسب تراعى لتحديد جنس العلاقة، وقد تتعدد هذه النسب كما أوضحها البحث اللغوي الحديث (بنى موزاييكية -بنى على

---

445. كمال بشر دور الكلمة في اللغة العربية سيفن أو نمن – ص 6

446الأحكام ج 1 ص 20

447 د.القاسمي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 81

448الأحكام ج 1 ص 21– 22

شكل متدرج –بنى على شكل متناقض –بنى اشتقاقية) 449، إلى درجة أن يصعب عليا وضع الحدود بين الحقول التي انقسمت إلى حقول أصغر بفعل الإضافات المتكررة الى المعجم اللغوي. وفي هذا المجال نرى الآمدي يظبط علاقتين قد يظن أنهما علاقة واحدة وهما علاقة الإشتراك وعلاقة التواطؤ بينما هما علاقتان مختلفتان.يشرح ذلك الآمدي فيقول: "قد ظن في أشياء أنها مشتركة [اشتراكا لفظيا] وهي متواطئة [مشتركة اشتراكا معنويا] وفي أشياء أنها متواطئة وهي مشتركة" 450. أما المشترك اللفظي فقد عرفناه،أما التواطؤ وهو مصطلح يتداوله أهل المنطق ويعني "نسبة وجود معنى كلي في أفراده، ذلك حينما يكون وجوده في الأفراد متوافقا غير متفاوت نظرا إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي" 451. مثل ذلك لفظ "نقطة" لفظ كلي موضوع لما ليس له طول ولا عرض ولا عمق ولابعد، ووجود هذا المعنى في جميع أفراده وجود متوافق لا تفاوت فيه، إذ كل نقطة فيها تمام هذا المعنى دون تفاوت، إن هذه الرؤية تسمح ببناء حقول مفهومية على أساس نسبة التواطؤ تختص بالمدلولات المشتركة في الدلالة، على نقيض الإشتراك الذي يسمح ببناء حقول معجمية في اتجاه معاكس لاتجاه التواطؤ، وهو ما يمهد لعلاقة الترادف التي تشكل حقلا مفهوميا،يتألف من مجموعة من المفردات المرتبطة بمعناها، وإن المفردة تشبه حجرة الفسيفساء الصغيرة والمكعبة التي تنضم إلى باقي المكعبات لتؤلف صورة كاملة ذات دلالة عامة، أي أن الكلمات التي تعود إلى حقل معين تشبه لوحة الفسيفساء التي تقع فيها الكلمات المكعبة الواحدة بجانب الأخرى ،التي تنظم مجتمعة، لتغطي حقلا مفهوميا معينا" 452.

لقد وقف القدماء من مسألة الترادف في اللغة موقفهم من مسألة المشترك اللفظي، بل هناك من اللغويين من ربط المسألتين وأجرى عليهما نفس الحكم،من ذلك قول بعضهم أنه كما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد،الأن ذلك تكثير لقاموس اللغة دون فائدة. بل ومن العلماء من ألف كتابا ينفي فيه وجود الترادف في اللغة كأبي هلال العسكري في كتابه " الفروق في اللغة " حيث جهد نفسه في أن يثبت لكل صيغة معجمية مدلولها الخاص.453 إنّ الأصل عند الآمدي هو وقوع الترادف في اللغة،و ذلك بما ذهب إليه السواد الأعظم من العلماء. ينعت الآمدي الذين خالفوا هذا الأصل بالشذوذ إذ يقول: ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع

449رمزي منحان. بيطار منحان. فنون التقعيد وعلوم الألسنية. ص206– 207.

مورايكية: تنوع في الحقل المعجمي وانقسامه إلى مكعبات صغيرة لا تلبث أن تتفرع هي الأخرى إلى مكعبات أصغر وهكذا.

450الأحكام ج1 ص 22

451جيكة الميداني ضوابط المعرفة ص 51

452 رمزي منحان. بيطار منحان. فنون التقعيد و علوم الألسنية ص203– 204.

453 _ بدأ أبو هلال كتابه _ الفروق في اللغة_ بعنوان : " باب في الإبانة عن كون اختلاف العبارات و الاسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة".

وقوع الترادف في اللغة مصيرا منهم إلى أنّ الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات، و اختصاص كل إسم بمسمى غير مسمى الآخر".[454] ويستند هؤلاء الشذوذ من العلماء على حجج يعرضها الآمدي ثم ينقضها،من ذلك توهم أن الترادف يلزم منه تعطيل فائدة اللفظ لإمكاننا على الإستغناء بلفظ آخر لكونهما يؤديان مدلولا واحدا، ثمّ إن تعدد المسميات و كثرتها أمام الأسماء تدل على أن كل إسم مقصود بالوضع مما ينفي و قوع ظاهرة الترادف في اللغة، فالغاية من وجود الترادف تعرقل تيسير التخاطب، وتخفيف المشقة في الحفظ و لذلك ليس هناك مدعاة لتكثير الدوال أمام محدودية المدلولات (المسميات) فذلك أقرب إلى حدوث التواصل بين أهل اللغة على نقيض لو كثرت الدوال أدى ذلك إلى أن يحفظ كل فرد مجموع هذه الدوال فيشق عليه ذلك، يبسط ذلك الآمدي فيقول مستندا على أدلة وقوع المشترك اللفظي في اثبات وجود الترادف: " إنّه لا يمتنع عقلا أن يضع واحد لفظين على مسمّى واحد، ثم يتفق الكل عليه. أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الإسمين على مسمى، و تضع الأخرى له اسما آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى،ثم يشيع الوضعان بعد ذلك"،[455] إنّ هذا المعيار الذي استند عليه الآمدي يقارب ما اعتمدته أغلب النظريات الدلالية الحديثة في تناولها لقضية الترادف، فأصحاب النظرية التصورية يرون الترادف اذا كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة العقلية، أمّا النظرية الإشارية فيرى أصحابها أن تحقق الترادف يقتضي أن يستعمل التعبيران للإشارة إلى نفس الشيء بنفس الكيفية، بينما تنظر النظرية السلوكية إلى تحقق الترادف إذا كان التعبيران يخضعان لنفس المثير و الإستجابة، أمّا النظرية التحليلية فالترادف عندها يكمن في خضوع التعبيران إلى نفس التفريع بحيث ينتج عنه سمات تمييزية متماثلة.[456]

إن القول بأن اشتراك اسمين في مدلول واحد، ينفي إمكانية وجود أحدهما لإمكانية الإستغناء عنه يراه الآمدي تضييقا للمنظومة اللغوية،حيث تقتضي تكثير إمكانيات الإختيار بين عناصرها قصد التخاطب و التواصل،و ذلك دلالة على وجود الحرية الكاملة في إختيار طرق الخطاب بخلاف لوكان هناك طريق واحد لاغير.يشرح ذلك الآمدي بقوله: " فإنه (أي الترادف) يلزم منه التوسعة في اللغة وتكثير الطرق المفيدة للمطلوب، فيكون أقرب إلى الوصول إليه، حيث أنه لايلزم من تعذر حصول أحد الطريقين تعذر الآخر، بخلاف ما إذا اتحد الطريق ".[457]

454_ الأحكام _ ج1 ص 23.

455_ المصدر السابق1 ص 24.

456_ انظر علم الدلالة د. أحمد مختار عمر ص 223_224.

457-الأحكام ج1 ص 24

وهذه إشارة مهمة من الآمدي بحيث يوقف مسألة وقوع الترادف على فائدتها في اللغة الوظيفية التي ترمي إلى أداء مهمة الإبلاغ والتخاطب، وذلك بخلق قنوات عدة تسمح للمتخاطبين إختيار الملائم منها للظروف النفسية والإجتماعية، والمقامية بصفة عامة، وتبدو اللغة مع الترادف فضفاضة مرنة توسع المعاني المختلفة وتوائم المقامات المتباينة المتعددة، فأهل الشعر يجدون ضالتهم في البحث عن اللفظ الملائم في حقل الترادف قصد التنويع في الدلالات، وأهل النثر يميلهم إلى ترصيع الخطاب والمشاكلة بين أجزائه، يميلون إلى حقل الترادف كذلك.يوضح الآمدي، تلك الفوائد من الترادف بقوله:" وقد يتعلق به فوائد أخر في النظم والنثر بمساعدة أحد اللفظين في الحرف الروي، ووزن البيت، والجناس، والمطابقة، والخفة في النطق به، إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة لأرباب الأدب وأهل الفصاحة ".458

إن اللغة الرحبة التي يجد فيها أهلها سعة في إختيار الكلام المناسب وخاصة المشتغلين في حقل الإبداع والتأليف،يكون ذلك عاملا لتجويد وإغناء قاموسها المعجمي بالتجديد في عناصره وإبداع طرق أخرى،تبقى اللغة معها محافظة على مرونتها وسعة نظامها مما ينجر عنه حدوث تقسيمات في بنية الحقل المفهومي، بحيث تبرز المدلولات المتطابقة لتطابق دوالها، والمدلولات الأقل تطابقا، والمدلولات المتقاربة دلاليا، وتلك سنن يخضع لها النظام اللغوي الذي ينزع دائما نحو التجدد والتغير وهذا ماحدا بالعلماء المحدثين في علم الدلالة،إلى إحصاء أنواع مختلفة من الترادف منها: الترادف الكامل أو التام، والترادف المتقارب، والترادف الإستلزامي وما إلى ذلك من الأنواع،459 وإلى ذات القضية يشير الآمدي في آخر مبحثه حول الترادف،ويميز بين مصطلحات قد يشكل في إلحاق دوالها بحقل مفهومي معين كالتباين ومصطلح المؤكد، فالتباين كما عرفه أهل المنطق هو النسبة بين معنى ومعنى آخر له في المفهوم ولاينطبق أي واحد منهما على أي فرد مما ينطبق عليه الآخر، فهما بحسب تعبير أهل هذا الفن مختلفان مفهوما مختلفان ما صدقاً.460 يقول الآمدي مميزا بين الترادف والتباين والتأكيد: " وقد ظن بأسماء مترادفة وهي متباينة، وذلك عندما إذا كانت الأسماء لموضوع واحد باعتبار صفاته المختلفة، كالسيف، والصارم، والهندي، أو باعتبار صفته وصفة صفته كالناطق والفصيح، وليس كذلك، ويفارق المرادف المؤكد من جهة أن اللفظ المرادف لايزيد مرادفه إيضاحا، ولا يشترط تقدم أحدهما على الآخر، ولايرادف الشئ بنفسه بخلاف المؤكد، والتابع في اللفظ، فمخالف لهما فإنه لابد وأن يكون على وزن المتبوع، وأنه قد

-458المصدر السابق ج1 ص 24

-459د. أحمد مختار عمر. علم الدلالة. ص220- 222

-460د. حسكة الميداني. ضوابط المعرفة ص 47

لايفيد معنى أصلا، كقولهم: حسن بسن، وشيطان ليطان وهذا، قال ابن دريد سألت أباحاتم عن معنى قولهم ' بسن ' فقال: ما أدري ما هو '.461

إن معيار الإشتراك والترادف من المعايير التي إعتمدت حديثا في بناء الحقول الدلالية،462 ولذلك يعد الآمدي من أوائل العلماء الذين أسسوا أفكارا لبناء حقول دلالية، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة إلا أن ما أرساه من قواعد وقيود تنظيمية في هذا المجال يمكن إعتماده لوضع حقول مفهومية تصور لنا بشكل عملي وواضح الوشائج التي تقوم بين مفردتين أوأكثر، خاصة وأن الآمدي لم يكتف بوضع معايير لبناءات صورية فحسب، بل وقد تعداها إلى وضع معايير لبناء ات مفهومية تقوم على تجميع وحدات من المدلولات المشتركة التي يغطيها لفظ،يوضع كمدخل للحقل الدلالي، ويمكن تلخيص معايير الآمدي التي تدخل في بناء الحقول الدلاليةفيما يأتي:

1 معيار المشترك اللفظي : دلالات كثيرة مشتركة في لفظ واحد يجمعها.

2 معيار العموم والخصوص : لفظ عام يضم تحته ألفاظا خاصة تشكل حقلا دلاليا

3 معيار الكل والجزء : لفظ كلي يتضمن ويستلزم ألفاظا جزئية.

4 معيار التنافر أو التباين : كعموم الألفاظ العربية التي لاعلاقة بينها لامفهوما ولاما صدقا.

5 معيار الترادف : مدلول كلي يشرف على حقل من الألفاظ عكس المشترك اللفظي

6 معيار التواطؤ : وهو نسبة وجود معنى كلي في أفراده يشكل معها حقلا دلاليا.

7 معيار التوكيد : إستلزام ألفاظ مخصوصة لمؤكداتها وفق علاقة لزومية.

8 معيار الإتباع : طلب الألفاظ وفق وزنها الصرفي ألفاظا تجانسها وزنا قد ترادفها وقد لايكون لها معنى، والمعيار هذا معيار صرفي.

هذه مجملة هي النسب التي استنبطناها من بحث الآمدي في موضوع العلاقات بين الأدلة اللغوية، فيما يخص تفريعه للركن الإسمي وبحثه حول الترادف والمشترك اللفظي.

-461الإحكام ج1 ص 25

-462 أحمد مختار عمر علم الدلالة ، ص 80، A. Jolles أول عالم إهتم ألفاظ الترادف وإنضاء من الحقول الدلالية.

الفصل الثالث : الخطاب الإبلاغي و حداته و مقوماته عند الآمدي

1- وحدات الخطاب الإبلاغي :

ا- الحرف

ب- الفعل

ج- الإسم

2- مقومات الخطاب الإبلاغي :

أ- الخبر و أبعاده الدلالـــــية

ب- الكلام و قيمته الإبـــلاغية

ج- الخطاب الإبلاغي و أنماطه

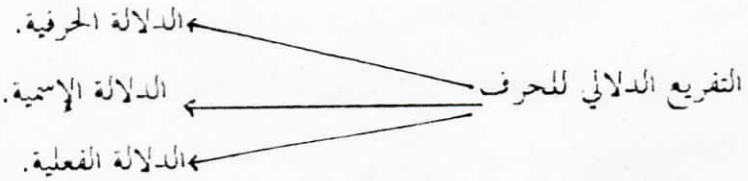


1_ وحدات الخطاب اللغوي:

إن الثنائية التقابلية التي وضعها سوسير، اللغة/الكلام، كانت الأرضية التي تأسست عليها رؤى مختلفة حول مفهوم الخطاب (le discours) وما يقابله وهو المنطوق (l'enoncé) وقد أفضى ذلك إلى التمييز بين ما هو أساسي، وما هو عرضي. يشرح ذلك العالم اللساني جسبن (L.guespin) معرفا الخطاب بقوله : "هو تعبير يخضع لآليات وشروط متحكمة، فإذا مارسنا الدراسة اللسانية لشروط إنتاج نص ما كنا بصدد دراسة خطابه، وإذا ما ألقينا نظرة على ذلك النص من وجهة نظر تركيبه أو بنائه اللغوي كنا بصدد دراسة منطوقه".463 وقد عرض الآمدي لوحدات الخطاب اللغوي وهي: الحرف والفعل والاسم .

أ ـ الحرف:

فالخطاب اللغوي عند الآمدي يضطلع بتوفير الآليات التعبيرية التي تبدأ من أدنى صيغة إلى أكبر تركيب، فالتفريع الدلالي للحرف يمثل إحدى أهم الأدوات في الخطاب الشرعي لدى الآمدي فضلا عن الركن الإسمي والركن الفعلي. ولذلك نجد الآمدي في كتابه الإحكام يقيم للحروف جدولا تفريعيا من زاوية وظيفته الدلالية، فالحرف ما دل على معنى في غيره وهو أصناف منها حرف الإضافة، وهو ما يفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء وهو ثلاثة أقسام، لكل منها دلالات معينة مقيدة بضوابط محكمة،فمن الحروف ما لا يكون إلا حرفا (كمِنْ) التي تؤدي دلالة التبعيض ودلالة بيان الجنس وبداية الغاية وما إلى ذلك، ومنها ما يكون حرفا وإسما معا (كعَنْ) التي تؤدي دلالة المباعدة، وقد تكون إسما مجرورا بإحدى أدوات الجر، ومن الحروف ما يكون حرفا وفعلا(كخلا وحاشا) اللتين تفيدان الإستثناء.464ويمكن توضيح ذلك بالرسم التفريعي الآتي:



ويقف الآمدي وقفة طويلة في مبحث حروف العطف،ويعرض لآراء العلماء في ذلك ثم ينقضها. وقد حصل الإختلاف في دلالة (الواو) أهي للجمع المطلق، أم للترتيب فيشترك إذن مع (الفاء) و(ثم). فهناك من العلماء _ممن عارض الآمدي رأيهم_يذهب إلى حمل (الواو) على دلالة الترتيب مجازا لأنه يتعذر حملها على ذلك في بعض التراكيب الحالية من القرائن، ففي قول السيد في خطابه لعبده:(إيت بزيد وعمرو) أنه كان يجب على العبد الترتيب، يرد الآمدي على هذا الرأي قائلا: " أنه لم يجب على العبد

463- Initiation aux methodes de l'analyse du discours D. Maingueneau P. 11
464-الإحكام في أصول الأحكام ج1 ص . 61

الترتيب نظرا إلى قرينة الحال المقتضية لإرادة جهة التجوز، حتى لو أنه فرض عدم القرينة لقد كان ذلك موجبا للترتيب .465

فالسند الذي إعتمده الآمدي في تصريف دلالة ذلك الخطاب من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية،هو قرينة الحال ، وذلك ما درسه البحث الدلالي واللساني الحديث فيما سمي بالدلالة المقامية، ويقابل الآمدي مقابلة علائقية بين (الواو) التي تدل على الجمع المطلق أصلا، وبين (الفاء) و (ثم) اللتين تدلان على الترتيب، فتكون دلالة مطابقة بين (الواو) وبين دلالة الجمع المطلق، ودلالة تضمن والتزام بين (الواو) وبين دلالة الترتيب المشترك، وتبعا لذلك كانت (الواو) دالة حقيقة وأصلا على معنى الجمع المطلق بحيث يشترك المعطوف والمعطوف عليه في القضية والحكم

وتدل (الواو) كذلك من جهة التجوز فتفيد الترتيب،يشرح ذلك الآمدي فيقول: " فنحن إنما نجعل (الواو) في الترتيب المطلق المشترك بين (الفاء) و(ثم) وذلك مما تدل عليه (الفاء) و(ثم)دلالة مطابقة، بل أما بجهة التضمن أو الإلتزام، وكما أنها تدل على الترتيب المشترك بدلالة التضمن أو الإلتزام، فتدل على الجمع المطلق هذه الدلالة، وعندذلك فليس إخلاء الترتيب المشترك عن لفظ يطابقه أولى من إخلاء الجمع المطلق .466

ويورد الآمدي أمثلة تطبيقية تميز بين حروف العطف (ثم، الفاء، حتى) التي تشترك في الدلالة على الترتيب،ولكنها تحدها دلالات هامشية ضرورية لمقتضى الحال وسياق الخطاب، وإن مرد ذلك إلى الدلالة الزمانية التي تكون محل إختلاف وتفاوت بين كل حدث وآخر مما تشرف عليه هذه الحروف الثلاثة،وتسهم في تحديده وتأويل مدلوله، يقول الآمدي في ذلك:

"وأما الفاء وثم وحتى، فإنها تقتضي الترتيب وتختلف من جهات أخرى، فأما الفاء، فمقتضاها إيجاب الثاني بعد الأول من غير مهلة(..)وأما ثم، فإنها توجب الثاني بعد الأول بمهلة...

وقيل أنها ترد بمعنى الواو، وأما حتى، فموجبة لكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه نحو قولك: مات الناس حتى الأنبياء.... وثلاثة منها تشترك في تعليق الحكم بأحد المذكورين وهي : أو، إما، وأم... وثلاثة منها تشترك في أن المعطوف مخالف للمعطوف عليه في حكمه وهي : لا، بل، ولكن،467 ويربط الآمدي التفريع الدلالي للحرف بما يتعلق به من سمات تمييزية في الجملة، فالحرف(حتى) يؤدي دلالة تميز بين المعطوف و المعطوف عليه بكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه، ويكون عادة المعطوف مقدم في الأفضلية على المعطوف عليه بناء على عملية الإسناد. أما الحروف (أو، أما، أم) وإن كانت

465-الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص 64

466-المصدر السابق ج1 ص56- 66

467- المصدر نفسه ج1 ص 69

تشترك في أداء دلالة التخيير إلا أنها تتمايز بسمات ذاتية تتمثل في تلك الهوامش الدلالية التي تتحدد مع نسق الخطاب ونوعه(أما)و(أو)، مع نسق الخطاب الخبري فتفيد دلالة الشك في أحد الأمرين أما مع نسق خطاب الأمر، فإنهما يفيدان التخيير مطلقا والإباحة، أما(أم)،فتفيد دلالة الشك في تعيين الأمرين معا مع اليقين في وجود أحدهما .468

إن هذا التفريع المتميز للحروف ينبني عن وعي معرفي متقدم، وسبر عميق لجوهر حقيقة البنية الدلالية وذلك من أجل حصر الخصائص والسمات التي أُخذت كمعايير دلالية تنتظم وفقها الحروف التي غدت في تراثنا المعرفي حقلا ألسنيا يغطي مجالات شتى من المفاهيم تتعلق بصيغة الحدث وبزمانه وهيأته، كما تتعلق بالمسند إليه وبدلالة الخطاب بحسب نسقه.

ولذلك انبرى نفر غير قليل إلى تخصيص مؤلفات تتناول حقل الحروف، ومنهم من ساقها في مدخل كتابه كوحدات أساسية في بناء الخطاب اللغوي إذ تأخذ مع الفعل و الإسم مسارها الإبلاغي وفق النمط التأليفي، الذي يستمد أصوله من النظام القواعدي للسان ما .469

وقد شهد العلماء والأدباء قديما وحديثا، إختلافات قد إمتدت عبر الزمان والمكان حول تأويل آية أو حديث أو بيت شعر أو جملة نثر، وذلك لإختلافهم في تحديد القيمة الدلالية المرجعية لحرف أو لقصورهم عن إدراك الإنزياح الدلالي الحاصل للحرف لضرورة إبلاغية إقتضاها السياق الخطابي فخرج بدلالة الحرف عن المألوف.

إن إقرار الآمدي بوجود قواعد كلية مشتركة بين الوحدات التعبيرية للخطاب، ليعطي للحرف قيمته التأسيسية في بنية الخطاب اللغوي في رحاب عملية التشكل المتجدد لمكوناته الدلالية.

ب- الفعل :

إن التفريع الدلالي للفعل له وجود متميز في كتاب الآمدي، فبعد تمييزه بين الماضي والمضارع والأمر تمييزا صوريا وزمانيا، يقف الآمدي على التمييز بين رؤية النحاة ورؤية المناطقة للفعل، فالبنية الشكلية لصيغة الفعل لها دلالتها التمييزية ضمن المقولات النحوية، فالنحاة يرون أن الفعل كلمة مفردة سواء أكان هذا الفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا، أما المناطقة فيرون أن الفعل المفرد هو الماضي دون المضارع، فالمفرد هو الذي يدل على شيئ مخصوص ولا جزء له يدل على شيئ أصلا،بخلاف غير المفرد وهو الذي يدل على شيئ مخصوص،وله جزء يدل على شيئ مخصوص كذلك.يقول الآمدي: " والفعل وإن كان كلمة مفردة عند النحاة مطلقا فعند الحكماء، المفرد منه إنما هو الماضي دون المضارع وذلك

-468المصدر نفسه،ج1 ص. 69

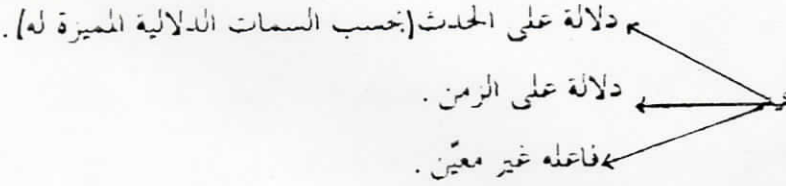
-469الأستاذ أحمد حساني: المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي ص.124

لأن حرف المضارعة في المضارع هو الدال على الموضوع معينا كان أو غير معين، والمفرد هو الدال الذي لاجزء له يدل على شيئ أصلا(..)وهو بخلاف الماضي، فإنه وإن دل على الفعل وعلى موضوعه. فليس فيه حرف يدل على الموضوع فكان مفردا. "470

لقد بحث يمسلف (Hjelmslev) الدلالة التي قد تؤديها أجزاء من الكلمة. فكل لغة تكمن في نظام من العلامات يعني ذلك نظام من الوحدات التعبيرية التي تتصل بمحتوى (المعنى)، فالكلمات هي بالطبع علامات لكن أجزاء من الكلمات قد تكون علامات كذلك.471 فاللغة تفرض سننها في التركيب والبناء، تظل مطردة مع كل تشكيل متجدد لبنيتها،تنتظم معها عملية الوقوع أو الرصف بين عناصر الكلمة الواحدة،أو عناصر التركيب،قد يكون للكلمات المركبة دلالة لعناصرها وقد لاتكون لها دلالة،وهو ما سماه (يمسلاف) بالعلامات الدالة (les signes) والمقاطع غير الدالة (les syllabes) يقول يشرح ذلك : " هناك في بنية اللغة قواعد خاصة لإنتظام المقاطع."472

فالفعل الماضي عند الآمدي كلمة مفردة بإعتبارها لاجزء لها، أما الفعل المضارع فأجزاؤه حروف المضارعة كضمير الغائب وضمير المتكلم، فإنها تدل على صاحب الحدث فضلا عن دلالة الفعل على الحدث المقترن بزمن الحال أو المستقبل، وقد أفضى التفريع الدلالي للفعل عند الآمدي أن عدّ المضارع الذي لا يدل حرفه على شيئ مخصوص، مفردا كالماضي الذي لا جزء له ولكن الإختلاف بيّن كما يوضح ذلك قوله :" وقد ألحق بعضهم ما كان من المضارع الذي في أوله الياء بالماضي في الإفراد دون غيره لإشتراكهما في الدلالة على الفعل، وعلى موضوع له غير معيّن، وليس بحق، فإنهما وإن إشتركا في هذا المعنى، فمفترقان من جهة دلالة الياء على الموضوع الذي ليس معيّنا، بخلاف الماضي حيث أنه لم يوجد منه حرف يدل على الموضوع كما سبق".473

وقد يتوضح السبيل أكثر إذا ما إعتمدنا الشكل التالي لتوضيح ما نحن بشأنه:



470-الإحكام في أصول الأحكام ج1 ص60- 61

471- Louis Hjelmslev P. 55 Le language

472 المرجع السابق ص 58 .

473-الإحكام في أصول الأحكام ج1 ص 61

- الدلالة التفريعية للفعل المضارع ←
  - دلالة على الحدث(حسب السمات الدلالية المميزة له)
  - دلالة على الزمن.
  - فاعله معيّن في اطار حقل مفهومي .

إن الفعل الماضي (مرّ) على سبيل المثال وإن كان يدل على حدث المرور في زمن معين فإنه لايدل على السمات الإنتقائة لفاعله الذي يبقى مجهولا في دائرة من الأسماء قد لاتقع تحت حصر،خاصة في ظل الإنزياح الدلالي مع بروز الدلالات المجازية، وإذا صغنا من هذا الفعل (مر) فعلا مضارعا (يمر) أو (نمر)، فإن الفعل عندئذ يستدعي سمات إنتقائية لفاعله يمكن إبرازها في: + مفرد، + جمع، + حركة + لازم + حالة عارضة.

إن البنية المورفولوجية للفعل المضارع في النظام الألسني العربي،وما توفره من سمات إنتقائية إضافية تعد البنية التأسيسية الرئيسية التي تنشئ تلك العلائق التي ينتظم وفقها الخطاب، فهو يحدث إحالة مرجعية يقتضيها موضوع الفعل إقتضاء، تقوم على أساس الفرز الإستبدالي لفئات الكلم،كما يسميه الأستاذ أحمد حساني الذي حدد أهمية التفريع الدلالي للفعل وحصر سماته الإنتقائية إذ يخوّل لنا ذلك بقياس تواردالفعل في اللسان العربي تواردا يمنع اللبس والإبهام474 وإن كانت السمات الإنتقائية في الخطاب اللغوي الحديث قد تعرضت لنوع من (التشتيت) فغدت في بعض الأحيان غير قادرة على ضبط محكم لفئات الكلم التي ترد في رصف مع الفعل بحسب سماته الدلالية وذلك راجع لحركية العلامة اللغوية في محيط سيميائي، قد شكل فيه الإنزياح الدلالي أنماطا تعبيرية جديدة، أعادت النظر في تلك العلائق الدلالية التي ترتد الى العرف اللغوي،الذي لم يعد يلائم الخريطة الجديدة للنظام العلائقي للعلامات اللغوية.

ج - الإسم:

يقيم الآمدي تقسيمات المفرد على تفريع دلالي يأخذ كمعيار دلالته الإخبارية أوعدم حمله هذه الدلالة، فالإسم هوالذي يصلح لبناء الجمل الخبرية من جنسه خلافا للفعل الذي لايصح منه ذلك.يقول الآمدي في ماهية الإسم المفرد " هو إما أن يصح جعله أحد جزئي القضية الخبرية التي هي ذات جزئين فقط أولايصح فإن كان الأول فإما أن يصبح تركيب القضية الخبرية من جنسه أولا يصبح، فإن كان الأول فهو الإسم وإن كان الثاني فهو الفعل، وأما قسيم القسم الأول فهو الحرف "475. وقد إحتاط الآمدي في الحد الذي عرف به الإسم،وذلك بأن أخرج منه الأسماء الناقصة والمضمرة التي لاتدل على معين معلوم في عالم الدلالة. بحيث يتعذر بناء قضية خبرية ذات محتوى دلالي من أسماء مبهمة أو ناقصة

474-الأستاذ أحمد حساني. المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي ص 135

475-الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص 16

يقول شارحا ذلك: " ولا يلزم على ما ذكرناه (في الإسم)، الأسماء النواقص كالذي والتي، والمضمرات كهو وهي، حيث إنه لايمكن جعلها أحد جزءي القضية الخبرية عند تجردها ولاتركب القضية الخبرية منها ".476

فالإسم عنصر أساسي في أي سياق لغوي،تقتضي دلالته إرجاعا في عالم الأعيان أو الأذهان بوصفه شيئا له مميزات خاصة، ينقل (بيار لورة (Pierre Lerat) (تعريف أرسطو:" الذي أجمل مدونة أجراء الخطاب وعرف الإسم كالآتي: هو مقطع صوتي يقصد به دلالة متعارف عليها، خال من أي مرجع إلى الزمن ولا يدل كل جزء منه على دلالة عندما يؤخذ مستقلا "،477 إن ماهية الإسم عند الآمدي تكاد تنحصر في إسم العلم،إذ يحيل إسم العلم مباشرة على مفهومه الذهني بحيث إذا سمع إسم تبادر إلى الذهن مسماه،على خلاف الأسماء العادية التي لايخضع حقلها المفهومي إلى حصر أو تعيين.وفي معرض تفريع الإسم تفريعا،يعتمد معيار الإفراد والتركيب في إحداث أنساق من الحقول المفهومية،يقول الآمدي: " ثم لا يخلو إما أن يكون الإسم واحدا، أو متعددا، فإن كان واحدا فمسماه إما أن يكون واحدا، أو متعددا، فإن كان واحدا فمفهومه منقسم على وجوه: القسمة الأولى: أنه إما أن يكون بحيث يصح أن يشترك في مفهومه كثيرون، أولا يصح فإن كان الأول فهو كلي، وسواء وقعت فيه الشركة بالفعل، مابين أشخاص متناهية كإسم الكوكب أو غير متناهية كاسم الإنسان أولم تقع إما لمانع من خارج كاسم العالم (بفتح اللام) والشمس والقمر أو بحكم الإتفاق كاسم عنقاء مغرب، أوجبل من ذهب ".478

بهذا التحديد المتناهي،يرسم الآمدي معالم تصلح لأن تتخذ لبناء حقول دلالية ينتظم وفقها اللسان العربي،وهو ينم عن كسب منهجي أحرزه الدرس التراثي العربي.

فالحقل المفهومي العام يحدد في الإسم قسمين إثنين: الإسم المفرد والإسم المركب أو المؤلف،479 فالمفرد قد يدل دلالة مفردة،أو قد يدل دلالات متعددة،وهو ما يندرج تحت مصطلح المشترك اللفظي، فالإسم ذو الدلالة المفردة أو المتعددة يضم قسمين بارزين هما اللفظ الكلي واللفظ الجزئي وهما يتفرعان إلى أصناف. إن اللفظ الكلي كما حدده الآمدي،هومايسمى في السيمانتيك الحديث بالكلمة الغطاء التي تشرف على حقل دلالي،معلومة عناصره أو غير محددة من ذلك كلمة (إنسان) فهي تضم مجموعة من العناصر البشرية تصح أن يطلق على كل منها لفظ (إنسان) وهي عناصر، غير متناهية، فحقلها الدلالي ذو مجال مغلق من جهة ومفتوح من جهة ثانية على الشكل التالي: إنسان[عدد لامتناه من البشر...[

476-المصدر السابق ج1 ص 16

477- Semantique descriptive P. 40

478-الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص 16

479- لقد وضع الفارابي (ت 339هـ) علما خاصا سماه علم الألفاظ بحث فيه بإسهاب تقريعات الألفاظ المفردة والمركبة – انظر الفصل الخاص بجهود الفارابي في تحديد ماهية الدلالة في القديم ص16

و قد يكون الحقل الدلالي محدد العناصر متناهي الأجزاء كأيام الأسبوع أو شهور السنة أو رتب الترقية عند الجند وما إلى ذلك،فكلمة أسبوع على سبيل المثال لفظ كلي يغطي حقلا معينة عناصره ومغلق مجاله من الجهتين على الشكل التالي: أسبوع [السبت - الأحد - الإثنين - الثلاثاء - الأربعاء - الخميس - الجمعة].

لقد أحصى الآمدي أصنافا للفظ الكلي بناء على مجالها الإجرائي أو مجالها النظري،إذ الكلمة الغطاء تحوي أسماء مشكلة حقلا دلاليا لا شركة بينها بالفعل إنما بالعقل كاسم العالم أو الكون، وأسماء واقعة موقع اللفظ الكلي بفعل التواضع والإصطلاح كاسم العنقاء فرغم أنه إسم وهمي إلا أن له عناصر تنضوي تحته ليس بالفعل والإجراء وإنما بالعقل والنظر، إن هذا التحديد الدقيق لحقول الأدلة يعد ضرورة لغوية ملحة ترسم لعالم اللغة إطارا واضحا للتعامل بوعي مع حقيقة المصطلح،وذلك من أجل الولوج إلى مقاربة وظيفية لإستنباط الأحكام من النص، فلا عجب إذن أن نرى الآمدي يخوض في تقسيمات الإسم فيذكر الإسم المتواطئ والإسم المشكك480 وهما يقابلان على التوالي إسم الذات وإسم المعنى، فالمتواطئ ما تواضع حول دلالته المجتمع اللغوي بحيث لا إختلاف في تعيين إرجاعه في عالم الأعيان، أما المشكك فهو على نقيض المتواطئ بحيث لم يقع حوله تواضع عام بين أهل اللغة فمدلوله غير موحد الدلالة كلفظ الوجود والأبيض وما إلى ذلك،وهو إشارة إلى ضرورة أخذ الحيطة العلمية في التعامل مع الإسم بتفريعاته، خاصة إذا تعلق الأمر باستنباط دلالات الأحكام من نصوص القرآن الكريم.

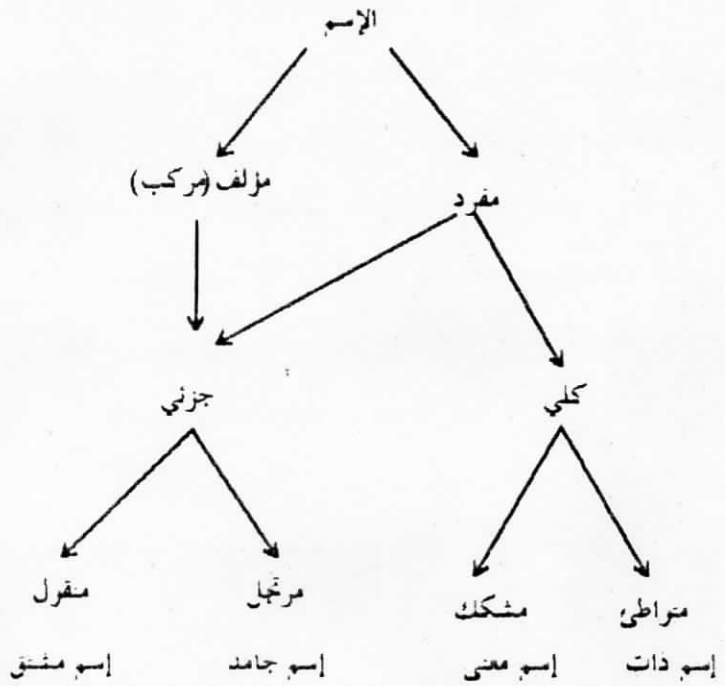
أما القسم الثاني المفرد فهو الإسم المركب أوالمؤلف،ويدرج تحت الإسم المفرد الجزئي وهو يشكل أحد عناصر الإسم المفرد الكلي الذي سبق الحديث عنه.يقول الآمدي في ذلك: " وإما أن يكون مفهوم (الإسم) غير صالح لإشتراك كثيرين فيه فهو الجزئي وهو إما أن لايكون فيه تأليف أو فيه؛ 481

إن اللفظ الجزئي في عرف المناطقة يشير في الذهن الصورة التي يعرفها محددة في عالم الأعيان وهو قد يكون مشتقا من إسم أو فعل أو صوت وهو المسمى الإسم المنقول،أو لايكون كذلك فهو الإسم المرتجل الذي ليس بينه وبين ما نقل عنه مناسبة، وهو ما يقابله في الدرس النحوي الإسم المشتق والإسم الجامد على التوالي، كما أشار الآمدي في الإسم إلى المؤلف الجزئي يقول في ذلك: وإن كان (الإسم الجزئي) مؤلفا فإما من إسمين مضافين كعبد الله أو غير مضافين،وأحدهما عامل في الآخر أو غير عامل والأول كتسمية بعض الناس زيد منطلق، والثاني كبعلبك وحضر موت وإما من فعلين كقام وقعد وإما من حرفين كتسميته إما، وإما من إسم وفعل نحو تأبط شرا، وإما من حرف وإسم كتسميته بزيد وإما

480-الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص 17

481-المصدر السابق ج1 ص 18

من فعل وحرف كتسميته قام علي "482 ويكون الآمدي بذلك قد حصر عالم الأسماء في مركبات إسمية وفعلية وحرفية، على النحو الآتي:



إن الآمدي كما نلاحظ،لايؤسس أحكامه اللغوية النظرية إنطلاقا من الواقع اللغوي الإجرائي فحسب،بل إنه يرسم قواعد كلية تتموضع فيها تراكيب اللغة وعناصرها المعجمية في إطار مشروع لغوي لا يتفاعل بالواقع فحسب بل ويفعل في الواقع،وهو ما نكاد نلمسه في المباحث اللغوية في التراث المعرفي عند علماء اللغة كسيبويه والمبرّد والفرّاء وغيرهم فقد يتعاملون مع تركيب (زيد منطلق) كركن إسمي مع إنتفاء هذا الإسم في واقع اللغة ويبنون عليه قواعد نظرية تخص أخاء اللغة.

2- **مقومات الخطاب الإبلاغي:**

هذه الوحدات أو عناصر الخطاب483،سوف تضطلع بمهمة تمثيل البنية الدلالية على مستوى التركيب اللغوي،إذ يقول الآمدي " ومن إختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية "484، فاللغة بناء على هذا المفهوم تقوم على أساسين أو مستويين: المستوى الأول هو المستوى الفونولوجي، حيث يحدث التلفظ الأول لمقاطع صوتية تكون ذات دلالة إذا ماكان تركيبها مختلفة أصواته،أما المستوى الثاني فهو المستوى التركيبي حيث يتم إنشاء دلائل كلامية وعبارات لغوية، إن هذا

482-المصدر نفسه ج1 ص 18

483- يعني : الإسم والفعل والحرف.

484- المصدر نفسه ج1 ص 19

التفصيل في تشكيل الصوت العربي الذي يدخل مع أصوات أخرى مختلفة ليحدث المقطع،ينم حقيقة عن إلمام عميق بآليات الكلام في اللغة العربية،فهي تتشكل من مقاطع كلامية سميت في الدرس اللساني بالمورفامات المشكّلة هي الأخرى من أصوات مفردة سميت بالفونامات، وإلى ذات التقسيم إهتدى أندريه مارتينه إلى ما سماه بالتلفظ المزدوج (Double articulation) وهو تحليل يسير باتجاه معاكس لتحليل الآمدي، إذ يقرر مارتينه أن " كلا من الوحدات الكلامية الحاصلة وفق تلفظ أول هي بدورها ملفوظة بواسطة وحدات من نوع آخر "،484 فمارتينه ينطلق في نظريته من المستوى التركيبي (التلفظ الأول) لينتقل إلى المستوى الفونولوجي (التلفظ الثاني) بينما يرى الآمدي أن المقاطع الصوتية واختلاف تركيبات أصواتها تحدث عنه الدلائل الكلامية (المورفامات) والعبارات الصوتية (التركيب اللغوي).

أ- **الخبر وأبعاده الدلالية:** إن التركيب اللغوي لايشكل خطابا لغويا إلا ضمن لائحة من الشروط الذاتية والموضوعية وضعها الآمدي في إطار معيارية لقيام محمول الخطاب اللغوي وهو الخبر، ففي باب حقيقة الخبر وأقسامه " يطرح الآمدي قضية القراءة العميقة لبنية الخبر، يقول في ذلك: " أما حقيقة الخبر، فاعلم أولا أن إسم الخبر يطلق على الإشارات الحالية والدلائل المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبرني بكذا، والغراب يخبر بكذا ".485

إن الآمدي لايكتفي بالقراءة المورفولوجية للجملة بل يعرضها عرضا سيميائيا ظاهرا، فجملة (عيناك تخبرني بكذا)يقع فيها الركن الأسمي (عيناك) كرمز سيميولوجي لدلالة خفية تقوم بدلالة الخبر وقد سمى الآمدي ذلك " إشارة حالية " أو " دليل معنوي " وهو بذلك ينص على أنّ تلك الإشارة السيميولوجية تعد الملمح الأساس الذي يتمظهر فيه إنفعال المتكلم

وقد إعتمد " كاسيرر (Kassirer) "الرمز السيميولوجي لإستبطان دواخل الإنسان المتكلم حيث ذهب إلى أن الإنسان حيوان رامز، يتمظهر واقعه الدلالي في لائحة من الرموز والدوال،486 وقد زحفت (إمبراطورية) الرموز والعلامات شيئا فشيئا باسطة سلطتها على عالم الأشياء، فأضحينا نحمل في أذهاننا أشياء كثيرة من العالم الخارجي في شكل علامات لغوية، وقد إعتبر" روبنز (R.H Robins) "اللغة الموهبة الأكثر نوعية التي مُنِحَها الإنسان الذي سعى باحثا عبر تاريخه الفكري الطويل عن بلوغ أفضل معرفة بذاته487 بواسطة اللغة.

484-ميشال زكريا، الألسنية،علم اللغة الحديث،ص 32

485-الإحكام في أصول الأحكام ج2 ص 3

486-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 381

487- Breve histoire de la linguistique de platon à chomsky P 249-250

يميز الآمدي في تحديده لمفهوم الخطاب بين التركيب الخبري والتركيب الكلامي، فالخبر متعلق بالعملية الإسنادية سلبا أو إيجابا، أما الكلام فمتعلق بقيمة الإفادة ذلك لإرتباطه بالإبلاغ، يقول الآمدي معرفا الخبر:" الخبر عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى إتمام،مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها".488 فالمسألة التي كانت مدار خلاف بين العلماء في عصر الآمدي هي حول تحديد مفهوم الخبر، فكان شائعا عصرئذ التعريف القائل: الخبر ما إحتمل الصدق أو الكذب ولكن بعض العلماء ومنهم الآمدي خالف هذا التعريف لوجود جمل خبرية ولكن لايمكن أن توصف بالصدق أو الكذب كقول أحدهم:" محمد ومسيلمة صادقان في دعوة النبوة" فلا يدخله الصدق وإلا كان مسيلمة صادقا.489 كذلك الناقل للجملة الخبرية في حاجة إلى تصديق لأن ذلك متوقف على الصدق في الإسناد (إسناد المسند إلى المسند إليه)، فالخبر عند الآمدي إذن تواضع مؤسَّس على النسبة وقصد المتكلم في إثباتها أو سلبها

إن الإحتكام إلى معيار الصدق والكذب في تحديد قيمة الخبر لايمكن أن نفصل في جدواه إذا لم نتبين واضحا مفهوم الصدق والكذب، ولذلك يخصص الآمدي حيزا مهما في سبيل تعيين مفهومها يقول في ذلك" إن الخبر ينقسم إلى صادق وكاذب لأنه لايخلو إما أن يكون مطابقا للمخبر به أو غير مطابق فإن كان الأول، فهو الصادق وإن كان الثاني فهو الكاذب".490 ويعترض الآمدي بناء على ذلك على الجاحظ في تقسيمه الخبر إلى ثلاثة أقسام: صادق وكاذب وما ليس بصادق ولا كاذب، ويؤسس الآمدي إعتراضه على عنصر ' القصد ' في الخبر".

فإذا إنتفى هذا العنصر لايمكن أن نسمي سياقا ما خبرا، أما إذا وجد القصد واعتقد المتلقي كذب محتوى الخبر، كان الخبر كاذبا491 ولذلك لايخرج السياق الخبري من أمرين لاثالث لهما: إما أن يكون الخبر صادقا أو كاذبا بناء على معايير موضوعية تخضع للواقع اللغوي، أولايكون السياق خبرا لإفتقاده لمقومات وخصائص السياق الخبري منها وعي المتكلم بفحوى الخبر، وقصده من ورائه

وبذلك يكون الآمدي قد أدرك أهمية سلامة البنية التركيبية وعلاقتها بالكفاية الذاتية التي يمتلكها المتكلم، بحيث يتوقع فيها وعيه الكامل بمضمون الخبر الذي ينقله،إذ لامعنى لعدم وضوح الدلالة في بنية الخبر أنه يصح وصفه بالكذب، إذ الخبر قد يخرج من دلالته الحقيقية إلى دلالة مجازية، كما هو عليه بعض

488- الأحكام في أصول الأحكام ج2 ص 9

489- المصدر السابق ج2 ص 6

490-المصدر نفسه ج2 ص 10

491-أنظر نظرية الوضعية المنطقية ومنطلقات (شليك) في الحكم على صدق القضية (الجملة) وربطه بالتحقيق التجريبي في فصل (النظريات الدلالية الحديثة) ص 78

آيات القرآن الكريم،فستعلق ذلك بقصد المتكلم.يشرح ذلك الآمدي بقوله:" وصرف اللفظ عن أحد مدلوليه إلى الآخر لايكون كاذبا، وسواء كان ذلك اللفظ من قبيل الألفاظ المشتركة أو المجازية وهذا: فإن من أخبر بلفظ مشترك وأراد به بعض مدلولاته دون البعض كما قال(رأيت عينا) وأراد به العين الجارية دون الباصرة والعكس فإنه لايعد كاذبا، وكذلك من أخبر بلفظ هو حقيقة في شيئ ومجاز في شيئ وأراد جهة المجاز دون الحقيقة، فإنه لايعد كاذبا وذلك كما لو قال (رأيت أسدا) وأراد به الحمل المجازي دون الحقيقي وهو الإنسان".492

إلاّ أن ثنائية الصدق والكذب كمعيارية للحكم على فحوى الخبر،لاتلبث عند الآمدي أن تتحول إلى ثلاثية كان قد إنتفضها وعارضها عند الجاحظ،وإن كان ذلك مرتبط بالخبر الشرعي ولكن ينسحب على كل خبر لغوي توافرت فيه شروط تعود إلى متنه ومضمونه وإلى ناقله بالخصوص ومتلقيه والمقام العام الذي يصرف فيه ويبث، يطلعنا الآمدي بتقسيم جديد للخبر فيقول:" إن الخبر ينقسم إلى مايعلم صدقه وإلى ما يعلم كذبه وإلى مالا يعلم صدقه ولاكذبه".493 والشيئ الذي يعتمد في تعيين إثبات أوسلب المضمون الخبري هو طبيعة ناقل الخبر أساسا، والحقيقة أن الإحاطة بعالم ناقل الخبر أو المتكلم أمر لازال محل بحث عند علماء الدلالة المحدثين، لأن قيمة دلالة التركيب الخبري تضطلع بتحصيلها عدة عوامل تخص التركيب نفسه من سلامة بُناه،وحسن رصف عناصره،وتوظيف متمكن لقواعد سلامة الإسقاط، ثم، وهو أمر مهم، موقع المرسل والمرسل إليه، فناقل الخبر هو المنتج أو المركب للخبر مبنى ومعنى مع وعي ملازم أثناء عملية الإبلاغ.

إن أهم ما قررته الدراسات اللسانية الحديثة في مبحث قيمة الرسالة الإبلاغية، هو وجود مستمع أو متلق مثالي مستعد لإستقبال الرسالة الإبلاغية خال ذهنه من فحواها مسبقا، وإلى ذات الفكرة يشير الآمدي في حديثه عن الخبر فيقول: ُ وأما مايرجع إلى المستمعين، فأن يكون المستمع متأهلا لقبول العلم بما أخبر به، غير عالم به قبل ذلك وإلا كان فيه تحصيل الحاصل".494 وقد نصت النظرية السياقية والمقامية إلى ذلك التطور الحاصل في مفهوم السياق495 إذلم يعد الإقتصار على الجانب اللغوي في إيضاح الدلالة وإنما وجدت جوانب أخرى تنحسم معها الدلالة المقصودة كالوضع والمقام الذي يحيط بالتواصل والحالات البسيكولوجية التي تطبع وضع المتلقي خاصة، لقد ذهب بعض العلماء في عصر الآمدي و قبله إلى تحديد معيار العلم بالخبر، إلى تساوي المستمعين في فهم دلالته،إلا أن الآمدي يعترض على ذلك مؤكدا

-492المصدر السابق ج2 ص11- 12

-493المصدر نفسه ج2 ص 12

-494 المصدر نفسه ج2 ص 25

-495أنظر النظرية السياقية في مبحث نظريات الدلالة الحديثة ص 70

على ضرورة الأخذ بمقام المتلقي وأحواله النفسية، إذ الفعل الدلالي لاينتج بمعزل عن محيطه النفسي والإجتماعي، إذ لابد من مراعاة كل ذلك. يقول الآمدي: " ذهب القاضي أبوبكر وأبوالحسين البصري إلى أن كل عدد وقع العلم بخبره في واقعة لشخص، لابد أن يكون مفيدا للعلم بغير تلك الواقعة لغير ذلك الشخص إذا سمعه، وهذا إنما يصح على إطلاقه إذا كان العلم قد حصل من نفس خبر ذلك العدد مجردا كما صنف به من القرائن العائدة إلى أخبار المخبرين، وأحوالهم واستقراء السامعين في قوة السماع للخبر والفهم لمداوله مع فرض التساوي في القرائن".496 ولكن ذلك غير ممكن فالإستعدادات الذاتية بين جمهور المتلقين متفاوتة وغير متجانسة، يشرح الآمدي ذلك بقوله: " كما إختص به من القرائن التي لاوجود لها في غيره وبتقدير اتحاد الواقعة وقرائنها لايلزم من حصول العلم بذلك العدد لبعض الأشخاص حصوله لشخص آخر"497.

ومرد ذلك الإختلاف، إلى مقام كل مستمع النفسي والإجتماعي والثقافي. فالخبر تحيط به قيم حافة هامشية ترتد إلى الفرد أوالمجتمع وثقافته، وهو ماسمي في النظرية السياقية بالقيم الأسلوبية أو التعبيرية. فالتفاوت الحاصل بين الأشخاص على فهم الخبر يرجع إلى قوة الإدراك والفهم للقرائن. إذ التفاوت فيما بين الناس في ذلك ظاهر جدا، حتى إن منهم من له قوة فهم أدق المعاني وأغمضها في أدنى دقيقة من غير كدّ أو تعب. ومنهم من إنتهى في البلادة إلى حد لاقدرة له على فهم أظهر مايكون من المعاني مع الجد والإجتهاد في ذلك، ومنهم من حاله متوسطة بين الدرجتين وهذا أمر واضح لا مراء فيه".498

وما الفهم المتمكن من دلالة الخطاب الخبري إلا تعبير من المتلقي على قوة إدراكه لمختلف القرائن المصاحبة للخبر، ووقوع ذلك موقعا مجانسا لواقعه النفسي والثقافي والإجتماعي، أما الذي تلكأ في إدراك دلالة ذلك الخطاب مع وضوح قرائنه، فلوجود هوامش في الخطاب لم تكن للمتلقي المرجعية الكافية لفك رموزها والتقاط دلالتها، وبذلك نفسر ميل الآمدي إلى الأخذ بتأويلات الصحابي الراوي لحديث نبوي فيه ألفاظ مجملة وذلك لعلمه أنه ممن أطلعوا على المقام الذي أنتج فيه ذلك الحديث النبوي والقيم الهامشية التي حفت به، يبين الآمدي هذه المسألة فيقول: " فلا نعرف خلافا في وجوب حمل الخبر على ما حمله الراوي عليه، لأن الظاهر من حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه لاينطق باللفظ المجمل لقصد التشريع وتعريف الأحكام ويخليه عن قرينة حالية أو مقالية تعين المقصود من الكلام. والصحابي الراوي المشاهد للحال أعرف بذلك من غيره".499

496- المصدر نفسه ج2 ص30- 31

497- المصدر نفسه ج2 ص 32

498- المصدر نفسه وصفحته نفسها

499- المصدر نفسه ج2 ص 115

وفي معرض تحديده ماهية الخطاب الشرعي،يومئ الآمدي إلى وجوب تكييف الخطاب اللغوي بما يجعل المتلقي يتهيأ لفهم دلالته،ولا يرى الآمدي التعريف القائل بأن الخطاب " هو الكلام الذي يفهم المستمع منه شيئا"500 تعريفا صائبا لكونه أهمل موقع المستمع من هذا الخطاب فهو بذلك يفتقر إلى الإحاطة الشمولية بماهية الخبر الذي يتمظهر في شكل" محمول" يتموقع في بنية الخطاب الدلالية. فنحن إذن إزاء عملية تواصل وإبلاغ وجب توفير كل آلياتها حتى يتم فيها نقل الدلالة إلى السامع من غير لبس في المعنى ولاإبهام،وليحيط السامع بحيثيات الخبر المنقول إليه وما يتصل بناقله لأن ذلك مشمول في إحتواء الدلالة الكاملة.يقول عبد السلام المسدي في ذلك:" على أن السامع إذ يقارن بين نظامه الخاص ونظام محدثه يتسنى له الإستدلال على أصل مخاطبه وعلى درجة ثقافته وعلى إنتمائه الإجتماعي، كما أن مميرات صوته الطبيعية تعرفه على جنسه وسنه وفصيلته على المستوى الفيزيولوجي النفساني".501

وإلى ذات الفكرة يذهب الآمدي مستندا على أساسين هما قوام كل خطاب موضوع لخبر، ويعني بهما: القصد عند الباث، والإستعداد والتهيؤ عند المتلقي وإذا انتفى أحد هذين الأساسين فقد الخبر قيمته الإبلاغية.يقول الآمدي موضحا ماهية الخطاب:" والحق أنه اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه، (فاللفظ) إحتراز عما وقعت المواضعة عليه من الحركات والإشارات المفهمة (والمتواضع عليه) إحتراز عن الألفاظ المهملة، (والمقصود بها الإفهام) إحتراز عما ورد على الحد الأول".502

إن هذا التعريف بماهية الخطاب اللغوي عند الآمدي ينسجم مع الأداء الوظيفي الذي يقوم به من الفهم والإفهام، وإن أهم وسيلة لتحقيق ذلك هي الألفاظ المنتظمة في سياقات لغوية سليمة، ثم إن إشارة الآمدي إلى اللغة السيميولوجية (وهي الإشارة والرموز والحركات ذات دلالات) دليل قوي على الإهتمام بالمنحى السيميائي العام، والرؤية الشمولية التي كانت تطبع الدرس التراثي عند الآمدي ومعاصريه، إذ تناولوا " اللغة" تناولا كليا تحدده قنوات التواصل المتعددة

ب- **الكلام وقيمته الإبلاغية:** لقد ميز البحث الدلالي الحديث بين مفاهيم ثلاثة عدت أسسا في الدراسة المنهجية الحديثة،على نقيض الدرس اللغوي التراثي الذي كان غالبا ما يخلط بينها في الإستعمال وهذه المفاهيم الثلاثة هي: اللغة واللسان والكلام، فاللغة مفهوم كلي عام واللسان مفهوم نمطي نوعي أما الكلام فمفهوم فردي إجرائي،أو كما يشرح ذلك المسدي بقوله:" فمتصور اللغة يجسم صورة القانون

500-المصدر نفسه ج2 ص 95

501-اللسانيات وأسسها المعرفية ص75- 76

502-الإحكام في أصول الأحكام ج1 ص 95

ولسان الجماعة يشكل نموذج العرف أما كلام الأفراد فيشخص مثال السلوك،[503] وهو التمثيل الفردي للغة وقد شرح ذلك دي سوسير في كتابه" دروس في اللسانيات العامة" ضمن تلك الثنائيات التي عقدها بين مجموعة من المفاهيم منها: اللغة والكلام، أما نظرة الآمدي إلى الكلام فتتمثل في كونه مركب من الألفاظ وله مظهران: مظهر لساني ومظهر نفسي يقول مبينا ذلك تحت عنوان:" في تحقيق مفهوم المركب من مفردات الألفاظ، وهو الكلام: إعلم أن إسم الكلام قد يطلق على العبارات الدالة بالوضع تارة، وعلى مدلولها القائم بالنفس تارة، والمقصود هاهنا إنما هو معنى الكلام اللساني دون النفساني".[504]

وظاهر أن الآمدي يميز، هاهنا بين الصيغة في حالتها الإفرادية والصيغة في حالتها التركيبية والتي تتشكل في" الكلام"،وبذلك تتضح لدى الآمدي رؤية لسانية متقدمة،في نصّه على القيمة الدلالية التي تكتسبها الألفاظ ضمن " الكلام" وهو ماتؤكده الدراسات الدلالية الحديثة واللسانية بصفة عامة،حيث أشار سوسير إلى أن القيمة اللغوية للكلمة تكمن في صلتها ببقية الكلمات الأخرى باعتبار السياق الكلامي نسيج متشعب من العناصر والصور، كما يتبدى تمييز الآمدي بين الصورة السمعية والأثر السيكولوجي لها،وذلك بإشارته إلى المدلول القائم بالنفس وعلى أساس ذلك يكون الآمدي قد أشار ضمنيا إلى المثلث اللساني لريشاردز وأوجدن الذي يحدد الجوانب الثلاثة بما سماه دي سوسير" الدليل اللساني(Le signe linguistique) وهي : الدال (الصورة السمعية) ـ المدلول (الشيئ الخارجي) ـ الأثر السيكولوجي المحتوى الفكري).

إن الكلام النفساني عند الآمدي،ينحصر في تلك المعاني المتردة في النفس،فهي تشكل عوالم دلالية تتمظهر في أشكال لغوية متعددة لسانية وغير لسانية، و إن المقاطع الصوتية التي تدخل في تشكيلها الحروف هي التي تكوّن الكلام اللساني،وإذا إنتظمت هذه المقاطع بحيث كانت لها ولأصواتها دلالة كان للكلام قيمة وظيفية أما إذا لم تخضع تلك المقاطع إلى نظام تتشكل وفقه أصواتها كان الكلام تركيبا خاليا من الدلالة،" فالكلام اللساني قد يطلق تارة على ما ألف من الحروف والأصوات من غير دلالة على شيئ ويسمى مهملا وإلى مايدل".[505]

إن مصطلح " الكلام" في التراث المعرفي العربي،كان قد حدد بصورة علمية قد لاتختلف عن تلك التي حددها علماء اللسانيات المحدثون، وظاهر ذلك من خلال تلك الآراء والأفكار التي عرضها الآمدي لعلماء عصره الذين إختلفوا في حصر دقيق لماهية الكلام، فمنهم من عد الكلمة الواحدة المؤلفة من حرفين فصاعدا كلاما، كما اعتبر بعضهم الكلام هو الأصوات المسموعة الدالة وذلك إحتراز من حروف

503-اللسانيات وأسسها المعرفية ص. 86

504-الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص. 71

505-المصدر السابق ج1 ص. 71

الكتابة فإنها ليست كلاما، كما تباينت الآراء في إعتبار التركيب غير المنتظم العناصر كلاما، فذهب بعض العلماء إلى أنه كلام لأن عناصره في حالتها الإفرادية ذات دلالة بينما رفض البعض الآخر أن تعد كلاما لأن السياق العام لايؤدي دلالة، يقدم الآمدي رأي الأصوليين في ذلك فيقول:" فذهب أكثر الأصوليين إلى أن الكلمة الواحدة، إذا كانت مركبة من حرفين فصاعدا كلام، ولاجرم، قالوا في حده: هو ما إنتظم من الحروف المسموعة المميزة المتواضع على إستعمالها الصادرة عن مختار واحد".506

وفي مقام تصويبه للتراكيب الكلامية،يعتمد الآمدي معيارية الإفادة في ضرورة وجود قواعد ضابطة تجعل الكلام مفيدا،وهو في ذلك يسوق تعريف الزمخشري للكلام حيث يقول:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى". 507

وعلى أساس ذلك يقتضي السياق الكلامي مستويين:

- المستوى الأول: مستوى البنية النحوية التي تتمثل في وجود عملية الإسناد.
- المستوى الثاني: هو مستوى البنية الإبلاغية والتي تتحدد بتوافر عنصر الفائدة في الكلام.

فنلاحظ إذا من خلال قول الآمدي تقاطع علاقتين في إنشاء الكلام:

- علاقة ذهنية عقلية في ترتيب عناصر العملية الإسنادية بحسب التأليف بين طرفي الإسناد ومراعاة قواعد السلامة النحوية.

- وعلاقة منطقية في محمول عملية الإسناد، إذ الفائدة الدلالية شرط في عملية الإبلاغ التي يضطلع بها الكلام

فالآمدي يؤسس نظريته حول الكلام على عنصري الإفادة وحسن الإسناد، فإذا إنتفت الإفادة مع وجود الإسناد لايسمى التركيب كلاما،وهو ما يؤكد شمولية الإهتمام - عند الآمدي - بالوظيفة الأساسية للكلام وهي الإبلاغ، فالنظم الحسن ينشئ الكلام508 المفيد،يقول الآمدي:" الكلام ما تألف من كلمتين تأليفا يحسن السكوت عليه".509

إن معيار الكلام المؤلف تأليفا سليما يتمظهر في القناة السليمة، التي يتم عبرها نقل الرسالة الدلالية، ليحصل الإبلاغ، ويتحقق التواصل حيث يكون مقياس ذلك هو سكوت المتخاطبين عن لغة الرسالة، وقواعدها،وآلياتها،تعبيرا منهم أن التأليف صحيح في تركيبه واتساق عناصره.

-506المصدر نفسه ج1 ص. 72

-507المصدر نفسه ج1 ص. 72

-508انظر في ذلك في الفصل السابق. نظرية النظم عند الجرجاني ص. 119

-509المصدر نفسه ج1 ص. 73

جـ- **الخطاب الإبلاغي وأنماطه:** لم يتناول الآمدي الخطاب اللغوي من زاوية دلالته الأنية عند مايوظف للإتصال والإبلاغ، وإنما كذلك من زاوية دلالته الزمانية.وإن ذلك متعلق بالكلام المكتوب وفي هذا السياق قدم الآمدي خطاب النهي على أنه لايفيد التكرار والدوام وإنما يفيد الدلالة على المرة الواحدة في حالته العادية أما إذا دل على الدوام كان ذلك لوجود قرينة يقول في ذلك:" النهي حيث ورد غير مراد به الدوام، يجب أن يكون ذلك لقرينه".510

وقد تدخل الخطاب اللغوي عناصر تعدل في دلالته العامة التي تتعرض للتخصيص بفعل أدوات لفظية ،كالإستثناء والشرط والصفة، وقد دار جدال بين جمهور العلماء في مسائل تتعلق بتخصيص الخطاب بإحدى أدوات التخصيص، هل يكون العموم في المخصص حقيقة أو مجازا ؟.بمعنى هل اللفظ العام المستغرق للجنس يجوز حمله على البعض ؟ بعدما يعرض الآمدي آراء العلماء في هذه المسألة يتقدم برأيه فيقول:" والمختار تفريعا على القول بالعموم أنه يكون مجازا في المستبقى واحدا كان أو جماعة، وسواء كان المخصص متصلا أو منفصلا، عقليا أو لفظيا، باستثناء أو شرط أو تقييد بصفة ".511 إن فعل " التخصيص" لايتحقق إلا في خطاب يتصور فيه العموم أما الخطاب الخالي من العموم فلا يمكن تخصيصه " لأن التخصيص على ماعرف،صرف اللفظ عن جهة العموم إلى جهة الخصوص ومالا عموم فيه لايتصور فيه هذا الصرف وأما مايتصور فيه الشمول والعموم فيتصورفيه التخصيص".512

وقد خصص علماء اللغة المحدثون مباحث هامة تناولوامن خلالها موضوع تغير الدلالة وعاينوا مظاهرها كالإنحطاط والرقي، والتضييق والتوسيع وغير ذلك من المظاهر.513 إلى أن علماء الأصول كانوا أعمق في تناول تغير الدلالة،ذلك أن من مظاهر الخطاب اللغوي الأكثر ورودا في التوظيف اللغوي العام هو الوعي بالآليات المحددة لشمولية الدلالة أو لخصوصيتها،فإذا كان حمل اللفظ على جميع محامله في الخطاب اللغوي يستند إلى خلو الخطاب من أدوات التخصيص، فإن تعيين محمول مخصوص يرجع إلى وجود إحدى هذه الأدوات،ولذلك إنبرى الآمدي يعرف هذه الأدوات مستندا في ذلك على تقديم الأمثلة ومناقشتها فيقول في الإستثناء:" الإستثناء،عبارة عن لفظ متصل بجملة لايستقل بنفسه دال بحرف (إلا) أو أحواتها،على أن مدلوله غير مراد مما إتصل به ليس بشرط ولاصفة ولاغاية". 514فالإستثناء طريق من طرق التخصيص في اللفظ العام، ونحويا يعرف بأنه إخراج حكم مابعد إلا وأحواتها عن حكم

-510المصدر نفسه ج2 ص. 194

-511المصدر نفسه ج2 ص. 228

-512المصدر نفسه ج2 ص. 287

-513إبراهيم أنيس: أنظر ذلك في كتاب دلالة الألفاظ ص152 إلى . 167

-514الأحكام في أصول الأحكام ج2 ص. 287

ما قبلها، وبذلك تتضح دلالة الخطاب اللغوي إعتمادا على هذا الوعي ببنية التركيب، ومن طرق تضييق الدلالة كذلك الشرط وله طرائق ثلاث: الشرط العقلي والشرط الشرعي والشرط اللغوي، فتحقيق دلالة التركيب الشرطي مرتبط بدلالة إلتزام بين الشرط والمشروط يقول الآمدي محددا أقسام الشرط:" وهو منقسم (أي الشرط) إلى شرط عقلي كالحياة للعلم والإرادة وإلى شرعي كالطهارة للصلاة والإحصان للرجم وإلى لغوي وصيغه كثيرة وهي: إن الخفيفة وإذا ومن وماومهما وحيثما وأينما وإذما".515

إن السياق الذي يتضمن التركيب الشرطي يحمل دلالات إضافية لايكون المتلقي على علم بها، لولا وجود الشرط،ولذلك يسوق الآمدي مثالا ينص على أن التخصيص بالشرط قد أخرج من الدلالة العامة دلالة خاصة، ولولاه لأدى الخطاب دلالة الشمول والتعميم،يقول الآمدي في ذلك:" إنه (أي الشرط) يخرج منه مالا يعلم خروجه دونه كقوله:(أكرم بني تميم إن دخلوا الدار) فإنه يخرج منه حالة عدم دخول الدار، ولولا الشرط لعم الإكرام جميع الأحوال، ولم يكن العلم بعدم الإكرام حالة عدم دخول الدار حاصلا لنا فكان مخصصا للعموم".516

ومثل الشرط هناك طريق التخصيص بالصفة وهي تأتي بعد اللفظ العام فتخصصه، وتخرج الدلالة الخاصة من الدلالة العامة، كما تعد (الغاية) إحدى أدوات التخصيص وتضييق دلالة الخطاب العامة وصيغها معلومة في اللغة وهي: إلى وحتى وماكان في معناهما من الحروف والأدوات، وأثر الغاية في دلالة التركيب أنها تحد الحكم ولاتتركه مطلقا، والغاية نوعان: غاية زمانية وغاية مكانية يقول الآمدي: " قوله" أكرم بني تميم أبدا إلى أن يدخلوا الدار"، فإن دخول الدار يقتضي إختصاص الإكرام بما قبل الدخول وإخراج ما بعد الدخول عن عموم اللفظ ولولاذلك لعم الإكرام حالة مابعد الدخول".517

بهذا الوعي العميق لآليات تضييق الخطاب يحلل الآمدي مفهوم الحدث الإبلاغي الذي تتحكم فيه شبكة شديدة التركيب من العناصر والأدوات والصيغ والقواعد، إن أدوات التخصيص الأربعة (الإستثناء - الشرط - الصفة - الغاية) تعد إحدى الطرق المنهجية الدقيقة التي وظفها الآمدي في تعامله مع النص القرآني، ومن ثمة أضحى الخطاب اللغوي يخضع لقيود شكلية تتحكم في سياقه المضموني فبدت تلك القيود معايير تعتمد لإستنباط الحكم الصحيح، ولايمكن أن نسعى إلى تأسيس وعي دلالي مالم نكن على دراية عميقة بمقتضيات التواصل والإبلاغ، ومع كل إنتاج كلامي للباث توضع قواعد للتركيب وأخرى للدلالة، لاتختلف خلقا بل تنتقل من حيز القوة إلى حيز الفعل، إن المشكِّل للخطاب اللغوي (الباث) يعد المركز الذي تجمع إليه كل فعاليات الحدث الإبلاغي، فله القدرة على" إستفزاز" المتلقي أو السامع، وحمله

-515المصدر السابق ج2 ص. 309

-516المصدر نفسه ج2 ص. 10

-517المصدر نفسه ج2 ص 313

على الدخول في عالمه الدلالي الذي هومصدر تشكل الخطاب بأنساقه وأنماطه وصيغه. يقول ميشال فوكو، إن المؤلف ليس هوالذي يتحدث أو ينطق أو يكتب نصا بل المؤلف كمبدأ تجميع الخطاب، كوحدة وأصل لدلالات الخطاب، وكبؤرة لتناسقها ".518

إن تشكيل الخطاب اللغوي بمراعاة تشابك عناصره الداخلية والخارجية، يقتضي أن يقوم الباث أو المؤلف باختيار ألفاظه ثم يركبها وفق معيار النحو والبيان أخذا لحظة إبداعه للخطاب، مقتضى حال المخاطب وقدرته ليس على فهم الرسالة الإبلاغية فحسب،بل وعلى تبني مضمونها بفك أنماطها الذاتية وسننها العلامية، وقد أشار الآمدي في مبحث تخصيص الخطاب،إلى أدوات التخصيص غير اللفظية وعنى بها الدليل العقلي والدليل الحسي وهي من الأدلة المنفصلة كونها أدلة خارجة عن بنية الخطاب وترتد إلى إستعداد المتلقي المثالي،على إخراج بعض الدلالات الخاصة من دلالات الخطاب العامة بقدرته العقلية والحسية...519

ومن ضمن أنماط الخطاب الإبلاغي يشير الآمدي إلى خطاب" الأمر" وهو يتعلق بالدلالة التركيبية التي يشرف على تعيينها السياق،وعدّ قسما من أقسام الكلام سواء في نمطه الفونولوجي أو نمطه الخطي، إن صيغة الأمر لاتنعقد دلالتها إلا بتوافر قرائن منها مايعود للآمر وهي تشمل القصد في إحداث الأمر، ومنها مايعود إلى المأمور520 وهو الإمتثال للأمر إلا أن الآمدي لايرى شرط الإمتثال للأمر قرينة محددة لصيغه، فالمأمور قد يتخذ من خطاب الأمر موقفا إيجابيا وقد يكون موقفه سلبيا، بعدم الإمتثال، وتحديد الآمدي لهذه المسألة ينم عن وعي كبير بجوهر العملية الإبلاغية والتواصلية يقول شارحا ذلك:" إن الأمر الذي هو مدلول الصيغة إما أن يكون هو الصيغة أو غير الصيغة، فإن كان هو نفس الصيغة، كان الكلام متهافتا من حيث إن حاصله يرجع إلى أن الصيغة دالة على الصيغة، والدال غير المدلول، وإن كان هو غير الصيغة، فيمتنع أن يكون الأمر هو الصيغة".521

إن الآمدي يحصر الأمر في الطلب على جهة الإستعلاء،ويعترض على تفسيره بالصيغة والإرادة لأن ذلك أدخل في تعريف الأمر، بما هو أخفى منه، ومع ذلك لم يحسم الآمدي الخلاف حول حد الأمر واكتفى بحصر ماإتفق العلماء بشأنه من كون الأمر قسم من كلام العرب، أما ما بقي فهو محل نزاع لفظي، وقد إرتأى الآمدي إنهاء هذا الخلاف العلمي لهذا الشكل، لأن الأمر إذا أدى دلالته من غير لبس

-518ميشال فوكو، نظام الخطاب ص. 19

-519انظر الأحكام ج2 ص. 315

- 520انظر في ذلك النظرية السياقية التي أعطت للمتلقي دورا في ربط الخطاب بالمقام. والقول البحث عن مقامه غالبا ما يستعصي عن التأويل ص.70

- 521المصدر السابق ج2 ص. 140

أو غموض بناء على توافر عناصره،فقد إستوفى حده.يقول مبينا هذا الأمر:" إجماع العقلاء منعقد على أن الأمر قسم من أقسام الكلام وأنه واقع موجود لاريب فيه، وقد بينا إمتناع تفسيره بالصيغة والإرادة بما سبق،فما وراء ذلك هو المعنى بالطلب، والنزاع في تسميته بالطلب بعد الموافقة على وجوده، فآيل إلى خلاف لفظي،522 وواضح أن الآمدي وظيفي في تحليله، فهو يعتمد أساسا على معيار الإستعمال الوظيفي523 ولا يكتفي بالتنظير المجرد، فهو يرى أن الأمر يدل دلالة الحقيقة على الطلب حتى ولوكان مجردا من القرائن الدالة على ذلك، وقد يتعلل البعض على صرف دلالته من الحقيقة إلى وجود عرف لغوي (إستئنائي) من هذا الإنزلاق الدلالي للأمر من الطلب إلى دلالات أخرى كالإباحة والتعجيز والتهديد وما إلى ذلك مماهو ميسر في كتب البلاغة العربية، فبعد أن بين الآمدي أن صيغة (إفعل) إذا وردت في الخطاب وجاءت قرائن تدل على أنها للطلب، كانت كذلك،ولايمكن أن نصرفها إلى دلالات أخرى، يرد على العلماء الذين ذهبوا إلى أن الأمر قد يخرج لدلالات أخرى لعرف طارئ فيقول:" فإن قيل: يحتمل أن يكون ذلك بناء على عرف طارئ على الوضع اللغوي، كما في لفظ الدابة والغائط قلنا جواب الأول أن الأصل عدم العرف الطارئ، وبقاء الوضع الأصلي على حاله".524

إن خطاب الأمر هو شكل من أشكال العقد الواعي بين الباث والمتلقي، فالباث للرسالة الدلالية التي يحملها خطاب الأمر يستجيب لمنبهات تحمله إلى صوغ أسلوب إبلاغي يحاول من خلال أن يدفع المتلقي لا إلى فهم الرسالة الإبلاغية،بل وإلى تقمص مضمونها والإستجابة لخطابها بكيفية إيجابية، هذا ماتقرّر في الدرس الدلالي الحديث حول نظام الإبلاغ في الخطاب،وفي هذا المجال يربط الآمدي دلالة الأمر بالإستجابة لصيغتها فتلك هي مفهومها مطلقا أما الدلالة على الترك واتخاذ الموقف السلبي من فحواها فله أسلوبه الخاص وهو خطاب النهي، كما لايمكن أن نتصور أن المتلقي سيرضخ لسلطة الخطاب الأمري وإنما سيتحرك في مساحة من الإختيار فيها الندب والواجب، إذ قد يماشي المتلقي الباث للخطاب في أمره وقد يخالفه.يشرح ذلك الآمدي بقوله:" إن المكلف إذا نظر فظهر له أن الأمر للندب فقد أمن من الضرر وحصل مقصود الأمر"، إن تحقق مضمون خطاب الأمر يستدعي معرفة عميقة بآليات صياغته، خاصة وأن المتلقي مدعو إلى إحداث نقلة نوعية لهذا الخطاب تدل على إستيعاب سليم لدلالته بعد تحليل لنظامه العلامي، ولذلك طرحت قديما مسألة وجود القرائن التي تعيّن الدلالة في أسلوب الأمر، وبالتالي إقتضاء الأمر التكرار والدوام أو المرة الواحدة، فالآمدي يميل إلى دلالة الأمر على المرة الواحدة إذا كان الأسلوب عريا من القرائن الصارفة واحتمال التكرار في وجود القرائن.يقول موضحا ذلك:" والمختار أن المرة

---

522 – المصدر نفسه ج2 ص. 145

- 523وهذا ما يؤكده رائد المدرسة التحريدية " إدوارد سابير " في كتابه – اللغة – ص34-. 37

- 524الإحكام في أصول الأحكام ج2 ص. 144

الواحدة لابد منها في الإمتثال وهو معلوم قطعا،والتكرار محتمل فإن إقترن به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار حمل عليه،وإلا كان الإقتصار على المرة الواحدة كافيا".525 كما يذهب الآمدي إلى أن سياق خطاب الأمر ينبغي أن يراعي فيه الإستغراق الزمني، لأن عليه يتوقف تحديد دلالة الأمر على التكرار أو المرة الواحدة،معنى ذلك أن الإستغراق في الأمر مجاله الزمني لامتناهي بينما المرة الواحدة مجالها الزمني ضيق محدد بفترة معينة،ويقابل ذلك الآمدي بين دلالة الفور ودلالة التراخي في خطاب الأمر، وهي مسألة من الأهمية بمكان خاصّة وأنّها ذات صلة بالتعامل اللغوي الإنساني،526 إن دلالة الأمر على الفور والتحقيق الآني لمضمونها متعلق بوجود قرينة أو أكثر دالة على ذلك في الخطاب،أما دلالة التراخي فلا تحتاج إلى قرينة.يحدد ذلك الآمدي بقوله:" فمن قال بالتراخي لا يحتاج إلى دليل آخر، لأن مقتضى الأمر المطلق عند تخيير المأمور في إيقاع الفعل في أي وقت شاء من ذلك الوقت، ومن قال بالفور فلا بد له من دليل ثاني الحال".527

إن أهم ما إنصب حوله إهتمام علماء اللغة المحدثون،هو البحث في كل مستويات الحدث اللغوي من مرحلة ميلاده إلى مرحلة بلوغه وظيفته ثم بتحقيق مردوده عندما يولّد رد الفعل المنشود وبذلك تناولوا اللغة في مظاهرها الثلاثة: المظهر الأدائي والمظهر الإبلاغي ثم المظهر التواصلي، وفي إطار ذلك بحثوا طواعية الرمز اللغوي لكي يكون له معادل موضوعي في واقع الإستعمال اللغوي، وأكدوا أنالإنفصال في الزمن بين قيام الرمز وحصول دلالته عند متقبله.528

إلا أن الآمدي كان أعمق تحليلا في نصه على عامل الزمن،في تحقيق دلالة خطاب الأمر الذي هو نمط من أنماط المنظومة اللسانية،التي تتكون من رموز لغوية دالة،ومن ذلك فإن خفيت القرينة المحددة للدلالة الزمنية لخطاب الأمر وألبس على المتلقي تحديد الغاية ،كان مخيرا بين الفور والتراخي.يشير إلى ذلك الآمدي فيقول:" فوفهم بالتعجيل أحوط للمكلف (يعني القول بالفور) قلنا الإحتياط إنما هو باتباع المكلف ما أوجبه ظنه، فإن ظن الفور، وجب عليه إتباعه، وإن ظن التراخي وجب عليه إتباعه".529

إن اللفظ الغطاء الذي يشرف على مدلولات جزئية تشكل حقلا دلاليا يخضع لروابط علائقية تشترك في الدلالة الكلية التي لاتتموقع في عالم الأعيان وإنما تحلها عالم الأذهان، فمثلا لفظ (البيع) هو لفظ ينضوي تحته حقل من المدلولات الجزئية كالبيع بالتقسيط، والبيع الغرر وما إلى ذلك من أشكال

- 525المصدر نفسه ج2 ص. 155

- 526د. كمال محمد بشر، انظر دور الكلمة في اللغة في المقدمة ص. 6 من كتاب (ستيفن أولمن).

- 527الإحكام في أصول الأحكام ج2 ص. 159

528 – د. عبد السلام المسدي، انظر في ذلك اللسانيات وأسسها المعرفية ص64 ص. 81

529 – الإحكام في أصول الأحكام ج2 ص. 169

البيوع المشروعة أو المحرمة، فإذا نص خطاب الأمر على اللفظ الكلي فهل إتيان المأمور لمعنى جزئي منه هو تحقيق للخطاب أم لا ؟ لقد أسس الآمدي بناء على هذه الرؤية نظرته للتدليل على أن طلب وقوع فعل الأمر لايكون إلا بالجزئيات، الواقعة في عالم الأعيان،ولايكون بالدلالة الكلية لأنه لاوجود لها إلا في عالم الأذهان، فإذا ورد سياق الأمر مجردا من قرينة صارفة لدلالته وكان فهم المتلقي لدلالته المطلقة،صح الفهم وصدق الموقف وهي رؤية تبناها بعض علماء الدلالة المحدثين وتفرعت عندهم إلى مسائل مختلفة من ذلك إفتراض وجود دلالة العوالم الممكنة عند فريجة (Possible world semantics) وإن كان قد قوبل بالإنتقاد الشديد من قبل علماء عصره،530 وهذه الفكرة تبلورت عند غريماس في ذلك التشاكل الحاصل بين السمات المعنوية الصغرى (Semes) والسمات الصوتية الصغرى531(Phemes) في هذا النحو يقدم الآمدي مثالا توضيحيا حول إقتضاء الأمر للدلالة الجزئية،فيقول:" وإن سلم أن الأمر متعلق بالمعنى الكلي المشترك وهو المسمى بالبيع، فإذا أتى المأمور ببعض الجزئيات كالبيع بالغبن الفاحش، فقد أتى بماهو مسمى البيع المأمور به الموكل فيه، فوجب أن يصح نظرا إلى مقتضى صيغة الأمر المطلق بالبيع، وإن قيل بالبطلان، فلا يكون ذلك لعدم دلالة الأمر به، بل لدليل معارض".532

والحقيقة أن هذه الرؤية الآمدية تعد ذات أهمية بالغة لمستوى التواصل بين باث ينتظم الخطاب في ذهنه قبل إنتظامه في ألفاظه وبين متلقي له مرجعيته الذاتية يستطيع وفقها تفكيك الخطاب وإدراك دلالته، إلا أن الآمدي كما هو شأن معظم علماء الدلالة واللسانيات المحدثين - يركز على ناقل الخطاب (الباث) الذي يملك وعيا لغويا يجعله يكيف خطابه الإبلاغي حسب أصناف الناس المتلقين للخطاب، ومع ذلك يتحمل نسبة كبيرة مما قد تتعرض له رسالته الإبلاغية من تحويل أو تحوير في فهم مضمونها الدلالي.

إن الحدث الإبلاغي بتجلياته على مستوى التركيب والتسييق وعلى مستوى النمط التنظيمي لعناصره شكل في كتاب "الإحكام" المحور الأساسي الذي إنتظمت في دائرته تلك الأحكام اللغوية التي أجراها الآمدي بحرى السنن والقوانين المتحكمة في أي إنتاج كلامي، وقد أبان ذلك التحليل المستوفي لجوانب الخطاب قدرة النظام اللغوي العربي على إحتواء التنظيمات الخاصة بصرف الدلالات إلى أوجهها الصحيحة، كما أوضح الآمدي أن لامناص لعالم الأصول المشتغل في حقل الفقه من أدوات لغوية دقيقة تقع من حقله هذا،موقع المنطق من الفلسفة(.). ونحن على يقين أن دراسة النظام الإبلاغي كما حدده الآمدي بكل آلياته ومتعلقاته، يستحق مجالا خاصا تستجلى من خلاله تلك القواعد العميقة المجردة التي تقف وراء هذا التناسق المعياري الدقيق لمنظومة الخطاب.

- 530/انظر لسانيات واللغة العربية د. الفاسي ص. 381

- 531/انظر فصل ماهية الدلالة عند المحدثين (غريماس) ص 30.

532 – الأحكام في أصول الأحكام ج2 ص. 184

الفصل الرابع : الحقيقة و المجاز عند الآمدي

- ماهية الحقيقة و أقسامها.
- ماهية المجاز
- معايير الحقيقة و المجاز



تمهيد:

إن المنظومة اللغوية تنزع نحو التمدد والتغير اللازمين لتغطية مجمل الحاجات اللغوية التي يقتضيها الخطاب الإبلاغي في الأحوال المختلفة،ولذلك استقر في أذهان اللغويين المحدثين أن محاولة الإبقاء على معنى قار دون أن يخضع لعوامل التغيير الدلالي هو ضرب من النمطية التي يرفضها النظام اللغوي المتجدد. ولعل أبرز العوامل التي تنتظم التغيّر الدلالي هو الطابع الإجتماعي للغة،الذي يلقي بتأثيره على الطابع الذهني والفكري لدى أهل هذه اللغة إذ تغدو المنظومة اللغوية حاملة للقيم الإجتماعية والفكرية المستجدة، وفي ضوء ذلك نفسر مذهب "رونالدبارت (Roland BARTHES) "واتباع نظرية سيمولوجية الدلالة"الذين اعتبروا المعنى المعجمي معنى مشوشا دائما لأنه معرض للتغيير والتطور بفعل الاستعمال الإجتماعي للرمز الدلالي 533 إذ يفتح أمامه إمكانية تغيير المجال الدلالي وهو ما بحث مظاهره اللغويون محددين مستويات مختلفة منها: مستوى النقل ومستوى التغيير الإخطاطي أو المتسامي، وذلك بتخصيص الدلالة أو تعميمها 534، ثم مستوى الحذف والتعويض وذلك بملء الفجوة الدلالية التي تركها اللفظ المندثر بدلالة جديدة تستدعيها الظروف اللغوية، وقد يحدث أن يعاد اللفظ القديم (المندثر) ليحمل دلالة جديدة تلائم الحاجة اللغوية المستجدة، هذه الحركية أو الدينامية التي تميز العناصر اللغوية داخل النظام اللساني،يمكن حصرها في تقاطع حقلين رئيسيين على جميع مستويات التغيير الدلالي هما: حقل الحقيقة وحقل المجاز، حقل الدلالة الأصلية، وحقل الدلالة المحوّلة ولما كان المجاز يعد الجسر اللغوي الذي تنتقل عبره الدوال إلى المدلولات الجديدة أو العكس،كان ذلك مظهر على قوة الطاقة التعبيرية في اللغة ولا أدل على ذلك أن ظاهرة المجاز ظاهرة عامة لكل الألسنة يلجأ إليها المجتمع اللغوي لتوليد المعاني الضرورية خاصة في إغناء الرصيد المصطلحاتي الخاص بالتواصل العلمي المعرفي، فهو إذن ضرب من العقلنة في باطن منظومة أساسها ومنطلقها الإعتباط المحض،لأن مبعثه هو الإقتران العرفي الذي لا يلبث أن يتحول إلى إطراد معقول يأخذ اللغة من الحاجة إلى الكفاف ومن التوحد الدلالي إلى طواعية التكاثر فيصبح هذا التولّد المستمر ينبوعا في اللغة لا ينضب 535. إذن فمهمة المجاز تقوم على أساس التحديد المفهومي للحقل الدلالي إذ تستوعب اللغة المدلولات المستحدثة بتفجير طاقاتها التعبيرية الكامنة القادرة على موازاة ما طرأ من جديد في عالم المفاهيم أو عالم الأشياء.يقول عبد السلام المسدي في ذلك: "[المجاز] هو محرك الطاقة التعبيرية في إزدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضوعة جدولية، وطاقة سياقية جافة فمكمن المجاز

---

533 Introduction à la semiologie, P 21. Dalila Morsly, François chevaldonne et autres .....

534انظر ذلك في كتاب: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمن، ترجمة كمال بشر ص161. وكتاب: علم اللغة د. محمود السعران ص388-401. وكتاب: دلالة الألفاظ. إبراهيم أنيس ص148-155.

535 د. عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية ص96-97.

استعداد اللغة لانجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا،وهكذا يصبح انجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية" 536. بهذا التنظير العلمي تنكشف طبيعة النظام اللغوي وتتضح حركيته التي تغدو بعد حين تلقائية مطردة.

لقد كان هذا الوعي المعرفي الذي بلورته الأبحاث اللغوية الحديثة، أمر تعامل علمائنا القدامى مع جميع صنوف البحث الذي يتخذ اللغة العربية مادة أو وسيلة للدراسة،ولا عجب أن يطالعنا ابن رشد بمصطلح "التأويل" شارحا أبعاده بقوله: "ومعنى التأويل، هو اخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عددت في تعريف أصناف الكلام المجازي" 537. ويزداد اهتمام العلماء بدقة البحث مع اهتمام بحسن التأويل كما شرحه ابن رشد.كلما تعلق الأمر بالقرآن الكريم واستنباط أحكامه وذلك لكمال نظامه اللغوي وانطاوئه على النواميس المصرفة للكلام، وفي هذا المجال يبرز جمهور الأصوليين وقد امتلكوا وعيا معرفيا لغويا يحدوهم لأن يتعاملوا مع نصوص القرآن الكريم تعاملا حذرا، آخذين في سبيل تأويل دلالاته كل الأدوات المناسبة وفي مقدمتها اللغة وطاقاتها التعبيرية، وسننها في الإنشاء والقول، وتصانيف الكلام التي من ضمنها: الحقيقة والمجاز و ما يتعلق بهما من أقسام، ومعايير ضابطة لطبيعتها. وعلاقة كل منهما بالآخر وغير ذلك مما هو مبسوط الكلام حوله في مداخل كتب الأصوليين وفي ثناياها ومنها كتاب "الإحكام"للآمدي، إذ فصل فيه القول حول ماهية الحقيقة والمجاز، وأقسامها، والمعايير المميزة لكل قسم وقد جر ذلك الآمدي إلى الحديث عن بداءة الأسماء الشرعية هل هي حقيقة أم مجاز ؟.وعلاقة الجزء بالكل وهل تكون الدلالة الشرعية،عندئذ، شاملة؟ وغير ذلك مما سنبرزه في موضعه من هذا المبحث.

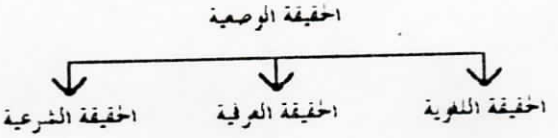
1- **ماهية الحقيقة و أقسامها:** يؤسس الآمدي تعريفه للحقيقة باعتبار مفهومها اللغوي،ذلك أنه بين المفهوم اللغوي لها والمفهوم الإصطلاحي علاقة ظاهرة، إذ الحقيقة في المفهوم العام تعني الصورة الثابتة للشيء في أذهان الناس، يجمع كلهم أو السواد الأعظم منهم على أنها الحقيقة وهي نقيض الباطل أو الزيف وقولنا عن اللفظ أنه حقيقة يعني دلالته أصلية فيه، ثابتة بالوضع اللغوي الأول يوضح الآمدي هذه المسألة بقوله:(أما الحقيقة) فهي في اللغة مأخوذة من الحق، والحق هو الثابت اللازم، وهو نقيض الباطل، ومنه يقال حق الشيء حقه، ويقال حقيقة الشيء أي ذاته الثابتة اللازمة ومنه قوله تعالى: ﴿ولكن حقّت كلمة العذاب على الكافرين﴾ أي وجبت،وكذلك قوله تعالى: ﴿حقيق علي أن لا أقول﴾ أي واجب

---

536 عبد السلام المسدي، النواميس اللغوية والظاهرة الإصطلاحية، ص23 مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 30-31 سنة 1984

537فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ص19-20

علي" 538. أما مفهوم "الحقيقة" الإصطلاحي فيؤسسه الآمدي على اعتبار الوضع أو الإقتران العرفي بين الدال والمدلول،ولذلك فالحقيقة كمبحث في اللغة هي من عوارض الألفاظ التي تخضع دلالاتها لتواضع عام "أوّلي" يخرج من حيز القوة إلى حيز الفعل.يشرح ذلك الآمدي بقوله: "والحق في ذلك أن يقال: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في اللغة، كالأسد المستعمل في الحيوان الشجاع العريض الأعالي، والإنسان في الحيوان الناطق" 539. وواضح أن الآمدي قد وقف من تعريفات الأصوليين واللغويين للحقيقة في عصره،موقف المتحفظ متخذا بناء على ذلك تقسيمات للحقيقة الوضعية إلى ثلاثة أنواع،وهي موضّحة فيما يأتي:



ويخضع كل قسم حسب رأي الآمدي إلى طبيعة الواضع، فإذا كان صاحب الوضع هو اللغوي كانت الحقيقة لغوية وإذا تعارف الناس واصطلحوا حول اقتران دال بمدلول كانت الحقيقة عرفية أما إذا كان الواضع هو الشارع فإن الحقيقة هي حقيقة شرعية، وقد يخضع كل قسم إلى تفريع داخلي من ذلك تخصيص الحقيقة العرفية العامة ويتم بتحويل دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص، مثل ذلك لفظ (الدابة) كان في وضعه الأول يدل على كل ما يدب على الأرض فحصل تخصيص محل دلالته بأن أضحى يدل على ذوات الأربع عرفا.يقول الآمدي معرفا ذلك: "أن يكون الإسم قد وضع لمعنى عام ثم يخصص بعرف استعمال أهل اللغة ببعض مسمياته،كاختصاص لفظ الدابة بذوات الأربع عرفا وإن كان في أصل اللغة لكل ما دب وذلك إما لسرعة دبيبه أو كثرة مشاهدته أو كثرة استعماله أو غير ذلك" 540. وأطلق على هذا النوع من التغيّر الدلالي "بتضيق المعنى" وذلك بتحويل اللفظ من الدلالة الكلية إلى الدلالة الجزئية، أو من العموم إلى الخصوص، ثم هناك التحول في الدلالة الناشيء عن ظاهرة اللامساس أو التلطف في التعبير (Taboo) فيحصل إنزياح دلالي للمعنى إذ يخضع إلى تغيير في مجاله مراعاة لمقتضى العرف الإجتماعي.يوضح الآمدي ذلك فيقول: "أن يكون الإسم في أصل اللغة بمعنى، ثم يشتهر في عرف استعمالهم بالمجاز الخارج عن الموضوع اللغوي، بحيث أنه لا يفهم من اللفظ عند اطلاقه غيره، كاسم الغائط فإنه وإن كان في أصل اللغة للموضع المطمئن من الأرض، غير أنه قد اشتهر في عرفهم بالخارج المستقذر من الإنسان، حتى أنه لا يفهم من ذلك اللفظ عند إطلاقه غيره، ويمكن أن يكون شهرة

538الأحكام في أصول الأحكام، ج1، ص26

539المصدر السابق، ج1، ص27

540 المصدر نفسه ج1، ص27

استعمال لفظ الغائط في الخارج المستقذر من الإنسان، لكثرة مباشرته وغلبة التخاطب به مع الإستنكاف من ذكر الإسم الخاص به، لنفرة الطباع عنه، فكنوا عنه بلازمه أو بمعنى آخر" .541

إن التغير الدلالي الذي يمس اللفظ بنقل دلالته من مجال دلالي إلى آخر أو بتقييدها، هل ذلك يخص اللفظ أم الدلالة أم العلاقة بينهما؟ إن ذلك التغير الذي تنقل معه الدلالة أو تضيق أو توسع،يمس أساسا البنية الدلالية وتبقى البنية اللسانية الصوتية تحتفظ بنمطها الصوري مع حصول تعديل في ماهية الدليل،ذلك أن العلاقة بين الدال والمدلول تخضع لنمطية أخرى تناظر التحول الناشيء في ماهية المرجع، فينشأ متكلم اللغة على نمطية جديدة في تصريف الخطاب اللغوي وفق معايير قد تكون خفية فيبدو النظام اللغوي أصيلا في عناصره،وإن كان قد اعتراه تغيير في عوالمه الدلالية مع بقاء معجم الأدلة دون تغيير. هذه الحركية المستمرة التي تتسم بها المنظومة اللغوية،تنم عن الطابع الوظيفي الإجتماعي للغة حيث يبقى المتحكم في آليات الاستعمال للمعجم اللغوي هو العرف الإجتماعي الذي هو خلاصة لتراكمات نفسية وثقافية متشابكة،وهذا ما يتضح من تأكيد الآمدي على الصلة الوثيقة بين النظام اللغوي والعرف الإجتماعي وذلك في تحديد ماهية الدلالة الحقيقية العرفية.

ويصل الآمدي إلى تعيين الدلالة الشرعية بالإعتماد على معيار التحول الدلالي الناشيء عن نقل دلالة اللفظ من المجال اللغوي إلى المجال الشرعي،وتعني دلالة الإسم التي وضعت أولا في الشرع وقد خصها الشارع بمحتوى دلالي أضحى يشكل صيغتها المعجمية إن سمعت أو قرأت تبادر إلى الذهن تلك الدلالة الشرعية دون سواها يقول الآمدي: "وأما الحقيقة الشرعية فهي استعمال الإسم الشرعي فيما كان موضوعا له أو لا في الشرع" 542. وإشارة الآمدي إلى الدلالة الشرعية يقود إلى الإهتمام بالتطور الدلالي الحاصل في بنية النظام اللغوي، إذ الحقيقة الشرعية ما هي إلا تكريس لعرف لغوي سائد أو خلاصة لتراكمات لغوية دلالية استقرت الصيغة اللغوية بعدها على دلالة خاصة، فلا يمكن إذن أن نسلم بالوضع اللغوي الأول للحقيقة الشرعية ولذلك يستطرد الآمدي ليقف على تحديد دقيق لماهية الوضع الشرعي الأول،خاصة وأنه استقر لدى كثير من أهل اللغة أن الدلالة الشرعية ما هي إلا امتداد تحوّر لدلالة سابقة وليست دلالة بالوضع الأول،يفصل الآمدي الكلام في ذلك بقوله: "وسواء كان الإسم الشرعي ومسماه لا يعرفهما أهل اللغة، أوهما معروفان لهم، غير أنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، أو عرفوا المعنى ولم يعرفوا الإسم أو عرفوا الإسم ولم يعرفوا ذلك المعنى، كإسم الصلاة ..." 543 هذه حالة أولى ذكرها الآمدي معللا نشأة الحقيقة الشرعية، فقد يكون الدال ومدلوله مجهولين لدى أهل اللغة أصلا، أو يكون

541المصدر نفسه، ج1، ص 27

542المصدر نفسه ج1 ص 27

543المصدر نفسه ، ج1، ص 27

الدال مشهورا بمدلول فيأتي الشارع ليقيد له مدلولا جديدا أو يكون المدلول معروفا بدون دال أو العكس، وبهذا الوصف تكون الدلالة الحقيقية الشرعية دلالة أصلية بالوضع الأول. فالإقتران بين الدال ومدلوله كان باعتبار الواضع وهو الشارع...

أما الحالة الثانية التي يحدّدها الأصوليون لنشأة الحقيقة الشرعية،فتبدو الدلالة فيها محوّلة منقولة عن وضع لغوي أول،وذلك على اعتبار أن يكون أهل اللغة قد عرفوا الحقيقة الشرعية بمعرفة اللفظ والمعنى إلا أنهم عرفوا اللفظ بمفرده دون معناه الشرعي،أو عرفوا المعنى الشرعي دون لفظه الأصلي، وتعد الحقيقة الشرعية بهذا الوصف من قسم المنقول الذي قال عنه علماء الأصول أنه المعنى اللغوي الذي نقل إلى المعنى الشرعي أو العرفي، وبعد هذه التفريعات التي أقام على أساسها الآمدي تقسيم "الحقيقة" يخلص إلى تعريف جامع مانع للدلالة الحقيقية ويربطها بالفعل الإجرائي المتمثل في الاستعمال لقصد التخاطب فيقول:"وإن شئت أن تجد الحقيقة على وجه يعم جميع هذه الإعتبارات قلت :"الحقيقة هي اللفظة المستعملة فيما وضع له أولا في الإصطلاح الذي به التخاطب". فإنه جامع مانع" 544.

2- <u>ماهية المجاز</u>: يستهل الآمدي مبحثه حول المجاز بالتعريف اللغوي الذي يعني الإنتقال من حال إلى حال، أي تجوز اللفظ لدلالته الأصلية إلى دلالة جديدة، فالدلالة الأولى هي الدلالة الحقيقية والدلالة الثانية هي الدلالة المجازية. فيقول الآمدي: "وأما المجاز فمأخوذ في اللغة من الجواز، وهو الإنتقال من حال إلى حال ومنه يقال جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا" 545. ولما كان المجاز تابعا للحقيقة وكانت الحقيقة تقسّم إلى لغوية وعرفية ووضعية وشرعية،كان المجاز في التقسيم تابعا كذلك للحقيقة، ولا تنفصم عرى الإتصال بين دلالة اللفظ الحقيقية ودلالته المجازية بل يبقى رباط خفي دقيق يصل الدلالتين ولذلك لا يتسنى لمتكلم أن يستعير لفظا هو جار بمجرى المجاز،في الحقل الذي يريد افتراضه منه فمستعار المستعار متعذر ولا سبب لتعذره إلا كونه فاصما لذلك السلك المعقود الضامن لوصول الرسالة الدلالية من طرف باث إلى طرف متقبل 546، فالتعلق كما يسميه الآمدي أساس الاستعمال اللغوي السليم للمجاز وهو الجسر الصلب الذي يتم عبره النقل الدلالي،دونما لبس أو تعقيد.يشرح الآمدي هذه المسألة فيقول: "وعند هذا نقول: من اعتقد كون المجاز وضعيا، قال في حد المجاز في اللغة الوضعية: "هو اللفظ المتواضع على استعماله في غير ما وضع له أولا في اللغة،لما بينهما من التعلق،ومن لم يعتقد كونه وضعيا، أبقى الحد بحاله وأبدل المتواضع عليه بالمستعمل" 547. ثم يحدد الآمدي وضعين مختلفين للمجاز، أولهما أن اللفظ

544المصدر نفسه ، ج1، ص28

545المصدر نفسه ، ج1، ص28

546. عبد السلام المسدي.. اللسانيات وأسسها المعرفية، ص97

547الأحكام في أصول الأحكام ج1، ص28

المجاز يتواضع على استعماله أهل اللغة فيجرونه بينهم ويدخلونه في نظام تعاملهم اللغوي،وثاني الوضعين هو استعمال اللفظ في مجال دلالي جديد بمعنى نقل دلالة اللفظ الأصلية إلى دلالة مجازية إما بالعرف العام أو بالعرف الخاص.ويؤكد الآمدي على الوظيفة الدلالية التي يناط بها اللفظ المجاز وهي وظيفة التواصل والإبلاغ فيقول في تعريف المجاز: "هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غيرما وضع له أولا في الإصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق" 548. فالمجاز من وجهة نظر الآمدي طريق من طرق التوليد في النظام اللغوي، فما دام اللفظ الحقيقة لا يمكنه التعبير عن كل أغراض المجتمع احتيج إلى هذا التوليد المتمثل في الدلالة المجازية، ثم إن نظام اللغة يتمدد عبر المكان (المقام) والزمان (الحال) ليواكب كل التحولات والتغيرات التي تطرأ على بنية المجتمع فيعبر عن حاجاته اللغوية أو النفسية أو الإجتماعية الثقافية، وذلك بخلق أنظمة إبلاغية جديدة ما تلبث أن تصبح محل تعارف واصطلاح بين أفراد المجتمع اللغوي. وقد تقادم الاستعمال المجازي حتى يُنسى أصل دلالته الحقيقية ويعامل معاملة اللفظ الحقيقة،ولذلك قد يلتبس في أمر دلالةاللفظ أمجازية هي أم حقيقية؟ فينبري الآمدي أمام انتقاص مخالفيه للحد الذي عرف به المجاز،ويحاول أن يعطي لتعريفه طابع الشمولية،إذ اعتبر بعض اللغويين ألفاظا مجازا عدها الآمدي حقيقة أو العكس من ذلك ما قال به أهل اللغة في لفظ (الدابة) الذي حصل في دلالته تضييق حيث خصص للدلالة على ذوات الأربع فعد مجازا مع أنه غير مستعمل في ما وضع له أولا -كما قال الآمدي- لدخول ذوات الأربع في الدلالة الأصلية،فيردّ الآمدي على هذا الزّعم بتمييزه بين الدلالة المطلقة للفظ والدلالة المقيدة فيقول: "فإن كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق دابة، فاستعماله في الدابة المقيدة على الخصوص يكون استعمالا له في غير ما وضع له أولا" 549.

3- **معايير الحقيقة والمجاز**:يتخذ الآمدي،من مؤاخذات العلماء له،في حدّه المجاز لإرساء معايير تمييزية بين الدلالة الحقيقية للفظ والدلالة المجازية،فما لا يمكن نفيه من الإسم فهو حقيقة فيه أما ما يمكن نفيه فهو مجاز يقول الآمدي: "والحقيقة العرفية وإن كانت حقيقة بالنظر إلى تواضع أهل العرف عليها فلا تخرج عن كونها مجازا بالنسبة إلى استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولا، ولا تناقض، وإذا عرف معنى الحقيقة والمجاز، فمهما ورد لفظ معنى، وتردد بين القسمين، فقد يعرف كونه مجازا بصحة نفيه في نفس الأمر ويعرف حقيقة بعدم ذلك" 550. وتلك إشارة إلى الصعوبة اللغوية التي تكتنف عملية التخاطب على مستوى الصوت أو مستوى الكتابة،بحيث قد يتواضع أهل اللغة على الدلالة الحقيقية للفظ ثم يستعمل هذا اللفظ للدلالة على غير ما وضع له أولا، إما توسيعا في الدلالة الأصلية،أو تضييقا فيها،أو نقلا

548المصدر نفسه ج1 ص 28

549المصدر نفسه ج1 ص 29

550المصدر نفسه ج1 ص 30

للدلالة مجازية لها صلة بالدلالة الأصلية.ويمثل الآمدي لذلك بقوله: "وهذا فإنه يصح أن يقال لمن يسمى من الناس حمارا لبلادته أنه ليس بحمار، ولا يصح أن يقال ليس بإنسان في نفس الأمر لما كان حقيقة فيه" 551. إن التعلق بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية للفظ،تحفظ دوما طبيعة الوضع (الإستثنائي) الذي اتخذته اللغة، لأن قيمة الدلالة المجازية في كل الأحوال ليست في نفس مرتبة قيمة الدلالة الحقيقية خاصة ما تعلق منها بنصوص مقدسة كنصوص القرآن الكريم. وإذا ما حدث أن ابتت الصلة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، كان وضع الدلالة المجازية ابتداءا أي وضعا مستحدثا يلحق بالمشترك اللفظي. يقول الآمدي شارحا ذلك: "وبقولنا: "لما بينهما من التعلق" لأنه لو لم يكن كذلك. كان ذلك الاستعمال ابتداء وضع آخر، وكان اللفظ مشتركا لا مجازا " 552. إن سيرورة الحركة الجدلية في استعمال اللغة تجعل المجاز يعرف تحولات على مستوى الحقل المفهومي وعلى مستوى البنية العامة فيتم تحويل اللفظ المجاز مع تعاقب الاستعمال إلى لفظ ذي دلالة حقيقية،قابل لأن يدخل هو الآخر في مفاعلات اللغة بقصد إفراز وتوليد دلالات مجازية،وقد اشتهر ابن جني بقوله في شأن المجاز أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة،يقول عبد السلام المسدي:"فالمجاز يتفاعل مع الاستعمال على مرالزمن فيؤول إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلت الصيغة المجازية منه وحلت محلها الصيغة المصطلحية" 553.

فضلا على معيار الإثبات والنفي الذي اعتمد عليه الآمدي في تفسير الإشكال الناشيء من صعوبة التمييز بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، يضيف الآمدي معايير أخرى منها، معيار الإنتشار لدلالة اللفظ الحقيقية،بحيث إذا ما أطلق اللفظ تبادرت إلى الفهم دلالته وأبعدت الدلالة المجازية،يوضح الآمدي ذلك بقوله: "ومنها أن يكون المدلول مما يتبادر إلى الفهم من إطلاق اللفظ من غير قرينة مع عدم العلم بكونه مجازا، بخلاف غيره من المولدات، فالمتبادر إلى الفهم هو الحقيقة، وغيره هو المجاز554". ويفهم من قول الآمدي أن اللفظ المجاز قد يأخذ حكم الحقيقة إذا شاع استعماله، وجرى في الألسنة، لأن النظام اللغوي نظام متجدد متغير لا تثبت فيه إلا النواميس والمعايير الخفية أما المادة اللغوية ودلالاتها فهي آيلة مع مرور الزمن للتغيير والتطور وهذه سمة في كل اللغات.

ويورد الآمدي معيارا آخر للتمييز بين دلالة اللفظ الحقيقية ودلالته المجازية،ويحصره في "عدم الإطراد في مدلول اللفظ" وانحصاره في دائرة ضيقة من الاستعمال يقول في ذلك: "ومنها أن يكون اللفظ

551المصدر نفسه ج1 ص30.

552المصدر نفسه ج1 ص29.

553نواميس اللغوية والظاهرة الإصطلاحية ص23 عالم الفكر العربي المعاصر عدد 30-31/ 1984.

554الأحكام في أصول الأحكام ج1 ص30.

مطردا في مدلوله، مع عدم ورود المنع من أهل اللغة والشارع من الإطراد، وذلك كتسمية الطويل نخلة إذ هو غير مطرد في كل طويل" .555

والآمدي لا يرى أن الإطراد في دلالة اللفظ هو بالضرورة مدلول حقيقي بل إن عدم الإطراد هو اللمح على أن مدلول اللفظ مجازي، ولقد انبرى الآمدي يفند بعض الإشكالات التي أثارها بعض اللغويين مدعين أن حد الآمدي لمعيار الإطراد ليس شاملا لكل الصيغ التعبيرية في اللغة العربية، فقد وجد أن اسم (السخي) حقيقة في القرآن الكريم وهذا المدلول موجود في حق الله تعالى ولا يقال له سخي، كما أن القارورة سميت كذلك لاستقرار المائعات فيها ومع أن الجرة والكوز تستعمل لذلك ولكن لا تسمى قارورة،ولكن الآمدي كان قد وضع ضوابط في كلامه عن "الإطراد" الذي هو ملمح الدلالة الحقيقية للفظ وأشار إليها بقوله: "مع عدم ورود المنع من أهل اللغة والشارع من الإطراد"556.

أما المعيار الرابع الذي اعتمده الآمدي لتمييز الحقيقة من المجاز في دلالة اللفظ هو معيار صوري يستند على البنية الصرفية للفظ، فاللفظ المجاز جمعه مخالف لجمع اللفظ الحقيقة مع حصول تعارف بين أهل اللغة يفضي إلى كون اللفظ حقيقة في غير المدلول المذكور. يقول الآمدي: "ومنها أن يكون الإسم قد اتفق على كونه حقيقة في غير المسمى المذكور وجمعه مخالف لجمع المسمى المذكور فنعلم أنه مجازفيه". من ذلك لفظ (أمر فإن جمعه على جهة الحقيقة (أوامر) ومن جهة الفعل (المجاز) (أمور)، لكن هذا القيد قد يكون سببا لاشكالات تعبيرية خاصة وأن اللغة مفتوحة دوما على أنظمة ابلاغية جديدة،قد تأسست على ظاهر لغوية مختلفة كالنقل والحذف والتعويض والاختصار وما إلى ذلك،فكان اعتماد معيار (الجمع) عند الآمدي للتفريق بين الدلالة الحقيقية للفظ ودلالته المجازية، لا يرتقي إلى الأداة العلمية الدقيقة التي لا تتعطل معها حركية اللغة بتفاعلها مع المقام والحال. أما المعيار الخامس فيؤسسه الآمدي على اعتبار وجود القرينة المانعة من ايراد الدلالة الحقيقية، فالأصل في اللفظ الإطلاق وهو ملمح على دلالته الحقيقية.يشرح الآمدي هذا الأمر بقوله: "ومنها أن يكون قد ألِف من أهل اللغة أنهم إذا استعملوا لفظا بإزاء معنى أطلقوه إطلاقا. وإذا استعمله بإزاء غيره قرنوا به قرينة فيدل ذلك على كونه حقيقة فيما أطلقوه مجازا في الغير" .557

ومن مظاهر الحيوية والحركية في النظام اللغوي،القدرة على الإختزال في الطاقة التعبيرية دون اخلال بالوظيفة الإبلاغية، وينشأ ذلك من إقصاء بعض عناصر التعبير مع الإبقاء على أدائهم الإسنادي وهذا ما يدخل في (الإقتصاد اللغوي) الذي يرمي إليه كل نظام لغوي، والمجاز يؤدي وظيفة أساسية في

555المصدر السابق ج1 ص.31

556 المصدر نفسه ج1 ص 32.

557المصدر نفسه ج1 ص.33

تكريس مبدأ الإختزال اللغوي، إذ تُعرف الدلالة المجازية للفظ إذا اسندت إليه الصفة أو الحكم اسنادا، يفهم من خلاله أنه لمتعلق آخر علاقته بالصفة أو الحكم علاقة حقيقية من ذلك قولنا (الرحمة تغمر أهل الجنة) فللرحمة متعلق آخر هو الله تعالى،الرحمن، فكانت دلالة الرحمة هاهنا دلالة مجازية يقول الآمدي موضحا هذه الفكرة، ومشيرا إلى معيار آخر لتمييز الدلالة الحقيقية من الدلالة المجازية: "ومنها أنه كان اللفظ حقيقة في معنى ولذلك المعنى متعلق، فإطلاقه بإزاء ما ليس له ذلك المتعلق يدل على كونه مجازا فيه، كإطلاق اسم القدرة على الصفة المؤثرة في الإيجاد. فإن لها مقدور" 558

وإذا عدنا إلى أصل الوضع الأول لنقف على مبدأ تطور اللفظ مع دلالته،أيمكن أن نسمي ذلك اللفظ حقيقة أو مجازا؟ يرسي الآمدي في تفسير هذا الإشكال اللغوي قاعدة عامة في مبحث الحقيقة والمجاز،وذلك بالوقوف على ماهية اللفظ قبل الوضع حيث تنتفي عنه صفة الحقيقة وبالتالي صفة المجاز، ويعني ذلك أن اللفظ لا يزال (خاما) ولم يدخل في تفاعل حركي مع النظام اللغوي المفتوح على حاجات أهل اللغة المتجددة،فأسماء الأعلام، والات أرباب الحرف المخترعة، وأدوات أهل الصناعة والزراعة المستحدثة وغيرها،لا يمكن أن تكون ذات دلالات حقيقية لأنها لم تَلِجْ بعد مجال الاستعمال اللغوي. يوضح الآمدي هذه المسألة بقوله: "فالألفاظ الموضوعة أولا في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة ولا مجازا، وإلا كانت موضوعة قبل الوضع وهو خلاف الفرض وكذلك كل وضع ابتدائي حتى الأسماء المخترعة لأرباب الحرف والصناعات لأدواتهم وآلاتهم وإنما تصير حقيقة ومجازا باستعمالها بعد ذلك" 559. ويلحق بذلك أسماء الأعلام، لأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في ما وضع له أولا، والمجاز في غيرما وضع له أولا، ويقتضي ذلك أن الألفاظ قبل التواضع ليست حقيقة ولا مجازا، يقول الآمدي في ذلك: "وتشترك الحقيقة والمجاز في امتناع اتصاف أسماء الأعلام بها: كزيد وعمرو"560. إذن فأساس التصنيف الذي يقوم عليه بناء الحقل المفهومي للحقيقة من جهة وللمجاز من جهة ثانية،هو الإستعمال الذي هو نقطة تقاطع القدرة الإبلاغية مع القدرة الإنشائية الإبداعية في اللغة لتحصل معهما الوظيفة التوليدية،ومع تواتر الدلالة (الوليدة) مع عرف الاستعمال اللغوي تكتسب صفة الحقيقة التي تكون مؤهلة هي الأخرى للتوليد مع مراعاة شروط التواضع والاصطلاح، فلا تكفي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في إطلاق الإسم على جهة المجاز،وإنما يؤكد الآمدي على ضرورة حصول تعارف أهل اللغة على صحة نقل الدلالة من مجال الحقيقة إلى مجال المجاز، وتكون حينئذ دلالة المجاز عرفية.يقول الآمدي في وجوب حدوث تواضع لنقل الدلالة: "وهو أن تنص العرب نصا كليا على جواز إطلاق الإسم الحقيقي

---

558 المصدر نفسه ج1 ص 33

559المصدر نفسه ج1 ص 34

560المصدر نفسه ج1 ص 33

على كل ما كان بينه وبينه علاقة منصوص عليها من قبلهم، كما بيناه، ولا معنى للمجاز إلا هذا، وهو غير خارج عن لغتهم" 561. ويعطي الآمدي لمبدأ التواضع اللغوي،صفة المعيار الذي يسمح عن طريقه انتقال اللفظ إلى المعجم العربي،ذلك أن اللفظ قبل أن يتواضع عليه أهل اللغة العربية لم يكن عربيا وإنما أضحى كذلك بحصول التواضع فألصقت به دلالات عربية.يوضح ذلك الآمدي فيقول: "وذلك لأن كون اللفظ عربيا ليس لذاته وصورته بل لدلالته على ما وضعه أهل اللغة بإزائه. وإلا كانت جميع ألفاظهم قبل التواضع عليها عربية وهو ممتنع" 562. فاللفظ إذن لا يكتسب عربيته بالنظر إلى بنيته المعجمية فحسب وإنما كذلك بالنظر إلى دلالته، وتلك إشارة من الآمدي إلى أن النظام اللغوي نظام قوامه الدلالة التي تصرف بحسب تواضع أهل اللغة، وهي إشارة لها قيمتها المعرفية خاصة إذا عرفنا أن الاهتمام بشأن الدلالة في اللغة لم ينشأ إلا حديثا، ذلك أن المشتغلين في الحقل اللساني اعطوا جل اهتمامهم للجانب الفونولوجي والمورفولوجي للغة وكانت الدلالة في أبحاثهم تمثل الجانب الهزيل، وقد يستبد ببعض اللغويين رأيهم وهم عاجزون على تصريف أنماط الكلام العربي تصريفا لا يلغي بعضه البعض، فقد يذهبون إلى الدعوة إلى الإستغناء عن المجاز ويستصغرون قيمته لأنه لا يفيد معنى إلا مع وجود قرينة صارفة.

وهم لا يريدون أنهم بدعوتهم تلك يسعون إلى أن تكون اللغة العربية عقيما عاجزة عن الإبداع والتوليد الدلالي، يغضون الطرف عن الفوائد الكثيرة التي يحققها المجاز.يوضح الآمدي تلك الفوائد فيقول: "إن الفائدة في استعمال اللفظ المجازي دون الحقيقي،قد تكون لاختصاصه بالخفة على اللّسان، أو لمساعدته في وزن الكلام نظما ونثرا، والمطابقة، والمجانسة والسجع، وقصد التعظيم والعدول عن الحقيقي للتحقير إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة في الكلام" 563. ويمكن إيجاز تلك الفوائد التي نص عليها الآمدي في: الفوائد الصوتية، والفوائد الجمالية، والفوائد الدلالية. ومن تلك الفوائد التي تتحقق مع المجاز اللغوي هو الإيجاز في الكلام فقد يعبر بالجزء ويراد به الكل، أو العكس صحيح أيضا،ومدار الجمع بين الكل والجزء في الكلام مع اضمار أحدهما في التعبير أساسه المشاركة في المعنى، أما إذا انتفت المشاركة انتفت العلاقة بين الدلالة الحقيقية للفظ والدلالة المجازية،وكان كل وضع للفظ ابتداء.يشرح ذلك الآمدي فيقول: "فإن جزء الشيء إذا شارك كله في معناه كان مشاركا له في اسمه، ولهذا يقال إن بعض اللحم لحم وبعض العظم عظم وبعض الماء ماء، لاشتراك الكل والبعض في المعنى المسمى بذلك الاسم، وإنما يمتنع ذلك فيما كان البعض فيه غير مشارك للكل في المعنى المسمى بذلك الاسم، ولهذا لا يقال: بعض العشرة

561المصدر نفسه ج1 ص 53

562المصدر نفسه ج1 ص 36

563المصدر نفسه ج1 ص 46

عشرة وبعض المائة مائة وبعض الرغيف رغيف،وبعض الدار دار إلى غير ذلك"[564]. وهذه المسألة ذات أهمية كبيرة إذا نظرنا إليها من زاوية إجراء الحكم على جميع عناصر اللفظ الكلي،كما إذا أطلقنا على القرآن الكريم صفة "العربي" كما سماه الله تعالى مع أنه تضمن ألفاظا غير عربية فسمي ذلك الآمدي "تخصيص الاسم ببعض مسمياته في اللغة" وقال بأن اطلاق الاسم العربي على القرآن الكريم مجازا لا حقيقة، وإن كان بعض اللغويين والفقهاء قد خالفوا الآمدي في رأيه معتبرين أن القرآن الكريم قد أجرى الصيغ الدخيلة مجرى الصيغ العربية فكانت بذلك عربية، وأزال أعجميتها.

وبنظرية عامة يفصح الآمدي عن الإمكانية المطلقة لإثراء الرصيد اللغوي، ذلك أن اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول،تنسحب على ظاهرة المجاز،لأن ذلك يعد اصطلاحا داخل اصطلاح كما أنه اعتباط داخل اعتباط وهو ما يسمح عن طواعية، بالاقتران العرفي بين اللفظ ودلالته المجازية فضلا عن دلالته الحقيقية.يقول الآمدي في ذلك: "فإن دلالات الأسماء على المعاني ليس لذواتها، ولا الاسم واجب للمعنى، بدليل انتفاء الاسم قبل التسمية، وجواز ابدال اسم البياض بالسواد في ابتداء الوضع، وكما في أسماء الأعلام، والأسماء الموضوعة لأرباب الحرف والصناعات لأدواتهم وآلاتهم"[565]. فالدال لا يستمد معناه وقيمته الدلالية من بنيته الصوتية، وإنما العوالم الدلالية مفتوحة على العوالم اللسانية،مما يفسر إمكانية تحريك الطاقة التعبيرية في اللغة،لإنشاء أنماط كلامية تكون مبنية على أساس الإقتران التعسفي،وهو أمر جار في المجاز باعتباره امتداد في الدلالة لحقل الحقيقة.يقول عبد السلام المسدي: "يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية تتحول عليها من دلالة الوضع الأول،إلى دلالة الوضع الطارئ، ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع" [566]. ويدخل اللفظ بعد ذلك في حقل الحقيقة وبواسطة تواتر الاستعمال يتقادم ذلك الخيط الذي كان يصله بوضعه الأول ويمد هو جسرا ليعقد علاقة تنتقل عبرها دلالته إلى حقل المجاز،ليبرز من خلال هذا التشكل المستمر،الطابع الوظائفي للغة في تراوح نظامها التواصلي وطبيعة مكوناتها الدلالية القائمة على مبدأ الإستيعاب والتماثل لصنوف الأنساق الكلامية التي يقتضيها الموقف الخطابي.

إن الإقتران التعسفي بين الدال والمدلول كما قررته الأبحاث اللسانية الحديثة-وأشار إليه الآمدي قبل ذلك- يعطي للنظام اللغوي طابع المرونة والتمدد قصد احتواء ما جدّ من أنساق دلالية، وفي الوقت ذاته يجعل من حصول الإقتران العرفي الذي يشرف عليه أهل اللغة يمتد عبر زمن ليحصل التواتر اللازم، وفي ضوء هذه الفكرة يرد الآمدي على الذين أنكروا حداثة الأسماء الشرعية وبداءة دلالتها،متعللين بعدم

---

[564] المصدر نفسه ج1 ص 37.

[565] المصدر نفسه ج1 ص 39.

[566] التوابس اللغوية والظاهرة الإصطلاحية، ص23 عطة الفكر العربي المعاصر عدد 31/30 سنة 1984.

حصول الفهم من قبل المكلفين،ذلك لأن الشارع لم يطلعهم على حيثيات النقل الذي تم به تغيير في دلالة الأسماء الشرعية.يقول الآمدي: "قوله التفهيم، إنما يكون بالنقل لا نسلم. وما المانع أن يكون تفهيمهم بالتكرير والقرائن المتضافرة مرة بعد مرة، كما يفعل الوالدان بالولد الصغير، والأخرس في تعريفه لما في ضميره لغيره بالإشارة" 567. وفي ذلك اهتمام من الآمدي بخصوص استحداث الألفاظ وتعليقها بدلالة قديمة أو العكس/أو توليد صيغ جديدة بدلالاتها،فالإقتران العرفي يتخذ أشكالا من التواضع منها التكرار وهو ما اصطلح على تسميته بتواتر الاستعمال، إذ يقذف اللفظ الجديد ليدخل في تفاعل مع عناصر النظام اللغوي حتى يشيع استعماله وتثبت دلالته في الأذهان. ثم هناك القرائن المتضافرة التي تأخذ تعليم اللفظ الجديد وتوسيع دائرة استعماله عن طريق المشابهة والمجاورة والمشاكلة والتمثيل،وهي أساليب تُعتمد في تلقين الأطفال الأصول الأولى للكلام القائم على التدريج والتدريب. والأمر الذي يجدر بيانه في هذا المقام هو طبيعة القناة الإبلاغية التي يتخذها الأخرس قصد تواصله مع المجتمع اللغوي،وقد اختصرت لغته في نظام علامي يقوم على أساس الرمز والإشارة.ويكون الآمدي قد تجاوز في اهتماماته اللغوية المنحى الدلالي الذي يخص العلامة اللسانية إلى منحى أشمل يعنى بالعلامة في مفهومها الواسع، لسانية كانت أم غير لسانية وهو ما أضحى يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة "بالسيمياء(La semiologie) :. وإذا أردنا أن نعطي لحديث الآمدي عن لغة الأخرس أبعادا لسانية لألفيناها تصب في مبحث لساني حديث تناول ضمنه الألسنيون الإعاقات الكلامية التي تحول دون تشكيل المقول الدلالي في بنى كلامية،والتي ترجع بسبب ذلك إلى أمراض عصبية ذات تأثير لساني اصطلح على تسميتها (بالعصب - ألسني((Neurolinguistique)، والخلل يكمن في الأداء الكلامي مع وجود الكفاية اللغوية وهي المعرفة الضمنية بقواعد ونظام اللغة،وهو ما يجعل الأخرس أو الذي يعاني أمراضا في النطق يهتدي إلى أنساق دلالية يبلغها عن طريق الكتابة أو الإشارة،قد لا يهتدي إليها من أوتي نطقا صحيحا وقادرا على الأداء الكلامي السليم.

وجملة القول أن مبحث الحقيقة والمجاز عند الآمدي، يمثل جانبا خصبا في جهوده الدلالية، وقد أبان من خلاله عن منهج مكتمل في بلورة مفاهيمه النظرية في تشكل أنماط إجرائية تبرز المنظومة اللغوية من خلاله ذات طاقة تعبيرية لا متناهية قادرة على التوليد لتشاكل الأنساق الدلالية المستحدثة. وبوضعه للمعايير المميزة للحقل المفهومي لكل من الحقيقة والمجاز يكون الآمدي من اللغويين النوادر الذين حاولوا أن يؤطروا التحولات الحاصلة في صلب النظام اللغوي حتى يبقى مظهرا على سلامة البنى النسقية التي تتمثل في سعة الكفاية الضمنية في اللغة وطاقاتها الإستيعابية لجمل الحاجات اللغوية، وبقدر ما يؤدي المجاز

567الأحكام في أصول الأحكام ج 36.

من وظائف هامة في المنظومة اللغوية،له من الفوائد كذلك ما يجعله يقترن باستحداث سمات نوعية على مستوى الكلام، لخصها الآمدي في الوظيفة الجمالية الفنية التي عندها يصبح الجاز أداة بيد الإنسان في خلق البنية الفنية انطلاقا من بنية لغوية مشاعة بين أهل اللغة،ثم هناك الوظيفة الصوتية المتمثلة في النزوع نحو خفة النطق مع البحث عن الإقتصاد في الكلام، أما الوظيفة الدلالية فهي أساس ما يضطلع به الجاز وهي صنو الوظيفة الإبلاغية التواصلية مع زيادة في السمة النوعية على مستوى الخطاب اللغوي.

إن أهمية ما تقدم به الآمدي في هذا المبحث،يكمن في إرساء قواعد علمية تخص مبدأ التولد الدلالي، ويمكن استثمار ذلك في وضع المصطلحات العلمية، وفي تلقين ما استحدث في نظام اللغة من عناصر وعلامات لسانية لأهل اللغة،توسيعا لنطاق التخاطب وإذاعة للمفاهيم الجديدة

خاتمـــــة البحـــث:

ليس من المبالغة في شيء،إذا جزمنا أن الآمدي في كتابه "الإحكام" قد أرسى نظرية علميـة بينة المعالم، واضحة المقاصد،تتناول اللغة في شموليتها وأبعاد دلالاتهـا، وقـد ساهمت آراؤه في بلـورة مفـاهيم دلالية لم نطلع عليها إلا في المدارس اللسانية الغربية،مع أنها وردت بارزة في مضان تراثنـا المعـرفي، تحمـل طابع الشمولية في التنظير للسان البشري، ويكفي أن نقـارب حديـث الآمـدي في مبـدأ اعتباطيـة الدليـل اللساني وما انتهى إليه علماء الألسـنية المحدثون وفي مقدمتهـم العـالم دوسوسـير، ومـا اسـتقر لـدى نـوام تشومسكي في بحثه الدؤوب حول القواعد التوليديـة والتحويليـة ليخلـص إلى وجـود مـا سمـاه "بالكفايـة اللغوية"، ويتمظهر في البنية اللغوية العميقة للجملة أو التركيب، وما تقـدم بـه الآمـدي في تفسـيره للآيـة الكريمة: "وعلم آدم الأسماء كلها". ليستخلص أن "التعليم" الوارد في الآية له بعد "الإقدار علـى اللغـات" بحيث ركبت في الإنسان القدرة على توليد الصيغ التعبيرية والتواضع عليها بين أهل اللغـة. ومـاهو قمـين بالإشارة إليه هو نص الآمدي في مقومـات الخطـاب الإبلاغي علـى وجـوب توافـر عنصـر "القصـد" في الإبلاغ والتواصل لدى الباث، وعنصر الإستعداد والتهيؤ لدى المتلقي، وهمـا عنصـران كانـا مـدار علـم الألسنية الحديث في تناوله لوظائف الخطاب اللغوي.كما أقام الآمدي تفريعات لعناصر الكلام الصغـرى، وأفاض البحث فيها، وقدم الدلالة في أنساق مختلفة تتأسس بالنظر إلى طبيعة الخطـاب وعنـاصره المشكلة له، وبالنظر كذلك لقصد المتكلم، وهي أنسـاق دلاليـة شـاملة لمختلـف أنمـاط الكـلام، لم يضـف إليهـا البحث الدلالي الحديث إضافات ذات قيمة،عدا عمق التحليل الذي أرفَق به تلك الأنساق في سياق تناول مسائل الإرجاع والتعيين والتضمين، في تحديده لدلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالـة الإلـتزام، والنسـب الموجودة بينها.

وما يثير الباحث في كتاب الإحكام للآمدي،هو إحساسه بعمـق المنتهى المعـرفي الـذي سـعى إلى تحقيقه هذا العالم الأصولي، فقد ينقل آراء مخالفيـه حـول مسـألة مـن المسـائل الأصوليـة أو اللغويـة، ليـس ليفندها، ويظهر جوانب النقص فيها،وإنما ليعمق البحث في تلك المسألة أو يزيد التعريـف الـذي حـد بـه مصطلحا أصوليا أو لغويا أو منطقيا، شمولا أكثر وإحاطة أعم.

إذن فمجمل المباحث التي أثارهـا الـدرس الـدلالي الحديـث لهـا وجـود في كتـاب الآمـدي بـدءا بالعلامة اللسانية وغير اللسانية، وما تعلق بها من مباحث كطبيعة العلاقة الدلالية وبـين وجهـي العلامـة، وأنماط تلك العلامة وأصنافها، وكذلك بالنسبة لأقسام الدلالة وأنواعها، كما نجد الآمدي يضـع نموذجـا لبناء الحقول الدلالية، قائما على نسب مختلفة كالإشتراك اللفظي، والعموم والخصوص والتنـافر والتبـاين، والترادف والتواطؤ وغير ذلك، مما يسمح بوضع رؤية علمية لغوية تفضي إلى تعميق البحـث في مـا تقـدم

به الآمدي في مجال الحقول الدلالية، وبالقيمة ذاتها تؤخذ آراء الآمدي في ارسائه لقواعد تخص الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، وبيانه بصفة دقيقة المعايير الموضوعية التي تعتمد في التمييز بين الدلالتين في سياق الخطاب اللغوي ذي النسيج المتشعب من العناصر والصور. ونرى مبحث المجاز يغدو عند الآمدي مجالا خصبا في تنمية قدرات اللغة الكامنة،في التعبير وتشكيل صور مختلفة من الصيغ الكلامية، لها فوائدها البينة على مستوى التخاطب والتواصل بل وحتى على المستوى الجمالي الفني وعلى المستوى الفونولوجي كما يؤكد ذلك الآمدي...

إن كتابا واحدا يشع بهذه المعارف اللسانية والدلالية وهو كتاب "الإحكام" للآمدي، يسم على غزارة التفكير المعرفي لدى هذا العالم، فما بالنا بجميع كتبه التي طبعت والتي لم تطبع بعد، بل إن دراسة واحدة لا تكفي حتى كتاب "الإحكام" من أجل بلورة كل أفكاره ومسائله،وقراءتها قراءة عصرية جديدة تأخذ في اعتبارها المنطلقات الفكرية للإهتمام اللساني والدلالي الحديث، فلا يزال الكتاب المذكور يحتفظ بثراء معرفي ذي قيمة كبيرة يغتني به الدارسون والباحثون الذين يسعون إلى إحداث وثبة فكرية راقية، تحرك فاعلية الأصول التراثية لتدخل في جدل معرفي مع المتطلبات اللغوية والعلمية والفكرية للإنسان المعاصر، لتربط الماضي بالحاضر في توأمة منهجية دقيقة...

I - المصادر و المراجع العربية

1- **الآمدي (سيف الدين محمد بن علي) :**

- الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت ط1 1981.

- الإحكام في أصول الأحكام،تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ط 2 1986.

- الإحكام في أصول الأحكام، كتب هوامشه الشيخ إبراهيم العجوز، دار العلمية بيروت ط1 1985.

2- **د. إبراهيم أنيس :**

- دلالة الألفاظ، مكتبة أنجلو المصرية- ط2 1972.

3- **ابن أبي أصيبعة(موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم) :**

- عيون الأبناء في طبقات الطباء، دار الثقافة، بيروت ط3 1981.

4-**ابن جني(أبو الفتح عثمان) :**

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت ط 1955.

5- **ابن خلدون(عبد الرحمان) :**

- المقدمة، الدار التونسية للنشر، أبريل 1984.

6- **ابن خلكان (أبوالعباس أحمد بن محمد) :**

- وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس دار الثقافة، بيروت 1970.

7- **أحمد حساني :**

- المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ط1 1993.

8- **د. أحمد مختار عمر :**

- علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت ط2 1988.

9- **ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد) :**

- فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من الإتصال، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط2 1979.

10- **ابن سينا (أبو علي الحسن بن عبد الله):**

- الإشارات و التنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق د.سليمان دينا، دارالمعارف، مصر ط2 1960.

- منطق المشرقيين، دار الحداثة، بيروت، ط1 1982.

- العبارة (الشفاء)، تحقيق محمود الحضري، البيئة المصرية العامة، القاهرة 1970.

11- ابن القيم الجوزية(محمد بن أبي بكر الزرعي) :

- مفتاح دار السعادة و منشور ولاية العلم و الإرادة، دار نجد للنشر والتوزيع الرياض ط 1982.

12- ابن كثير (الحافظ عماد الدين) :

- تفسير ابن كثير، دار الأندلس، بيروت، ط6، 1984.

13- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين) :

- لسان العرب، علق عليه علي شيري، دار إحياء التراث العربي ط1، 1988.

14- أبو هلال العسكري :

- الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق بيروت، 1970.

15- أنيس فريحة :

- نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ط2 1981.

16- بيار جيرو :

- علم الإشارة، السميولوجيا، ترجمة د. منذر عياشي، دار طلاس، دمشق ط1 1988.

-علم الدلالة، ترجمة د. منذر عياشي، دار طلاس، دمشق ط1 1988.

17- تمام حسان :

-الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

18- الجاحظ(عمر وبن بحر) :

- البيان و التبيين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1 1988.

- الحيوان، تحقيق محمد عبد السلام هارون، القاهرة 1969.

19- الجرجاني(الشريف علي محمد) :

-كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت 1985.

20- الجرجاني(عبد القاهر) :

- دلائل الإعجاز، موفم للنشر 1991.

21- حازم القرطاجني :

- منهاج البغاء و سراج الأدباء، دار الكتب المصرية، 1966.

22- ريمون طحان :

- الألسنية العربية، ج1 ،ج2 ، دارالكتاب اللبناني ط2 ، 1981.

23- ريمون طحان، دنيز بيطار طحان :

- فنون التقعيد وعلوم الألسنية، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983.

24- الزبيدي (محمد مرتضي) :

- تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط3، 1968.

25- زبير دراقي :

- محاضرات في اللسانيات العامة و التاريخية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

26- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) :

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في و جوه التأويل تحقيق و تعليق محمد مرسي عامر، دار المصحف،القاهرة، ط3 1977.

27- سالم شاكر :

- مدخل إلى علم الدلالة،ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 1992.

28- سيبويه (أبو بشر عمر و بن عثمان بن قنبر) :

- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3 1988.

29- ستيفن أولمن :

- دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب 1988.

30- السيوطي (جلال الدين) :

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى وغيره ط4، دار إحياء الكتب العربية، مصر 1958.

31-الشافعي (محمد بن إدريس) :

- أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ط، 1980.

- الرسالة، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، دار النشر أبجاد، بدون تاريخ الطبعة.

32- صالح عيد :

- التركيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1994.

33- عادل الفاخوري :

- علم الدلالة عند العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1985.

34-عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني :

- ضوابط المعرفة و أصول الإستدلال و المناظرة، دار القلم، دمشق ط3 1988.

35- د. عبد الرحمان المسدي :

- اللسانيات وأسسها المعرفية، المطبعة العربية، تونس ط، 1986.

36- عبد القادر عودة :

- التشريع الجنائي الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، سنة 1985.

37- د. عبد القادر الفاسي الفهري :

- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1. 1986.

38- د. عبد القادر فيدوح :

- دلائلية النص الأدبي، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، ط1 1993.

39- د. عز الدين إسماعيل :

- الأسس الجمالية في النقد العربي، دار الفكر، بيروت ط 1955.

40- د. عمر فروخ :

-بحوث ومقارنات في تاريخ العلم و تاريخ الفلسفة في الإسلام، دار الطليعة، بيروت، ط2 1986.

41- الغزالي(أبو حامد محمد بن محمد) :

-المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1943.

- معيار العلم في فن المنطق تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر 1969.

42- الفرابي :

- العبارة(كتاب في المنطق) تحقيق محمد سليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب العرب سنة 1976.

- كتاب الحروف، تحقيق و تعليق و تقديم محسن مهدي، دار المشرق بيروت سنة 1970.

- إحصاء العلوم، تحقيق و تعليق و تقديم د. عثمان أمين، دار الفكر العربي القاهرة ط2 سنة 1949.

43- د.فايز الداية :

- علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.

44- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) :

- القاموس المحيط، دار العلم للجميع ، بيروت، بدون تاريخ الطبعة.

45- القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد) :

- الجامع لأحكام القرآن دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985.

46- **د. محمد زكي العشماوي :**

- قضايا النقد الأدبي بين القديم و الحديث، دار النهضة العربية، بيروت 1984.

47- **محمد الصغير بناني :**

- النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

48- **د. علي سامي النشار :**

- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

49- **د. محمود السعران :**

- علم اللغة، دار المعارف، مصر 1962.

50- **د. محمود فهمي زيدان :**

- في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

51- **د. مصطفي بدوي :**

- كولردج، دار المعارف، مصر، 1957.

52- **د. مصطفي عبد الرازق :**

- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، القاهرة، 1944.

53- **معروف الدواليبي :**

-المدخل الى علم أصول الفقه، مطبعة جامعة دمشق، ط3 1959.

54- **د. ميشال زكريا :**

-الألسنية، علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ط2، 1983.

55- **د. ميشال عاصي :**

- مفاهيم الجمالية و النقد في أدب الجاحظ، مؤسسة نوفل، بيروت ط2 1981.

56-**د. ميشال فوكو :**

- نظام الخطاب، ترجمة د. محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، ط1 1984.

- **الدوريات :**

- مجلة تجليات الحداثة، معهد اللغة العربية و آدابها، جامعة وهران عدد 2، سنة 1993.

- مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 19/18 سنة 1982، و عدد 31/30 سنة 1984 ، بيروت- لبنان.

II_ المراجع الأجنبية

1- Chiss(j-L) ,j,FILLIOLET,D. Maingeneau :
- Initiation à la problématique structurale, tome 1 librairie Hachette, Paris 1977.

2- DERRIDA (Jacques) :
- De la grammatologie, les éditions de minuit, paris 1967.

3-Fuchs © - Le GOFFIC (P)
- Initiations aux problèmes des linguistiques contemporaines, librairie Hachette, paris 1975.

4- HJ ELMESLEV (L):
- Le language, traduit du danois par Michel Oslen préface de Algirdas Julien GREIMAS, les éditions du minuit 1966.

5- JAKOBSON (R) :
- Essais de linguistique générale. éditions de minuit, paris 1973.

6- Leech (G) :
- SEMANTICS, penguin BOOKs 1974.

7- Lerlat (P) :
- Semantique descriptive,Hachette, paris 1983.

8- Leroy (M) :
- Les grands courants de la linguistique moderne, université de Bruxelles, 1971.

9- Lyons (John) :
- Eléments de semantique, Larousse, paris, 1978.

10- Malgueneau (D) :
- Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, Hachette université,paris, 1976.

11- Martinet (A) :
- Eléments de linguistique générale, ARM and colin,paris 1980

12- Morsly (D), Chevaldonne (F), BUFFAC (M), Mollet (J) :
- Introduction à la semiologie (Texte - Image), O.P.U, Alger 1980.

13- Robins (R-H):
- Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky, traduit de l'anglais par Maurise Borel, éditions du seuil, Paris, 1976.

14- Sapir (E):
- Le langage, traduit par Guillemin (S.M) Payot, Paris 1967.

15- Saussure (F. De):
- Cours de linguistique générale, Payot, Paris 1986

16- Shomsky (N):
- Structure syntaxique, traduit de Michel Braudeau, éditions du seuil 1969.

17- Ullman (S):
- Meaning and style, Oxford, London 1973.

الفـــهـــــرس

الإهـــــداء

الباب الأول: مدخل نظري لعلم الدلالة — الصفحة

مدخل عام ..... أ - د

الفصل الأول: علم الدلالة: النشأة و الماهية

تمهيد 1

أوّلا :- نشأة علم الدلالة:

1- المسار التطوري التاريخي لعلم الدلالة 3

2- بين علم الدلالة وعلم اللسانيات 7

ثانيا :- ماهية علم الدلالة

1- مصطلح الدلالة في القرآن الكريم ومعجمات اللغة 11

2- الدلالة في تعريفات علماء العرب القدامى (الأسس و المبادئ النظرية) 16

3- الدلالة في تعريفات العلماء المحدثين (المصطلح و الأبعاد) 27

الفصل الثاني : مباحث علم الدّلالة الحديث :

- تمهيـــــــد 37

- المبحث الأوّل : اللغـــة 37

- المبحث الثاني : الدال و المدلول 42

- المبحث الثالث : أقسام الدلالة 47

- المبحث الرابع : التطور الدّلالي 52

- المبحث الخامس : الحقيقة و المجاز 55

- المبحث السادس : الحقول الدلالية 57

- الخلاصة : 60

الفصل الثالث : النظريات الدلالية الحديثة :

توطئة : 64

1- النظرية الإشارية 65

2- النظرية التصوّرية 67
3- النظرية السلوكية 68
4- النظرية السياقية 70
5- النظرية التحليلية 72
6- النظرية التوليدية 75
7- نظرية الوضعية المنطقية 78
8- النظرية البراجماتية 81
9- نظرية مور-كواين 82
10- نظرية دلالة العوالم الممكنة 83

الباب الثاني : الدلالة عند الآمدي

- تمهيـــــد 87

الفصل الأول : جهود العرب القدامى في الدراسات الدلالية

- الجهود الدلالية عند الشافعي 89
- الجهود الدلالية عند الجاحظ 96
- الجهود الدلالية عند ابن جني 104
- الجهود الدلالية عند ابن سينا 112
- الجهود الدلالية عند عبد القاهر الجرجاني 119

الفصل الثاني : العلامة اللسانية عند الآمدي

- مدخل عام : الدلالة و علم أصول الفقه 133
- الآمدي و كتابه الإحكام في أصول الأحكام 135
- العلامة اللسانية أنماطها و أنساقها 140
- اعتباطية الدليل اللساني 148
- الأنساق الدلالية 150
- أسس الحقول الدلالية 156
- بناء الحقول الدلالية 158

الفصل الثالث : الخطاب الإبلاغي، و حداته و مقوماته.

- وحدات الخطاب الإبلاغي :**تمهيد** 166
أ – الحرف 166
ب – الفعل 168
ج – الإسم 170
- مقومات الخطاب الإبلاغي 173
أ – الخبر و أبعاده الدلالية 174
ب – الكلام و قيمته الإبلاغية 178
ج – الخطاب الإبلاغي و أنماطه 181

الفصل الرابع : الحقيقة و المجاز عند الآمدي:

- تمهيد 188
- ماهية الحقيقة و أقسامها 189
- ماهية المجاز 192
- معايير الحقيقة و المجاز 193

خاتمة البحث 201

مصادر و مراجع البحث 203

الفصل الثالث : الخطاب الإبلاغي، و حداته و مقوماته.

- وحدات الخطاب الإبلاغي :**تمهيد** 166
أ – الحرف 166
ب – الفعل 168
ج – الإسم 170
- مقومات الخطاب الإبلاغي 173
أ – الخبر و أبعاده الدلالية 174
ب – الكلام و قيمته الإبلاغية 178
ج – الخطاب الإبلاغي و أنماطه 181

الفصل الرابع : الحقيقة و المجاز عند الآمدي:

- تمهيد 188
- ماهية الحقيقة و أقسامها 189
- ماهية المجاز 192
- معايير الحقيقة و المجاز 193

خاتمة البحث 201

مصادر و مراجع البحث 203